تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية
دراسة في الأسس والمنهج

إعداد:

علي بن حسن الزبيدي

رسالة مُقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(قسم اللغة العربية وآدابها/تخصص اللغويات)

إشراف:

د. مجدي بن أحمد بامخرمة

كلية الآداب والعلوم والإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

١٤٤٥هـ–٢٠٢٣م

LANGUAGE STANDARDIZATION PROCESSES IN SAUDI ARABIA: A STUDY IN FOUNDATIONS AND METHODS

by:
Ali bin Hassan Al-Zubaidi

A thesis submitted to complete the requirements for obtaining a PhD degree
(Department of Arabic Language and Literature / Linguistics)

Supervised by:
Dr. Majdi bin Ahmed Bamakhramah

College of Arts, Sciences and Humanities
King Abdul Aziz University
Jeddah-Saudi Arabia
1445 AH - 2023 AD

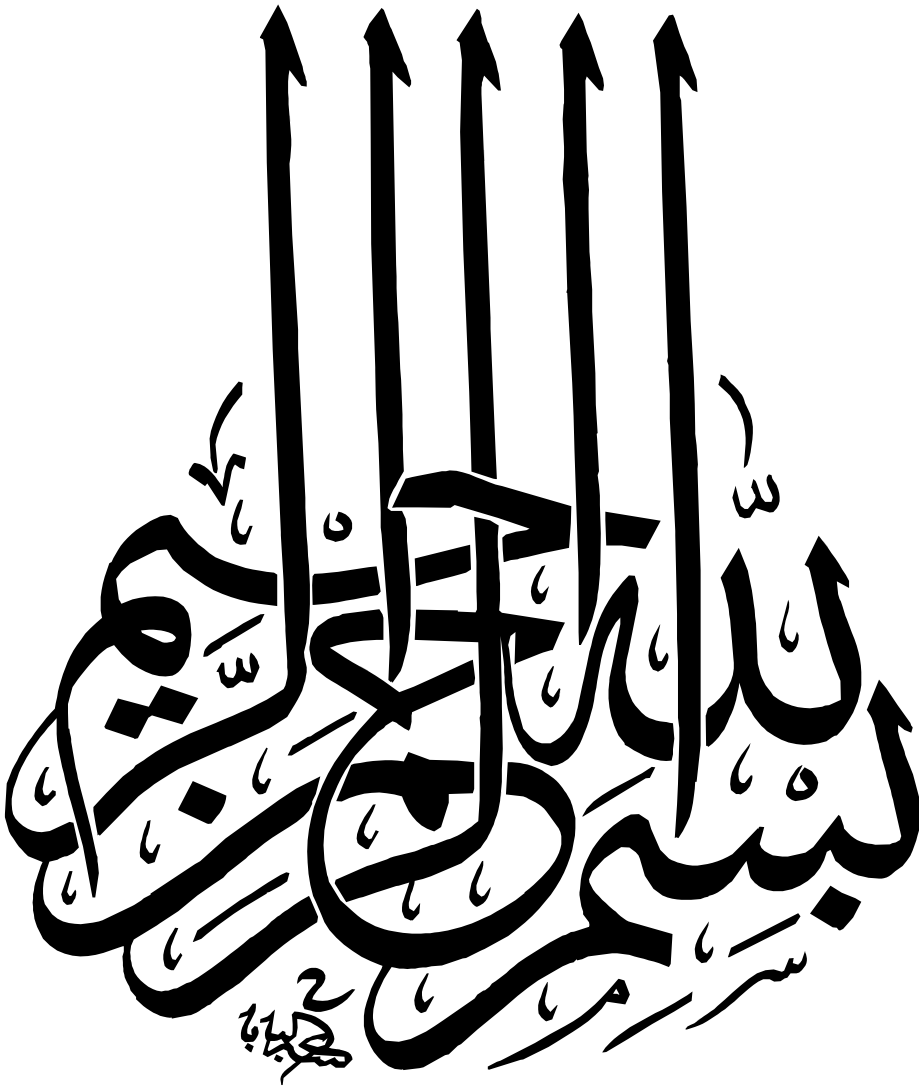
بسم الله الرحمن الرحيم

تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية
دراسة في الأسس والمنهج

إعداد:

علي بن حسن الزبيدي

رسالة مُقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(قسم اللغة العربية وآدابها/تخصص اللغويات)

إشراف:

د. مجدي بن أحمد بامخرمة

كلية الآداب والعلوم والإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

١٤٤٥هـ-٢٠٢٣م

تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية
دراسة في الأسس والمنهج

إعداد:

علي بن حسن الزبيدي

رسالة مُقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
(قسم اللغة العربية وآدابها/تخصص اللغويات)

أعضاء لجنة المناقشة

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
مشرف رئيس				
مشرف خارجي				
مشرف داخلي				

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة للجامعة، ولا يسمح بنسخ هذه الرسالة أو بترجمتها إلى أي لغة من اللغات أو إعادة إصدارها أو أي جزء منها بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل إلا بإذن خطي مُسبق من صاحب الرسالة أو القسم العلمي بالجامعة، مع لزوم الإشارة المرجعية لها عند الاقتباس منها، ويجب أن تكون هذه الصفحة جزءًا مع أي نُسخ إضافية.

الإهداء

إلى كل طالب علم أخلص النيَّة، وجدَّ في الطلب، وبذل العلم ولم يكتمه.

الشكروالتقدير

كلمات الشكرتتوالى وعبارات التقديرتتابع بكل احترام وإجلال لسعادة الدكتور مجدي بن أحمد بامخرمة المشرف على هذه الرسالة الذي اقتطع من جهده ووقته وعلمه ما يُقَوِّم به اعوجاج هذا البحث ويسد ثلمته.

المستخلص

يقوم هذا البحث على النظر في موضوع التأليف في تفصيح العامي في السعودية؛ لتوضيح أهم أشكال التدوين فيه، ثم يهتم بدراسة شكل التأليف المعجمي، مع ذكر أشهر ما أُلِّف فيه من كتب وتصنيفها وفق تصنيفات عدة، ثم دراسة أسس تفصيح العامي في تلك المعجمات، والنظر في منهج الصناعة المعجمية فيها، وبيان الحدود الفاصلة بين الألفاظ الفصيحة والألفاظ العامية الفصيحة، والكشف عن دوافع التأليف في هذا الميدان في السعودية ومدى التنوُّع فيه، ثم مطالعة المصادر التي استقت تلك المعجمات منها مادتها اللغوية، والوقوف على تعامل المؤلفين معها، وتعاملهم مع منهجهم في الترتيب، والضبط، والتوثيق، وشرح المعنى، ثم تقويم تجربة تفصيح العامي لدى أولئك المصنِّفين، وقد حاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيس الذي بُني عليه: ما الأسس التي قامت عليها معجمات تفصيح العامي في السعودية لاختيار الألفاظ العامية وتأصيلها من خلال المصادر المستقاة منها وفق الصناعة المعجمية؟ وقد توصَّل البحث بعد تقويم تلك الأعمال ببيان المزايا والمآخذ فيها إلى نتائج منها:

١. ليست هناك حدود واضحة فاصلة بين الكلمات التي توصف بالعاميات الفصاح وبين الكلمات الفصيحة.

٢. السماع هو المصدر الأساس في جمع المادة اللغوية عند مؤلفي معجمات تفصيح العامي في السعودية.

٣. يشمل مجال تفصيح العامي في السعودية الألفاظ والتراكيب.

٤. اضطراب أساس اختيار اللفظ عند أغلب أصحاب تلك المُصنَّفات.

٥. أهم طرق التأصيل في هذه المعجمات هي كثرة إيراد النصوص الواردة فيها تلك الألفاظ من المصادر القديمة.

٦. اعتماد جميع مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية على الترتيب الألفبائي للكلمات.

٧. الضبط بالشكل هو أكثر أنواع الضبط حفاوة لدى أولئك المصنِّفين.

٨. قلة اهتمام بعض أصحاب معجمات تفصيح العامي في السعودية بالعناية بالصناعة المعجمية.

الكلمات المفتاحية: تفصيح العامي – المملكة العربية السعودية – معجمات فصيح العامي – منهج الصناعة المعجمية – الألفاظ الدارجة.

Abstract

This research focuses on language standardization processes in Saudi Arabia, to clarify its most important forms of composition within the field of lexicography. It surveys well-known related dictionaries and categorizes them according to several classifications, then presents the bases on which its authors determined the status of the compiled lexical items and their lexical composition approach.

The research reveals the motives to compile such dictionaries in Saudi Arabia and the extent of its diversity, and then examines the sources from which those dictionaries collected its linguistic material. Furthermore, it presents in detail how each author of the dictionaries under investigation deals with lexical items in terms of arrangement, pronunciation, referencing, and meaning; and eventually evaluates the standardization processes of those compilers. The research aims to answer the following main question: what are the bases on which dictionaries of colloquial standardization in Saudi Arabia select colloquial vocabulary and expressions, and determine their origin in light of modern lexicography?

After evaluating these works, the research reached some results including:

1. **There are no clear boundaries between the words described as standard colloquial and standard (classical) words.**
2. **Hearing is the main source for collecting lexical material by authors working on the standardization of colloquial words in Saudi Arabia.**
3. **The field of colloquial standardization in Saudi Arabia includes words and structures.**
4. **Inconsistency of word selection basis for most of the authors.**
5. **The most important manner to establish the origin of colloquial material is by reference to texts from ancient or classical sources in which they occur.**
6. **All dictionaries colloquial standardization in Saudi Arabia depend on the alphabetical order of the words.**
7. **Marking with diacritics (vocalization) is the most utilized manner to adequately present lexical items.**
8. **The lack of interest by some compilers of colloquial standardization dictionaries in Saudi Arabia to meet standards of lexicography.**

Keywords: language standardization process - Saudi Arabia - standardization dictionaries- lexicography approach - Arabic colloquial.

١. المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلقد شهد موضوع التفصيح أطوارًا في التصنيف بدأت حينما طفق اللحن يشيع في أوائل القرن الثاني الهجري، وقد ظهرت في الميدان مُصنَّفات عُنِيت بالتصويب اللغوي، التي وُصِفت بعد ذلك بمصنفات لحن العامة، وتُعنَى هذه المُصنَّفات بذكر اللحن اللغوي وتصويبه؛ حتى لا يقع الخاصة فيما وقع فيه العامة، ومع بدايات القرن العاشر الهجري ظهرت مُصنَّفات معاكسة لهدف المُصنَّفات السابقة؛ إذ تهتم هذه الكتب ببيان الفصيح من اللهجات الصادرة عن أقوال العامة، وما إن ظهر هذا النوع من التأليف حتى لاقى ترحيبًا واسعًا في أوساط المؤلِّفين في العصر الحديث، وغدت مُصنّفاته تتوالى في أقطار الوطن العربي، حتى اكتسى حلة جديدة عُرِفت بين الدَّارسين بكتب تفصيح العامي، فظهرت في ميدانه معجمات واسعة النطاق، تحمل ألفاظًا عامية مفصحة في بيئة محددة من البيئات العربية.

ولقد نالت المملكة العربية السعودية حظًّا وافرًا من هذه المُصنَّفات، حيث تنوّعت مجالات التأليف فيها بين الأبحاث، والرسائل العلمية، والمعجمات، ولقد لفت نظري عدد من هذه المعجمات التي تعدَّدت فيها بتعدُّد البيئات المنتشرة في السعودية، فهناك معجمات تسعى لتفصيح ألفاظ عامية في المنطقة الشمالية، وأخرى في المنطقة الجنوبية، وثالثة في المنطقة الشرقية، ورابعة في المنطقة الغربية، ولقد نال موضوع تفصيح العامي اهتمامي منذ بدايات الدراسة الجامعية في مرحلة البكالوريوس، مرورًا بالماجستير التي من خلالها درست واحدًا من تلك المعجمات، وهو (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد العبودي)؛ فقد درست في هذا المعجم موضوع التغيُّر اللغوي الحاصل بين اللفظ العامي وأصله الفصيح، ثم في أثناء دراستي في مرحلة الدكتوراه، وفي ظل هذا الاهتمام بهذا الموضوع عزمت على تخصيص دراسة في تلك المعجمات التي أُلِّفت في هذا الجانب في السعودية، باحثًا عن أسباب الكثرة، ومفتِّشًا عن حدود التفصيح لدى أولئك المُصنِّفين، وسائلًا عن الأسس التي بُنِيت عليها تلك المعجمات.

مشكلة البحث:

إن الناظر في تلك المؤلَّفات ليضع نصب عينيه جملة من التساؤلات، يسعى قدر الإمكان للإجابة عنها، من ذلك: ما أسباب هذا التنوع؟ وما نوع تلك الألفاظ التي يسعى المؤلف إلى بيان أصلها الفصيح؟ وكذلك ما المعايير المتبعة في تدوين تلك الألفاظ أو الحكم عليها بالفصاحة؟ إلى غير ذلك، كما أنه يظهر

أحيانًا اختلاف واضح بين بعض المعجمات في تسجيل بعض الألفاظ دون أخرى، والتي تنتمي إلى بيئة جغرافية واحدة، فيسعى البحث إلى معرفة تلك الأسباب الكامنة وراء هذا التباين.

جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ (تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية دراسة في الأسس والمنهج)؛ للوقوف على تساؤل عام مفاده: ما الأسس التي قامت عليها تلك الكتب في تفصيحها للعامي؟ وعلى ضوء هذا التساؤل تتفرّع عنه أسئلة أخرى، تظهر في:

أسئلة البحث:

١. ما الدوافع التي دعت إلى التأليف في هذا الميدان في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما المصادر التي استقت منها تلك المؤلفات مادتها؟
٣. ما حدود الفصاحة لدى مؤلِّفي تلك الكتب؟
٤. هل كل معجم يسعى لتفصيح الألفاظ العامية يسير وفق الصناعة المعجمية؟
٥. هل ثمة معايير محددة في اختيار اللفظ وتسجيله؟
٦. لماذا تختلف بعض المعجمات في تسجيل ألفاظ وترك أخرى من بيئة جغرافية واحدة؟
٧. ما أهم الطرق المتبعة في تلك المؤلَّفات في أثناء شرح المعنى؟
٨. أكان لتجربة تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية اختلاف عن التجارب العربية الأخرى؟
٩. ما الأسباب التي أدَّت إلى كثرة التأليف في هذا الميدان في السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية؟

أسباب اختيار الموضوع:

١. الحاجة إلى بيان أهم المعايير التي تُرَدّ فيها الألفاظ العامية إلى أصولها الفصيحة.
٢. إظهار مكانة موضوع تفصيح العامي في النشاط المعجمي في المملكة العربية السعودية.
٣. لم يقف الباحث على دراسة تناولت موضوع تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

أهداف الموضوع:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي:

١. بيان الأسس التي أُقِيمَت عليها تلك الكتب.
٢. البحث عن أسباب كثرة التأليف في هذا الميدان.
٣. الكشف عن طبيعة المصادر التي اعتمد عليها المؤلّفون في تسجيل مواد مُصنَّفاتهم.
٤. الوقوف على حدود الفصاحة لدى مؤلّفي تلك المُصنَّفات.
٥. تقويم تجربة المؤلّفين السعوديين في هذا الميدان.
٦. السعي إلى إيجاد معايير علمية محددة في مجال تفصيح العامي بعيدًا عن التنوُّع أو الذاتيَّة.

أهمية الموضوع:

تظهر القيمة العلمية التي يراها الباحث فيما يقدِّمه هذا الموضوع في إظهار جانب من جوانب الإنتاج المعجمي في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، والكشف عن صناعته في ميدان تفصيح العامي، الذي يُعَدُّ من أهم القضايا المعجمية التي شغلت الدارسين المحدثين بين التأليف والنقد.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تنوّعت بين كتب ورسائل جامعية وأبحاث علمية منشورة، تطرَّقت لشيء يمكن أن تتطرق إليه دراستي هذه، ولقد تفاوتت تلك الدراسات من حيث التناول لجزئيات من هذا البحث، ومما يمكن أن يُدوَّن من تلك الدراسات السابقة الآتي:

١. **فصيح العامي في شمال نجد، يحيى بن عبد الله المعلمي، مجلة العرب، دار اليمامة، المجلد: ٢٤، العددان: ٣ و٤، ١٩٨٩م.**

هي دراسة نقدية لكتاب: (فصيح العامي في شمال نجد) لعبد الرحمن السويداء، حيث تناولت هذا الكتاب ببيان مواطن الإفادة منه، وجوانب القصور فيه، وهو بحث قصير مُخصَّص فقط لدراسة ذلك الكتاب، والنظر فيما وقع فيه المؤلِّف من أخطاء – على حد وصف الدارس – في تسجيل المواد وتأصيلها.

والبحث – كما هو واضح – مقتصر فقط على كتاب واحد من الكتب المؤلَّفة في تفصيح العامي في السعودية، ولم يتطرّق الدارس لغير هذا الكتاب، بل اقتصر في نقده على التمهيد فقط دون سواه،

وأما عملي فلا يقتصر على دراسة كتاب دون آخر، بل ينظر في أكثر من ذلك؛ ليحدد تلك المعايير التي وُضِعت لتفصيح العامي، مبينًا أوجه التلاقي أو التباين فيها وفقًا لما بُنِيت عليه تلك الكتب، ويمكن الاستفادة من هذا البحث في جانب النظر في منهجية التأليف؛ باعتباره أحد المؤلَّفات المعنية بتفصيح العامي في بيئة محددة من بيئات المملكة العربية السعودية.

٢. **جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح، ناصر الدين الأسد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء: ٦٦، ١٩٩٠م.**

أُسِّس هذا البحث على النظر في بعض الألفاظ العامية ذات الأصول الفصيحة التي حدث فيها شيء من التحريف والتغيير، والمطالعة في كيفية تأصيل تلك الألفاظ وفقًا لبعض أعمال المحدثين في هذا الصدد.

ولقد خصَّص الدارس أربعة كتب مؤلَّفة في العصر الحديث في لبنان، ومصر، وسوريا، والجزائر، وهو بحث قصير ينظر بشكل عام إلى بعض المواد المسجلة في كل كتاب منها، مبينًا ما امتاز به عن غيره بصورة مختصرة.

ولعل حديث الباحث عن بعض تلك الجهود يلتقي مع ما تعتزم هذه الدراسة عمله من إلقاء شيء من الضوء على اهتمام المحدثين بالتأليف في حقل تفصيح الألفاظ العامية.

على أن دراستي تفترق عن مضمون ذلك العمل؛ إذ إنها مخصصة لما أُلِّف من تفصيح للعامي في المجتمع السعودي دون غيره من الأقطار العربية.

٣. **الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، إبراهيم بن علي بن عبد الله الدبيان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٣هـ.**

تتناول هذه الدراسة ملامح من الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة بين ١٣٥١-١٤٢٠هـ، وقد شملت الدراسة الجوانب اللغوية الآتية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، وقد تكوّنت الدراسة من خمسة فصول، خصصت الفصول الأربعة الأولى للحديث عن التأليف، بينما خُصِّص الفصل الخامس للحديث عن التحقيق.

وقد كان الفصل الرابع مُخصَّصًا للدراسات المعجمية، تحدَّث في أوله عن النشاط المعجمي التأليفي، الذي ظهر في شكل معجمات للمفردات والعبارات، وفي ضمن هذا الحديث عن النشاط المعجمي في المدة المحددة تكلَّم المؤلف عن أربعة من الكتب التي أُلِّفت في تلك المدة، وكان موضوعها في

تفصيح العامية، وكان منهج المؤلِّف في ذلك قائمًا على التعريف بالمعجم مع نظرة عجلى لما يحويه من مواد، معقّبًا بذكر المزايا والمآخذ التي وجدها على ذلك العمل.

وهنا يظهر شيء من التقاطع بين عمل الباحث في تلك الدراسة وبين عملي هنا، غير أن دراستي تفترق عنها في البحث عن المعايير والأسس التي قامت عليها كتب تفصيح العامية في السعودية، مخصصة في موضوع التفصيح دون النظر إلى غيره من النشاط المعجمي، ومن غير تخصيص لمعجم دون آخر، فدراستي فيها عموم وخصوص: عموم من جهة النظر في تلك المعجمات، وخصوص في موضوع التأليف لتلك المعجمات. ولا تقتصر الدراسة على معجمات محددة، بل تبحث في المعايير التي بُنِيت عليها تلك المؤلَّفات في مجال تفصيح العامي، وتطوّرت عبر الزمن.

٤. **معاجم فصاح العامية و أثرها في التجديد اللغوي، ممدوح محمد خسارة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد: ١٢، العدد: ٢٣، ٢٠١٦م.**

قسَّم الدارس بحثه هذا بشكل عام إلى قسمين: قسم للحديث عن معاجم فصاح العامية قديمًا، والآخر لمعاجم فصاح العامية حديثًا، مقدمًا لهما بكلام عن حركة التأليف قديمًا في موضوع لحن العامة، وقد عدَّ الباحث في القسم الثاني عشرة من المعاجم المؤلَّفة في هذا الحقل في العصر الحديث، وختم عمله هذا بدراسة نقدية لأهم المآخذ التي رآها على تلك المعاجم.

والدَّراسة لم تشر أي إشارة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية، وبهذا تفترق دراستي عنها بتخصيص موضوعها على تلك المؤلَّفات في البيئة السعودية، ويمكن أن يُفَاد من تلك الدراسة بالنظر العام لأهم ما يمكن أن يكون من أسس لبناء تلك المعاجم والمنهجية المتّبعة في صناعتها، وكذلك الإفادة منها في أثناء الكلام عن نظرة في تفصيح العامي في العصر الحديث، والتي هي إحدى فقرات التمهيد في عملي هذا.

٥. **الإنتاج المعجمي في المملكة العربية السعودية (١٣٥١ – ١٤٣٨ هـ)، محمود عبد الكريم الجندي وآخرون، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية (المملكة العربية السعودية – الرياض)، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.**

يهدف هذا العمل إلى الوقوف على طبيعة المعجمات، ومحاولة رصد اتجاهات التأليف المعجمي بالمملكة العربية السعودية ومؤشراته، والوقوف على التحليل الببليوجرافي الذي يرصد ذلك الإنتاج في شكليه المطبوع والإلكتروني، منذ توحيد المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام ١٤٣٨هـ، وقد تكوّن العمل من مقدمة، وثلاثة فصول، وكشاف للمؤلفين والعناوين، وخاتمة.

أقيم العمل على حصر البيانات وإحصاء التأليف المعجمي في السعودية في المدة الموضّحة، مع بيان لأهم أنماط الإنتاج المعجمي في تلك المرحلة، وترتيب ذلك ترتيبًا زمنيًا، ولقد حصرت هذه الدراسة كل ما أُلِّف في النشاط المعجمي بمختلف موضوعاته، والتي منها المعجمات التي أُلِّفت في موضوع تفصيح العامي، ولم يتجاوز العمل هذا الجانب من الحصر لتلك الأعمال، ومن هنا يمكن أن تلتقي دراستي مع هذا العمل في الإشارة إلى بعض ما أُلِّف في هذا الميدان في المملكة العربية السعودية، على أن البحث لا يقتصر فقط عند هذا الحد، بل هو قائم في الأساس على دراسة الأسس التي أُقِيمت عليها تلك المؤلفات، والنظر في الصناعة المعجمية فيها، دون الالتفات إلى حصرها أو إحصاء الإنتاج فيها، وقد أفدت من هذا الكتاب كثيرًا باعتباره أحد مصادري في جمع كتب تفصيح العامي في السعودية.

٦. **التغير اللغوي في (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) لمحمد بن ناصر العبودي، علي بن حسن الزبيدي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٩هـ.**

هذه الدراسة هي رسالة الماجستير الخاصة بي، حيث أقمتها على تتبُّع جوانب التغيُّر اللغوي بين اللفظ العامي وأصله الفصيح المسجّل في مدونة العبودي السابقة الذكر، وقد رصدت فيها جوانب التغيُّر في المستويات اللغوية: الأصوات، الصيغ، الجمل، الدلالة، وقد جاءت الرسالة في: مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، وخاتمة، وقد أتى الفصلان الأول والثاني من الرسالة للحديث عن المصادر التي اعتمد عليها العبودي في معجمه، وكذلك الكلام حول المنهج المتّبع في بناء معجمه.

ويظهر الالتقاء هنا في أن الدراسة السابقة قد حدّدت مدونة واحدة وهي من ضمن المدونات التي أُلِّفت في ميدان التفصيح، وهذا قد يفيد دراستي هنا في النظر في منهجية مؤلِّف تلك المدوّنة؛ لكونها إحدى المعجمات المدرجة في موضوع الرسالة، والنظر العام فيها وفي بقية مناهج الصناعة المعجمية عند غيرها.

٧. **دراسة اللهجات في الجامعات السعودية نظرة عن قرب، عباس بن علي السوسوة، مجلة اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد: ١٦، ٢٠١٨م.**

سلَّطت الدراسة الضوء على رسائل جامعية درست لهجات سعودية، تقوم على بيان ذلك الواقع اللغوي وصلته بالفصحى، وقد أقام الباحث دراسة نقدية لتلك الرسائل، متتبعًا إياها منذ أول رسالة في هذا الجانب.

على أن ذلك البحث لا يهتم بالحديث عن الأسس التي وُضِعت لتفصيح العامي، ولا يشير في متنه أو حواشيه إلى مُصنَّفات التفصيح في السعودية، وإنما عمله مُنصَبٌّ فقط في تتبع تلك الرسائل الجامعية والنظر في كيفية تناولها لموضوع اللهجة المدروسة فيها.

ويمكن الاستفادة من هذا العمل في بحثي هذا في أثناء الحديث عن شيء من حركة التأليف في تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية، والتي من بينها ما ظهر في صورة رسائل جامعية كان هدفها تفصيح ألفاظ عامية أو استعمالات دارجة، وهو حديث مُضمَّن في فقرات التمهيد، أما المعالجة لموضوع التفصيح من حيث الأسس والمنهج في عملي فهو ما أشرت إليه في حدود البحث بأن الدراسة ستزيل من اهتمامها أي شكل من أشكال التفصيح الذي لا يُعَدُّ معجمًا يقوم على حدود الصناعة المعجمية، والتي من ضمنها: الرسائل الجامعية التي تدرس لهجة معينة في بيئة محددة من بيئات المملكة العربية السعودية.

٨. **صناعة المعاجم في خدمة الدرس اللهجي مقاربة وصفية تحليلية في معاجم اللهجات، حاج هني محمد، مجلة مقامات، المركز الجامعي آفلو معهد الآداب واللغات، العدد: ٧، ٢٠٢٠م.**

اعتنت هذه الدراسة بالتعريف بمعجمات اللهجات، وقواميس العاميات، وتتبُّع مناهجها في رصد مفردات اللهجات العربية، وبيان كيفية صناعة المعجمات في ترقية دراسة اللهجات العربية، ومحاولة ربطها بالعربية الفصحى.

وقد خصَّص الباحث محورًا قصيرًا جدًا ومُجتزَأً للحديث عن معاجم فصيح العامية في العصر الحديث، ولم يتطرّق إلا إلى ثلاثة كتب فقط، ولم يكن من بينها أي مُؤلَّف لتفصيح العامي في المملكة العربية السعودية.

ويمكن أن يُفَاد من هذا البحث في أثناء الكلام عن نظرة في تفصيح العامي في العصر الحديث بصورة عامة أو بصورة خاصة في بعض ما تحدَّث عنه الباحث.

منهج البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف لطبيعة الأسس التي أُقِيمت عليها مُصنَّفات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية، وبيان منهج تلك المُصنَّفات في ضوء الصناعة المعجمية، وذلك عن طريق استقراء عام لأهم المعجمات المؤلَّفة في ذلك، والقيام بتحليل تلك الأسس بواسطة الموازنة بين تلك الأعمال؛ للوصول إلى معايير محددة، يمكن اعتبارها في بناء مُصنَّفات تفصيح

العامي، وقد سرتُ في معالجتي لهذا الموضوع بذكر مقدمات تمهيدية لكل فصل وما يندرج تحته من مباحث، فإذا ما انتهيت من تلك المقدِّمات شرعت في بيان حال ذلك المبحث في مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية، مُجمّلًا إياه في نقاط محددة ومصنفًا لتلك المؤلَّفات إن احتاج الأمر إلى تصنيف، ثم أعقب ذلك بشيء من التفصيل عن طريق بيان حال كل معجم وتعامل صاحبه مع العنصر المعني بالتحليل، موضحًا ذلك بأمثلة من الكتاب نفسه، ومراعيًا الأقدمية الزمنية في تأليف المعجمات، ثم أختم حديثي في ذلك المبحث بملاحظات عامة عن تعامل أصحاب تلك المعجمات مع ذلك المبحث، ومذيلًا تلك الملاحظات بتصوُّر خاص إن أمكن ذلك.

فروض البحث:

يفترض البحث أن ثمة تنوعًا في الأسس واختلافًا في المنهج المتّبع في تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية، وأن تلك المؤلَّفات تسير وفق درجات متفاوتة في الصناعة المعجمية فيها.

كما يفترض أيضًا أن هناك أسبابًا دعت إلى ازدياد عدد المُصنَّفات في هذا الحقل.

حدود البحث:

يُحكَم هذا البحث بحدود مكانية، وهي النظر فيما بُنِيت عليه مُصنَّفات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية، وبحدود زمانية تبدأ بأول عمل معجمي أُلِّف في هذا الحقل، وهو (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) لمحمد بن أحمد العقيلي، ولا أعلم معجمًا قبل هذا قد صُنِّف في تفصيح العامي في السعودية، وتنتهي تلك الحدود الزمانية بتاريخ إصدار خطة هذه الرسالة أي: (من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٤٣هـ).

كما أن حدود الاهتمام بهذا الموضوع سيكون مُنصبًّا عما يُعَدُّ من هذه المُصنَّفات معجمًا يسير وفق أسس واضحة، ومنهج مُحدَّد، وفي ضوء هذا فإن الدراسة ستزيل من اهتمامها غير ذلك الشكل من أشكال التأليف في تفصيح العامي، كالتي تظهر في شكل رسائل جامعية، أو تأتي في هيئة كتب عامة لا تدخل ضمن نطاق المعجم، ولذا كانت عينة الدراسة مكوّنة من سبعة وعشرين معجمًا مجموعة وفق الضوابط الآتية:

١. لا يدخل ضمن هذا البحث إلا ما كان عملًا مُخصَّصًا لتفصيح الألفاظ العامية، أو البحث في الأصول الفصيحة للكلمات العامية، ويخرج بهذا كل عمل مُؤلَّف في الألفاظ العامية دون تفصيحها، أو دون الإشارة إلى التفصيح والتأصيل في عنوان الكتاب أو متنه.

٢. لا يدخل من تلك الأعمال إلا ما كان منها عملًا معجميًا، يقوم على أسس علمية في التأليف ومنهجية في صناعة المعجم، ويخرج بهذا كل عمل لا تنطبق عليه شروط البحث العلمي المحدد الأسلوب الواضح المنهج.

٣. النظر في المعجمات العامة، سواء في الألفاظ أو الأمثال، فلا يدخل ضمن اهتمام هذا البحث تلك المعجمات المخصصة لألفاظ حقل دلالي واحد؛ كمعجمات ألفاظ الأسلحة، أو الأطعمة، أو الملابس ونحو ذلك.

٤. ألا يدخل في هذا البحث تلك الدراسات القائمة على النظر في جانب معين من جوانب اللغة: كالجانب الصوتي، أو الصرفي، أو الدلالي، أو النحوي، وعلاقة اللهجة المدروسة باللغة الفصيحة، أو المخصصة لتتبُّع التغيرات اللغوية على ألفاظ عامية ذات أصول فصيحة.

٥. إخراج الأبحاث العلمية القصيرة، أو الرسائل العلمية المختصة بلهجة معينة دون أخرى؛ لأن إدراجها ضمن هذا البحث سيؤدّي إلى اتساع المادة العلمية.

٦. ابتداء المدة الزمنية للتأليف في تفصيح العامي منذ بداية توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ .

وقد جمعت هذه المعجمات من المصادر الآتية:

١. كتاب الإنتاج المعجمي في المملكة العربية السعودية من ١٣٥١هـ إلى ١٤٣٨هـ، لمحمود بن عبد الكريم الجندي، وآخرين، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٢. مكتبة الملك فهد الوطنية.

٣. الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، لإبراهيم بن علي الدبيان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ

٤. البحث الذاتي في المكتبات التجارية الخاصة والتواصل مع بعض المؤلفين.

هيكل البحث:

جاء هذا البحث مُقسَّمًا إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، ثم خاتمة، على النحو الآتي:

١. **المقدمة:** وتشمل موضوع البحث، ومشكلته، وتساؤلاته، وأسباب اختياره، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والأهمية التي يقدِّمها في مجال البحث العلمي، كما حوت الدراسات السابقة، والمنهج المتبع في البحث، وفروضه، وكذلك حدوده، والهيكل الخاص به.

٢. **التمهيد**، ويضم:

٢. ١ تفصيح العامي: المفهوم والاستعمال.

٢. ٢ نظرة في تفصيح العامي في العصر الحديث.

٣. **حركة التأليف في تفصيح العامي في السعودية:**

٣. ١ أشكال التأليف.

٣. ٢ دوافع التأليف في المعجمات.

٣. ٣ خصائص التأليف في المعجمات.

٤. أسس تفصيح العامي في السعودية:

٤. ١ المصادر.

٤. ٢ اختيار اللفظ.

٤. ٣ التأصيل.

٥. منهج الصناعة المعجمية في تفصيح العامي في السعودية:

٥. ١ الترتيب.

٥. ٢ الضبط.

٥. ٣ التوثيق.

٥. ٤ شرح المعنى.

٦. التقويم، ويحوي:

٦. ١ المزايا.

٦. ٢ المآخذ.

٧. الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

ومن ضمن النتائج التي توصَّل إليها البحث ما يلي:

١. ليست هناك حدود فاصلة واضحة بين اللفظ الموصوف بالعامي الفصيح واللفظ الفصيح.

٢. السماع هو المصدر الأساس المعوَّل عليه لدى مُؤلِّفي تفصيح العامي في السعودية، في جمع الألفاظ وتدوينها.

٣. اضطراب معيار اختيار اللفظ عند أغلب أصحاب معجمات تفصيح العامي في السعودية.

٤. وضوح المنهجية العامة المتبعة في معجمات تفصيح العامي في السعودية.

٥. اعتماد جميع مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية على الترتيب الألفبائي للكلمات.

٦. قلة الاهتمام عند بعض مُؤلِّفي معجمات تفصيح العامي في السعودية بمنهج الصناعة المعجمية.

المصادر والمراجع.

٢. التمهيد:

لقد تنوّعت في العصر الحديث المصطلحات التي تدلُّ على التمييز بين مستويين من المستويات اللغوية: مستوى الفصيح أو اللغة الأدبية، ومستوى العامي أو لغة التخاطب اليومي، على أن ذلك التنوُّع ليس إلا في اللفظ دون المعنى، فمن الأول: الفصيح، الفصحى، الفصاحة، ومن الثاني: العامي، العامية، الدارجة، ونحو ذلك، وقد ظهر في أثناء هذا التميز مصطلح (العامي الفصيح)، وفما يلي بيان لمفهوم هذا التركيب:

٢.١ تفصيح العامي المفهوم والاستعمال.

التفصيح في اللغة من (فصح)، يقول ابن فارس: "الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوص في شيء ونقاء من الشّوب، من ذلك: اللسان الفصيح: الطليق، والكلام الفصيح: العربي ... أفصح الرجل: تكلَّم بالعربية وفصُح"[(١)].

وفصيح الكلام هو: "البيّن منه مع صحة وسلامة من الخطأ"[(٢)].

وأما العامي في اللغة فهو من (عمَّ)، فـ"العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو"[(٣)].

ويقال: عمَّ الشيء يعُمُّ عمومًا: شمل الجماعة، والعامة خلاف الخاصة[(٤)].

والعامي منسوب إلى العامّة، فيقال: كلام عامي أو لهجة عامية: كلام الناس أو أحاديثهم العادية خلاف اللغة الفصحى أو اللغة الأدبية[(٥)].

ومن هنا فتفصيح العامي: جعل الكلام جاريًا على كلام العرب وأقيستهم، فيقال: حاول تفصيح الألفاظ المستحدثة؛ أي: فصَّح بعض الكلمات التي كان يعدّها البعض من قبيل العامي[(٦)].

---

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج٤ (د.م، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م)، (فصح)، ٥٠٦.

(٢) أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، ج١ (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ)، ٣١٢.

(٣) ابن فارس، مرجع سابق، (عم) ١٥/٤.

(٤) انظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ج٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، (عم)، ١٩٩٣.

(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد ٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، (ع م م)، ١٥٥٨.

(٦) انظر: المرجع السابق، (ف ص ح)، ١٧١١/٣.

لقد درج بين الدارسين التمييز بين مستويين لغويين: مستوى الفصيح، ومستوى العامي، فاللغة التي تخضع لقوانين تضبطها وتحكم عباراتها توصف بأنها اللغة الفصيحة، بينما تلك اللغة المتمثّلة في اللهجات المحلية التي لا تخضع لتلك القوانين؛ لتغيرها وتغير الظروف المحيطة بها توسم باللغة العامية[(١)].

ويدل ذلك على أن مدار الفصاحة في الواقع هو في خلوص عربية المتكلِّم ونقائها من الخطأ واللحن والعجمة وغيرها[(٢)].

وقد جاء عند المبرّد في (الفاضل) ما يدل على أن خلو اللفظ من التغيير هو عين الفصاحة، وكلما قربت اللغة من القرآن الكريم كانت هي الأفصح، يقول: "وكل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه، وإنما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان؛ أي: أشبه بلغة القرآن ولغة قريش على أن القرآن نزل بكل لغات العرب"[(٣)].

ومن المعلوم أن مصطلح (الفصاحة) أو ما يقاربه من اشتقاقاته (الفصيح) أو (الأفصح) أو (الفصحى) هو مصطلح تجاذبته الدراسات اللغوية والأدبية، والتي تمسَّك كل منها به من طرف، سواء في اللغة أو النحو أو الأدب أو البلاغة أو المعجم، وقد كثر الكلام حوله منذ بواكير نشأة العلوم اللغوية حتى هذا العصر، وقد ارتبط مصطلح (الفصاحة) بمعايير مختلفة في تلك الدراسات بين كثرة الاستعمال وقلّته، وبين تحديد لحدود زمانية ومكانية من شروط حدَّدها العلماء، والواقع أن هذه القضية – قضية الفصاحة في الدرس اللغوي – يعتريها كثير من الإشكالات التي يطول بها المقام منذ بدايات وضع أسس الدرس اللغوي وما تعاقب ذلك من مُصنَّفات كثيرة أخذت نصيبها من الخوض في هذه القضية.

وبعيدًا عما حوته تلك الكتب من حديث مسهب في أمر الفصاحة، وبعيدًا كذلك عن استعمالات كل علم أو فن من فنون العربية لهذا المصطلح خاصة عند أهل البلاغة في تحديد معايير لهذا المقياس، فإنه يمكن أن يلمح من ورود الفصاحة عند أهل المعجم أنه وصف على: "اللغة التي استعملها أصحابها الأصليون (أي: العرب الأقحاح) الذين لم يتأثّر لسانهم بعجمة ولم ينحرف عن أصله؛ بسبب الاختلاط

---

(١) انظر: حاتم بن صالح الضامن، العامية والفصيحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)، ٢٢٠.

(٢) انظر: محمود عبد الله الجفال، مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ١١، العدد ٣٣، (١٩٨٧م): ١٤٨.

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الفاضل، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٢ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م)، ١١٣.

بلغات أجنبية، سواء كانت أدبية ثقافية رفيعة المستوى كلغة الشعر والخطب، أم كانت عادية محكية دارجة على الشفاه في التخاطب اليومي كلغة الأعراب التي أخذت عنهم مباشرة"[(١)].

وقد ارتبط ذلك الوصف كثيرًا بمبدأ الكثرة في الاستعمال الذي ظهر بصورة جلية في الدرس اللغوي القديم، وهذا ما يُفهَم من كلام ثعلب في أول (الفصيح)، حين قال: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام، مما يجري في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما"[(٢)].

وهذا ما أكّده الهروي في شرحه لـ (الفصيح) أن موطن الاختيار هو كثرة الاستعمال، وأن ترك الاختيار والإثبات على ما تكلَّم به قليل من العرب ولم يتفق جمهورهم عليه[(٣)].

وأشار ابن جني في (الخصائص) تحت باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) إلى أنه إذا قلَّت إحدى اللغتين وكثرت الأخرى، فيؤخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا[(٤)]، وقد نبَّه السيوطي على أن مدار الفصاحة فيما كثُر استعمال العرب له[(٥)].

ويؤكِّد هذا المعنى عبد الرحمن الحاج فيقول: "الوضوح الناتج عن الشيوع واتساع رقعة الاستعمال جغرافيًا، هو جانب آخر يستلزمه مفهوم الفصاحة اللغوية كما تصوّرها العلماء الأولون، أمثال سيبويه وشيوخه، وهذا أيضًا هو في غاية الموضوعية، فاللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، فلا يتصوّر أن يختار من اللغة كمعيار، - أي: كنمط - إلا ما يمثّل هذه اللغة حق التمثيل، وهو الأكثر الشائع، وما يكثر مجيئه على ألسنة الجماعة التي تنطق بهذه اللغة"[(٦)].

ولذا صُنِّفت لهجات العرب على هذا المبدأ العام في النظرة إلى كثرة استعمال الكلمة، فظهرت عندهم مستويات: الصحيح، والفصيح، والأفصح، وما دون ذلك من ضعيف أو رديء أو عامي[(٧)].

---

(١) عبد العلي الودغيري، قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة المعجمية، تونس، العددان ٥ و ٦، (١٩٩٠م): ٢٢١.

(٢) أبو العباس ثعلب، كتاب الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور (د.م، دار المعارف، د.ت)، ٢٦٠.

(٣) انظر: الهروي، مرجع سابق، ٣١٩/١.

(٤) انظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٥، ج٢ (د.م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م)، ١٠.

(٥) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجادي، ج١ (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، ١٨٥.

(٦) عبد الرحمن الحاج، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، (الجزائر: سلسلة علوم اللسان، ٢٠١٢م)، ٦٣.

(٧) انظر: كمال قادري، مشكلة الفصاحة في اللغة العربية بين ثوابت النظام اللغوي ومتغيراته، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٥١، (٢٠١٨م): ١٨٧.

وقد أشار السيوطي إلى اختلاف رتب الفصيح، وأنها متفاوتة، ففيها الفصيح والأفصح[(١)]؛ إذ من صفات ذلك اللفظ الفصيح: ألا يكون غريبًا متوحّشًا عند كل قوم في كل زمن، وألا يكون مبتذلًا عاميًا، وألا يكون على خلاف القانون المستنبط من تتبُّع ألفاظ اللغة العربية وما هو في حكمها[(٢)].

أما استعمال لفظ العامة وإطلاقه، فيشمل من كان فيهم بعض المتعلّمين والطلاب والتجّار وأصحاب الحِرَف[(٣)]، ويشرح رمضان عبد التواب المراد من لفظ (العامة) الوارد في كتب المصنّفين في لحن العامة، فيقول: "وليس المقصود من العامة هنا الدهماء وخشارة الناس، فما كان بهم اللغويين من أمرهم شيء، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرّب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجدية"[(٤)].

أما ما أحدثته العامة من تغيير بأي شكل من أشكاله، فيُطلَق في التراث اللغوي على المولَّد الذي هو "كل لفظ كان عربي الأصل ثم غيَّرته العامة بهمز أو تركه، أو تسكين، أو تحريك، أو نحو ذلك"[(٥)].

وأما العامية في صورتها الحديثة، فيُرَاد بها: "اللغة التي نتخاطب بها في كل يوم، عما يعرض لنا من شؤون حياتنا مهما اختلفت أقدارنا ومنازلنا: لسان المتعلمين منها وغير المتعلّمين، على اختلاف فئاتهم وحِرَفهم، والمثقفين وغير المثقفين"[(٦)].

ومن ثم فإن الناظر إلى استعمال لفظ العامة، أو العوام، أو العامية، أو العامي قديمًا وحديثًا يلمح شيوع لفظ العامة، والعوام في المُصنَّفات القديمة، وذيوع لفظ العامية، والعامي في المؤلَّفات الحديثة، ولعل هذا يعود إلى أن استعمال المتقدِّمين لتلك الألفاظ يدل على الفئة الناطقة باللغة لا اللغة ذاتها، بينما استعمال المحدثين لتلك الألفاظ يُراد به اللغة نفسها؛ أي: المستوى اللغوي، ولذا كثيرًا ما يقابلون بين مستوى أعلى وهو الفصحى، ومستوى أدنى وهو الكلام العامي، ومن هنا جاء استعمالهم للعامي أو العامية؛ لمحاولة البرهنة على علو المستوى اللغوي لتلك الألفاظ، ودنوها من المستوى الفصيح، فنجد عندهم تفصيح العامي، أو العامي الفصيح، أو رد العامي إلى الأصول

---

(١) انظر: السيوطي، مرجع سابق، ٢١٢/١.

(٢) انظر: أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ٥٢٨، ٥٢٩.

(٣) أحمد محمد قدور، مُصنَّفات التثقيف اللغوي حتى نهاية القرن العاشر الهجري، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٦م)، ٥٧.

(٤) رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط٢ (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٠م)، ٧.

(٥) السيوطي، مرجع سابق، ١ / ٢٤٨.

(٦) أحمد تيمور، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، تحقيق: حسين نصار، ط٢، ج١ (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ٥.

الفصيحة، ونحو ذلك، وعلى هذا فإن من وسائل التقريب بين الفصحى والعامية: "النظر في الكلمات العامية، وتصحيحها، وردّ ما فيها من خطأ إلى الفصيح"[(١)].

وقد بيَّن صاحب (معجم فصاح العامية من لسان العرب) المراد من استعماله لمصطلح (فصاح العامية) بأنها الكلمات التي استعملها العامة من العرب المعاصرين، ودرجت على ألسنة معظمهم، والتي تشمل الأنواع الآتية[(٢)]:

١. الكلمات العربية الفصيحة الشائعة بين العامة دون أي تغيير.
٢. الكلمات التي اعتراها تغيير في الحركات فأخرجها عن الأصل الفصيح.
٣. الكلمات التي لحقها تطوُّر دلالي، ولكن لم يخرجها عن الدلالة الأصلية لها.
٤. الكلمات التي اشتقتها العامَّة وصاغتها من جذر لغوي عربي، ولكن لم ترد في المعجمات.

وبالنظر في استعمال المؤلّفين السعوديين في هذا الميدان؛ فقد تنوّعت استعمالاتهم إلى حدٍّ ما لهذا المصطلح، فمن مستعمل لمصطلح (فصيح العامي)، وثان يطلق عليه (فصيح ألفاظ العوام)، وثالث يسمي كتابه (الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، وآخر يختار (العامية الفصيحة)، ونجد كذلك بعض الاستعمالات المتشابهة، نحو: (لهجة كذا وعلاقتها بالفصحى)، و(فصيح ألفاظ العامة)، ونحو ذلك.

ومهما يكن من عبارات مستعملة لدى أولئك المؤلّفين، فإن دلالتها لم تخرج عن الدلالة العامة لمصطلح (العامي الفصيح) المتعارف عليه في الدراسات اللغوية الحديثة.

فنجد العبودي يشرح هذا المصطلح فيقول: "إن ما قلناه وفعلناه هنا من وصف تلك الكلمات بالعامية إنما هو اصطلاح سرنا عليه، فنحن نذكرها عامية ونصفها بذلك؛ لكون العامة تستعملها، ولكننا ننوّه بأنها فصيحة؛ لنثبت بذلك أن أسلافنا العرب كانوا قد استعملوها منذ قرون طويلة، وأنها بقيت حية نامية مستعملة في بلادنا حتى الوقت الحاضر... وذلك خلاف الكلمات الفصيحة التي ذكرتها المعاجم وكتب اللغة، ولكن العامة من بني قومنا لا يعرفونها، فضلًا عن أن يكونوا يستعملونها، فهي عامية من حيث إن العامة تستعملها في كلامها، وهي فصيحة من حيث علمنا أن العرب الأوائل كانت

---

(١) عارف النكدي، العربية بين الفصحى والعامية وكتاب (رد العامي إلى الفصيح)، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٥، الجزء ١، (١٩٦٠م): ١٦.

(٢) ممدوح محمد خسارة، معجم فصاح العامية من لسان العرب (دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت)، ج – د.

تستعملها في كلامها، وإذن ليس كل لفظ تستعمله العامة فصيحًا، وليس كل لفظ تستعمله العامة ليس فصيحًا"[(١)].

وبمثل هذا المعنى سمَّى التركستاني كتابه (العاميات الفصاح)، الذي جعل العامية في العربية نوعين: عامية نقية، وعامية غير نقية، فالنقية عنده هي التي ما زالت على الفصحى الموحدة والتي يُظن لكثرة استعمالها بين العوام أنها لا علاقة لها بالعربية، أو التي ما تزال على لغة فصيحة من لغات القبائل، وأنها من الفصيح المنسي الذي يُظن كذلك بأنها من مبتدعات العوام، بينما غير النقية قد وصفها بأنها تنشأ على ألسنة العامة عن تحريف لألفاظ الفصحى، ودخول ألفاظ وتراكيب غير عربية عليها[(٢)].

ونرى بعض المحدثين في نظرتهم للعامية واستعمالها يذهب إلى أبعد من هذا، فيرى أن مستوى الكلام العامي ما هو إلى تبديل وتغيير لمستوى الفصيح، فهذا شوقي ضيف يرى أن العامية فصحى مُحرَّفة، وقد نشر بحثًا في مجلة اللغة العربية بالقاهرة بهذا العنوان[(٣)]، ونظير هذا ما أشار إليه عبد الله الطيب في المساواة بين اللغة الفصيحة والعامية، حيث يقول: "اللغة الفصيحة والعامية في أصلها شيء واحد وكان يفرِّق بينهما ذوي نطق الكلام، فالناس حين يتكلمون تغلب عليهم أساليب من العجلة، فربما بتروا الكلمات أو أدخلوا بعضها على بعض"[(٤)].

على حين نجد أن بعضهم يرى مخالفة من يسعى إلى إثبات أن كلمة عامية ذات أصول عربية، فالكلمات العامية في البلدان العربية خاصة وسط الجزيرة هي عربية أصيلة، وإنما ينبغي أن يبحث عن الكلمات ذات الأصول العربية في اللغات الأجنبية، حيث يقول: "وفي الحقيقة أني أخالف من يسعون إلى إثبات أن كلمة عامية أصلها عربي ... وإنما ينبغي أن نبحث عن الكلمات ذات الأصول العربية في اللغات الأجنبية كالإنجليزية أو الفرنسية أو التركية أو الفارسية أو الأردية ونحو ذلك، والأجدر بنا أن لا نسعى إلى البحث عن أصول الكلمات المستعملة في الحديث بين الناس؛ لنؤكّد عروبيتها، فذلك أمر يطول ولا يكاد يحيط به جهد، وإنما ينبغي -في نظري- أن يُبذَل الجهد في تنقية اللغة – خاصة لغة

---

(١) محمد بن ناصر العبودي، معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة، ج١، (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، ١٠.

(٢) انظر: محمد بن يعقوب التركستاني، العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة، ج١ (مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٩م)، ٣٣.

(٣) شوقي ضيف، العامية فصحى محرفة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٩١، (٢٠٠١م): ٤٦.

(٤) عبد الله الطيب، حول العامي الفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٦٦، (١٩٩٠م): ١٩١.

الكتابة والإذاعة – من الكلمات الأجنبية الدخيلة الوافدة من اللغات الأجنبية، وإحلال كلمات عربية فصيحة بدلًا منها"[(١)].

ولكن أحدهم يذهب إلى ضرورة رد العامي الفصيح إلى أصوله، ووجود معجم معني بذلك، وقد كتب بحثًا في هذا عنوانه: (العامي الفصيح وحاجته إلى معجم يرده إلى أصوله)[(٢)].

ولذا فمن نظر إلى غير مؤلِّف من المؤلِّفين الذين يهتمُّون بتفصيح العامي أو ردّ العامّي إلى أصله الفصيح، يجد التأكيد الدائم على أن كلام العامَّة المستعمل هو كلام عربي فصيح إلا ما حدث فيه من تغيُّر، فنجد مثلًا عبد الجليل مرتاض يقول: "فإن لغة التواصل العام بيننا لغة عربية فصيحة، لا يشوبها إلا تكسير في محاصيلها الصوتية"[(٣)].

فمن هذا المنطلق أو الشبيه به فإنه لا حاجة عندئذٍ إلى التصنيف في هذا الميدان ما دامت الألفاظ العامية أو الاستعمالات الدارجة عربية فصيحة؛ لأنه في الواقع سيُحدِث مثل هذا الأمر اضطرابًا واضحًا في معيار التفصيح لتلك الألفاظ، فربما يحتكم غير مؤلِّف إلى أحكام ذاتية خارجة عن الموضوعية.

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن اللفظ الفصيح واللفظ العامي ضدان، فإذا تغيَّر اللفظ الفصيح بأي صورة من صور التغيُّر صار عاميًّا، وبالتالي فتفصيح العامي وسيلة يلجأ إليها الباحث في موضوعها لأمرين:

الأول: إثبات أن هذا اللفظ فصيح وليس عاميًّا حتى لو سار على ألسنة العامة ونسي في استعمالات اللغة الفصيحة.

الثاني: رد العامي إلى أصله الفصيح بعد حدوث شيء من التبدل والانحراف عن صورته الأصلية.

ومع هذا التقريب بين اللفظين، ومحاولة التساوي بينهما ما زال الإشكال قائمًا في طبيعة الحد الفاصل بين ما هو فصيح وبين ما هو عامّي يسعى الباحث فيه إلى تفصيحه، حيث لم تظهر تلك الحدود في استعمال من ألَّف في هذا الميدان، ويحقِّق هذا بالطبع خللًا ملموسًا في تلك المُصنَّفات؛ لغياب المقياس الدقيق في تسجيل ذلك اللفظ الموصوف بالعامي الفصيح واختياره، أو طرح غيره الذي قد يكون أولى منه بالتقييد.

---

(١) يحيى بن عبد الله المعلمي، فصيح العامي في شمال نجد، دار اليمامة، المجلد ٢٣، العددان ٣و ٤، (١٩٨٩م): ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) انظر: محمد نايل، العامي الفصيح وحاجته إلى معجم يرده إلى أصوله، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٦٦، (١٩٩٠م): ٢٠١.

(٣) عبد الجليل مرتاض، تجارب عربية في تفصيح العامية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ١٠، (٢٠٠٤م): ٢٨.

٢.٢ نظرة في تفصيح العامي في العصر الحديث.

يُعَدُّ التأليف في تفصيح العامي في العصر الحديث -بطبيعة الحال- امتدادًا للمراحل السابقة في التأليف في موضوع التصويب اللغوي، ذاك النوع الذي ظهر مبكِّرًا في القرن الثاني على أيدي علماء اللغة المشهورين، أمثال: الكسائي، الذين هدفوا إلى إعادة من خرج عن جادة الفصحى إلى طريق اللغة القديمة، بجمع طائفة من الألفاظ التي يخطئ فيها الناس في زمانهم، وأن يبرهنوا على خطئها بالرجوع إلى المادة التي جمعها الأوائل من أفواه العرب[(١)].

فوجود مثل هذا التغيُّر حدا بهؤلاء العلماء للحكم على تلك الصور بالخطأ لمخالفتها الفصحى، فجدُّوا في إصلاح الألسنة بعد اتساع الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم[(٢)].

ومن بين تلك الكتب التي اهتمَّت بهذا الموضوع ما يأتي[(٣)]:

- ما تلحن فيه العامة، للكسائي.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة.
- الفصيح، لثعلب.
- لحن العوام، للزبيدي.
- تمام فصيح الكلام، لابن فارس.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، للصقلي.
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي.
- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، لابن كمال باشا.

ولقد استمرَّ هذا النوع من التأليف حتى عصرنا هذا، في تتبُّع الأخطاء والأغلاط؛ لإصلاحها وبيان الصواب المطابق لوضع اللغة، ومن بين تلك المؤلَّفات: (لغة الجرائد) لليازجي، و(تذكرة الكاتب) لأسعد خليل، وكذلك: (معجم الخطأ والصواب) لإميل يعقوب، و(معجم أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين) لأحمد مختار عمر، وغير ذلك[(٤)].

---

(١) رمضان عبد التواب، مرجع سابق،٧.

(٢) انظر: عبد الفتاح سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، ج١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م)، ٣.

(٣) للاستزادة من تلك المصنفات، انظر: رمضان عبد التواب، مرجع سابق، ٧٢ وما بعدها.

(٤) للاستزادة انظر: محمود ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٢٦٦ – ١٣٩٨هـ (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٠م)، ٣٥ وما بعدها.

وفي سير تلك الحركة التأليفية عبر الزمن انبثق عنها نوع آخر من التأليف معني بجمع ألفاظ ينطقها العامة؛ مدللًا على أصالتها وفصاحتها، ويمكن أن ترجع تلك البدايات التأليفية في هذا المجال إلى ما ظهر في بعض الأبواب لبعض كتب اللحن قديمًا، أمثال ما خصصه الصقلي في (تثقيف اللسان) في الحديث عن استعمال العامة الأفصح، تحت باب (ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما)[(١)]، وكذلك (باب ما العامة فيه على الصواب)[(٢)]، ومثله: ما صنع اللخمي في (المدخل إلى تقويم اللسان) حيث عقد بابًا بعنوان: (مما تمثَّلت به العامَّة مما وقع في أشعار المتقدِّمين والمحدثين تلقنوها عن الفصحاء وهم لا يعرفون الأشعار التي أُخِذت منها وربما حرَّفوا بعض ألفاظها)[(٣)]، فهذا الباب يحمل ألفاظًا وتراكيب وردت على ألسنة العامة في صورتين: الأولى: مطابقة للغة الفصيحة، والثانية: مطابقة لها مع شيء من التحريف والتبديل، وهاتان الصورتان هما اللتان استقر عليهما أغلب مصنفي كتب التفصيح في العصر الحديث.

لقد تطوّر هذا الشكل التأليفي – أعني ما ظهر من تفصيح لألفاظ العامية في كتب اللحن - حتى غدا موضوعه مُخصَّصًا في كتاب مستقلٍ بهذا الشأن، ولا يمكن بالطبع التحديد الدقيق للمدة الزمنية التي ظهر فيها هذا النوع من التأليف، أو كيف تسرَّب هذا الموضوع إلى عقول أولئك المصنّفين، ولكن - وعلى وجه التقريب – قد أشار أحمد قدور إلى أنه في نهاية القرن العاشر قد بدأت حركة معاكسة لتلك الحركة السابقة التي تسعى لتصحيح الخطأ؛ إذ إن هذه الحركة الجديدة تحتج للهجات الأمصار، وتسعى إلى دفع الإصر عنها[(٤)].

وربما بدأ هذا الشكل من البحث في تصويب ما قالته العامة أو تفصيحها بعد صدور كتاب: (بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوام) لرضي الدين بن الحنبلي، وأعقبه ظهور كتاب: (دفع الإصر عن لغة أهل مصر) ليوسف المغربي، ثم غدت بعد ذلك كتب تفصيح العامي تترى في الأقطار العربية؛ إذ قلَّ أن تجد موطنًا من مواطن العرب ليس فيه مُصنَّفات تجمع ألفاظ العامة، وتحاول الدفاع عنها، وتبيين فصاحتها، سواء في الشام أو مصر أو العراق أو الخليج العربي.

---

(١) انظر: عمر بن خلف بن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م)، ١٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١٩٨.

(٣) انظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن (بيروت: دار البشائر الإسلامية،١٤٢ هـ - ٢٠٠٣م)، ٥١٣.

(٤) انظر: قدور، مرجع سابق، ٥٦.

ولقد تسارعت تلك الحركة التصنيفية في العصر الحديث، ولعل ذلك يعود إلى: "رد الاعتبار إلى الفصيح من كلام العامة، مما تتحاماه الخاصة بتوهُّم عاميته، وتتواصى بالعدول عنه إلى بدائل أخرى، وهي حركة تصبُّ في إطار التجديد اللغوي، وتيسير التواصل"[(١)].

وقد حدا هذا التسارع المتزايد في التأليف في هذا الموضوع مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى إنشاء لجنة للهجات معنية بالتقريب بين العامية والعربية[(٢)].

ويمكن أن تجمل تلك النظرة التي ظهرت في العصر الحديث في هذا الميدان في الفِرَق الآتية[(٣)]:

الأول: اتجه إلى تنقية اللغة وتهذيبها؛ خوفًا من الدخيل والمحرف؛ لبيان صحيح كلام العامة من زائفه، وفصيحه من فاسده، ومن تلك الكتب: (لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من الأغلاط) للبدراوي، و(تهذيب الألفاظ العامية) للدسوقي.

الثاني: يهتم برد الكلمات إلى أصولها العربية؛ لربطها باللغة الأم ردًّا لمن دعا إلى ربطها باللغات السامية الأخرى، كما فعل حفني ناصف في تأليفه لكتاب (مميزات لغات العرب) الذي خرَّج اللغات العامية عليها، ومنه: (المُحكم في أصول الكلمات العامية) لأحمد عيسى.

الثالث: تجاوز هذا الفريق حد الوقوف عند رد الكلمات العامية إلى أصولها العربية، بل سعى لبيان فصاحة كثير من الكلمات التي يظن بأنها عامية، وهي صحيحة فصيحة.

وهذا الفريق الأخير هو الذي يمثِّل الشكل الذي سارت عليه مُصنَّفات المحدثين من الأقطار العربية المتفرّقة، والسعودية على وجه الخصوص، ولقد سعى أصحاب تلك الكتب إلى تحقيق بعض الغايات، منها[(٤)]:

١. رفع الوهم القائم بين الناس بأن كلام العامة في الشعوب العربية خطأ كله، ترفضه الفصحى.
٢. بعث الشعور في نفوس العامة بأن لغتهم قريبة الصلة بلغة الأولين.
٣. أن الشعور بالانتماء يجعلهم متطلِّعين إلى تقويم ألسنتهم، وتحسين نطقهم للكلمات.

وربما كانت محاولة التقريب بين العاميات في الأقطار العربية من أهم تلك الغايات، فنجد مثل هذا عند صاحب (نحو تفصيح العامي في الوطن العربي)؛ إذ قال: "وهذه المجموعة هي التي نقدِّمها

---

(١) ممدوح محمد خسارة، معاجم فصاح العامية وأثرها في التجديد اللغوي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد ١٢، العدد ٢٣، (٢٠١٦م): ٤١.

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، ج٧، (القاهرة: دار المعارف العربية، ١٩٥٣م): ٤٢.

(٣) انظر: أحمد أبو سعد، معجم فصيح العامة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م)، ١١، ١٢.

(٤) انظر: نايل، مرجع سابق، ١٩٨.

اليوم للقرّاء الكرام، وهي محاولة أولى، نرجو أن نكون قد أسهمنا بها في إقامة هيكل واضح لبيان مدى تقارب العاميات في العالم العربي اعتبارًا لأصولها الفصحى، وما نتلمحه من إمكانيات تفصيح هذه العاميات حتى تصبح لغة الحديث في الوطن العربي موحّدة أقرب إلى الفصحى منها إلى اللهجات الإقليمية الكثيرة التحريف"[(١)].

ومثل هذا أيضًا ما صرَّح به التركستاني حين قال: "يهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في محاولات التقريب بين العاميات العربية المعاصرة والفصحى، وبخاصة بعد أن تقاربت هذه العاميات فيما بينها - اليوم- تقاربًا شديدًا كان المؤمَّل فيه أن يسهِّل تضييق الفجوة بينها وبين الفصحى، وتقريبها جميعًا منها"[(٢)].

وعلى القول بهذه الغاية فإن بعض المحدثين قد نادى إلى عمل معجم عام للكلمات العامية الفصيحة المتداولة بين شعوب الأمة العربية[(٣)].

وفيما يأتي نظرة عن قرب لبعض ما جاء في تلك المُصنَّفات المعنية بتفصيح العامية في العصر الحديث[(٤)]:

١. عبد المنعم سيد عبد العال، معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ط٢ (مصر: مكتبة الخانجي، د.ت).

أقام عبد العال معجمه هذا على التنبيه على الكلمات الفصحى التي يتوهَّم كثير بأنها عامية رغم وجودها في القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكتب اللغة والمعجمات، مع التنبيه على الكلمات الفصيحة التي وقع فيها شيء من التحريف العام، فألفاظ هذا المعجم مجموعة من تلك الألفاظ التي يتحاشى استعمالها الكتَّاب والصحفيون مع أنها عربية أصيلة[(٥)].

---

(١) عبد العزيز بن عبد الله، نحو تفصيح العامية في الوطن العربي: دراسات مقاربة بين العاميات العربية، اللسان العربي، المجلد ٩، العدد ١، (١٩٧٢م): ٤٩٠.

(٢) التركستاني، مرجع سابق، ٩/١.

(٣) انظر: نايل، مرجع سابق، ٢٠١.

(٤) اقتصرت هنا على اختيار ستة كتب من تلك المُصنَّفات التي أرى من وجهة نظري أنها متنوّعة من حيث الأقدمية في التأليف، أو الحداثة فيه، ومن حيث التنوّع كذلك في طرق معالجة أصحابها، إضافة إلى التنوّع في موضوع الكتاب بشكل عام، والتعدد أيضًا في معيار التفصيح إلى حد ما، وللاستزادة انظر: سمية عبد القادر صالح، التصحيح اللغوي في العصر الحديث: دراسة تحليلية وصفية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم (١٤٣١هـ - ٢٠٠١م)، ٨٦ ، ٨٧.

(٥) عبد المنعم سيد عبد العال، معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ط٢ (مصر: مكتبة الخانجي، د.ت)، ٤.

وجاء المعجم في صورته العامة على شكلين: حوى الأول: مقدمات نظرية عامة حول اللغة وتغيراتها، والثاني: مخصص للمعجم وفق حروفه، يحوي تلك الألفاظ التي بنى المؤلِّف كتابه عليها.

٢. أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصيح (بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

ذكر المؤلِّف في أول كتابه أنه أخرجه بعد أن كان يعمل في كتابه (متن اللغة)، إذ تعرض له كلمات عامية فيها معنى الفصيح فيدوّنها في هامش الصفحة، حتى تكوّنت في يده مجموعة من تلك الكلمات فأظهرها في هذا الكتاب[(١)].

وقد ذيَّل المؤلِّف عنوان كتابه (قاموس رد العامي إلى الفصيح) بمعلومات يشرح فيها ماهية الكتاب، فذكر بأنه قاموس يرد الكلمات العامية إلى صحيحها أو إلى ما تحتمله من الوجوه، ويأتي بمرادفاتها من الفصيح بتحقيق وتدقيق لهما قيمتهما اللغوية، فجميع ما سبق قد جاء تحت ذلك العنوان الرئيس، والجدير بالذكر هنا أن المؤلِّف لم يبن عن البيئة المدروسة التي يسعى لرد عاميتها إلى الفصيح، إلا في التمهيد حين قال: "وإنه لغني عن البيان أن أكثر ما ذكرته من العامي إنما هو من اللهجة التي أسمعها كل يوم، بل كل ساعة، وهي لهجة جبل عاملة وساحل دمشق، وما يليه من سفوح لبنان"[(٢)].

والواقع أن أغلب عناوين تلك المُصنَّفات في هذا المجال جاءت بمثل ما جاء به عنوان هذا الكتاب دون تحديد لبيئة معينة، بل يحمل عمومًا في عدم الإفصاح عن مكان جمع تلك المادة، مما يحدو بالقارئ إلى توهُّم أن مادة الكتاب شاملة وعامة لجميع البيئات العربية.

٣. هشام النحاس، معجم فصاح العامية (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٧م).

جاء الكتاب في صورة قسمين - وإن لم يصرِّح المؤلِّف بهذا التقسيم -: الأول: عام شمل موضوعات متفرقة تحدَّث عنها المؤلف في قرابة (١٠٠) صفحة، والثاني: خاص بالمعجم الذي جعل المؤلِّف عنوانه (المداخل إلى فصاح العامية) في فهرس الموضوعات دون المتن، بل جاء هذا القسم في المتن مباشرة حاملًا أول حرف فيه وهو (أ).

ويقوم المصنِّف بتأصيل كلمات معجمه عن طريق الرجوع الواسع للكتب السابقة من معجمات عامَّة أو خاصَّة مهتمَّة بشأن ردّ العامّي إلى أصوله الفصيحة، فهو لا يكتفي بذكر نص واحد أو نحوه، بل يسجِّل ما أمكن تسجيله من الكتب، فمن ذلك – على سبيل المثال - ما ذكره تحت: (جاكَرَ فهو

(١) أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصيح (بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ٩، ١٠.
(٢) المرجع السابق، ١٠.

جكِر) حين قال: "(فلان جكِر وقد جاكَرني)، هكذا يقول العامي عندنا في الشام، وهو يقصد المعنى الفصيح: لجُوج، ويشْتَقّ من الثلاثي رباعيًا على صيغة المشاركة في المفاعلة، فيبالغ في تقصد المعنى وتوجيهه نحو معنى الكيد والمكابدة... وفي لسان العرب لابن منظور: (ج ك ر): ابن الأعرابي: الجُكَيرَة تصغير الجَكِرَة، وهي اللُّجاجَة"[١].

وبعد ذلك ذكر نصًّا من (القاموس المحيط)، و (المصباح المنير)، و (محيط المحيط)، وكذلك (القول الفصل في رد العامي إلى الأصل) لشكيب أرسلان، ونصًا من (قاموس رد العامي إلى الأصل)، معززًا تلك النصوص بنصوص متفرّقة من كتب اللغة الأخرى.

٤. عبد الله الجبوري، المعجم الدلالي بين العامي والفصيح (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨م).

قسَّم المؤلف كتابه هذا قسمين: الأول: حمل عنوان: الدراسة، الثاني: المعجم؛ فقد درس في الأول الدلالة عند بعض علماء اللغة والأصوليين والمناطقة، أشار في هذا القسم إلى العوامل الكامنة وراء التغيُّر الدلالي، كما تطرَّق للحديث عن مظاهر ذلك التغيُّر، وأما قسم المعجم فقد أورد فيه كلمات مرتبة بحسب حروف المعجم مبينًا فيها دلالاتها واستعمالاتها عند العامة، ومن صور ذلك: (أ ص ل): (لا أصل)، عند العامة: فلان لا أصل له ولا فصل. والأصل: هو الحسب، والفصل: اللسان[٢].

٥. ممدوح محمد خسارة، معجم فصاح العامية من لسان العرب (دمشق: مجمع اللغة العربية).

بدأ المؤلِّف مقدمته بذكر الهدف من تأليف معجمه، بأنه جاء لتقريب العامية بتهذيبها ورفعها إلى مستوى السلامة اللغوية[٣].

ولقد بنى الكاتب عمله هذا على محورين[٤]:

الأول: تجريد معجم (لسان العرب) لابن منظور، واستخراج الكلمات التي دارت على ألسنة العامة بنصِّها، ومما يقرب مما يدور على ألسنتهم، ويرجح أن تكون أصلًا فصيحًا لها.

الثاني: رصد الكلمات المتداولة بين العامة من الناس في الحياة اليومية، واختيار ما يتوهَّم عاميته أو خروجه عن اللغة، ومن ثم عرضها على معجم (لسان العرب)؛ للوقوف على علاقتها باللغة الفصيحة.

---

(١) هشام النحاس، معجم فصاح العامية (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٧م)، (ج ك ر)، ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) انظر: عبد الله الجبوري، المعجم الدلالي بين العامي والفصيح (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨م)، ٢.

(٣) انظر: خسارة، مرجع سابق، أ.

(٤) انظر: المرجع السابق، ب.

ثم تحدَّث عن مادة معجمه وعن منهجه في الجمع والتأصيل اللغوي، وكذلك طريقته في المعالجة، ثم بعد ذلك شرع في سرد كلمات معجمه مرتبةً بحسب الترتيب الهجائي للحروف.

٦. وائل محمد رياض كريم، معجم صحيح لحن العامة (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م).

تختلف فكرة هذا المعجم نوعًا ما عن فكرة المعجمات السابقة؛ إذ يقوم هذا المعجم على تتبُّع ما خطَّأه أصحاب كتب لحن العامة قديمًا مما هو صحيح وارد في كتب اللغة في رأي المؤلِّف، الذي بدأ معجمه هذا بمقدمة وتمهيد، فقد تناول في التمهيد قضايا تتصل باللحن ونشأته، متبعًا ذلك بالحديث عن اللغة المشتركة وعن اللهجات، مردفًا القول في مقياس الصواب اللغوي، موضِّحًا اختلاف هذا المقياس عند العلماء، ومبيِّنًا أسباب الحكم بالخطأ عند أولئك العلماء.

وأما المعجم فيبدأ المؤلِّف بذكر ما خطّأه أصحاب كتب اللحن تحت كل مادة وفق ترتيب حروف المعجم، مرتبًا تلك الآراء ترتيبًا زمنيًا بحسب أقدمية العالم، ذاكرًا بعض الآراء التي لا تخطئ ذلك اللفظ.

ومن ذلك: "(ق ل ب)، خطَّأ ابن مكي والصفدي وعلي بن بالي قول العامة: قالِب بكسر اللام، والصواب عندهم قالَب بفتحها، وصوَّب ابن فارس الفتح، ولكن كسر لام القالب لغة وردت في العين ففيه: "والقالَب دخيل، ويقال: قالِب "ونص على اللغتين ابن سيده في المحكم"[(١)].

هذا وقد أُقِيمت دراسات علمية على تتبُّع تلك الحركة التأليفية، ورصد المُصنَّفات فيها، وبيان منهجيتها، وذكر مميزاتها، وإبداء الملاحظات والمآخذ عليها، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

١. ناصر الدين الأسد، جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٦٦، (١٩٩٠م).

وهو بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أُقِيم البحث على مراجعة لأربعة كتب أُلِّفت في هذا الميدان، وهي: (قاموس رد العامي إلى الفصيح) لأحمد رضا، و (المحكم في أصول الكلمات العامية) لأحمد عيسى، و(بقايا الفصاح) لشفيق جبري، وكذلك (العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى) لعبد الملك مرتاض، وقد عرض الباحث شيئًا من أهداف هؤلاء المصنِّفين، وأساليبهم في عرض مواد

(١) وائل محمد رياض كريم، معجم صحيح لحن العامة (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م)، (ق ل ب)، ٢٦٧.

كتبهم، ولقد أخذ على صاحبي الكتابين الأولين إرجاعهما بعض الألفاظ إلى غير أصولها، والتكلُّف في محاولة رد بعض الكلمات إلى أصول لا صلة لها بها[(١)].

٢. عبد الجليل مرتاض، تجارب عربية في تفصيح العامية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد ١٠، (٢٠٠٤م).

أنشأ الباحث بحثه هذا على ثلاثة محاور رئيسة:

١) العامية الجزائرية وعلاقتها بالفصحى.

٢) التجربة العربية القديمة.

٣) التجارب العربية الحديثة في العامي والفصيح.

وفي المحور الثالث تحدَّث الدارس عن بعض الموضوعات المندرجة تحته؛ كالصلة بين العامية والفصحى في عملية الاستعمال، وموضوع الدعوة إلى تكسير الفصيح، ونحو ذلك، ولقد وصف الباحث هذه التجارب الحديثة بأنها تجارب فردية وخواطر شخصية[(٢)]، ثم طفق بعد ذلك يناقش شيئًا من تلك الأعمال تحت عنوان: إنجازات علمية في تأصيل العامية: وصف ومنهج[(٣)].

٣. ممدوح محمد خسارة، معاجم فصاح العامية وأثرها في التجديد اللغوي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد ١٢، العدد ٢٣، (٢٠١٦م).

شمل البحث مقدمة عن العامية في التراث اللغوي، ومحورًا يهتم بحركة التأليف في تصحيح العامي وتفصيحه في القديم، وآخر للحديث عن معاجم فصاح العامية في العصر الحديث، ثم خصَّص الباحث بعد ذلك موضعًا للمآخذ على المعاجم الحديثة لفصاح العامية، والتي ذكر منها: التمحل في تفصيح بعض الكلم؛ أي: رده إلى الفصيح، وكذلك الترويج للعامي البحت والمرتجل والدخيل، إلى غير ذلك[(٤)].

---

(١) انظر: ناصر الدين الأسد، جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٦٦، (١٩٩٠م): ٢١١.

(٢) انظر: عبد الجليل مرتاض، تجارب عربية في تفصيح العامية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد ١٠، (٢٠٠٤م): ٥٥.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: خسارة، مرجع سابق، ٤٣ وما بعدها.

٤. حاج هني محمد، صناعة المعاجم في خدمة الدرس اللهجي مقاربة وصفية تحليلية في معاجم اللهجات، مجلة مقامات، العدد ٧، (٢٠٢٠م).

تقوم الدراسة في أساسها على تقويم الصناعة المعجمية لتلك المُصنَّفات، وقد بيَّن الباحث تلك الغاية بقوله: "تكمن الغاية الأساسية لهذا البحث في التعريف بمعاجم اللهجات وقواميس العاميات، وتحليل مضامينها وتتبُّع مناهجها في رصد مفردات اللهجات العربية من المحيط إلى الخليج، وبيان كيفية تسخير صناعة المعاجم في ترقية دراسة اللهجات العربية، ومحاولة ربطها بالعربية الفصحى"[(١)]، وقد تطرَّق الدارس للكلام عن معاجم فصيح العامية، معرِّفًا بها، وعارضًا لبعضها.

(١) حاج هني محمد، صناعة المعاجم في خدمة الدرس اللهجي مقاربة وصفية تحليلية في معاجم اللهجات، مجلة مقامات، العدد ٧، (٢٠٢٠م): الملخص.

٣. حركة التأليف في تفصيح العامي في السعودية.

إن بداية التأليف المعجمي في المملكة العربية السعودية لم تظهر مع بدايات تأسيسها، بل بدأت في مرحلة متأخِّرة مع بواكير مرحلة التطوُّر، وكانت تلك البدايات في مجال تأليف المعجمات الموضوعية[(١)].

ويُعَدُّ التأليف في موضوع تفصيح العامي في السعودية مندرجًا في ميدان التأليف في المعجمات اللغوية المتخصصة الذي شهد تطورًا ملموسًا بتطوُّر الاهتمام بموضوع المعجم في المملكة العربية السعودية، ولقد: "ضرب السعوديون بسهم وافر في التأليف المعجمي والموسوعي في شتى المعارف في المعاجم اللغوية، -وهي الأكثر- وفي غيرها، وهذه النهضة المعجمية جاءت مواكبة لنهضة علمية شاملة"[(٢)].

إن هذا التأثُّر في التأليف المعجمي بنهضة المملكة لم يقف عند حد تأليف المعجم اللغوي العام، بل أخذ مسار التأليف في معجمات الألفاظ العامية أو معجمات تفصيحها نصيبًا أوفر من نظرة المؤلِّفين السعوديين، بل إن شيوع هذا النوع من التأليف في العصر الحديث، خاصة في أقطار خارجة عن البيئة السعودية، قد أثَّر تأثيرًا واضحًا على تزايد مثل هذه المُصنَّفات في السنوات الأخيرة؛ إذ إن عدد هذه المُصنَّفات قد تسارع تسارعًا جليًا، ربما يضاهي تسارع التأليف في المعجمات المتخصصة في الموضوعات المختلفة.

فقد شمل هذا النوع من التأليف بيئات مختلفة من البيئات السعودية، بل إن البيئة الواحدة قد ظهر فيها غير معجم من هذه المعجمات؛ كمنطقة نجد، والمنطقة الجنوبية.

---

(١) انظر: إبراهيم بن علي بن عبد الله الدبيان، الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٢٢هـ)، ٣١٩.

(٢) محمود عبد الكريم الجندي، عبد الفتاح صلاح عبد الفتاح، عبد الله بن محمد المقبل، الإنتاج المعجمي في المملكة العربية السعودية: ١٣٥١هـ-١٤٣٨هـ (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م)، ١٦.

١.٣ أشكال التأليف.

إن الناظر في ميدان تفصيح العامي في السعودية يجد تنوُّعًا واضحًا في أشكال التأليف فيه، منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وحتى هذا اليوم، وهذا التعدُّد يقوم في الواقع على التنوُّع المعرفي المصاحب لهذا التأليف، فإن الملاحظ أن بدايات التأليف فيه كانت على شكل مقالات بحثية قصيرة منشورة في مجلات علمية لا تتجاوز تلك المقالات الصفحات القليلة، وربما كانت المقالة المقدمة من عبد القدوس الأنصاري عام (١٣٥٦هـ)، والتي حملت عنوان: (اللهجات العامية في الحجاز ونجد) هي التي حملت لواء البدايات في مجال تفصيح العامي في السعودية.

ثم بعد ذلك تطوّر مجال التأليف، حتى أخذ شكلًا آخر من أشكاله، يظهر في وجود رسالة علمية جامعية تقوم على تخصيص لهجة معينة من لهجات المملكة، ووصف مستوياتها اللغوية ومقارنتها باللغة الفصيحة؛ لقصد إظهار فصاحة تلك اللهجة وإبراز مدى قربها من الفصحى، ولعل أول رسالة جاءت في هذا الموضوع هي التي ظهرت بعنوان: (اللغة المحكية في حوطة بني تميم) لمحمد بن باتل الحربي، الذي هدف إلى التعرُّف على السمات اللغوية للهجة، وما يقابلها في الفصحى[(١)]، ثم تتابعت بعد ذلك رسائل جامعية مهتمّة بلهجة معينة رابطة إياها باللغة الفصيحة.

وفي خضم هذا التنوُّع في التأليف يظهر شكل آخر متأخرًا عن الشكلين السابقين، جاء في صورة معجمات تهتم بجمع مفردات لهجة معينة من اللهجات السعودية، وتقوم على تأصيل تلك المفردات عن طريق إيراد نصوص من كتب اللغة القديمة؛ لإبراز الصلة بين ألفاظ هذه اللهجة وبين اللغة الفصحى، وكون تلك اللهجة ضاربة في جذور الفصحى.

ويمكن القول بأن أول معجم مؤلَّف في هذا الجانب – على حد اطلاعي – هو : (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) للعقيلي، الذي طُبِع مرتين، الأولى في عام (١٤٠٣هـ)، والطبعة الأخرى عام (١٤١٠هـ) ، حتى توالت المعجمات بعد ذلك في الصدور، بل تشكَّلت بعد ذلك في أشكال مختلفة، يحمل بعضها جزءًا واحدًا وبعضها الآخر أجزاءً عدة.

هذا ولم تقف تلك الأشكال التي بدأ بها مجال تفصيح العامي عند المدة الزمنية المؤلَّفة فيها، بل استمرَّ العمل بها حتى يومنا هذا.

---

(١) انظر: عباس علي السوسوة، دراسة اللهجات في الجامعات السعودية نظرة عن قرب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، السنة السادسة، العدد ١٦، (١٤٣٩هـ-٢٠١٨م): ٩.

وفيما يأتي ذكر لبعض ما أُلِّف في تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية وفقًا للأشكال السابقة الذكر:

٣ . ١ . ١ المقالات.

منها:

١. عبد القدوس الأنصاري، اللهجات العامية في الحجاز ونجد- أسباب حدوثها وردها إلى أصولها الفصيحة، المنهل، الجزء ١، السنة ٢، المجلد ٢، (١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م).

وهي مقالة تذكر أسباب حدوث اللهجات من وجهة نظر صاحبها، إضافة إلى ذكر عدد من الكلمات المنسوبة إلى الحجاز أو نجد لا تتجاوز أربع عشرة كلمة، مع بيان معانيها ونسبتها إلى الفصيح، عن طريق تلمُّس وجودها في كتب اللغة، ومن ذلك:

"(الدبش) بفتح الدال والباء: المتاع عند الناس في هذه البلاد، وتوافق اللغة على هذا الوضع تمامًا"[(١)].

ولعل هذه المقالة التي كتبها عبد القدوس الأنصاري هي أول عمل لتفصيح العامي في المملكة العربية السعودية كما مر ذكره آنفًا.

٢. علي بن قاسم الفيفاوي، الأمثال الدارجة في فيفاء، المنهل، الجزء ١، السنة ٣٥، المجلد ٣٠، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

ذكر فيها الكاتب نبذة من الجمل القصيرة الدارجة في فيفاء الجارية مجرى الحكم والأمثال، مع تفسير المفردات الغامضة، وبيان المعنى الذي ضرب به المثل، إلا أن يكون فصيحًا أو ذا معنى ظاهر[(٢)].

٣. فرهود بن صالح الفرهود، أسماء النباتات البرية بين الفصيح والعامي، صدى طويق، العدد ١٠، (١٤٢١هـ).

وهي مقالة صغيرة تورد شيئًا من أسماء النبات الواردة عند العامة، وتشرح نوعها عن طريق الرجوع إلى المصادر اللغوية القديمة وخاصة المعجمات.

---

(١) عبد القدوس الأنصاري، اللهجات العامية في الحجاز ونجد أسباب حدوثها وردها إلى أصولها الفصيحة، المنهل، الجزء ١، السنة الثانية، المجلد ٢، (١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م): ٦.

(٢) انظر: علي بن قاسم الفيفاوي، الأمثال الدارجة في فيفاء، المنهل، الجزء ١، السنة ٣٥، المجلد ٣٠، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م): ١٥٤١.

٤. حنفي أحمد بدوي، تفصيح الألفاظ في لهجة عسير المحكية، مجلة اللسان الدولية للدراسات اللغوية والأدبية، المجلد٤، العدد ٩، (٢٠٢٠م).

وهو بحث يقوم على تأصيل دلالة الألفاظ في لهجة عسير المحكية، وربطها باللغة الفصيحة الموجودة في المعجمات، وهو مُقسَّم إلى إطارين: نظري وتطبيقي، وجاء الجانب التطبيقي على هيئة معجم بالكلمات مرتبة على حروف المعجم، مسبوقًا بشيء من خصائص اللهجة، ومن تلك الكلمات:

"(ازهم): وهي في اللهجة المحكية تأتي بمعنى: ناد عليه، وبالرجوع للمعاجم نجدها تقول: زهم فلانًا: أكثر الكلام عليه، فالكلمة في دلالتها واستعمالها فصيحة موافقة للاستخدام التراثي للغة"[(١)].

٣ ١ ٠ ٢ الرسائل الجامعية.

يقوم هذا الشكل بتتبع المستويات اللغوية في لهجة معينة، والنظر في علاقة كل مستوى من هذه المستويات باللغة الفصيحة، فيظهر مبدأ التفصيح هنا في ربط هذه اللهجة باللغة الفصحى من حيث الاتفاق والافتراق، ومدى بروز مبدأ التغيُّر اللغوي الذي أصاب تلك اللهجة، مع بيان لشيء من معجم تلك اللهجة المدروسة، وتأصيل لتلك الألفاظ بإرجاعها إلى المصادر اللغوية القديمة.

ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

١. محمد بن باتل الحربي، اللغة المحكية في حوطة بني تميم، جامعة الملك سعود، ماجستير، (١٩٧٩م).
٢. بدرية بنت سليمان العاروك، لهجة القصيم وصلتها بالفصحى، جامعة الأميرة نورة، دكتوراه، (١٤٣١هـ).
٣. تهاني جبران الوادعي، لهجة ظهران الجنوب وصلتها بالفصحى، جامعة الملك خالد، ماجستير، (١٤٣٧هـ).
٤. راشد بن عبد الله البقمي، لهجة منطقة تربة وعلاقتها بالفصحى: دراسة لسانية تركيبية ومعجمية، جامعة أم القرى، الكلية الجامعية بالقنفذة، ماجستير، (١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م).

---

(١) انظر: حنفي أحمد بدوي، تفصيح الألفاظ في لهجة عسير المحكية، مجلة اللسان الدولية للدراسات اللغوية والأدبية، المجلد ٤، العدد ٩، (٢٠٢٠م): ٤٨.

٥. صالحة بنت بحران الشقيفي، لهجة منطقة القنفذة وعلاقتها بالفصحى: دراسة لسانية صوتية صرفية ومعجمية، جامعة أم القرى، الكلية الجامعية بالقنفذة، ماجستير، (١٤٤٣هـ).

٣٠١٠٣ المعجمات.

إن التأليف على شكل المعجمات هو الشكل الأكثر شهرة بين تلك الأشكال؛ إذ حملت تلك الكتب مادة أكثر، واستوعبت ألفاظًا لم تستوعبها بقية الأشكال، إضافة إلى اختصاص مجالها المحدد في الجانب المعجمي للفظ والدلالة دون النظر في بقية المستويات اللغوية.

ولذا؛ فإن هذا البحث معني بالنظر في التأليف في هذا الشكل دون النظر في غيره، وعلى هذا، فإن مؤلَّفات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية التي هي مصادر مادة هذا البحث تظهر في الآتي:

١. محمد بن أحمد العقيلي، معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ط ٢ (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)[(١)].
٢. عبد الرحمن بن زيد السويداء، فصيح العامي في شمال نجد (الرياض: دار السويداء، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٣. عبد العزيز بن محمد الفيصل، من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، (الرياض، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٤. محمد بن إبراهيم عبده شامي فضلي،أصالة لهجة منطقة جازان (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٥. محمد بن سهيل بن صالح آل سهيل، اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م).
٦. علي بن محمد بن معيض الزهراني، البيان في لسان زهران (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٧. هزاع بن عيد الشمري، غريب لغة قبيلة شمر (بيروت: دار العربية للموسوعات، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م).

---

(١) طُبع الكتاب طبعتين: الأولى: عام ١٤٠٣هـ، والثانية: هي الموضَّحة أعلاه، وهي التي اعتمدتها في هذا البحث، وقد ذكرت هذا المعجم أول المعجمات باعتبار تاريخ طبعته الأولى.

٨. يحيى محمد السيد عطيف، النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامي والفصيح (الرياض: مكتبة الحكمي، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م).
٩. فتحية حسين عبد الغفور عطار، عامية مكة ومدى قربها من الفصحى، (مركز الترجمة والتأليف والنشر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
١٠. محمد بن إبراهيم آل ملحم، العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء (نادي الشرقية الأدبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
١١. محمد بن ناصر العبودي، معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م).
١٢. زويد بن معيض الحسني، فصيح العامي في قبيلة عنزة (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
١٣. عبدالرحمن بن أحمد الجرعي، من الفصيح الألمعي (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م).
١٤. علي بن محمد العسبلي، الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
١٥. عبد الرزاق بن حمود الزهراني، الفصاحة في منطقة الباحة (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
١٦. محمد بن ناصر العبودي، معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).
١٧. عيد بن محمد الشمري، فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر (الرياض: دار كنوز المعرفة، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).
١٨. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، فوائت المعاجم الفوائت القطعية والفوائت الظنية (جدة: الدار العصرية، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
١٩. عبد الله بن صالح السهلي، معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم (الرياض: دار وجوه، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
٢٠. محمد بن سعيد بن محمد الغامدي، العامي الفصيح في كلام غامد وزهران (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).
٢١. محمد بن ناصر العبودي، معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة (الرياض: دار الثلوثية، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).

٢٢. صالح بن مهدي المجلاد، منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح (إربد: عالم الكتب الحديث،٢٠١٩م).

٢٣. عبد الهادي بن محمد الزهراني، معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران (جدة: تكوين، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م).

٢٤. فريد بن عبد الحميد سلامة، معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز، ط٢ (دار الملتزم ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م).

٢٥. فريد بن عبد العزيز سلامة، معجم كلام أهل الحجاز (دار الملتزم، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م).

٢٦. محمد بن يعقوب التركستاني، العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة (مكة المكرمة: مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م).

٢٧. صالح بن عبد الله السعيِّد، معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م).

ويمكن تصنيف تلك المعجمات وفق التصنيفات الآتية:

بحسب الموضوع	المعجمات
كتب الألفاظ	- معجم اللهجة لمنطقة جازان. - فصيح العامي في شمال نجد. - أصالة لهجة منطقة جازان. - اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية. - البيان في لسان زهران. - عامية مكة ومدى قربها من الفصحى. - العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء. - معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة. - فصيح العامي في قبيلة عنزة. - من الفصيح الألمعي. - الفصاحة في منطقة الباحة. - فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر. - فوائت المعاجم: الفوائت القطعية، والفوائت الظنية.

	- معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم. - العامي الفصيح في كلام غامد وزهران. - منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح. - معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران. - معجم كلام أهل الحجاز. - العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة. - معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى.
كتب الأمثال	- النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامي والفصيح. - الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر. - معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة. - معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز.
كتب غريب الألفاظ	- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب. - غريب لغة قبيلة شمر. - معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة.

بحسب البيئة	المعجمات
منطقة نجد	- فصيح العامي في شمال نجد. - غريب لغة قبيلة شمر. - معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة. - فصيح العامي في قبيلة عنزة. - معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة. - فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر. - معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم. - معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة. - معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى.
منطقة مكة المكرمة	- عامية مكة ومدى قربها من الفصحى. - معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز. - معجم كلام أهل الحجاز.

المنطقة الجنوبية	- اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية. منطقة جازان: - معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان. - أصالة لهجة منطقة جازان. - النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامي والفصيح. منطقة الباحة: - البيان في لسان زهران. - الفصاحة في منطقة الباحة. - العامي الفصيح في كلام غامد وزهران. - معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران. منطقة عسير: - الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر. - من الفصيح الألمعي.
منطقة الأحساء	العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء.
كتب غير مخصصة ببيئة معينة	- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب. - فوائت المعاجم: الفوائت القطعية، والفوائت الظنية. - منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح. - العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة.
كتب مخصصة للقبائل	- البيان في لسان زهران. - غريب لغة قبيلة شمر. - فصيح العامي في قبيلة عنزة. - الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر. - فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر. - من الفصيح الألمعي. - العامي الفصيح من كلام غامد وزهران. - معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران.

وفيما يأتي في المبحثين القادمين حديث مخصص عن دوافع التأليف في تلك المعجمات، والخصائص التي اختصَّت بها.

٢.٣ دوافع التأليف في المعجمات.

اهتم المعجميون السعوديون بذكر الدوافع لتأليفهم تلك المعجمات -في الغالب المجمل- ، فمن مؤلِّف يقيم كتابه على سبب واحد دفعه إلى تأليفه، ومن آخر يذكر غير سبب حدا به لعمل هذا المعجم، والواقع أن كثيرًا من هذه الدوافع تتشابه بين جل أولئك المصنِّفين، ولا يكاد يتباينون فيما بينهم في أسباب تصنيفهم لتلك المعجمات إلا في القليل النادر.

لقد أرجع صاحب (فصيح العامي في شمال نجد) سبب تأليفه إياه إلى رفع اللبس عن الكُتَّاب والمثقفين في توهُّمهم أن هذه الألفاظ عامية ولا صلة لها بالفصحى، حيث تحدَّث المؤلِّف في أول مقدمة الكتاب عن أن الدافع وراء هذا العمل هو بيان خطأ تحرُّز بعض الكُتَّاب من بعض الألفاظ التي يظنون أنها عامية، حين قال: "ما دعاني لهذا البحث هو ما وجدته من بعض الذين يزاولون الكتابة على أعمدة الصحف حين يستعملون بعض الألفاظ الفصيحة القحة محجوزة بين قوسين؛ وذلك ظنًا منهم أن هذه الألفاظ عامية؛ لأنها تدور على ألسنة العامة، فيحجزها الكاتب بالأقواس؛ لئلا يوصم بتهمة تفضيله الألفاظ العامية على الفصيحة"[(١)].

وبيَّن مؤلف (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) في أول مقدمته الدافع وراء تأليفه هذا الكتاب بقوله: "يشتمل هذا الكتاب على كلمات قلَّ استعمالها في مجتمعنا، مع أنها كانت قاعدة اللغة في قلب جزيرة العرب، فيها يدور الحديث، وعن طريق التلفُّظ بها يتم التفاهم، ولما رأيت قلة استعمالها وأن المتحدِّث يهرب منها إلى غيرها من الألفاظ، وأن كل سنة تمر يُهمل عدد كبير منها، عزمت على جمع ما يمكن جمعه"[(٢)]، فالخوف من ضياع تلك الألفاظ التي تُهمَل بعد مدة زمنية؛ بسبب قلة استعمالها هو الذي دفع المؤلِّف إلى تدوين تلك الألفاظ، وقد صرَّح بهذا في موضع آخر حين قال: "وقد دفعني إلى حصر ما تيسَّر جمعه من الكلمات الغريبة المستعملة الخوف من قلة استعمالها في المستقبل، ومن ثم نسيان ما تدل عليه دلالة واضحة"[(٣)].

---

(١) عبد الرحمن بن زيد السويداء، فصيح العامي في شمال نجد، ج١ (الرياض: دار السويداء، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م)، ٥.

(٢) عبد العزيز بن محمد الفيصل، من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ٥.

(٣) المرجع السابق، ٩.

وأما فضلي في (أصالة لهجة منطقة جازان) فقد ذكر في مقدمته الأسباب التي دفعته لتأليف هذا الكتاب، التي جمعها في الآتي[(١)]:

١. أهمية الموضوع وذبًّا عن لغة القرآن.

٢. جهل كثير من المثقفين وطلاب العلم بكثير من الكلمات العربية في لهجتهم، مما أدى إلى هجرانها والظن بأنها عامية.

٣. المبادرة في إخراج هذا العمل لوجود كبار السن الذين حافظوا على الخصائص اللهجية لتلك الكلمات والمعوّل عليهم في تدوينها.

٤. العمل على إبراز مكانة لهجة منطقة جازان وخصائصها التي تحمل الكثير من الكلمات العربية الفصيحة.

وقريب مما ذكره السويداء ما أشار إليه مؤلِّف (النتاف من الأمثال السائرة) في أول مقدمة المعجم عن سبب تأليفه إياه في قوله: "ولعل أكثر ما دفعني إلى جمع هذه الأمثال أيضًا والبحث في أصولها في المصادر العربية والتنقيب عن مشتقاتها: تكرار الاحتكاكات مع بعض الزملاء والإخوان في معنى كلمة ما تداولها الناس أو صدرت على ألسنتهم، فيرى البعض أنها عامية بحتة وأنا أرى أن لها أصلًا في اللغة العربية الفصيحة"[(٢)]، إضافة إلى سعيه لحفظ ما أمكن حفظه من تراث محلي يتداول مثل هذه الأمثال[(٣)].

على حين يحيل مؤلِّف (البيان في لسان زهران) سبب التأليف إلى أمرين[(٤)]:

١. توثيق بعض المفردات التي ماتت في استعمال العامة.

٢. نشر مفردات يستعملها كبار السن، وقد عزف الشباب عن استعمال معظمها، وتخاطبوا بألفاظ هي أقل منها فصاحة وبيانًا.

---

(١) انظر: محمد بن إبراهيم عبده شامي فضلي، أصالة لهجة منطقة جازان (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ٦.

(٢) يحيى محمد السيد عطيف، النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامي والفصيح، ج١ (الرياض: مكتبة الحكمي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، ٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٣.

(٤) انظر: علي بن محمد بن معيض الزهراني، البيان في لسان زهران (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ٢.

وأما آل ملحم في (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) فقد قصد إظهار تمكن الفصحى في العربية المعاصرة[(١)].

بينما خصصت صاحبة (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) كتابها هذا للرد على من يسخر من عامية مكة، فأرادت الإبانة عن قرب تلك العامية من اللغة الفصيحة[(٢)].

ولكن العبودي قد جعل مقصده من التأليف الغرض العلمي في البحث، قال في ذلك: "والقصد من هذا المعجم ليس إحياء هذه الألفاظ واستعمالها في لغة الكتابة، فذلك ما لا نريده ولا ندعو إليه ... وإنما المراد من ذلك مراد علمي بحثي خالص، لنرى كيف كان أسلافنا القدماء من العرب الفصحاء يستعملون تلك الألفاظ والكلمات، ثم استمرَّ استعمالها على مر القرون حتى وصلت إلينا في هذه العصور المتأخرة"[(٣)].

في حين أن مؤلف (فصيح العامي في قبيلة عنزة) يطالعنا في أول كتابه بمجموعة من الدوافع التي ألجأته إلى تأليف معجمه، والتي تستبين في الآتي[(٤)]:

١. إثبات فصاحة بعض الألفاظ العامية في قبيلة عنزة من خلال ورودها في شواهد فصيحة قديمة.

٢. ربط التراث القديم بالحاضر.

٣. تعريف الشباب ببعض الألفاظ القديمة الفصيحة التي صدرت من أجدادهم.

٤. تقويم لسان بعض أبناء القبيلة؛ لتوضيح الفرق بين نطقهم والنطق الفصيح؛ ليسلكوا الفصيح.

٥. التأثُّر بما ذكره السويداء في كتابه (فصيح العامي في شمال نجد) بأنه يأمل أن يقوم في كل جزء من أجزاء نجد بعمل مماثل لما قام به.

---

(١) انظر: محمد بن إبراهيم آل ملحم، العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء (نادي الشرقية الأدبي، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ٦.

(٢) انظر: فتحية حسين عبد الغفور عطار، عامية مكة ومدى قربها من الفصحى (د.م، مركز الترجمة والتأليف والنشر، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ك.

(٣) محمد بن ناصر العبودي، معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م)، ٩.

(٤) انظر: زويد بن معيض الحسني، فصيح العامي في قبيلة عنزة، ج١ (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، ٨.

وهذا السبب الأخير قد ذكره صاحب (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم)، ضمن أسباب أخرى مجموعة في النحو الآتي[١]:

١. أنه أراد إحياء هذه الألفاظ العربية الفصيحة في لغة قومه وإرث آبائه وأجداده، وأن يشيعها قبل ضياعها؛ لئلا يتحاشاها الشعراء أو ينأى عنها الخطباء.
٢. أن يكون هذا المعجم جسرًا يتواصل به الأبناء بالآباء فيتعلمون لغة آبائهم بكل فخر وبلا خجل.
٣. بيان وهم بعض الناس في انتقادهم من يستعمل هذه الألفاظ ويعيبونهم بها.
٤. تقوية ثقة القوم بلهجتهم واعتزازهم بألفاظها.
٥. استجابة لما أمّله السويداء في كتابه (فصيح العامي في شمال نجد) بأن يقوم في كل جزء من نجد أحد أبنائه بعمل مماثل يكون حصيلة معجم للألفاظ الفصيحة للهجة العامية.
٦. بيان خطأ من ينظر إلى هذه الألفاظ على أنها انحراف عن اللغة الفصحى.

وعقب ذلك قال المؤلف: "كانت هذه الأسباب دافعًا قويًا لأن أمضي في جمع ما أستطيع جمعه من ألفاظ أبناء هذا البلد الكريم"[٢].

وبمثل ما سعت إليه صاحبة (عامية مكة) سعى كذلك الشمري في (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) إلى الرد على من يعيب كثيرًا من الكلمات التي ينطق بها أهالي منطقة حائل، وإظهارها؛ محافظة لها من التغريب والنطق بها دون حياء أو خجل من الآخرين[٣]، والمؤلف كثيرًا ما يشدد على هذا الأمر في انتقاص بعض الناس للغة قومه، ويؤكِّد على هذا في غير موضع من مقدمته، فيقول مثلًا: "فكل قبيلة وبلد فيها من الكلمات الفصيحة والكلمات العامية، فالتعايب والذم للآخرين إثم ومعصية لله تعالى"[٤].

ونجد الجرعي في (من الفصيح الألمعي) قد أرجع سبب تأليفه إياه إلى بيان فصاحة بعض الألفاظ التي قد يظن أهل المنطقة أنها ليست بفصيحة، فلا يستعملونها في مخاطباتهم الرسمية، يقول في ذلك :"ولقد لاحظت وأنا أستمع إلى الأجداد والآباء وأحياناً الأقران في مسقط رأسي ومدرج صباي (رجال ألمع) أنهم يستعملون كثيرًا من الكلمات الغريبة الفصيحة، ونظرًا لعدم معرفة كثير منهم بفصاحتها، فإنهم يخفونها عند التحدُّث بالفصحى، أو عندما يقابلون غيرهم ممن لا يعرف لهجتهم

(١) انظر: عبد الله بن صالح السهلي، معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم (الرياض: دار وجوه، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م)، ٦، ٧.
(٢) السهلي، مرجع سابق، ٧.
(٣) انظر: عيد بن محمد الشمري، فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر (الرياض: دار كنوز المعرفة، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م)، ٥.
(٤) المرجع السابق، ٥.

المحلية، فحفَّزني ذلك إلى التنقيب في بعض معاجم اللغة عن هذه الكلمات فوجدت قدرًا وافرًا مما لا يتوقع المرء فصاحته، وهو فصيح غاية الفصاحة'[١].

ولقد جاء أمر المحافظة على تلك الألفاظ العامية ذات الأصول الفصيحة من الضياع والاندثار عند الغامدي دافعًا له لتأليف كتابه، حين قال: "قد بدأت منذ عشر سنوات مضت بجمع عدد من المفردات المستعملة على ألسنة العامة لا بغرض التأليف أو النشر، ولكن هواية وحرصًا على هذه الألفاظ من الزوال والضياع"[٢].

وليس ببعيد عن هذا الدافع ذلك الذي دعا فريد سلامة إلى تأليف معجميه: (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز)، وكذلك (معجم كلام أهل الحجاز)، يقول في سبب تأليف الأول: "فإن وفاة معظم الحفاظ لهذه الأمثال بطريقة نطقها الأصلية وسماعي لنطق محرّف غريب لأمثال الحجاز، وقلة المصادر الموثقة المكتوبة هو ما حداني لتوثيق هذا العمل"[٣].

وأما الثاني فيظهر أن هدفه الأساس – إضافة إلى مبدأ المحافظة – هو توثيق تلك الألفاظ؛ إذ صرَّح بهذا قائلًا: "ولعلمي، وبعد بحث وجمع وتقصٍّ، لم تجمع وتوثّق ألفاظهم جميعها بشكل عام، على الإطلاق قبل هذا المعجم ... ساعيًا وراء الحقيقة، هادفًا إلى خدمة وتوثيق جزء من كنوز تراثنا الجميل، كاشفًا الكثير من الحقائق التي كانت مطموسة حول اللهجة الحجازية ومعاني مفرداتها"[٤].

وأما التركستاني فقد انفرد عن أصحابه بدافع دفع به إلى تأليف كتابه، وربما يعود ذلك إلى طبيعة مؤلَّفه القائم على تفصيح تلك الألفاظ في بيئات مختلفة من داخل المملكة على وجه الخصوص، أو من خارجها بشكل عام، وهو الإسهام في محاولات التقريب بين العاميات العربية المعاصرة والفصحى، وقد نصَّ المؤلِّف على ذلك صراحة؛ إذ يقول: "يهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في محاولات التقريب بين العاميات العربية المعاصرة والفصحى، وبخاصة بعد أن تقاربت هذه العاميات فيما بينها - اليوم - تقاربًا شديدًا، كان المأمول فيه أن يسهّل تضييق الفجوة بينها وبين الفصحى، وتقريبها جميعًا منها"[٥].

---

(١) عبدالرحمن بن أحمد الجرعي، من الفصيح الألمعي (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، ٥، ٦.

(٢) محمد بن سعيد بن محمد الغامدي، العامي الفصيح من كلام غامد وزهران (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م)، ٣.

(٣) فريد بن عبد الحميد سلامة، معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز، ط٢ (د.م، دار الملتزم، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م)، ١٨.

(٤) فريد بن عبد العزيز سلامة، معجم كلام أهل الحجاز، ج١ (د.م، دار الملتزم، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م)، ١٠.

(٥) محمد بن يعقوب التركستاني، العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة، ج١ (مكة المكرمة: مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م)، ٩.

وفي (معجم اللهجة العامية في المذنب) يظهر دافع المؤلِّف إلى تأليف هذا المعجم في حديثه عن سماعه لقول بعض الناس بأن لهجتهم لا تتصل باللغة العربية، ثم لاحظ أنه لم يكتب أحد عنها، فقام بجمع الكلمات العامية في المذنب، والبحث عن أصولها، وإخراجها في معجم كبير[(١)].

وبعد هذا فإنه يمكن حصر تلك الأسباب والدوافع السابقة الذكر في النقاط الآتية:

١. المحافظة على تلك الألفاظ العامية ذات الأصول الفصيحة من الضياع والنسيان.
٢. الرد على من زعم عامية تلك الألفاظ دون ارتباطها بالفصحى.
٣. إعلام جيل الشباب بفصاحة لهجتهم وصلتها باللغة الفصحى.
٤. التقريب بين اللهجات العامية والفصحى.

ولعل ثمة سببًا آخر ودافعًا خفيًا يستتر خلف بعض تلك المُصنَّفات، وأنا لا أستبعد وجود ذلك الدافع الذي يظهر في الانتماء القبلي والتعصُّب لبيئة المؤلِّف الذي صنَّف فيها ولها ذلك الكتاب؛ لإبراز مكانة تلك البيئة لغويًا، وأنها تمت بصلة وثقى للغة الفصحى، ولا تبعد أو تختلف عن البيئات الأخرى التي صُنِّف فيها مثل هذه المعجمات.

والذي يدل على هذا – من وجهة نظري– ما مرَّ آنفًا في شكل المعجمات المُصنَّفة بحسب البيئة أو القبيلة، فلا يخفى هذا التنوُّع الظاهر والتعدُّد البيِّن للبيئات المختلفة في المملكة التي حملته أغلفة تلك المعجمات.

(١) انظر: صالح بن عبد الله بن عبد الرحمن السعيِّد، معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى، ج١ (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، ٢٧.

٣.٣ خصائص التأليف في المعجمات.

إن المطَّلِع على ما أُلِّف من معجمات لتفصيح العامي في السعودية يلاحظ بعض الخصائص أو السمات التي ظهرت عليها تلك الكتب، والتي يمكن أن تُضم في النقاط الآتية:

١.٣.٣ التنوع التأليفي.

كان هذا التنوع جليًّا في الأمور الآتية:

١.١.٣.٣ التنوُّع في الموضوع.

مرَّ في مبحث أشكال التأليف بعض التصنيفات لشكل التأليف في المعجم، ومن بينها التصنيف بحسب الموضوع، وقد ظهرت بعض الكتب مُصنَّفة في الألفاظ، والأخرى في الأمثال، فالناظر في تلك المعجمات المؤلَّفة في تفصيح العامي لا يجدها لدى المؤلفين السعوديين مقصورة فقط على تفصيح اللفظ دون التركيب، بل ثمة تنوع في هذا، فهناك معجمات اختصت بتفصيح الألفاظ عمومًا دون تحديد لاختيار أو غريب أو نحوه.

وهناك معجمات خصّصت مادتها للأمثال دون الألفاظ، بل يظهر في هذا التحديد أيضًا نوع آخر، فثمة معجم يدرس الأمثال من حيث اعتبارها تركيبًا مؤصّلًا إياه، كما عند العبودي في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة)، وهناك معجم يزاوج بين شرح المثل وتأصيله باعتباره تركيبًا وبين تأصيل لفظ في المثل نفسه، وهذا يظهر عند فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز).

ومن صور التنوُّع: نجد كتاب التركستاني (العاميات الفصاح) الذي جمع فيه بين ذكر اللفظ وتأصيله، أو تأصيل تركيب أو أسلوب، أو تأصيل لفظ في تركيب دون بقية ألفاظ التركيب.

وليس التنوُّع مقصورًا على اللفظ عمومًا دون تقييد، أو على المثل الظاهر في صورة التركيب، بل وُجِدت معجمات تهتمُّ بالتأليف في ألفاظ مُختَارة مُخصَّصة بقيد معين، مثل: (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار)، فموضوع هذا المعجم هو تفصيح ألفاظ مختارة من الشعر العامي فحسب دون بقية كلامهم، و لا أعرف – بحسب علمي– كتابًا آخر قام على النهج نفسه لهذا الكتاب من تخصيص لموضوع التفصيح في ألفاظ الشعر.

ونلمح في هذا الصدد كتبًا أخرى خصّصت موضوعها في الألفاظ العامية الغريبة دون غيرها، فهي معنية بتفصيح اللفظ العامي الغريب – على حد شرط المؤلف – دون سواه من الألفاظ المستعملة في كلام العامة، ومن بين تلك الكتب: (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) للفيصل، و(غريب لغة قبيلة شمر) لهزاع الشمري، و(معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة) للعبودي، وهذا التنوُّع في الموضوع قد دلَّت عليه دلالة واضحة عناوين تلك الكتب، وسيأتي قريبًا -إن شاء الله- الحديث عن خصائص العنوان.

٣.٣.١.٢ التنوُّع في البيئة.

يُعَدُّ هذا التنوُّع في تخصيص بيئة معيَّنة للبحث في عاميتها المفصحة واضحًا وبارزًا في تلك المؤلَّفات؛ إذ يمكن القول بأن تلك الكتب قد أتت على أغلب مناطق المملكة شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، ولقد سبقت الإشارة إلى انتشار تلك الكتب في تصنيفها بحسب البيئة، فهناك كتب – كما هو معلوم – في نجد، وفي الحجاز (مكة والمدينة وجدة)، وفي حائل، وجازان، والباحة، والمنطقة الجنوبية بشكل عام، والأحساء، والقصيم، وعنيزة ونحو ذلك.

وهذا التنوّع -بلا شك- هو خصيصة من خصائص التأليف في تفصيح العامي، لا سيما وأنه قد نتج عن التعدُّد في المؤلِّفين ذاتهم المتوزّعين في شتى بيئات المملكة.

ومع هذا التنوُّع البيِّن في مناطق الدراسة، لا يعدم شيء من التكامل الذي يظهر عند بعض المؤلِّفين المنتمين إلى بيئة محددة، الذين ألَّفوا كتبهم من مادة معجمية واحدة تجمع بينها تلك البيئة وتفرِّق بينها ماهية الألفاظ المسجلة.

ولعل هذا التكامل كان نتيجة تسجيل ألفاظ لم يسجلها السابق، من حيث الاستدراك عليه، أو استكمالًا لمناطق بحثية لم يعرِّج عليها المؤلِّف السابق، وقد أشار إلى مثل هذا صاحب (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) في مقدمة كتابه حين بيَّن منهجية جمعه لمادة المعجم القائمة على الاختيار، ثم قال: "وهذا لا يعني أنني لم أعتمد الشمول والاستقصاء في إيراد تلك المفردات، ولكن عمدت إلى المفردات التي لم ترد في معجم (الفصاحة في منطقة الباحة للأستاذ الدكتور عبدالرزاق بن حمود الزهراني) أو أنها وردت فيه لكن بمعنى مختلف وهي قليلة؛ لإيماني بأن كل معجم مكمِّل للآخر، ولعدم التكرار"[(١)].

٣.٣.١.٣ التفاوت في حجم الكتاب.

وذلك في التباين الظاهر في عدد صفحات الكتاب من معجم لآخر، أو احتوائه على أجزاء عدة، أو إخراجه في جزء واحد؛ فقد أخرج العبودي معجمه (الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) في ثلاثة عشر جزءًا، ومعجمه (الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) في ثمانية أجزاء، وطُبِع كل من كتاب السويداء (فصيح العامي في شمال نجد)، والسيد عطيف (النتاف من الأمثال السائرة)، وكتاب التركستاني (العاميات الفصاح) في ثلاثة أجزاء، وظهر (فصيح العامي في قبيلة عنزة) للحسني في جزأين،

(١) عبد الهادي بن محمد الزهراني، معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران (جدة: تكوين، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م)، ١٥.

ومثله (معجم كلام أهل الحجاز) لفريد سلامة في جزأين كذلك، وجاء (الفصاحة في منطقة الباحة) في (٧٣٠) صفحة، وأتى معجم (الأمثال الدارجة في بلاد الحجر) للعسبيلي في (٦١٨) ورقة، و (البيان في لسان زهران) للزهراني في (٥٢٢) ورقة.

ووُجِدت في المقابل بعض الكتب التي ظهرت في عدد صفحات أقل مقارنة بغيرها، فمن هذا كتاب: (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) للمجلاد الذي ظهر في (١٥٠) صفحة، وكذلك كتاب: (اللهجات المحلية في المنطقة الجنوبية) لآل سهيل، الذي خرج في (١٥٥) صفحة.

٢ . ٣ . ٣ خصائص العنوان:

١ . ٢ . ٣ . ٣ وضوح العنوان.

جاء العنوان سليم الصياغة واضح العبارة، كاشفًا عن مضامين الكتب في الأغلب الأعم، وهو يتكوّن من شقين: الأول: يعبِّر عمّا يضم الكتاب من مادة، فنجد: (العامي الفصيح)، أو: (فصيح العامي)، أو: (فصيح ألفاظ العوام)، ونحو ذلك، والثاني: يظهر البيئة المحددة لمادة المعجم، مثل: (شمال نجد)، و (منطقة القصيم)، ونحو: (منطقة جبلي شمر)، وإن كان مثل هذه العناوين قد تبيّن عن مضمون الكتب غير أنها ليست بتلك الصورة الدقيقة، فحينما يصادفنا مثلًا: (فصيح العامي)، يتبادر إلى الذهن أنه يشمل جميع مستويات اللغة دون تخصيص من لفظ أو دلالة أو تركيب، فإذا ما بدأ القارئ بالقراءة تبيّن له أن المعني هو اللفظ فقط دون سواه، ولكن ثمة بعض الكتب قد وُفِّقت إلى حد كبير في صياغة عناوينها في إبراز مكنون الكتب، وذلك في تحديدها التحديد الدقيق، فنحو – مثلًا – (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) يلاحظ أن المؤلِّف هنا قد حدَّد الحقل والموضوع والمكان، فهذه محدِّدات تكشف للقارئ للوهلة الأولى عن مضمون هذا المعجم، بل ثمة كتاب آخر كان عنوانه أكثر تحديدًا، وأدق بيانًا لما يحويه الكتاب؛ وذلك لوجود مُحدِّد زماني واضح، وهو: (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران من القرن ١٣الهجري إلى أوائل القرن ١٥ الهجري)؛ فقد حدَّد المُصنِّف في هذا العنوان ماهية الكتاب من كونه معجمًا ومختصًا بالمادة الفصيحة المحددة بشعر العامة القائمة على الاختيار الموضحة ببيئة قبيلة زهران المحصورة في مدة زمنية محددة.

وعلى الجانب الآخر، فهناك نوعان من الكتب قد فقدت شيئًا من المحدِّدات التي لا تظهر إلا بعد الاطلاع على مقدّمات أصحابها، يظهر النوع الأول في كتب عامة غير محددة البيئة إلا بعد تحديد المؤلِّف لها في المقدمة، ويطالعنا من صور هذا النوع معجما العبودي: (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، و (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة)، فهذان الكتابان لم يظهر عنواناهما

بيئة المادة، مادة كل منهما، إلا أن العبودي قد أبان عن هذا في مقدمة كل معجم، بأن البيئة المدروسة هي البيئة النجدية، وربما استدرك العبودي هذا في كتابه التالي عنهما في الصدور، فضمَّنه ذلك المحدد المكاني، وسمَّاه: (معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة).

وأما النوع الثاني فهو أكثر غموضًا من الأول؛ حيث إن هذا النوع لا يظهر فيه هدف الكتاب القائم على تفصيح العامي إلا بعد مطالعته؛ إذ لم يبح العنوان عن هذا المقصد.

ولعل أول ما يصادفنا من أمثلة هذا النوع هو أول كتاب أُلِّف في هذا الميدان، - كما مر - كتاب: (اللهجة المحلية لمنطقة جازان) للعقيلي؛ إذ يظهر من خلال هذا العنوان أن الكتاب سيتناول لهجة جازان تناولًا وصفيًا من جميع المستويات اللغوية دون الربط بينها وبين الفصحى، إلا أنه لم يقم على هذا الأساس، بل هو مبني على تفصيح ألفاظ عامية في هذه المنطقة وفق حروف المعجم.

ومثله كذلك كتاب: (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)، وقريب منهما: (الفصاحة في منطقة الباحة).

٢ . ٢ . ٣ . ٣ تذييل العنوان بمعلومات إضافية.

ظهرت مجموعة من المُصنَّفات في موضوع تفصيح العامي في السعودية مذيَّلة عناوينها الرئيسة بمعلومات إضافية لا يحملها ذلك العنوان، وتقوم هذه المُصنَّفات بتمييز تلك المعلومات بخط مغاير عن خط العنوان المختلف عنها من حيث الحجم واللون، وأحيانًا الشكل.

وإن المتتبِّع للمدى الزمني الذي صنِّفت فيه تلك الكتب يلمح أن مثل هذا التذييل في التحديد الدقيق لموضوع الكتاب لم يظهر إلا مؤخرًا في السنوات القليلة الماضية، ولم يكن ذلك مواكبًا لبدايات التأليف في هذا المجال، ولعل هذه سمة من سمات التطوُّر التأليفي لهذه المُصنَّفات.

وربما كان فريد سلامة أبرز المصنِّفين السعوديين الذين اهتموا بتذييل بعض المعلومات تحت عناوين كتبهم؛ فقد ظهر هذا في كلا كتابيه؛ إذ حمل الأول عنوان: (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة خصوصًا)، حيث جاءت عبارة: (مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة خصوصًا) مذيلة تحت (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز)، وهذا التذييل هو قيد وتحديد من المصنف ليخرج ما عدا هذه المدن الحجازية عن دائرة بحثه، وأما كتابه الآخر فقد حمل معلومات إضافية ومحدِّدات أكثر مما حمله كتابه السابق، بل إن تلك التقييدات قد جاءت فيما يقارب ثلاثة أسطر؛ إذ إن العنوان العام يظهر في قوله: (معجم كلام أهل الحجاز)، ثم بعد ذلك تأتي تلك المعلومات

الإضافية المذيّل بها العنوان من قوله: (قاموس المصطلحات والمفردات الاصطلاحية في اللهجة المحكية في مدن الحجاز قاموس لهجي تأصيلي للهجة العامية في مدن الحجاز)، ولا يعدم القارئ أن يجد شيئًا من التكرار في هذه المحددات التي ظهرت عقب العنوان الرئيس للكتاب.

وفي الواقع فإن تلك المعلومات التي يذيَّل بها عنوان الكتاب من قبل بعض المصنِّفين السعوديين تختلف من مصنف لآخر، فمنها ما ظهر آنفًا عند فريد سلامة من معلومات يهدف فيها المؤلِّف – فيما أظن – إلى التحديد الدقيق لموضوع الكتاب، ومنها أيضًا معلومات يضيفها الكاتب على العنوان؛ باعتبارها محددات زمانية للمدة الزمنية للمادة المدروسة، ومن صور هذا كتاب: (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران) لعبد الهادي الزهراني، حيث ظهر المعجم بهذا العنوان الرئيس، ثم أضاف المؤلف محدِّدًا زمنيًا جاء في (ما بين القرن ١٣ الهجري إلى أوائل القرن ١٥ الهجري).

ومنها كذلك: تذييلات يوردها المؤلِّف؛ لتبيين التغير اللغوي الحاصل على ألفاظ معجمه، وهذا ما صنعه العبودي في: (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، فبعد أن عنون العبودي كتابه بالعنوان السابق ذكر عقب ذلك: (أو ما فعلته القرون بالعربية في مهدها)، حيث ابتغى من هذا التذييل بيان أن اللغة العربية واحدة قديمًا وحديثًا،إلا أن التغيُّر اللغوي على مرّ الزمن قد فعل فعلته في العربية.

ومن بين تلك التذييلات: تذييلات يسعى فيها المؤلف إلى إيضاح لفظ وارد في العنوان، ومثل هذا بيّن عند الصاعدي في (فوائت المعاجم) التي حدَّدها بذكره (الفوائت القطعية والفوائت الظنية).

وثمة نوع آخر من تلك المحددات تظهر في بيان حقل الكتاب وموضوعه، كما في كتاب: (الفصاحة في منطقة الباحة)، فهذا العنوان في الواقع لم يبن البيان الحقيقي عن موضوع الكتاب، ولكن حينما أردف المؤلِّف قائلًا: (معجم بالكلمات الفصيحة المستعملة في الحياة اليومية) اتضح للقارئ ذلك وزال عنه اللبس.

٣ . ٢ . ٣ . ٣ ضبط العنوان بالشكل.

في الواقع أن هذا الأمر ليس مطردًا في جميع عناوين تلك الكتب، بل نجد من الكتب ما ظهرت عناوينها دون ضبط لكلماتها، غير أنه لا يُعدَم من أن يكون هذا مظهرًا من مظاهر التطوُّر التأليفي في هذا الجانب، لا سيما إذا أدرك القارئ أن معظم هذه الكتب المضبوطة عناوينها بالشكل قد أُلِّفت في السنوات القليلة الأخيرة، ولا يعني هذا خلو عناوين بعض الكتب المؤلَّفة منذ بداية عهد التأليف في هذا الموضوع من الضبط.

وقد جاء شكل ضبط تلك العناوين في مظهرين:

الأول: ضبط جميع ألفاظ الكتاب، ومن صوره: (مُعْجَمُ فَصِيحِ أَلْفَاظِ العَوامِ في مَنْطَقَةِ القَصِيمِ) للسهلي، ومثله: (فَوَائِتُ المَعَاجِمِ: الفَوائِتُ القَطْعِيَّةُ، وَالفَوائِتُ الظَّنِّيَّةُ) للصاعدي.

الثاني: ضبط ألفاظ دون أخرى، وظهر هذا في أوائل تلك الكتب المُصنَّفة في هذا الموضوع، فنجد عند العقيلي ورود العنوان بهذه الصورة: (مُعْجمُ اللَّهْجَةِ المَحَلِّيَّةِ لمنطقة جَازان)، وكذلك السويداء الذي أتى عنوان كتابه: (فصيح العَاميّ في شمال نجد) بهذه الصورة.

٣.٣.٣ الذاتيَّة في التأليف.

أعني بها: أن معظم هذه المُصنَّفات -إن لم تكن جميعها- هي فردية التأليف، يقوم بها فرد واحد دون تدخُّل المؤسسات العامة في التصنيف أو الطباعة، إلا ما وُجِد من بعض المؤسسات -خاصة في الأمر الثاني- كدارة الملك عبد العزيز، من التكفُّل بطباعة ذلك العمل أو التقاسم مع المؤلِّف في نفقة الطباعة، ولقد أشار العبودي في أول معجمه: (الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) إلى تكفُّل دارة الملك عبد العزيز بالنصف من نفقة طباعة معجمه: (الأمثال العامية في نجد)[(١)].

٤.٣.٣ الجلَد العلمي والصبر في التأليف.

ظهرت بعض معجمات التفصيح عند المؤلِّفين في السعودية بعد سنوات عدة من الجمع والمدارسة، وهذا يدل على الصبر الذي قد تحلَّى به بعضهم؛ لتحرِّي الدقة في جمع المادة وتوثيقها والنظر فيها، ومن ثم حسن ترتيبها واتباع منهج علمي في ذلك، فنجد غير واحد من هؤلاء المؤلِّفين قد أمضى سنوات في جمع مادة كتابه، كما أشار إلى هذا مؤلف: (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) أنه مكث اثنتي عشرة سنة في جمع تلك الألفاظ[(٢)]، ومنهم من قضى مدة زمنية طويلة تصل إلى عقود من الزمن في تأليف المعجم، وهذا ما ذكره فريد سلامة في أول (معجم كلام أهل الحجاز): "جمعته على مدى ستةٍ وعشرين عامًا"[(٣)].

---

(١) انظر: العبودي، مرجع سابق، ١٠.

(٢) انظر: آل ملحم، مرجع سابق، ١٠.

(٣) فريد سلامة، مرجع سابق، ١ / ٩.

٣.٣.٥ الميل إلى الإيجازوالاختصار.

ثمة عديد من تلك المعجمات اعتمد مبدأ الإيجاز في شرح معنى اللفظ العامي، والاختصار في ذكر النصوص الفصيحة المؤصّلة للفظ العامي، وتكاد تكون هذه السمة غالبة على هذه المعجمات، وتكون إما بالتنبيه على ذلك كما قال السعيِّد في مقدمة معجمه: "قمت بشرح كلمات اللهجة العامية في المذنب شرحًا مختصرًا، فلم أتوسَّع في مشتقات الأفعال وشرحها؛ مخافة أن يملَّ القارئ الكريم من قراءة الشروحات المطوَّلة، ولأني عانيت من ذلك بنفسي أثناء بحثي في المعاجم الكبيرة المطوَّلة، فآثرت الاختصار قدر المستطاع دون الإخلال بالمضمون أو الخروج عن النص"[(١)]، أو تظهر تلك السمة دون الإشارة من قِبَل المؤلّف كما في (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)، و(غريب لغة قبيلة شمر)، مع أن هناك بعضًا من المعجمات قد نحت منحى الإطناب في شرح المعنى وبيان مجالات استعمالاته عند العامة، والإسهاب في ذكر الشواهد والنصوص المفصحة لها، غير أنها قليلة نادرة مقارنة بتلك المعجمات القائمة في وضعها على الإيجاز والاختصار، ومما يمثِّل تلك الكتب المسهبة: مؤلفات العبودي التي أقامها على هذا الأمر، ومثله أيضًا الزهراني في (الفصاحة في منطقة الباحة) الذي أكثر من النقل الزائد من كتب اللغة والمعجمات القديمة.

---

(١) السعيِّد، مرجع سابق، ١| ٣٠.

٤. أسس تفصيح العامّي في السعودية.

مما لا شك فيه أن أي عمل معجمي لا بد أن يقوم على أسس واضحة ومحدّدة، ويسير وفق منهجية معينة، قد تعارف عليها أصحاب الصناعة فيه، وأن انعدام ذلك العمل من تلك الأسس يفقده صلاحية نعته بالعمل المعجمي.

لقد وضع المعجميون قديمًا وحديثًا أسسًا معينة يُبنَى عليها ذلك المعجم، ولكن قبل الحديث عن تلك الأسس، تجدر الإشارة هنا إلى أن واضع أي معجم لا بد له من أن يدرك أهم الوظائف التي يقوم بها ذلك المعجم، والتي يمكن تلخيصها في الأمور الآتية[(١)]:

١. ذكر المعنى.
٢. بيان النطق.
٣. تحديد الرسم الإملائي والهجاء، وبيان التأصيل الاشتقاقي.
٤. ذكر المعلومات المرتبطة باللفظ، والتي منها: الصرفية، والنحوية، والاستعمالية، والموسوعية.

ولقد حدَّد الدارسون شرطين لبناء معجم لجمع مفردات اللغة، هما[(٢)]:

١. الشمول، وهو أمر نسبي، تتفاوت المعجمات في تحقيقه.
٢. الترتيب، وهو أمر لا بد من توفّره، وإلا فَقَدَ المعجم قيمته.

وقد أرجع إبراهيم بن مراد في غير مؤلَّف من مؤلفاته الأسس التي يقوم عليها المعجم إلى أسّين مهمّين، هما[(٣)]:

١. الجمع، ويُعنَى به تكوين المدونة التي يشتمل عليها المعجم، ويضم: المصادر، والمستويات اللغوية، والمجالات الدلالية.
٢. الوضع، وهو معني بإخراج المعجم، أو إنجازه، أو تأليفه، ويتصل بمسألتين منهجيتين في المعجم: الترتيب، وهو المنهج الذي يختاره المؤلِّف؛ لإثبات ما تجمّع له من رصيد لغوي، والثاني: التعريف، وهو الإخبار عن مفردات الألفاظ التي اشتملت عليها المدونة من الإيضاح، وإظهار معانيها ودلالاتها.

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط٢ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩م)، ١١٥.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط٦ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ١٦٥.

(٣) انظر: إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٦٩، ٧٠؛ إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م)، ١٣١، ١٣٢.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعجميين القدماء قد أولوا تلك الأسس التي يُبنَى عليها المعجم عناية خاصة، فقد ابتدأ ابن منظور معجمه بالتنبيه على أسس يقوم عليها المعجم العربي من حيث الجمع والوضع، اللذين يرتبطان بوصف الحسن والإجادة، وجعل هذا هو السبب وراء تأليفه إياه، حين قال: "وإني لم أزل مشغوفًا بمطالعات كتب اللغة والاطلاع على تصانيفها، وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"[(١)].

وفي ضوء الصناعة المعجمية المخصصة لمعجمات تفصيح العامي؛ فقد أعدَّت إحدى الباحثات بحثًا لمحاولة تحديد أسس عامة، ومبادئ مشتركة لوضع معجم لتفصيح العامي، فنجد عندها حديثًا عن: (أساسيات في إعداد المعجم)[(٢)] وكذلك: (منهجية جمع مادة المعجم)[(٣)]، وعنوان: (النص المعجمي في معجم اللهجات)، الذي ضمنته الحديث عن العناية بتوضيح طريقة نطق الكلمة في المعجم، وطريقة تأصيلها، وشرحها شرحًا يوضِّحها ويؤصِّل معناها، وتوضيح الشواهد والسياقات فيها، والإفادة من الرسومات الموضّحة، كما أشارت إلى العناية بمقدّمة المعجم في بيان التغيُّرات بين اللهجة واللغة الفصيحة[(٤)].

وبالاطلاع على بعض ما صُنِّف في الوطن العربي من معجمات لتفصيح العامي فإن مجملها لم تخرج عن المبادئ العامة التي ينطوي تحتها أي عمل معجمي؛ إذ إن هذا الموضوع ليس إلا جزءًا مندرجًا تحت الموضوع العام للمعجم ومخصصًا لتفصيح العامي، ويمكن أن يُلاحَظ بشكل عام على تلك الأعمال الأمور الآتية:

١. الاعتماد على السماع والمشافهة بالدرجة الأولى؛ بوصفهما مصدرًا أساسًا لجمع المادة المعجمية.
٢. التأصيل عن طريق إيراد نصوص من المصادر القديمة.
٣. اعتماد طريقة الترتيب الألفبائي في الترتيب الخارجي لمواد المعجم.

---

(١) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج١ (بيروت: دار صادر، د.ت)، ٧.

(٢) انظر: فضيلة دقناتي، نحو معجم موحد للهجات الجنوب الشرقي الجزائري: دراسة وصفية تأصيلية، مجلة الذاكرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ٦، (٢٠١٦م)، ٢١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٢٢٠.

(٤) انظر: المرجع السابق، ٢٢١، ٢٢٢.

٤. العناية ببيئة محددة دون بقية البيئات، خاصة بيئة المؤلِّف ذاته.

٥. الاهتمام بمقدمة المعجم؛ وذلك بإيداعها المنهج العام للمعجم، وبيان خصائص اللهجة المدروسة، وذكر مظاهر التغير بينها وبين اللغة الفصيحة، ونحو ذلك، فنجد – مثلًا – عبد المنعم سيد عبد العال قد أودع في (معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية) في أوله قبل البدء بالمعجم أكثر من أربعين موضوعًا في مئة صفحة[(١)].

ومثله النحاس في (معجم فصاح العامية) الذي تحدَّث عن موضوعات متفرِّقة في مقدمته فيما يقارب مئة صفحة أيضًا[(٢)].

وأما حال كتب تفصيح العامي في السعودية من حيث الأسس العامة التي أُقِيمت عليها تلك الكتب في كيفية معالجة موادها، فيظهر في المباحث الآتية:

(١) انظر: عبد العال، مرجع سابق، ٨ – ١٠١.

(٢) انظر: النحاس، مرجع سابق، ٧ - ١٠١.

١.٤ المصادر.

عني اللغويون العرب قديمًا بوجه عام، والمعجميون على وجه الخصوص بمصادر جمع اللغة، فأعاروها اهتمامًا بالغًا؛ إذ هي المعوَّل عليها في تدوين تلك الألفاظ، ويمكن أن تجمل تلك المصادر فيما يأتي[١]:

١. الشعر خاصة الجاهلي، وصدر الإسلام، والأموي.
٢. القرآن الكريم وغريبه.
٣. الحديث النبوي وغريبه.
٤. كلام الأعراب عن طريق السماع والرواية.
٥. كتب اللغة والأدب المؤلَّفة قبل القرن الرابع الهجري.
٦. كتب الأطباء والحكماء، وذلك بعد القرن السابع الهجري.

وتواصل اهتمام المعجميين المحدثين بتلك المصادر التي تجمَّع منها مواد معجماتهم، وقد صنَّف أحمد مختار عمر تلك المصادر في المعجمات الحديثة في ثلاثة أنواع، تظهر في الآتي[٢]:

١. المصادر الأولية، وتشمل المادة الحية المأخوذة من النصوص الواقعية.
٢. المصادر الثانوية، وتضم المعجمات السابقة.
٣. المصادر الرافدة، وهي مجموعة من المراجع اللازمة للتوثيق، وتحديد العبارات والمصطلحات السياقية، ونحو ذلك.

لقد اهتمَّ المعجميّون بتحديد مصادرهم بشتى أنواعها، سواء المسموعة أو المكتوبة، فنجد الجوهري في أول (الصحاح) يشير إلى تحصيل مادة معجمه برواية أهل العراق، وأنه أتقنها بدرايته ومشافهته بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية[٣]، وابن منظور قد بيَّن اعتماده على: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، والأمالي لابن بري، والنهاية لابن الأثير[٤]، ونجد اهتمامًا واسعًا عند المحدثين بذكر تلك المصادر وتحديدها، فمثلًا (معجم اللغة العربية المعاصرة) قد خصَّص عنوانًا في مقدمته حمل (المصادر)، وقد جاءت مقسَّمة إلى قسمين: مصادر التحرير وحملت

---

(١) انظر: إبراهيم بن مراد، اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخي: ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع (تونس: بيت الحكمة – جمعية المعجمية العربية، ١٩٨٩م)، ٢٨٤؛ عمر، مرجع سابق، ١٧.

(٢) انظر: عمر، مرجع سابق، ٧٧.

(٣) انظر: الجوهري، مرجع سابق، ٣٣/١.

(٤) انظر: ابن منظور، مرجع سابق، ٧/١، ٨.

مجموعة كبيرة من تلك المصادر، ثم مصادر المادة المسحيَّة وحملت كذلك مجموعة من المصادر المصنَّفة بحسب موضوعاتها[1].

وقد اهتمَّ المحدثون كذلك ممن ألَّفوا في ميدان تفصيح العامي بذكر مصادرهم التي جمعوا من خلالها مادتهم المعجمية، أو قاموا بتفصيح تلك المادة بالرجوع إلى تلك المصادر، فقد ذكر أحمد أبو سعد – على سبيل المثال – في مقدمة (معجم فصيح العامة) نوعين من المصادر التي استعان بهما في تأليف كتابه، جاءت بشكل عام في[2]:

١. المصادر التي ساعدته على توثيق الكلام العامي، منها: المشافهة والاستماع، والقواميس العامية المؤلَّفة في لبنان.

٢. مصادر مضافة على تلك المصادر، تشمل: القرآن الكريم، الحديث النبوي، معاجم اللغة الفصحى، كتب القراءات واللهجات، وكلام فصحاء العرب الذي اشتملت عليه كتب الأخبار والأشعار والسير.

أما بالنظر في مصادر تفصيح العامي في السعودية، فإنه لم يغفل المؤلِّفون السعوديون عن أهمية المصادر في جمع المادة المعجمية، سواء مصادر تسجيل اللفظ العامي أو مصادر توثيق اللفظ الفصيح والحكم عليه بالأصالة، وقد جاءت هذه المصادر بنوعيها في تلك الكتب في أشكال ثلاثة:

- ذكرها في المقدمة، بأن يذكر المؤلِّف مصادره التي اعتمد عليها في تسجيل ألفاظه، أو الحكم عليها بالأصالة.
- الإحالة في أثناء تفصيح اللفظ، بذكر نص فصيح قديم.
- ذكرها في آخر الكتاب في قائمة المصادر والمراجع.

وقد ظهر التباين بين أغلب تلك المؤلِّفات في تعاملهم مع هذه المصادر وفق الأشكال السابقة، فثمة كتب تجمع بين تلك الأشكال، وثمة أخرى تتعامل مع شكل دون آخر، وبطبيعة الحال فقد تفاوت أولئك المؤلِّفون فيما بينهم في الأخذ بمصادر المادة المعجمية، أو التعامل معها، وفيما يلي بيان لهذه المصادر التي اتكأ عليها أولئك المصنِّفون، واعتماد بعضهم على مصادر دون أخرى:

---

(١) انظر: عمر، مرجع سابق، ٣٣/١ – ٤٨.

(٢) انظر: أبو سعد، مرجع سابق، ٢٥، ٢٦.

١.١٠٤ مصادر اللفظ العامي:

١٠١٠١٠٤ السماع.

هو أهم مصادر اللهجات عمومًا، ومصادر تفصيحها على وجه الخصوص، وهو الأساس المهم الذي تقوم عليه تلك المعجمات؛ لأن تلك اللهجات هي مادة لغوية حية يعايشها مؤلِّف ذلك المعجم بسماعها ومشافهة أصحاب تلك البيئة، وهي الطريقة التي قامت عليها الدراسات اللغوية في بواكيرها من الارتحال إلى البادية ومشافهة الأعراب والسماع منهم.

وقد نص ابن فارس على الاهتمام بالسماع والأخذ به من الثقات حين قال: "وتُؤخَذ – يعني اللغة– سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون"[(١)].

وهذا ما يؤكِّده علم اللغة الحديث في جانبه الميداني، أن من أسباب اللجوء إلى العمل الميداني، وتلقِّي اللغة من أصحابها، هو التأكُّد الشخصي من حال تلك اللغة في وصفها، بأخذها من المجتمع نفسه[(٢)].

وقد ذكر بعض الدارسين أن من أهم الأسباب التي دعت اللغويين قديمًا إلى التمسُّك بالسماع: أنه أقرب طريق للحصر والشرح، والخوف على سلامة اللغة، والإحاطة بها من أن تتغشَّاها فوضى تبعد بها عن صيغتها الأولى[(٣)].

إن السماع هو أهم مصادر جمع اللفظ العامي عند المؤلِّفين السعوديين في تلك المُصنَّفات، فبعض المؤلِّفين قد ينصُّ صراحة بالاعتماد التام عليه، وبعضهم قد يُفهَم من كلامه اتكاؤه عليه، وأيًا كان تعامل هؤلاء مع السماع أو المشافهة، فإنه – كما مر– هو أوثق المصادر في جمع تلك المادة، لا سيما وأن أصحاب تلك المؤلفات هم أنفسهم من أهل تلك البيئات التي جمعوا منها تلك المواد؛ فقد عايشوا ألفاظ بيئاتهم، وعرفوا مواطن استعمالها، وأدركوا حقيقتها ومجازها، وشافهوا كبار السن من العامة في حِرَفهم من رعاة، وتجار، وأرباب الصناعات الأخرى، بل إن مُصنَّفاتهم تلك لم تقم في الأساس إلا على مصدر السماع، ولذا لم يوجد كتاب في تفصيح العامي في السعودية إلا والسماع لبنته التي بُنِي

---

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)، ٣٤.

(٢) انظر: كلير باورن، علم اللغة الميداني دليل عملي، ترجمة: محمد سعيد عطية الحويطي (جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م)، ٧.

(٣) انظر: أسعد أحمد علي، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، ط٣ (دمشق: دار السؤال، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م)، ١٣١.

عليها، فهذا العقيلي في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) اعتمد على السماع اعتمادًا تامًا؛ وذلك لأنه من أهل هذه البيئة، فيذكر ما عايشه فيها، وكذلك ما ذكره صاحب (البيان في لسان زهران) عن السماع؛ إذ نبَّه إلى أن هذه الألفاظ في غالبها كانت من حفظه ودرايته بها[(١)].

وفي معجم (غريب لغة قبيلة شمر) ينصُّ المؤلف على العناية بالسماع، فيقول: "وهذه المفردات والمعاني استقيتها ممن أثق بهم من كبار السن من القبيلة نفسها"[(٢)].

ونجد صاحب (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامية والفصيح) يجعل السماع هو المصدر الوحيد الذي اتكأ عليه في جمع مادته، حيث قال: "ومن هذا المنطلق اشتدَّ حرصي على جمع هذه الحصيلة المتواضعة من الأمثال مقتصرًا على ما سمعته، لا ما حفظته أو قرأته"[(٣)].

ويظهر اعتماد صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) على السماع كذلك في تدوين مادة كتابه، إلا أنه لم يشر إلى اعتماده عليه صراحة، لكن يُفهَم هذا من خلال حديثه تحت عنوان: (لماذا لهجة أهل الأحساء؟)؛ إذ ذكر أن من أسباب اختياره لهذه اللهجة: أنها لهجته التي يعرفها، ويستطيع معرفة مدلولاتها بسهولة ويسر، مما يسهِّل مهمَّة البحث[(٤)]، وهذا تلميح إلى أن مصدر جمع تلك الألفاظ هو السماع، وإن لم يصرِّح بذلك.

وأما العسبلي في (الأمثال الدارجة في رجال الحجر) فقد عدَّ السماع أهم مصادره، ونصَّ عليه صراحة في المقدمة؛ إذ يقول: "هذه مجموعة من الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر، جمعتها من خلال السماع من المحيط الذي أعيش فيه في مدينة النماص وما جاورها من مدن وقرى رجال الحجر شمال منطقة عسير"[(٥)].

ويلمح أيضًا هذا المصدر من كلام صاحب (فصيح العامي في قبيلة عنزة) الذي أشار في مقدمته إلى أنه جمع ما يقارب ألفًا وست مئة لفظة من كبار السن وأحاديث المجالس[(٦)].

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٧.

(٢) الشمري، مرجع سابق، ٧.

(٣) انظر: عطيف، مرجع سابق، ٥.

(٤) آل ملحم، مرجع سابق، ٧.

(٥) علي بن محمد العسبلي، الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، هـ

(٦) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ٧.

ومثله ما ذكره صاحب (الفصاحة في منطقة الباحة) من سماعه لتلك الألفاظ، ودرايته بها وباستعمالها في بيئته[١].

وتحدَّث العبودي كذلك في أول معجمه (الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) عن مصدره في تدوين تلك الأمثال تحت عنوان: (توثيق الأمثال)، وارتكز كثيرًا على السماع ومعايشته لتلك الأمثال، حيث قال: "إننا لم ننقل هذه الأمثال العامية الدارجة من كتب دونتها قبلنا، لا نعرفها إلا من تلك الكتب، وإنما تلقّيناها تلقائيًا، وصرنا نتلمس معانيها ومدلولاتها تلمُّسًا من غيرنا ممن عاصرناه وعاصرنا، وعايشناها واقعًا وممارسة ... ورأينا كيف تُستعمَل، وفي أي موضع تُستعمَل"[٢].

ويذكر مؤلِّف (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) اعتماده على الذاكرة؛ لأن المؤلِّف من البيئة نفسها؛ فقد عايش تلك الألفاظ، وعرف مواطن استعمالها، وتمسّك بالسماع، يقول: "وقد جمعت معظم مفردات هذا العمل مما كنت أحفظه منذ الصغر، وأكثره مما كنت أسمعه من جدتي لأبي -رحمها الله تعالى-، وكذلك مما سمعته من والديّ -رحمهما الله تعالى-، وكذلك مما سمعته من كبار السنِّ وغيرهم"[٣].

واعتمد التركستاني كثيرًا في (العاميات الفصاح) على السماع المباشر في تدوين ألفاظه، حيث قال: "وقد تتبَّعت هذه المواد، وجمعتها من السماع الحسّي المباشر من أفواه الناس في واقعهم اللغوي، وهم يتبادلون منافع حياتهم اليومية"[٤].

ونبَّه فريد سلامة في (معجم كلام أهل الحجاز) على أهمية السماع في تسجيل مواد المعجم، حيث إنه أبان بأنه قد جمع هذه الكلمات من أفواه الناس العامة والمثقفة[٥]، عن طريق الاستماع لكلام أهل الحجاز في مجالسهم، وتدوين ألفاظهم، وتراكيبهم اللغوية، وكناياتهم، وأمثالهم، والتنقُّل بين مدن الحجاز ومقارنة بعضها ببعض[٦].

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٠.

(٢) العبودي، مرجع سابق، ٢٤.

(٣) انظر: الغامدي، مرجع سابق، ٣.

(٤) التركستاني، مرجع سابق، ١٥.

(٥) انظر : سلامة، مرجع سابق، ١٠.

(٦) انظر: المرجع السابق، ١٥.

هكذا عوَّل هؤلاء المؤلّفون على السماع في تدوين مواد معجمهم، ولكن تعاملهم مع هذا المصدر قد ظهر فيه شيء من التباين، فإن السماع – كما مر- هو أهم مصادر المؤلِّفين السعوديين في جمع المادة اللغوية، وقد مرَّ أيضًا بيان عنايتهم بتحديد هذا الأمر، ولكنني لاحظت أنهم في تعاملهم مع هذا المصدر لا يستخدمون بعض الألفاظ التي تحدِّد ماهية ذلك المسموع، وهذا في العموم الغالب، ولكن قد يظهر عند بعضهم الاهتمام بذكر بعض المصطلحات التي تدلُّ على السماع، وفي تحديد البيئة المسموع فيها اللفظ، أمثال: العبودي، والصاعدي، والتركستاني، فالعبودي يستعمل تحديد البيئة في التحديد الدقيق للجهة الخاصة في ناحية من نواحي نجد، التي تستخدم اللفظ في (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) أو المثل في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة)؛ لأن عمله مقتصر على البيئة النجدية، وإن كان في بعض الأحيان يذكر مجيء اللفظ أو المثل من بيئات أخرى، أما الصاعدي والتركستاني فيختلفان قليلًا عن العبودي؛ لأن كتابيهما عامان في بيئات متفرقة، فالأول في بيئات متفرقة داخل السعودية، والثاني داخل السعودية وخارجها، ولذا فتحديد البيئة السماعية عندهما قد جاء بشكل واضح جدًا لذلك الاعتبار، وهو اعتبار تعدُّد البيئة التي يسجلان منها تلك الألفاظ، فيلزمهما بيانها، فيظهر عندهما نحو: وسمعتهم، وسمعناهم يقولون، ونسمعهم كثيرًا، وهكذا، ولم أجد أحدًا أكثر احتفاء بذكر تلك العبارات منهما، بل إن ذكرها عند غيرهما قد يكون نادرًا وقليلًا.

ولكن، وإن كان السماع عند غالب هؤلاء المصنِّفين لم يأتِ بلفظه صراحة نحو: سمعت، أو سمعتهم، أو نسمع، ونحو ذلك، فقد أتى عندهم بألفاظ أخرى تدلُّ عليه، وهي كثيرة في تلك المُصنَّفات، نحو: ويقولون، وتقول، ونقول كذا، وهم يقولون كذا، أو ينطقون كذا، وهذا يدلُّ على سماع هذا المُصنِّف تلك الألفاظ، ويصدق على ذلك ما نقله السيوطي من قول ثعلب أن أبا زيد الأنصاري كان يقول: "ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل قالت العرب"[(١)].

وهذا واقع بالفعل حتى ولو لم يصرِّحوا في كثير من الأحيان بذكر القبيلة أو البيئة؛ لأن الكتاب في الأساس مُخصَّص لتلك القبيلة أو البيئة بعينها الواردة في عنوانه.

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال (دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، ٤٣١، ٤٣٢.

ومن تلك الألفاظ المستعملة لدى أولئك المؤلّفين في تعاملهم مع المسموع ما ذكره صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) في لفظة (جهد): "من العبارات التي كثيرًا ما نسمعها من آبائنا وأجدادنا "[١]، ونحو: (إِثْر) في أن استعمالها يكثر في منطقة الباحة[٢].

ومنه كذلك: استخدام صاحب (البيان في لسان زهران) عبارة: (ويقولون في زهران كذا)[٣]، وما تستخدمه صاحبة (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) في الإكثار من قولها: (وفي مكة كذا)[٤]، (وفي مكة يقولون)[٥].

أو أن يذكر أحدهم كلمة تدلُّ على السماع دون التصريح بلفظ السماع، مثل (عندنا)[٦]، أو أن تُذكَر الكلمة من بيئات سماعية أخرى خارج البيئة المدروسة، مثل كلمة (جهال)، فقد أشار صاحب (الفصيح المختار من شعبي الأشعار) إلى أنها ترد في اللهجة الكويتية بقلب الجيم ياءً فيقولون يهَّال[٧].

ويلاحظ في تعاملهم – أيضًا - مع هذا المصدر اعتمادهم على المعايشة للألفاظ، والتركيز دومًا على السماع من كبار السن، الذين قد عايشوا ألفاظًا ربما غدت مندثرة، أو باتت نادرة الاستعمال بين مجتمع الشباب، ولذا – كما ظهر ذلك آنفًا– فإن تكرار ذكر كبار السن عندهم يُعَدُّ من أوثق أنواع التدوين من جهة، ولبيان بعض الألفاظ التي لم تعد مستعملة أو قلَّ استعمالها من جهة أخرى.

كما يلاحظ أيضًا – عند غالب أولئك المؤلفين – ترك السماع من المثقفين أو أصحاب العلوم، والأخذ عن عامة الناس، أصحاب الحِرَف، وأرباب الصناعات اليدوية، ونحوهم.

٢.١.١٠٤ الاستعانة ببعض ما أُلِّف في موضوع الألفاظ العامية.

يندر التفات المؤلفين السعوديين للأخذ عن بعض الكتب التي أُلِّفت في هذا الميدان، وربما يُعلَّل هذا الأمر بأن كل مؤلِّف قد اهتمَّ ببيئته التي هو منها، وبذا يكون هو المصدر الأساس في تدوين ألفاظ بيئته، لكن قد يظهر عند قليل منهم اهتمامهم بمثل هذه المصادر، وربما لم يظهر هذا إلا في مؤلفات قليلة– على حد اطلاعي – من ذلك: ما ظهر عند عبدالرزاق الزهراني في (الفصاحة في منطقة الباحة)،

---

(١) الغامدي، مرجع سابق، (جهد)، ١٣٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، (إثر)، ٢٥.

(٣) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٤.

(٤) عطار، مرجع سابق، ٨٨.

(٥) المرجع السابق، ٨٩.

(٦) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٢٤.

(٧) انظر: المرجع السابق، (جهال)، ١٢٥.

وعبدالهادي الزهراني في (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران)، والصاعدي في (فوائت المعاجم)، وكذلك السعيِّد في (معجم اللهجة العامية في المذنب) وظهور مثل تلك المصادر عندهم له ما يبرره أو يوضِّح سبب غيابه عند بعضهم، فالكتاب الأول كتاب صرَّح فيه مؤلِّفه بالاستعانة بكتاب آخر قد أُلِّف في البيئة نفسها، واهتم بتفصيح ألفاظها العامية، يقول المؤلِّف في هذا: " وقد استعنت بكتاب الأستاذ علي بن محمد سدران الزهراني في سرد بعض الكلمات"[(١)]، وكتاب علي الزهراني هو(البيان في لسان زهران) وهو أحد المعجمات المدروسة في هذا البحث، وأما الكتاب الثاني، فهو أيضًا كتاب أُلِّف في بيئة زهران، وقد رجع المؤلِّف إلى كتاب آخر عدَّه مصدرًا من مصادر جمع ألفاظه؛ لأنه أيضًا كتاب أُلِّف في البيئة نفسها، وذكر بعض ألفاظها، فهو كتاب من البيئة نفسها لا من بيئة أخرى أو من كتاب عام، حيث ذكر المؤلِّف اعتماده على كتاب: (الموروثات الشعبية لغامد وزهران) لعلي بن صالح الزهراني[(٢)].

وأما الكتاب الثالث، فهو – كما يحمل عنوانه – يبحث عن فوائت المعاجم من بعض تلك الألفاظ العامية التي لها أصل فصيح على حد رأي المؤلِّف، غير أنه كتاب لا يختص ببيئة محددة، فمن هنا اعتمد الصاعدي في جمع ألفاظ معجمه على غير كتاب من كتب الألفاظ العامية، أو كتب تفصيح العامي؛ لاتساع رقعة بيئة الكتاب جغرافيًا دون اقتصارها على بيئة معينة، وسيأتي الحديث قريبًا -إن شاء الله- عن مصادر الصاعدي في معجمه.

وفي الكتاب الرابع نبَّه المؤلِّف في مقدمته إلى قراءته الواسعة لمؤلَّفات العبودي في الألفاظ العامية[(٣)]، وهذا ظاهر بالفعل في بعض مواد معجمه في الاعتماد الكبير في شرح بعض الألفاظ على مؤلَّفات العبودي، منها: (معجم الكلمات الدخيلة في لغتنا الدارجة)، و(الألفاظ العامية في نجد)، و(الأمثال العامية في نجد).

ولكن تبدو هناك صورة أخرى تظهر في الاستعانة ببعض ما ألَّف المؤلِّف نفسه في الكلام العامي مثل ما نجد عند صاحب (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) من الاستعانة بكتابه : (الأدب الشعبي في الجنوب)، فهو يورد من هذا الكتاب شواهد ورد فيها ذلك اللفظ الذي سجله[(٤)]، وعند العبودي

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ١٠ .

(٢) المرجع السابق، ٧.

(٣) انظر: السعيِّد، مرجع سابق، ٢٩/١.

(٤) انظر: محمد بن أحمد العقيلي، معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ط ٢ (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، ١٧.

كذلك في كتابه : (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) استعانة كبيرة بكتابه الآخر: (معجم الألفاظ العامية في نجد).

هذا وقد عوَّلت بعض المؤلَّفات على غير مصدر في تسجيل اللفظ العامي، فالصاعدي في (فوائت المعاجم) قد فصَّل القول في مصادر كتابه، واعتمد على مصادر متنوّعة في جمع مادته، خاصة في القسم الثاني من الكتاب، وهو الفوائت الظنية، وتظهر هذه المصادر في الآتي[(١)]:

١. لهجات القبائل في جزيرة العرب، وذلك عن طريق محفوظه وسماعه وروايته، وعن طريق الاستعانة بأمور التقنية في مواقع التواصل الاجتماعي بمشاركة عدد كبير من أهل المنطقة المأخوذ عنها ذلك اللفظ بروايتهم لها.

٢. معاجم العامية، نحو: (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، و(كلمات قضت)، و(الألفاظ العامية في نجد)، وجميعها للعبودي، و(معجم الكلمات الشعبية في نجد) للمانع وغيرها.

وقد عنون بعد ذلك لهذه المصادر بعنوان: مصادري في الفوائت الظنية، وجاءت في صورة أكثر دقّة من الذكر السابق على النحو الآتي[(٢)]:

١. المحفوظ الشخصي.
٢. السماع من كبار السن من بادية الحجاز وتهامة الحرمين.
٣. ما وُجِد في بعض المعاجم اللهجية العصرية كمعاجم العبودي.
٤. ما يصله من الرواة المشاركين في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر).

ومثله كذلك فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز)؛ إذ بيَّن في أول كتابه المصادر التي جمع منها أمثاله، وذلك عن طريق السماع من أفواه الناس عامتهم ومثقّفيهم، ومن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار القديمة[(٣)].

---

(١) انظر: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، فوائت المعاجم الفوائت القطعية والفوائت الظنية (جدة: الدار العصرية، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م)، ٤٧/١ وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٦٤١/٢.

(٣) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٢.

ولقد أورد الكاتب في أول معجمه موضوعًا سمَّاه (المنهج العام للمعجم)، وذكر تحته مصادر المعجم التي يمكن إجمالها في الآتي[1]:

١. السماع والرواية، وذلك من خلال ما جمعه من أفواه الناس العامة منهم والمثقفين، وما رواه له كبار السن، خاصة ما حدَّده المؤلِّف من أسماء لتلك الرواة.

٢. الكتب والمباحث التي كُتِبت عن الأمثال الحجازية، وقد عدَّ منها المؤلِّف سبعة كتب شملت تلك الأمثال.

٢٠١٠٤ مصادر تفصيح اللفظ العامي.

إن تعامل المؤلِّفين السعوديين مع مصادرهم في تفصيح ألفاظ معجماتهم اختلف اختلافًا واضحًا فيما بينهم، وظاهر فيه التباين بشكل جلي، فمن مؤلِّف يعوِّل على مصدر واحد فقط دون سواه، وآخر يذكر تلك المصادر في أول الكتاب في اعتماده عليها دون الإحالة إليها عند تأصيل اللفظ، وثالث يذكر المصدر ذكرًا دون إحالة للصفحة، وآخر يسرد أقوالًا سردًا في استشهاده بنصوص فصيحة، ثم يحيلها جميعًا لمصدر واحد دون ذكر الصفحة، بل هناك مؤلِّف يدوِّن نصوصًا فصيحة، ثم يكتب بعد ذلك (ل)، أو (ق) هكذا دون أية معلومات من هذا أو من ذاك، ويقصد بـ (ل) لسان العرب، وبـ (ق) القاموس المحيط، وقد كثر عند هؤلاء المصنِّفين – كما مرَّ– التعويل على مصدر واحد فقط أو مصدرين، وقد حظي معجم (لسان العرب) باهتمام بالغ وكبير لدى جميع المصنِّفين، وأبعد من هذا نجد بعض المؤلِّفين يسجِّل نصوصًا يُفهَم من خلالها تفصيحه لتلك الألفاظ عن طريقها، لكن هذه النصوص مأخوذة من بعض المواقع الإلكترونية التي تذكر نصوصًا عديدة، ورد فيها ذلك اللفظ بذكر المرجع فقط دون الجزء والصفحة، والمؤلِّف هنا يصنع الشيء ذاته؛ إذ إنه ينقل تلك النصوص والشواهد من تلك المواقع بالطريقة ذاتها دون بيان للمعلومات بالإحالة إليها.

ولكن في المقابل نجد غير واحد قد اعتنى بمصادر تأصيله عناية جيدة، إضافة إلى عدم الاكتفاء بذكر مصدر دون غيره، أو التعويل عليه وإهمال سواه.

وفيما يلي بيان لاعتماد أولئك المصنِّفين على تلك المصادر، وتوضيح لكيفية تعاملهم معها:

---

(١) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٦ – ١٨.

في معجم (البيان في لسان زهران) أشار المؤلِّف إلى بعض مصادره التي اعتمد عليها في تأصيله للفظ العامي حين قال: "إن جميع ما أوردته من مفردات في هذا المؤلَّف مبثوث في لسان العرب، ومجمل اللغة، والمنجد، ومختار الصحاح، وكتب الأدب، ودواوين الشعر المدونة في نهاية الكتاب"[(١)].

فيلاحظ هنا تنوّع المصادر التي استقى منها المؤلِّف نصوصه التي يسعى من خلالها إلى تأصيل ألفاظه، بين كتب لغة، ومعجمات، ودواوين شعر، كما يظهر أيضًا أن المؤلِّف لا يعير اهتمامًا لأقدمية المصدر، أو لحقله، فمن النص السابق يظهر خلطه بين تلك المصادر، وذكره للاحق قبل السابق، وهذا أيضًا ظاهر في تناوله ومعالجته، فنجد مثلًا في مادة (بَغَرَ) ذكر (البَغْرَة) بمعنى أن تأخذ المزرعة كفايتها من المطر فتصبح مهيَّأة للزراعة، ثم بعد ذلك ذكر نصًا محالًا أولًا إلى لسان العرب، ثم إلى مجمل اللغة، ومعلوم أن مجمل اللغة أسبق من لسان العرب[(٢)].

وأما صاحب (غريب لغة قبيلة شمر) فقد اعتمد اعتمادًا كبيرًا على مصدر واحد في تأصيل ألفاظ كتابه، وهو لسان العرب، وقد نصَّ على ذلك في مقدمته، حين قال: "وقد قمت بمقارنة ذلك مع لسان العرب لابن منظور"[(٣)]، فقد اكتفى المؤلِّف بلسان العرب دون غيره، وقد كان تعامله مع هذا المصدر في صور أربع تُستنتَج من خلال ما كتب:

١. أن يصدر الحكم بأنها عربية فصيحة، ولكن دون الرجوع والإحالة إلى اللسان. نحو: "(الأبْلَت): ليلة بعد الغد، وهي عربية فصيحة"[(٤)].

٢. أن يعلِّق تعليقًا سريعًا إذا لم يجد اللفظة في لسان العرب، فيقول: ولم ترد في اللسان أو ولم أجدها في اللسان، أو لسان العرب، نحو: "(أبي): أريد، ولم ترد في اللسان"[(٥)]، ونحو: "(أبَح): صوته غير صافٍ، ولم أجدها في لسان العرب"[(٦)].

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، (بغر)، ٣٠.

(٣) الشمري، مرجع سابق، ٧.

(٤) المرجع السابق، (الأبلت)، ١٠.

(٥) المرجع السابق، (أبي).

(٦) المرجع السابق، (أبح)، ٩.

٣. أن يذكر أنها في اللسان فيورد النص، ولكنه في هذه الحالة لا يحيل إطلاقًا لا إلى اللسان ولا إلى أي صفحة منه، فقط يقول: وفي اللسان كذا، نحو: "(أرْوج): أسرع، تعال على عجل، وفي اللسان: راج: أسرع"[١].

٤. أن يترك اللفظة هكذا دون تعليق، بل يورد معناها، مجرّدة من أي صورة من الصور السابقة، نحو: "(أَخْدَع): قصير الرقبة"[٢].

والمؤلِّف – كما أشرت – في كل ذكر للسان العرب لا يذكر أية إحالة إليه.

وذكر صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) أن اعتماده في تفصيح الألفاظ أو مقارنتها بما ورد قديمًا قائم على مصدرين، هما: لسان العرب، والقاموس المحيط، وذكر بأنهما أهم معجمين قد رجع إليهما[٣].

وتظهر معالجة المُصنِّف لما ورد في هذين المصدرين في أنه يذكر نصًا فصيحًا، وبعد ذلك يكتب بين قوسين (ل) إشارة إلى لسان العرب، و (ق) دلالة على القاموس المحيط، فهما مرجعا هذا الكتاب[٤].

فكل نص وارد في هذا المعجم مأخوذ منهما، ويلاحظ أن المؤلِّف يقوم بتسجيل ذلك النص عقب قوله: المعنى الفصيح، ثم يشرع في ذكر النص دون علامات تنصيص أو إحالة للمصدر الذي أخذ منه، ذاكرًا ذلك النص دون أية محددات له ولمعلوماته، فننظر – مثلًا – إلى (أَثْرَم) يقول: "المعنى العامي: انكسار سن أو أكثر من مقدمة الأسنان. المعنى الفصيح: ثرم: انكسار السن من أصلها، أو سن من الثنايا، أو الرباعيات، أو خاص بالثنية، فهو أثرم وثرماء (ق)"[٥].

ومثله في نقله عن اللسان كلمة: (أصْفَرَ البيت يُصْفِرُ) يقول: "المعنى العامي: خلا – البيت خال. المعنى الفصيح صفر: أصفر البيت: أخلاه، أصفَر: افتقر (ل)"[٦]، وهكذا يسير المؤلِّف بهذه الطريقة في جميع صفحات الكتاب.

---

(١) الشمري، مرجع سابق، (أروج)، ١١.
(٢) المرجع السابق، (أخدع).
(٣) آل ملحم، مرجع سابق، ١١.
(٤) المرجع السابق، ٩.
(٥) المرجع السابق، (أثرم)، ١٥.
(٦) المرجع السابق،(أصفر)، ١٦.

وفي كتاب: (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) يظهر اهتمام المؤلِّفة بكتب متفرقة بين لغوية وأدبية في تفصيحها للألفاظ العامية، والتي منها[١]:

- المعاجم القديمة: القاموس المحيط، لسان العرب، الصحاح، مقاييس اللغة.
- دواوين بعض الشعراء.
- كتب الطبقات كخزانة الأدب، وبغية الوعاة.
- بعض القواميس التي تترجم لبعض الكلمات التي أصلها أعجمي.

ويبدو التنوُّع في الرجوع إلى المصادر في هذا الكتاب - كما مر- ما بين كتب لغة، ومعجمات، وكتب تفسير، ودواوين شعر ونحو ذلك، والمؤلِّفة حين تنقل هذا النص في بيان فصاحة اللفظ لا تكتفي بذكر نص واحد، بل تورد أكثر من نص، إلى جانب عنايتها بإحالة ذلك النص بذكر اسم المصدر ورقم الصفحة والجزء في حالة وجود أجزاء للكتاب الذي ترجع إليه.

وقد رجع مؤلِّف (فصيح العامي في قبيلة عنزة) إلى مصادر متنوعة؛ ليذكر منها نصوصًا تدل على فصاحة ما سجَّل، حيث تنوّعت تلك المصادر لديه بين آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وبين كتب المعجمات، وكتب اللغة، ودواوين الشعر، ويلاحظ القارئ أن تعامل المُؤلِّف يختلف بين الكتب التي تنتمي لحقل المعجمات وبين الكتب الأخرى، فهو يسجِّل بعض الشواهد على ذلك اللفظ من أي مصدر دون مراعاة ترتيب واضح، فتارة يقدِّم الآيات القرآنية، ويتبعها بالأحاديث، ثم ما ورد في المعجمات، وبعد ذلك يورد بعض الشواهد الشعرية على ذلك، وإن كانت هذه الطريقة هي الغالبة في معجمه إلا أنه لا يلتزم بها، بل قد يقدِّم الحديث، وأحيانًا يقدِّم الأخذ من المعجمات، وهو في أخذه من هذه الكتب مختلف، فإذا أخذ من المعجمات أمثال: الصحاح، أو لسان العرب، أو أساس البلاغة، أو الوسيط، فإنه عقب تسجيله لهذا النص يحيل إلى رقم الجزء والصفحة مباشرة عقب النص، ولا يسجل هذا في الهامش، وكذلك الآيات القرآنية فهو بعد أن يذكر الآية يسجّل عقبها الرقم التسلسلي للسورة التي وردت فيها الآية ورقمها دون تسمية للسورة نفسها، وأما إن أخذ من الحديث أو أي كتاب غير كتب المعجمات، فيذكر في الهامش اسم المرجع ورقم الصفحة والجزء إن وُجِد، وهذا مثال توضيحي لما سبق[٢]:

---

(١) انظر: عطار، مرجع سابق، ل.

(٢) انظر: الحسني، مرجع سابق، (ث و ى)، ٩٥.

ث و ى مثوى. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ﴾ ٣٩ / ٣٢. جاء في أساس البلاغة: (ثوى بالمكان وأثوى: أقام ... ١ / ١٠٣ قال الحارث بن حلزة:

آذنتنـــــــا ببينهـــــــا أســـــــماء ربَّ ثـــــاويمـــــلُّ منـــــه الثـــــواء

ثم أحال في الهامش: المعلقات السبع، للزوزني، ص ١٩٠.

وهكذا يسير المؤلِّف في غالب صفحات معجمه.

ولقد نوَّه مؤلف (من الفصيح الألمعي) في مقدمته إلى مصادر التأصيل عنده التي أرجعها إلى خمسة مصادر:[١]

- المعجم الوجيز، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية،
- أساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث للزمخشري
- لسان العرب لان منظور.

وقد ظهر تعويل المؤلف كثيرًا على معجمي الوجيز والوسيط، ولم يعن المؤلف بالضوابط المتبعة في البحث العلمي في الأخذ عن المصادر ، بل اكتفى في كل صفحات كتابه عند الإحالة إلى مصدر بذكر اسم الكتاب فقط متبوعًا برقم الصفحة بين علامتي تنصيص عقب النص المسجَّل لشرح معنى اللفظة.

وأما كتاب: (الفصاحة في منطقة الباحة)، فقد اعتمد المؤلِّف فيه كما أشار في مقدمته على موقعين إلكترونيين، هما: الباحث العربي، وموقع صخر[٢] ، وقد اتكأ اتكاءً تامًا عليهما في ذكر النصوص الفصيحة التي من خلالها يقوم بتفصيح اللفظ العامي الذي سجّله، وهذان الموقعان الإلكترونيان يوردان نصوصًا من بعض كتب المعجمات التي ورد فيها ذلك اللفظ المسجَّل في خانة البحث، ومنها: لسان العرب، والصحاح، والقاموس المحيط، والعباب الزاخر، ومحيط المحيط، والغني ونحوها، وقد ذكر المؤلِّف هذه الكتب نقلًا عن المقدمة الموضوعة في هذين الموقعين وبيَّن طريقة البحث فيهما[٣].

ويتعامل مع هذه المصادر عن طريق نقل ما وُجِد من نصوص في الموقعين اللذين ذكرهما؛ إذ يسجِّل هذا النص أو نصوصًا في الوقت نفسه بلون بارز عن اللون المكتوب به اللفظ العامّي وشرحه،

---

(١) انظر: الجرعي، مرجع سابق، ٦ .

(٢) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٠ – ١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١٠ – ١٤.

وينقل ذلك النص نقلًا حرفيًا مسبوقًا ببيان المصدر، ويكتفي فقط بهذا النقل دون توثيق أو إحالة، وليس له منهج معين في النقل من مصدر أو آخر، بل مرة يورد نصًّا واحدًا، ومرة لا يكتفي بنص واحد، ومرة يسجِّل النص مع الشواهد، ومرة من دونها، كما لا يفرِّق بين أقدمية النص المنقول، فأحيانًا يقدِّم اللاحق على السابق، وإذا نقل نصًا من غير المعجمات المذكورة في الموقعين فإنه يسجل رقم الصفحة تباعًا بعد ذكر اسم المرجع، وهكذا يسير المؤلِّف بهذا النهج في تعامله مع مصادره، وهنا صورة لكيفية تعامل المؤلِّف مع نصوصه المنقولة:

"اجْتَنَبَ: يَجْتَنِبُ بمعنى تَجَنَّبَ فلان اجتنب بيت فلان أي: تجنبه، ولا يدخل إليه، جاء في المعجم الإسلامي ص: ٢٩ (اجتنبَ: تَجَنَّبَ)، وجاء في لسان العرب: وجنَّب الشيء وتَجَنَّبه وجانَبَه وتجانَبَه واجْتَنَبَه: بَعُد عنه، وجَنَبَه الشيء وجَنَّبَه إيَّاه، وجَنَبَه يجْنُبُه وأجْنَبَه: نحَّاه عنه"[(١)].

وأما العبودي فقد بيَّن في مقدمة كتابه: (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) تحت عنوان: (صعوبة استخراج أصول الأمثال الدارجة) أهم مصادر كتب الأمثال التي رجع إليها ليؤصِّل من خلالها ذلك المثل العامي الذي سجَّله، والتي منها: (مجمع الأمثال) للميداني، و(جمهرة الأمثال) للعسكري، و(المستقصى في الأمثال) للزمخشري[(٢)]، كما أنه تحدَّث صراحة عن شيء من تعامله مع تلك النصوص التي يؤصِّل من خلالها المثل العامي، حين قال: "لا يدرك صعوبة العثور على الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة إلا من عانى ذلك، وبخاصة إذا كان مثلي لا يقنع بالاقتصار على نصٍّ واحد، ولا يكتفي به إلا إذا لم يجد نصًّا آخر غيره"[(٣)].

فإشارة المؤلِّف هنا إلى عدم اقتصاره على نص واحد للتأصيل دلالة واضحة على كيفية تعامله مع مصادره، وهذا واقع بالفعل ومُطبَّق لديه، فإذا ما رأى القارئ تسجيل النصوص الواردة في هذا الكتاب يجد تنوُّعًا كبيرًا في تلك الكتب التي رجع إليها العبودي، والتي جمعها في آخر معجمه، وأوصلها إلى (٥٦١) مصدرًا ومرجعًا، جعلها في الجزء السابع من كتابه قبل الجزء الأخير المخصَّص للفهارس، وقد رتّبها تحت حروف المعجم، فهي متنوعة بين معجمات، وكتب أمثال فصيحة، وكتب أمثال عامية، والكتب المؤلَّفة في اللحن، وكتب أدبية متفرّقة، وكتب لغوية عديدة، وكتب تاريخ، وكتب أخبار ونوادر، وكتب الأمالي، ونحو ذلك، فالمؤلِّف حين يسجِّل المثل العامي، ويشرح معناه وبعض ألفاظه، ويوضِّح

(١) الزهراني، مرجع سابق، (اجتنب)، ٢٥.
(٢) انظر: العبودي، مرجع سابق، ١٨/١.
(٣) المرجع السابق، ١٧/١، ١٨.

السبب الذي ضُرِب المثل من أجله، يقوم بعد ذلك بحشد تلك النصوص التي ورد فيها هذا المثل أو قريب منه، ثم يحيل كل نص إلى المصدر الذي استقى منه، بذكر اسم المصدر ورقم الجزء إن وُجِد ورقم الصفحة في الحاشية.

وكذلك صاحب (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر)، فقد اهتمَّ بعزو النص إلى معجمه بذكر مادته دون الجزء والصفحة، لكنه لم يحل إلى ذلك في الحاشية في أثناء تسجيل اللفظ، بل يكتفي فقط بذكر النص مسبوقًا بلفظ الكلمة مُجرَّدة، ففي باب الألف حينما سجَّل لفظ (أبرم) ذكر نصًا من تاج العروس،مُقدِّمًا إياه على نص آخر من المحكم، دون بيان لجذر الكلمة أو مادتها، أو الإحالة إليها[(١)].

فيظهر أن المؤلِّف له في هذا طريقتان: الأولى: يذكر النص فقط دون اللفظ، والأخرى: يذكر الكلمة مجردة، ثم بعد ذلك النص، وفي كلا الطريقتين لا يقوم بالإحالة، ومن صور الثانية: (برطم): قال صاحب الصحاح: (برطم) البرطام: الرجل الضخم الشفة[(٢)].

- **ملاحظات في المصادر.**

يمكن من خلال الاستعراض السابق لتعامل المصنِّفين مع مصادرهم أن تسجل الملاحظات الآتية:

- قيام أغلب تلك المعجمات في جمع اللفظ العامي على السماع فقط دون غيره.
- تحرِّي أخذ اللفظ العامي من كبار السن، وقد مرَّت سابقًا بعض النصوص التي تؤكِّد ذلك.
- قلة استخدام ألفاظ السماع الصريحة والاستغناء عنها بألفاظ أخرى، نحو: ويقولون، وقالوا، وينطقون، ويلفظون، إلى غير ذلك من هذه الألفاظ.
- ظهر في بعض المُصنَّفات التعويل على معجم أو معجمين، هما: لسان العرب - وهو الأكثر - والقاموس المحيط.
- التفاوت الكبير بين المصنفين في التعامل بالمنهجية العلمية مع النصوص المنقولة، وسيأتي التفصيل في هذا – إن شاء الله – في منهج التوثيق.

---

(١) انظر: الشمري، مرجع سابق، (أبرم)، ١٥.

(٢) انظر: المرجع السابق،(برطم)، ٢٢.

وعلى هذا فكلما نالت المصادر حظًّا وافرًا من اهتمام المؤلِّف خرج معجمه في صورة جيدة، ومنه أرى أنه لتسجيل اللفظ العامي لا بد من الاتكاء على السماع سواء بالمشافهة أو الرواية، وليس هذا فحسب، بل على المؤلِّف أن يراعي التوثيق في هذا، ويتحرَّى الدقة في النقل مستعينًا بألفاظ السماع التي تدلُّ على ذلك، وهذا ما لم يوجد في غالب تلك المُصنَّفات.

وأما في تأصيل اللفظ، فينبغي البدء بمعاينة المصادر اللغوية المعنية باللفظ أو بجانب من جوانب اللغة، باعتبارها مصادر أولية، وألا يُقدَّم غيرها عليها، أو يكتفى بغيرها عنها، مع مراعاة الأقدمية، واتباع المنهجية العلمية في التعامل مع النصوص المنقولة.

٢.٤ اختيار اللفظ.

يُعَدُّ أساس اختيار اللفظ أو المادة المسجلة من الأمور المهمة في عمل المعجمي، وقد اهتم المعجميون قديمًا بمبدأ الجمع لمواد معجماتهم التي تتنوّع من معجم لآخر، فهناك من اعتنى بإحصاء مواد اللغة وبيان المستعمل والمهمل فيها، ومن يبني معجمه على اختيار الحسن أو الفصيح أو الصحيح، ومن يختار الغريب والحوشي دون غيرهما، ومنهم من يورد ألفاظًا مفردة، ومن يورد تراكيب أو جملًا[(١)].

فالجوهري في (الصحاح) – على سبيل المثال - قد جعل أساس قيام معجمه على الصحيح من اللغة[(٢)].

والزمخشري قد رسم كتاب: (أساس البلاغة) على الاختيار من التراكيب والعبارات، حيث يقول: "ومن خصائص هذا الكتاب تخيُّر ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المُفْلِقين، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقبض عنها الألسن"[(٣)].

وأقام ابن منظور معجمه على جمع أكبر مادة لغوية متفرّقة في الكتب السابقة عنه في التأليف في المعجم[(٤)].

وهكذا نجد غير مؤلِّف من المعجميين يقيم كتابه على أساس محدَّد لجمع مادته وإيداعها فيه.

ومن هنا ينبغي أن يُبنَى أي معجم على مبدأ واضح في اختيار ألفاظه، وأما حال هذا الأساس في كتب تفصيح العامي في السعودية، فإنه لا يعدم القارئ شيئًا من اضطراب واضح جدًا بين هؤلاء المصنّفين، يشبه الاختلاف الحاصل بين المتقدِّمين في معيار التصويب اللغوي أو المستوى الصوابي – إن صح التعبير - إذ "إن المستوى الصوابي لم يكن أمرًا محددًا بين العلماء العرب، وليس مرجعه إلى أي شيء مُتفَق عليه، فما اعتبره هذا فصيحًا جعله ذاك مقابلًا للفصيح، وما خطَّأه واحد صوَّبه آخر، وما وضعه الأول في سلَّم الفصاحة وضعه الثاني إلى أوسط السلَّم أو أدناه، وإذا أخذ بعض بمعيار الكثرة

---

(١) انظر: محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث (د.م، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م)، ٣٢.

(٢) انظر: الجوهري، مرجع سابق، ٣٣/١.

(٣) أبو القاسم جار الله محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ١٥.

(٤) انظر: ابن منظور، مرجع سابق، ٨/١.

والشهرة دلالة على الفصاحة، فغيره يأتي بنقيض ذلك، وإذا قال أحدهم إن لغة الحجاز هي الصواب قال الآخر إن لغة تميم أو طيء ليست هي الخطأ"[1].

فلقد تفاوت المؤلِّفون السعوديون في اهتمامهم ببيان أساس اختيار اللفظ الذي من خلاله جُمعت تلك الألفاظ وسُجِّلت، ويظهر هذا التفاوت في الصور الآتية:

- مؤلفات لم تذكر أساس اختيار اللفظ إطلاقًا، ولم يعر أصحابها اهتمامًا له.
- مؤلَّفات لم تصرّح به، ولكن قد يفهم من حديث أصحابها ذلك الأساس الذي دُوِّنت عليه تلك الألفاظ.
- مؤلّفات ذكرت أساس اختيار اللفظ وتسجيله، وقد جاءت هذه المؤلفات أيضًا في الصور الآتية:
- من تذكره ذكرًا عرضًا في أثناء المقدمة.
- من تذكره وفق عنوان مُخصَّص يشمل المنهج العام الذي قام عليه الكتاب.

ومهما يكن من تفاوت في ذكر المعيار من عدمه، فإنه في المجمل لم تختلف كثيرًا تلك المعايير من كتاب لآخر، سواء عند من أفصحوا عنها صراحة أو ذكروها ضمنًا، إضافة إلى أن هذا المعيار الذي أبان عنه صاحبه قد يعتريه أحيانًا شيء من الاضطراب والخلل، فيُدوِّن المؤلِّف بعض الكلمات التي لا يشملها حد الأساس الذي وضعه لاختيار ألفاظ معجمه، وسيأتي الحديث عن هذا - إن شاء الله - في فصل التقويم.

وفيما يلي بيان للأسس التي وضعها أولئك المصنِّفون لاختيار مادة تلك المعجمات وتسجيلها:

٤ ٠ ٢ ٠ ١ معايير عامة.

وهي تلك المعايير التي ظهرت في بعض تلك المعجمات، ولم يختص بها معجم دون غيره، وهي:

٤ ٠ ٢ ٠ ١ ٠ ١ الغريب من الألفاظ.

قام كتاب: (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) على أساس اختيار اللفظ الغريب في بيئة قلب جزيرة العرب، وهذا واضح من خلال عنوان الكتاب، وقد أشار المؤلِّف إلى هذا؛ إذ

(١) عبد العلي الودغيري، اللفظ ومستواه الصوابي من خلال: (موطئة الفصيح) لأبي الطيب الشرقي، اللسان العربي، العدد ٢٩، (١٩٨٧م): ٥٣.

يقول: "وهذه الكلمات التي جمعتها معظمها غريب وقليل منها قد لا تتوافر فيه شروط الغرابة، ولكن استعمالها قليل في كثير من البيئات العربية، فأوردتها للتنبيه على أنها مستعملة؛ أي: أنها ليست ميتة"[(١)].

فعلى هذا فإن نوع الألفاظ الواردة في هذا المعجم تتكوّن من أمرين: الغرابة والاستعمال، وإن خرج شيء منها عن هذا الشرط فإنما سُجِّل بسبب قلة استعمالها في بيئات أخرى، وقد أشار في موضع آخر إلى أن هذه الكلمات تُعَدُّ من الغريب في نظر الدارسين للغة العربية، وهي ليست غريبة على أهل قلب جزيرة العرب، وإنما أَطلق عليها الغريب من باب متابعة الدَّارسين للغة العرب[(٢)].

وقد نبَّه على ذلك الدبيان في دراسته لهذا المعجم في (الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية) حين قال: "إن من يطَّلع على هذا المعجم من أبناء جزيرة العرب ينتابه الشك في وجود تعارض بين عنوان المعجم ومضمونه؛ لوجود ألفاظ (مداخل) كثيرة جدًا لا يمكن أن تُصنَّف ضمن الغريب، ولكن في أثناء هذه التداعيات لا يلبث أن يزول هذا الشك، وبالتأكيد بعد قراءة المقدمة؛ لأنه يجد أن المؤلِّف قد وضع حدًّا واضحًا لمقصوده من الغريب، يتمثَّل في أن أمر الغرابة لديه بعموم دارسي العربية من غير جزيرة العرب، وإلا فتلك الألفاظ مستعملة في قلب جزيرة العرب"[(٣)].

ويلمح هذا المعيار عند فضلي في (أصالة لهجة منطقة جازان) بأنه اعتمد الاقتصار على تسجيل الكلمات العربية المستعملة في تلك المنطقة وإهمال ما عداها من الكلمات العامية، وترك الكلمات العربية الشائعة المعروفة، وإن كان لم يصرّح بأنها غريبة، لكنه قد أشار إلى ذلك بأنه ترك تدوين الكلمات الشائعة، وإن كان لم يحدِّد ماهية تلك الكلمات العربية المستخدمة في المنطقة إلا بأنها ليست شائعة، حتى وإن كانت مستخدمة في مناطق أخرى لكنها ليست بالشائعة في تلك المناطق، وهي مستخدمة عندهم في منطقة المؤلِّف كثيرًا، يقول: "الاقتصار على تسجيل الكلمات العربية المستخدمة في المنطقة وإهمال ما عداها من الكلمات العامية، والتي هي معول هدم للغتنا الفصحى الجميلة، ولم أدوّن الكلمات العربية الشائعة بين العرب؛ لأن في تسجيلها تضخيمًا للكتاب بلا فائدة، ولأنه من باب تحصيل الحاصل، حيث كفتنا هذه المهمة المعاجم العربية، وقد يجد الناظر في الكتاب بعض الكلمات في مناطق أخرى، لكنها ليست بالشائعة، فلذلك دوّنتها لاستخدامها عندنا كثيرًا أبًا عن جد"[(٤)].

---

(١) الفيصل، مرجع سابق، ٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٧.

(٣) الدبيان، مرجع سابق، ٣٣١.

(٤) فضلي، مرجع سابق، ٧.

ونجد في كتاب: (البيان في لسان زهران) أن صاحبه لم يشر إلى المعيار الأساس الذي انطلق منه لتسجيل اللفظ العامي، وقد ذكر شيئًا من هذا في آخر مقدمته؛ إذ قال: "ولا يشمل هذا التدوين جميع المفردات العربية التي ينطق بها في سراة زهران وتهامتها؛ إذ إن أغلب ما ورد في هذا الكتاب من حفظي، ولست محيطًا بكل المفردات العربية الغريبة التي يتكلّم بها أفراد القبيلة في بلادهم المترامية الأطراف"[(١)].

فإشارة المؤلّف في قوله العربية الغريبة إشارة تصلح لأن يكون هذا الأمر هو المعيار الذي سار عليه، لكن هذا هو الذي قد يُلمَح ويُفهَم من قوله، غير أنَّه لم يوضحه تمام التوضيح، بأن مواده لم تكن إلا ألفاظًا غريبة، وسيعتمد على هذا في جمعها.

وأما معجم (غريب لغة قبيلة شمر)، فقد بدا أساس اختيار اللفظ واضحًا من عنوانه، بل إن المؤلّف قد ذكر ذلك صراحة في أول مقدمة الكتاب؛ إذ يقول: "فها هو كتاب: (غريب لغة قبيلة شمر حائل وما حولها) ألّفته على حروف المعجم، وأخذت هذا من غريب لغتهم البحتة التي لا يشاركهم فيها أحد إلا القليل من الناس"[(٢)].

ويطالعنا كذلك: (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) بكثرة التعويل على مبدأ الغريب في اختيار اللفظ، فقد ذكر المؤلّف أن معيار الاختيار عنده يقوم على ذكر الغريب من هذه الألفاظ، حيث قال: "ولكننا لا نريد من ذلك كل ما تستعمله العامة من الألفاظ ... وإنما نذكر من العامي ما كان غريبًا عن لغة المتعلِّمين في بلادنا والبلدان العربية الأخرى ... فإذن نحن سنسجِّل هنا ما كان لفظًا مستغربًا أو غريبًا عن لغة الكتابة الفصيحة التي هي لغة الإذاعات والصحف والتلفاز والكتب"[(٣)].

والملاحظ أن الجرعي في (من الفصيح الألمعي) قد اعتمد تدوين الألفاظ الغريبة، وهذا ما ألمح إليه في مقدمته أثناء حديثه عن سبب تأليف الكتاب، يقول المؤلف في ذلك: "ولقد لاحظت وأنا أستمع إلى الأجداد والآباء وأحيانًا الأقران في مسقط رأسي ومدرج صباي (رجال ألمع) أنهم يستعملون كثيرًا من الكلمات الغريبة الفصيحة، ونظرًا لعدم معرفة كثير منهم بفصاحتها، فإنهم يخفونها عند التحدُّث بالفصحى، أو عندما يقابلون غيرهم ممن لا يعرف لهجتهم المحلية، فحفَّزني ذلك إلى التنقيب في بعض معاجم اللغة عن هذه الكلمات، فوجدت قدرًا وافرًا مما لا يتوقع المرء فصاحته، وهو فصيح غاية

(١) الزهراني، مرجع سابق، ٧.
(٢) الشمري، مرجع سابق، ٥.
(٣) العبودي، مرجع سابق، ٧.

الفصاحة"[١] ، غير أنه في موضع تحديده للمنهج الذي اتبعه في تسجيل كلماته لم يشر إلى تسجيله الألفاظ الغريبة، بل اقتصر على بيان أنه معني بتدوين الكلمات الفصيحة في الأصل والاستعمال، والخالية من التغيرات اللغوية[٢] .

ومن المُصنَّفات التي لم تذكر ذلك الأساس ذكرًا صريحًا (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم)؛ إذ إن المؤلِّف لم يشر إشارة صريحة إلى أساس اختيار ألفاظه، على أنه يمكن أن يلمح في مقدمة المعجم أنه قد اختار الألفاظ الغريبة في بيئته؛ إذ يقول: "قد كنت زمن الطلب امرأً مولعًا بتتبُّع ما أسمعه من أشياخ أجالسهم، فأصغي إلى حديثهم، حتى إذا ما وقع في سمعي من حديثهم لفظة عامية غريبة تبادر إلى ذهني أول وهلة أنها من وضع العامة، فأفزع إلى معاجم اللغة وكتب الغريب، فما هي إلا لحظات حتى أجدها من فصاح العربية"[٣] .

٢٠١٠٢٠٤ الانتقاء والاختيار.

يصادفنا صاحب (فصيح العامي في قبيلة عنزة) في كتابه هذا أنه قد جمع ألفاظه من كبار السن، وأنه لم يُسجِّل كل ما سمع، بل اكتفى بتسجيل ما كان له أصل فصيح، وهذا قد يكون معيارًا له، غير أنه أيضًا لم يُحدِّد التحديد الدقيق لماهية تلك الألفاظ التي لها أصل فصيح، حين قال: "وقد جمعت في هذا الكتاب ما يقارب ألفًا وستمائة لفظة، جمعتها من كبار السن وأحاديث المجالس، وقد كانت فكرتي في أول الأمر جمع أكثر كمية من ألفاظ العامية من باب الظرافة والدعابة، ثم خطر لي انتقاء ما كان منها فصيحًا أو له أصل في اللغة"[٤] .

فيبدو أن معيار الانتقاء هو الذي اتكأ عليه المؤلِّف في جمع مادته، غير أن هذا الانتقاء لتلك الكلمات التي وجد لها أصلًا فصيحًا لم تستبن حدوده، ولم تظهر معالمه.

وكذلك كتاب: (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) الذي يقوم على مبدأ الانتقاء لبعض الألفاظ من العامية، كما هو واضح من العنوان، يقول صاحبه في أوله: "وقد جعلت عنوان هذا الكتاب (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح)، وانتقيت من خلاله بعض الألفاظ التي وردت في الشعر العامي، ومن خلال كلام أهل البادية، وألفاظهم أثناء حديثهم وقصصهم وأشعارهم، وقمت بعرضها

(١) الجرعي، مرجع سابق، ٥ ، ٦.
(٢) انظر: المرجع السابق، ٧.
(٣) السهلي، مرجع سابق، ٣.
(٤) الحسني، مرجع سابق، ٧.

على قواميس اللغة وشرح معانيها، ووضعت ما يقابلها من أمثلة وردت في نصوص قرآنية، وأحاديث شريفة، وأشعار عربية فصيحة؛ لتكون أبلغ في الدلالة والإيضاح"[(١)].

وأما (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) وإن كان قد أقيم على أساس الانتقاء والاختيار، كما هو عنوانه، إلا أن صاحبه تحت عنوان: (منهجية جمع مادة المعجم) أشار إلى اعتماده الاختيار بعد الشمول والاستقصاء في جمع هذه المادة الموجودة في كتاب: (الموروثات الشعبية لغامد وزهران)، إضافة إلى أنه حاول قدر الإمكان جمع مادة مخالفة للمادة الواردة في كتاب: (الفصاحة في منطقة الباحة) حتى يتخلّص من التكرار لهذه الألفاظ[(٢)]، وقد ذكر بأن منهجيته هذه تختلف عمن ألَّف في الميدان نفسه من الكتب السابقة عليه في هذه البيئة، وأحال ذلك إلى سببين[(٣)]:

١. المدة الزمنية القديمة لمادة هذا المعجم بخلاف مَن سبق مِن الذين ألفوا في مادة معاصرة لهم عاشوا واقعها اليومي.

٢. أن مادة هذا المعجم مأخوذة فقط من الشعراء دون غيرهم، والشعراء - كما يرى - لديهم حس لغوي يختلف عن غيرهم.

وقد استبعد المؤلِّف كذلك كثيرًا من الكلمات الواردة عند عدد من الشعراء؛ لأنها مستعملة في الجانب الديني، واشتهارها بين الناس، ولقد أشار إلى أن الكلمات الواردة في هذا المعجم -وإن كانت قليلة- فهي راجعة لهذا المعيار الذي اعتمده في جمع مادته[(٤)].

ولذلك فإن الكلمات الواردة في هذا المعجم وفقًا لهذا المعيار، ولما ذكره المؤلِّف هي على ثلاثة أحوال[(٥)]:

١. كلمات لم يبن معناها صاحب (الموروثات) ولم ترد في (الفصاحة في منطقة الباحة).
٢. كلمات وردت في (الموروثات)، ولكن بمعانٍ تنقصها الدقة.
٣. كلمات لم ترد في (الفصاحة في منطقة الباحة).

---

(١) صالح بن مهدي المجلاد، منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٩م)، ٤.
(٢) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٥.
(٣) انظر: المرجع السابق، ١٦.
(٤) انظر: المرجع السابق، ٢٩.
(٥) انظر: المرجع السابق.

فعلى هذا تظهر مبررات انتهجها المؤلِّف، ومحددات التزم بها لتقنين ذلك المبدأ: مبدأ الاختيار والانتقاء.

ويبدو أن التركستاني قد اعتمد مبدأ الانتقاء – أيضًا – وأقول هنا (يبدو) تحرُّزًا من الحكم بذلك؛ لأنه في الواقع لم يصرّح تصريحًا واضحًا بأساس اختياره لألفاظه، وأنه قد تتبَّع المواد التي يمكن أن تكون لها أصول فصيحة، ولكن هذا ليس بممكن؛ لكثرة تلك الكلمات، وتنوّعها، فكان ربما قدَّم في جمعها أساس الانتقاء، يقول عن طبيعة جمعه لمواد كتابه: "وهكذا أخذت أتتبّع المواد اللغوية، ذات الأصول العربية، وأجمعها وأدرسها، وأعود بها إلى المصادر العربية المختلفة، بعد الوقوف على ما لحقها من تحريف، بحركة أو سكون، أو تخفيف، أو تشديد، أو حذف، أو زيادة، أو قلب، أو نحت، أو إبدال، أو نقل مجازي، أو خطأ، في الاشتقاق أو التركيب، أو تغيير أو تشقيق في الدلالة، وذلك لتحديد صوابها اللغوي"[(١)].

فمن خلال هذا النص لم يبن المؤلِّف عن طبيعة تلك المواد التي لا يمكن أن تكون إلا قائمة على الانتقاء، خاصة تلك التي وقع فيها تغيُّر لغوي بأي شكل من أشكاله.

٢.٢.٤ معايير خاصة.

اعتمدت بعض المعجمات معايير خاصة بها لم تظهر في سواها، وكان حالها في ذلك الاختصاص في صورتين:

أ- معجمات اعتمدت معياراً واحداً خاصاً بها دون غيرها.

ب- معجمات اعتمدت أكثر من معيار.

١.٢.٢.٤ معجمات اعتمدت معياراً واحداً خاصاً بها دون غيرها.

وذلك وفق المعايير الآتية:

١.١.٢.٢.٤ الألفاظ الغريبة التي وقع فيها تغيُّر لغوي.

يظهر مثل هذا عند السويداء في (فصيح العامي في شمال نجد) الذي يلمح من حديثه أنه لا يسجل إلا الكلمات الغريبة التي لا يستعملها الكُتَّاب والتي وقع فيها شيء من التغيُّر اللغوي إذ قال: "علمًا بأنني لم أتعرّض للكلمات المشهورة التي تُنطَق وتُكتَب باللغة العربية واللهجة العامية دون تغيير،

(١) التركستاني، مرجع سابق، ١٤.

مثل الليل والنهار والشمس والقمر، وما في حكمها من الشهرة"[١]، فهو هنا يسجِّل الكلمات الغريبة التي وقع عليها شيء من التغيير والتحريف.

٢.١.٢.٢.٤ ترك تدوين الألفاظ الدخيلة:

يمكن أن يستبين مثل هذا المعيار في (معجم اللهجة العامية في المذنب)، وهو من المعجمات التي لم تصرِّح التصريح الدقيق بأساس اختيار اللفظ، على أنه يمكن -أيضًا -أن يستنتج مبدأ التدوين للكلمات غير الدخيلة من حديث المؤلِّف في مقدمته أنه سيدوِّن كل كلمة ليست بدخيلة في لهجة أهل المذنب، سواء أكانت دخيلة من لغة أعجمية أو من لهجات أخرى؛ وذلك بالاقتصار على السماع من أهل المذنب، ممن لم يغادروها إلى مناطق مجاورة أو يتأثروا بمؤثرات التغيُّر والتطور[٢].

٢.٢.٢.٢.٤ معجمات اعتمدت أكثر من معيار.

وهي المعجمات التالية:

(فوائت المعاجم الفوائت القطعية والفوائت الظنية).

الفوائت القطعية:

حدد المؤلِّف معيارين لاختيار اللفظ يظهران في[٣]:

١. أن يكون اللفظ أو الدلالة في نص قديم في زمن الفصاحة.

٢. أن يكون اللفظ أو الدلالة مما أخلّت بذكره المعاجم.

الفوائت الظنية:

لقد وضع المؤلِّف شروطًا ومعايير لاختيار ألفاظه في القسم الثاني من معجمه، وهو قسم الفوائت الظنية، وقد أشار تحت عنوان: (ضوابطها أو شروطها اللازمة ومؤشراتها المرجحة)، أنها نوعان: ضوابط لا بد من تحققها، وهي ثلاثة، ومعايير مساعدة ليست لازمة، ووجودها يرفع من صدقيتها، ووثوقها، فالنوع الأول يلزم تحقّقه، والثاني لا يلزم؛ لندرة تحققها بسبب طبيعتها[٤]، وذلك على النحو الآتي[٥]:

---

(١) السويداء، مرجع سابق، ٨.

(٢) انظر: السعيّد، مرجع سابق، ١/٣٠، ٣١.

(٣) انظر: الصاعدي، مرجع سابق، ١ / ٤٤.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١ / ٥١، ٥٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، ١ / ٥٢ وما بعدها.

أ- الشروط اللازمة:

١. تحقّق المعيار اللفظي، أن توافق الكلمة في بنائها.

٢. ما جاء في كلام العرب في زمن الفصاحة.

٣. تحقّق المعيار الدلالي، أن تكون الدلالة مناسبة لحياة العرب أزمان الفصاحة.

٤. تحقّق المعيار الجغرافي، أن تكون اللهجة واسعة الانتشار معروفة في عدد من القبائل المتفرقة.

ب- المؤشّرات المساعدة:

١. اللهجات المهاجرة، أن تؤكّد لهجة مهاجرة لفظة أو دلالة، فتوافق الفروع الأصول.

٢. نظرية الاشتقاق الأكبر عند ابن جني، التقليبات أن يظهر معنى أصلي واحد لتقليبات الكلمة.

٣. الاستئناس بنظرية ثنائية الألفاظ، التي ترى أن اللغة قد مرّت في مرحلة من مراحل تطورها بالثنائية، كانت ثنائية الجذور، ثم تطوّرت إلى الثلاثية والرباعية والخماسية.

٤. الاستئناس باللغات السامية.

(معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز).

وضع المؤلِّف شرطًا لتدوين تلك الأمثال، جاء هذا الشرط تحت عنوان: (الشرط الذي التزمته والطريقة التي اتبعتها لتوثيق أي مثل بهذا المعجم)[١].

ويحسب هذا الصنيع من قبل المؤلِّف؛ فقد حدد المعيار الأساس الذي يعول عليه في اختياره لذلك المثل، وقد لخَّص ذلك في الأمور الآتية[٢]:

١. المثل الشائع المعروف المكرر على أفواه الناس، سواءً بسماعه مباشرة أو بنقله من مدونات أخرى.

---

(١) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق.

٢. المثل الغريب النادر، وللمؤلِّف طريقة جيدة في التوثيق لهذا النوع من المثل، وهذا عمل دقيق ولفتة تُحسَب للمؤلِّف في تحرِّي الدقة والصحة في اختيار أمثاله وتدوينها؛ إذ يقول: "كنت أعرض مدخله أو شطره الأول على ثلاثة من مكة المكرمة، وثلاثة من المدينة المنورة، واثنين من جدة (ذكورًا وإناثًا من كبار السن وممن أثق بمخالطتهم الاجتماعية الواسعة لطوائف شتى من طبقات المجتمع)، فإذا أكملوا مجتمعين – وحتى لو بطريقة نطق مختلفة- وثّقته فورًا، وإذا اختلفوا فيه وأنكروه، أو أخبروا بأنهم لم يسمعوه من أحد بحياتهم، أهملته ولم أدوِّنه"[(١)].

وبمثل عمله في هذا الكتاب عمل في كتابه الآخر : (معجم كلام أهل الحجاز) في تحديده للأسس التي قام من خلالها باختيار تلك الألفاظ وتدوينها في معجمه، وهي ذاتها التي ذكرها في المعجم السابق، مع تمييزه هنا بتحديد اللفظ وليس المثل[(٢)].

تلك هي أبرز الأسس التي لجأ إليها أولئك المصنِّفون لاختيار ألفاظ مؤلّفاتهم وتسجيلها.

ملاحظات في اختيار اللفظ.

يلاحظ على أساس اختيار اللفظ في تلك المُصنَّفات النقاط الآتية:

١. قلة المؤلّفات التي تعير اهتمامًا واضحًا لتحديد أساس اختيار اللفظ.

٢. اختلاف المعيار إلى حد ما باختلاف الغاية التي وُجِد لأجلها الكتاب.

٣. أن بعض مَن أقام معجمه على الانتقاء لم يوضِّح معالم ذلك الانتقاء.

٤. تعدُّد المعايير عند بعضهم خاصة عند الصاعدي الذي وضع شروطًا وضوابط لازمة ومساعدة لاختيار مادة معجمه.

٥. ظهور معيار اختيار اللفظ في عناوين بعض الكتب، نحو: (غريب لغة قبيلة شمر)، و(معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة)، و(منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح).

٦. يمكن أن تجمل أسس اختيار اللفظ عند المؤلِّفين السعوديين في الآتي:

أ- تسجيل الغريب من الألفاظ.

ب- انتقاء كلمات دون أخرى.

ج- تسجيل الكلمات التي وقع فيها تغيُّر لغوي.

د- تسجيل الكلمات الشائعة والمشتهرة على الألسنة.

---

(١) سلامة، مرجع سابق، ١٨.

(٢) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١/ ٢٦.

هـ- الجمع بين الكلمات الغريبة والكلمات الشائعة.

و- الجمع بين الكلمات الغريبة والتي وقع فيها تغيُّر لغوي.

ز- ترك تدوين الكلمات الدخيلة.

وعلى أية حال، فإنني أرى أنه يجدر بمن يؤلِّف في مثل هذا الموضوع ألا يسجّل من الألفاظ تلك الكلمات الفصيحة الواضحة الدارجة بين ألسنة العامة والخاصة، ولذا أذهب إلى ما أشار إليه ناصر الدين الأسد في بحث له بعنوان: (جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح) حينما بيَّن أنه لا يدخل تحت هذا العنوان تلك الكلمات الفصيحة السليمة كالبحر والنهر، بل يندرج تحته نوعان من الألفاظ، حدَّدهما بقوله: "الأول: ما اعتراه في نطق العامة شيء من التحريف والتغيير أخرجه عن الصورة الفصيحة، فابتعد قليلًا أو كثيرًا عن أصله الفصيح، أو عن (اللغة العالية) ... والنوع الثاني: ما يجري على ألسنة العامة ولا يجري على ألسنة الخاصة ولا أقلامهم، مع أنه من الفصيح الذي انقطع استعماله عند الخاصة في الكتابة، وبقي دارجًا على ألسنة العامة حتى نسيت نسبته من الفصيح، وظنَّ أنه من العامي الذي يربأ الخاصة عن استعماله في شعرهم ونثرهم"[(١)].

ربما كان الذي يعنيه الأسد في النوع الثاني هو اللفظ الغريب المستعمل عند العامة، وهذا في رأيي هو المعيار الأهم الذي ينبغي التعويل عليه في اختيار تلك الألفاظ وتسجيلها، إن لم يكن هو الأوحد، وقد مر آنفًا كيف أن بعض المؤلِّفين السعوديين قد عوَّل عليه كثيرًا، خاصة العبودي في معجمه: (الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، والذي صنع أيضًا في ضوء هذا الأساس معجمًا آخر، لكنه راعى فيه الاختصار، ومأخوذ من معجمه السابق سمَّاه: (معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة).

وإن كان هذا المعيار – في الوقت نفسه – يعتريه شيء من عدم الدقة أحيانًا، فما كان غريبًا عند شخص قد لا يكون بالضرورة غريبًا عند غيره، إلا أنه هو الأقرب عندي إلى القبول والاطمئنان؛ لأن الدافع الأول من التأليف في هذا الميدان هو إظهار فصاحة تلك الألفاظ التي يظنّها العامة غير فصيحة، فيتحاشون النطق بها خاصة عند من ليس من أهل بيئتهم، وليس هذا يصدق إلا على الألفاظ الغريبة الحوشية.

ولذا فقد يؤدّي الاضطراب في معيار اختيار اللفظ أو عدم وضوحه لدى المؤلِّف إلى الاختلاف والتباين في تدوين بعض الألفاظ بين معجمين مؤلَّفين في البيئة نفسها، كأن يسجِّل الأول ألفاظًا لا

---

(١) الأسد، مرجع سابق، ٢٠٢ – ٢٠٥.

تنطبق على المعيار الذي حدَّده، أو أن يدوّن الآخر ألفاظًا لم يدوّنها الأول، أو أن يختلف شرحهما للفظ واحد مسجَّل عندهما، أو أن يتفقا في دلالة لفظ مُسجَّل بصيغة مختلفة هنا وهناك.

وبالنظر في معجمات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية فإن هناك صورتين تندرجان تحت هذا الشأن:

١. وجود معجمين في منطقة الباحة، الأول: (الفصاحة في منطقة الباحة) لعبد الرزاق الزهراني، والثاني: (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران) لعبد الهادي الزهراني، قد أُلِّفا في بيئة سماعية واحدة، بل إن المعجم الثاني قد استعان فيه صاحبه بمنهجية المعجم الأول في تأصيل اللفظ العامّي، غير أنه قد صرَّح في مقدمة معجمه أنه لن يدوّن الألفاظ التي دوَّنها المعجم السابق؛ إذ يقول: "لقد اعتمدت في منهجية جمع مادة هذا المعجم على ما ورد في عنوانه، حيث إنني أسميته: (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران)، ويتضح من مسمّاه أنني لم أورد كل مفردة فصيحة وردت في الأشعار التي جمعت مادة هذا المعجم منها، بل اخترت منها، وهذا لا يعني أنني لم أعتمد الشمول والاستقصاء في إيراد تلك المفردات، ولكن عمدت إلى المفردات التي لم ترد في معجم (الفصاحة في منطقة الباحة للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن حمود الزهراني) أو أنها وردت فيه لكن بمعنى مختلف وهي قليلة؛ لإيماني بأن كل معجم مكمِّل للآخر، ولعدم التكرار"[(١)].

فهذه الصورة لا تدخل ضمن نطاق اختلاف الألفاظ بين معجمين من بيئة واحدة؛ لإشارة المؤلف اللاحق باختلاف تدوين الألفاظ في معجمه عن الألفاظ المدوَّنة في المعجم السابق عنه.

٢. وجود معجمين في منطقة جازان؛ الأول: (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) لمحمد العقيلي، والثاني: (أصالة لهجة منطقة جازان) لمحمد فضلي، فهذان المعجمان مؤلَّفان في بيئة واحدة، وقد اتفق المؤلِّفان في معيار اختيار اللفظ القائم على تسجيل الألفاظ الفصيحة المستعملة في منطقة جازان، ولكن دون تحديد دقيق لطبيعة تلك الألفاظ[(٢)]، ولكن الاختلاف في هذه الصورة عن الصورة السابقة أن صاحب المعجم اللاحق وهو (أصالة لهجة منطقة جازان) لم يشر بأي إشارة إلى المعجم السابق الذي صدر قبل كتابه هذا بنحو عشرين سنة، ومن هنا يمكن أن يقارن بين هذين الكتابين في تدوين ألفاظ وترك أخرى، أو ظهور شيء من التباين في بيان دلالة بعض الألفاظ

(١) الزهراني، مرجع سابق، ١٥.

(٢) انظر: العقيلي، مرجع سابق، المقدمة؛ فضلي، مرجع سابق، ٧.

المسجَّلة بالصيغة نفسها، أو أن يظهر الاختلاف في الصيغة مع الاتفاق في المعنى، والناظر في معجم فضلي يجد تأثُّرًا واضحًا وجليًا بمعجم العقيلي السابق عنه في أقدمية التأليف، سواء في تدوين ألفاظ كثيرة مطابقة في الصيغة والدلالة أو مختلفة في شيء منهما.

وأنا هنا لا أدعو إلى التطابق بينهما، فقد تصل إلى الثاني ألفاظ غابت عن الأول، أو يكون الأول أوسع من الثاني والعكس صحيح في جميع ما سبق، ولكن أن تظهر ألفاظ بذاتها في بيئة واحدة مع اختلاف في تدوين دلالتها أو صيغتها فهذا يعني بالضرورة اضطراب في معيار الاختيار عند أحدهما.

ومن صور ذلك الآتي:

الكلمة	عند العقيلي	عند فضلي	ملاحظات
برش	برش: بفتح الباء الموحدة والراء المثقلة وآخره شين معجمة: رقص – نهض [1].	البَرِش من الناس من كان في جسمه خشونة [2].	كلا المؤلفين أصَّلا اللفظة بتأصيل واحد بمعنى المرض الجلدي وهو البرص، وقد اختلفا هنا في تدوين اللفظة بالصيغة وبالدلالة، ويبدو أن دلالة فضلي أقرب للفصيح من دلالة العقيلي.
بو	بو: بضم الباء الموحدة وآخره واو: باقي أو بقى يقال: (عاد بو معك خير) هل بقي معك خير، وبو بفتح أوله بمعنى كثير – نعم [3].	البَوْ: ولد الناقة إذا مات صغيرًا سُلِخ جلده وحشي بالحشائش، فيقرَّ إلى الناقة وقت الحلبة كأنها ولدها، فترأمه فتدر عليه [4].	كلا المؤلفين ذكر نص ابن منظور في تأصيل اللفظة بمعنى ابن الناقة وبالشرح ذاته الوارد عند فضلي، فالدلالة التي سجَّلها العقيلي بعيدة عن الأصل الفصيح، وبضبط يختلف عن ضبط فضلي.

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (برش)، ٣٦.

(٢) انظر: فضلي، مرجع سابق، (برش)، ٤٤.

(٣) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (بو)، ٢٨.

(٤) انظر: فضلي، مرجع سابق، (البو)، ٦٢.

جلب	الجلب – بالتحريك - : قصبة مجرفة تستعمل للبذر [١].	الجِلْب: قطعة من ساق القصب [٢].	اختلاف ضبط الكلمة بين المؤلّفين مع اتفاقهما في المعنى وفي التأصيل.
الحَزْبَة	الحَزْبَة: بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة يليها باء موحدة مفتوحة فتاء التأنيث: الزنبيل الكبير الواسع [٣].	الحَزْبَة: زتبيل قصير واسع [٤].	اتفق المؤلفان في تدوين اللفظة بالصيغة ذاتها وبالضبط نفسه، ولكن اختلفا في الشرح فالعقيلي وصف الحزبة بالزنبيل الكبير وفضلي وصفه بالقصير، كما أن العقيلي أهمل تأصيل اللفظة بينما فضلي ذكر نصًا من القاموس المحيط بالمعنى نفسه.
الحيسية	الحيسية: بكسر الحاء المهملة وسكون الياء المثناة وكسر السين المهملة فتاء التأنيث: إناء قمعي من الفخار معروف في المنطقة [٥].	الحِيْسِيَة: إناء فخاري معروف يُلت فيه الطعام ويُحاس فيه [٦].	اتفق المؤلّفان في تدوين الكلمة ذاتها بالضبط نفسه وبالشرح نفسه مع تشابه كبير فيه وإن كان قد زاد فصلي شيئًا من الوصف.

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (جلب)، ٥٤.

(٢) انظر: فضلي، مرجع سابق، (الجلب)، ٩٩.

(٣) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (الحزبة)، ٧٠.

(٤) انظر: فضلي، مرجع سابق، (الحزبة)، ١٢٥.

(٥) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (الحيسية)، ٧٨.

(٦) انظر: فضلي، مرجع سابق،(الحيسية)، ١٤٩.

وفي ضوء الحديث عن التباين أو التشابه في تدوين ألفاظ من البيئة نفسها بين معجمين تجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذا الأمر قد لفت انتباه أحد الدارسين، حيث كتب عبد العزيز بن سلطان الحسين مقالة بعنوان: (بين كتابين)، وهما: كتاب (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب لعبد العزيز الفيصل)، وكتاب (اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى لصالح السعيِّد)، - وهما من المعجمات المدروسة في هذا البحث - وقد تحدَّث الكاتب في أول مقالته عن الكتاب الثاني واطلاعه عليه حديثًا، وعن درايته بالكتاب الأول السابق عنه بنحو أربعة عقود، حيث صدر كتاب (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) سنة ١٤٠٧هـ، بينما كان صدور كتاب (اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى) في طبعته الأولى سنة ١٤٤٢هـ، وقد تساءل الكاتب عن سبب ترك صاحب (اللهجة العامية) الإشارة إلى كتاب (من غريب الألفاظ) مع اشتراك الكتابين في المادة نفسها؟ ثم طفق بعد ذلك في آخر المقالة يسرد أمثلة من الكلمات المتشابهة بين الكتابين؛ بقصد بيان أسبقية كتاب الفيصل عن كتاب السعيِّد دون إشارة من الثاني إلى الأول[(١)].

(١) انظر: عبد العزيز بن سلطان الحسين، بين كتابين، صحيفة الجزيرة، (الجمعة/السبت ١٩مارس ٢٠٢١م)، تاريخ الدخول: الأحد ٦ شعبان ١٤٤٤هـ - ٢٦ فبراير ٢٠٢٣م.

٣.٤ التأصيل.

أعني به الأساس الذي من خلاله حكم المؤلّفون السعوديون بفصاحة اللفظ العامي؛ إذ تظهر في هذا الأساس الطرق التي اتبعها أولئك المصنّفون للحكم على الألفاظ المستعملة عند العامة بأنها ألفاظ أصيلة في العربية الفصيحة، وهذا الأساس هو الغاية التي من أجلها أُقِيمت كتب تفصيح العامي في الوطن العربي عمومًا وفي السعودية على وجه الخصوص، فبانعدامه تنعدم أية طريقة للحكم على اللفظ العامي بأنه عربي فصيح صحيح.

إن الحديث في التأصيل يختلف نوعًا ما عن الحديث في تعامل المؤلّفين السعوديين مع الأساسين السابقين؛ لأنه في العموم يأتي تأصيلهم عن طريق الرجوع إلى المصادر القديمة في ذكر نصوص منها ورد فيه ذلك اللفظ، ولكن طريقة التناول ومعالجة تلك النصوص تختلف من مؤلّف إلى آخر.

فعند أول معجم يصادفنا من تلك المعجمات (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) فإن العقيلي يؤصِّل فيه دائمًا بقوله: **(لغة)** بلون أكثر بروزًا من لون المتن، ويذكر بعده نصًا لغويًا قديمًا يعرف من خلاله أنه تأصيل للفظ العامي، ولا يتعدَّى هذه الطريقة الوحيدة الظاهرة عنده في صفحات المعجم، ولكن دون توثيق إطلاقًا لتلك النصوص[(١)].

وإذا ما سرنا إلى (فصيح العامي في شمال نجد) وجدنا السويداء يقوم أولًا بذكر اللفظ، ثم يشرح معناه ويورد شاهدًا عليه من الشواهد الفصيحة، ومن خلال ذكر ذلك الشاهد يؤصِّل المؤلّف اللفظ العامي، وبعد ذلك يبيّن أوجه الافتراق والاتفاق بين اللفظين، فأمر التأصيل عنده يبدأ أولًا قبل ذكر اللفظ العامي وقبل شرح معناه؛ لأن المؤلّف يعدُّ اللفظين لفظًا واحدًا، فيعامل العامي على أنه فصيح، بشرح معناه في الأصل الفصيح، مع ذكر الشواهد، ويختم بعد ذلك ببيان حال نطق اللفظ عند العامة، فلا يتعدَّى المؤلف ذلك كلَّه بقوله: وينطقون ذلك اللفظ بالمعنى نفسه أو ينطقون أو يقولون تلك الألفاظ للمعنى نفسه، إلا أنهم يقلبون كذا مكان كذا، وهذا في جميع صفحات المعجم[(٢)].

وأما التأصيل عند الفيصل في (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) فيقوم في غالبه على إيراد شاهد ورد فيه ذلك اللفظ، ولا يهتم كثيرًا بذكر نص لغوي من كتب اللغة أو المعجمات بل إن ذكر الشواهد عنده مقدم على ذلك، وقد ذكر ذلك في مقدمته في قوله: "وقد وثَّقت كل كلمة

---

(١) انظر: - مثلًا -: العقيلي، مرجع سابق، (أدى)، ٢٨.

(٢) انظر: - مثلًا -: السويداء، مرجع سابق، (بطح)، ٦٦.

أوردتها بشاهد، وهذا ليس بالأمر اليسير، وقد أضطر إلى أن أسوق عبارة من كتب اللغة المعتمدة للدلالة على صحة عربية الكلمة"[١].

و أما صاحب (البيان في لسان زهران) فإنه يقوم في معجمه بتأصيل اللفظ عن طريق ذكر الشاهد من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن ثم الشواهد الشعرية أو النثرية، وهذه هي طريقته ومنهجه في الكتاب التي يستنتج منها تأصيله لذلك اللفظ[٢].

وليس ببعيد عنه ما قام به مؤلِّف (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف)، حيث تظهر عنده عملية التأصيل عن طريق إيراد ما يشابه المثل العامي من الأمثال العربية من حيث اللفظ والمعنى، وقد أشار إلى هذا في مقدمته، موضحًا المنهج العام الذي اتبعه في مؤلَّفه والذي يستبين من خلاله أساس التأصيل؛ إذ يقول: "والذي يهمني في هذا كله المثل، ثم توضيحه إن احتاج إلى توضيح، ثم شرح كل مفردة فيه بقدر ما يوجد لها من توضيح... – إلى أن قال -: ثم بعد ذلك إيراد ما يشابهه من الأمثال العربية من حيث اللفظ أو المعنى المضروب له إن وُجِد من أي نوع من أنواع الأمثال"[٣].

ولكن إن تقدَّمنا قليلًا وصادفنا كتاب (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)، فإننا نجد في أثناء تعامل المؤلِّفة مع الألفاظ ومعالجتها إياها، طرقًا اتبعتها؛ لمحاولة تفصيح اللفظ العامي وتأصيله، يمكن إجمالها في الآتي:

- إيراد نصوص عربية قديمة ورد فيها اللفظ بشكل صريح ومطابق في المعنى أو قريب منه، ومن خلال تلك النصوص تحكم المؤلِّفة بأصالة ذلك اللفظ المسجَّل[٤].
- إيراد نصوص من كتب تهتم بتأصيل اللفظ العامي وتفصيحه ككتاب (المحكم في أصول الكلمات العامية) كما في (جبا) تقول: "وفي المحكم ذكر مؤلفه (جبا) بنفس المعنى المستخدم في مكة"[٥].
- تأصيل الكلمات الدخيلة، بالرجوع إلى قواميس من لغات أخرى كالتركية والفارسية والأردية[٦].

---

(١) الفيصل، مرجع سابق، ٥.

(٢) انظر: - مثلًا - الزهراني، مرجع سابق، (ثوى)، ٤٠.

(٣) عطيف، مرجع سابق، ٦/١، ٧.

(٤) انظر: فتحية عطار، مرجع سابق، (جبس)، ٨٨.

(٥) المرجع السابق،(جبا)، ٨٨.

(٦) انظر: المرجع السابق، م.

- إرجاع الكلمات أو العبارات التي حدث فيها شيء من التحريف والتغيير إلى تركيب فصيح مثل جاب بمعنى أتى به، فترى المؤلفة أنها اختصار لعبارة: جاء به، أو البحث عن كلمة لها الحروف ذاتها، ولكن تختلف في المعنى، فتحاول تقريب ذلك من المستعمل العامي، ففي الكلمة نفسها ذكرت نصًّا لابن خالويه يقول: "(جاب كسب) ثم تعلَّق فتقول: "أليس جاب بمعنى كسب قريبة المعنى مما هو مستخدم في مكة؟"[(١)].

- استخدام بعض الألفاظ في محاولة تأصيل اللفظ العامي من الفصحى نحو: وأظنها[(٢)]، وربما تكون كذا نتيجة التحريف[(٣)]، ومنها: وهذه الكلمة عربية فصيحة صحيحة[(٤)].

وأما العسبلي في (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر) فقد بيَّن في آخر مقدمته طريقة تأصيله لأمثاله المسجلة؛ إذ يقول: "وقد حاولت تفسير كل مثل بما يناسبه من الآيات القرآنية الكريمة، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو من الشعر العربي الفصيح... وذلك بالرجوع إلى كتب التفسير والحديث وكتب الأدب والأمثال"[(٥)].

وفي كتاب (فصيح العامي في قبيلة عنزة) نجد أن أهم ما يعوّل عليه المؤلِّف في تأصيله للفظ الفصيح هو كثرة الشواهد من النصوص الفصيحة القديمة، فهو في طريقة شرحه لمعنى اللفظ، لا يبدأ بذكر معنى اللفظ عند العامة، بل يدوّن أولًا الشواهد من الآيات القرآنية، ثم الأحاديث النبوية، ثم يذكر نصوصًا من المعجمات، ويختم بذكر بعض الشواهد الشعرية، وكل ذلك منه هو تأصيل للفظ؛ إذ إنه يعوِّل كثيرًا على تلك الشواهد في بيان أصالة اللفظ، وفي تعويله على تلك الكثرة أمران واضحان:

١. التنوُّع في إيراد النصوص، فقد ظهر التأصيل عنده بين آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأقوال المفسرين، ونصوص من كتب المعجمات، وشواهد من كتب الأدب.

٢. الجمع بين هذه النصوص المتنوّعة تحت لفظ واحد.

---

(١) فتحية عطار، مرجع سابق، (جاب)، ٨٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٨٨.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٨٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، ٩٤، ٩٥.

(٥) العسبلي، مرجع سابق، ز.

وقد أشار المؤلف في مقدمة الكتاب إلى كثرة استشهاده بتلك النصوص، تحت عنوان: (إضافات من باب الفائدة)، حيث بيَّن فيها أنه يكثر الأدلة والشواهد من القرآن والسنة والشعر، ويذكر بعض الأمثال العامية ويشرحها ويذكر قصصها[١].

وأما معجم (من الفصيح الألمعي) فقد بناه صاحبه على ذكر اللفظ بحسب استعمال العامة وشرحه فقط بما ورد في المعجمات التي اعتمد عليها، ولم يتجاوز ذلك، حيث يكتفي المؤلف بتدوين اللفظة، ثم بيان معناها في المعجم الوسيط، أو الوجيز، أو لسان العرب، دون بيان لمعنى الكلمة عند العامة، وتوضيح استعمالهم لها، إلا ما كان من ذكر سريع لمثل عامي أو تسييق للفظة في سياق لغوي عند العامة، فالاستعمال العامي ليس له ظهور في هذا الكتاب لا من حيث التساوي في الاستعمال بينه وبين اللفظ الفصيح، ولا من حيث التغيُّر الواقع على اللفظ الفصيح، ولقد أشار المؤلف في مقدمته - فيما يخص النقطة الأخيرة من التغيُّر اللغوي - حين قال: " لم أذكر الكلمات التي هي من الفصيح لكنها استُخدمت في غير المعنى الموجود في كتب المعاجم"[٢].

وأما العبودي في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) فقد نصَّ على أساس التأصيل لديه تحت عنوان: (أصول الأمثال الدارجة) حين قال: "الخلاصة أننا نريد بأصول الأمثال الدارجة تلك التي وردت في نصوص فصيحة، بمعنى أنها كُتِبت باللغة العربية الفصحى، ولو كانت متأخّرة الزمن عن العهد القديم، على افتراض أنها عرفت المثل من أهل الأزمان التي سبقت ذلك، أو من أجل أنها أوردته في نص فصيح يدل على استعماله في العصر الذي قيل فيه، ولا يقتصر الأصل الفصيح في المثل الدارج على الأمثال الفصيحة وإن كان هذا هو الأكثر، وإنما قد يكون ذلك مستوحى من آية قرآنية، أو من حديث شريف، أو قصة مروية، أو حتى من جملة مجازية وردت في سياق كلام من الكلام، أو أبيات من الشعر"[٣].

وبيَّن بعد ذلك أن طريقته في التأصيل هي النقل من الكتب والمراجع مع بيان اسم الكتاب ورقم الصفحة وقائل المثل إن أمكن[٤].

---

(١) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ١١.

(٢) الجرعي، مرجع سابق، ٧.

(٣) العبودي، مرجع سابق، ١ / ١٢، ١٣.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١ / ١٥.

لعلي في هذا الصدد أشير إلى أنه قد يصادف أحيانًا عند بعض أولئك المصنّفين ألا يؤصل المؤلِّف ذلك اللفظ، فيعلِّل بعضهم عن سبب تسجيله لألفاظ دون تأصليها بأن المعاجم القديمة قد صنعت هذا وهو أنها قد تركت ألفاظًا كثيرة لم تستوعبها، ولذلك لم يكن بوسع هذا المؤلِّف إلا تسجيلها – على حد قوله – كما أشار إلى ذلك الغامدي في (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران)[(١)].

ولكن هذا لا يُعَدُّ من الدِّقَّة في شيء، فكيف للمؤلِّف أن يعرف أن هذا اللفظ يُعَدُّ لفظًا فصيحًا؟ أبمجرد كثرة استعماله عند العامة؟ أم بغرابته؟

على حين نجد غير هذه الفئة أمثال: العبودي، الذي ذكر في (الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) تحت عنوان: (الزمن الطويل) أن هذا قد يكون سببًا في تغيُّر المثل أو تطوُّره، مما يحدث اختلافًا بينه وبين المثل المستعمل عند العامة، ولذا فإنه قد علَّل لهذا الأمر في تسجيله مثلًا قد يكون مختلفًا في صورته العامة عن المستعمل عند العوام فقال: "لذلك نورد أصله جازمين بأنه أصله رغم ذلك، وللقارئ الكريم أن يلاحظ الاختلاف الضروري، وفي بعض الأمثال يكون حتميًا بين الألفاظ، ولكنه يدرك رغم ذلك كما يدرك غيره أنه ذلك المثل بعينه لم يتغير، فمثلًا قد يكون الفرق بين اللفظين النطق بحرف من حروف المثل بطريقة تختلف بين العامي والفصيح، كالمثل الشهير: (خير الأمور أوساطها) فالعامة تقول: (خير الأمور أوصاطها) فيبدلون السين صادًا، ومع ذلك يعرف أي شخص يسمعه بأنه هو ذلك المثل بعينه"[(٢)]، ثم قال بعد ذلك: "وقد يبعد أصل المثل العامي عن لفظ المثل الفصيح بالفعل الطبيعي الذي أحدثته السنون في ألفاظ اللغة، أو عن طريق تطوُّر استعماله أو تغيُّره على السنين، فيُعرَف في عصر سابق بلفظ، ونعرفه في زمننا مستعملًا في الكلام الدارج بلفظ آخر، فنذكره رغم ذلك؛ لأن ذلك الاختلاف لم يبتعد به كثيرًا عن أن يكون أصلًا للمثل الدارج، ويستطيع القارئ الكريم أن يلاحظه ويعرفه من المقارنة بين اللفظين"[(٣)].

فالذي أريد أن أقوله هنا، أن العبودي قد أوضح السبب في تسجيله بعض الأمثال التي قد لا ترد في نص قديم بالصورة نفسها، على خلاف من يذكر اللفظ بحجة أصالته؛ لأنه مستعمل معروف عند العامة حتى ولو لم يرد في نصوص قديمة، أو لم تسجله المعجمات.

---

(١) الغامدي، مرجع سابق، ٤.

(٢) العبودي، مرجع سابق، ١ / ١٤.

(٣) المرجع السابق، ١ / ١٥.

وإذا عدنا إلى العبودي في معجمه السابق، نجد أن من طرق التأصيل عنده إضافة إلى ما سبق:

- ذكر المثل بصيغتين مختلفتين من مرجعين مختلفين، وفي هذا يقول: "ولا يفوتني هنا أن أنبّه إلى أننا ونحن ننقل من النصوص القديمة نواجه عقبة بالجزم بالأصل القديم للمثل، لكونه ذكر في أحد المراجع بلفظ، ونقل في مرجع آخر بلفظ آخر، ولمعالجة ذلك فإنني أذكر الصيغتين مع ذكر المرجعين"[(١)].
- كثرة إيراد النصوص القديمة؛ للدلالة على فصاحة المثل، يقول: "وقد حرصت في إيراد أصول الأمثال الدارجة على ذكر كل ما وقفت عليه من النصوص التي ورد فيها أصل المثل"[(٢)].
- استخدام ألفاظ تدل على التأصيل، منها: وهو قديم الأصل، أو وأصله قديم، ونحو: وهو عربي قديم، وكذلك وهو عربي فصيح، ونحو ذلك[(٣)]، فهذا جل ما يمكن أن يُلاحَظ من طرق للتأصيل عند العبودي.

وأما صاحب (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) فيلاحظ أنه يذكر نصوصًا من القرآن، أو الأحاديث، أو المعاجم، ولكنه لا يهتم بأسبقية الزمن بين معجم وآخر، فمرة يقدِّم الأقدم على الأحدث - وهو الغالب - ومرة يقدِّم الأحدث على الأقدم، فنجد مثلًا في (البعل) قدَّم نص المعجم الوسيط على نص اللسان[(٤)].

وتأتي عملية التأصيل عنده فقط عن طريق ذكر النص دون تعليق أو إشارة، والمؤلِّف لا يكتفي بذكر نص أو شاهد، بل يعزِّز ذلك بغير شاهد من النصوص الفصيحة، ويقوم بتمييز تلك النصوص بإعطاء المصدر الذي ينقل منه النص لونًا أظهر من لون المتن.

ومن المؤلِّفين السعوديين في مجال تفصيح العامي الغامدي صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) الذي أشرت قبل قليل إلى أنه قد يذكر اللفظ لكثرة استعماله، ويحكم عليه بفصاحته حتى ولو لم يرد نص من المعجمات يدل على فصاحته، ومع هذا فالمؤلِّف لم يغفل عن بيان طرق التأصيل عنده، التي أوردها بعد أن بيَّن منهجه في مقدمته في النقاط الآتية[(٥)]:

---

(١) العبودي، مرجع سابق، ١ / ١٥.

(٢) المرجع السابق، ١ / ١٦.

(٣) انظر: مثلًا: المرجع السابق، ١ / ١٨٢، ١٨٣، ١ / ٢١٥، ١ / ٣١٩.

(٤) انظر: الشمري، مرجع سابق، (البعل)، ١٥.

(٥) انظر: الغامدي، مرجع سابق، ١٤.

١. تدوين ما وصل إليه علمه من الألفاظ التي يتكلّم بها الناس في غامد وزهران.

٢. الاستشهاد لتلك الألفاظ بآيات من القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعض آثار الصحابة والتابعين، وشواهد شعرية قديمة وحديثة، وما وجد من أمثال عربية أو عامية.

٣. إيراد أكثر من شاهد للكلمة.

٤. التأصيل عن طريق الرجوع إلى المعاجم القديمة.

ثم نرى السهلي في (معجم ألفاظ العوام في منطقة القصيم) قد أشار في مقدمة معجمه إلى أنه لم يشر إلى التغيُّرات التي وقعت بين اللفظ العامي وأصله الفصيح، وجعل هذا أساسًا يسير عليه في معجمه، بحجة أن هناك كتابًا مطبوعًا اهتم بذلك بعنوان: (لهجة القصيم وصلتها بالفصحى)؛ إذ يقول: "ولم أتطرق في هذا المعجم إلى خصائص هذه اللهجة من حيث الأصوات، والتراكيب، والدلالات، ومدى قربها من اللهجات القديمة أو بعدها، وعلاقتها بالفصحى، فقد كفتنا مؤونة ذلك الدكتورة بدرية بنت سليمان العاروك بأطروحتها القيمة التي نالت بها درجة الدكتوراه، وهي مطبوعة باسم: (لهجة القصيم وصلتها بالفصحى)"[(١)].

فالمؤلِّف يكتفي بذكر شاهد واحد على أصالة اللفظ، وقد ذكر هذا في مقدمته أنه بنى معجمه على الاختصار وعدم إيراد الشواهد الكثيرة التي تطيل الكتاب[(٢)]، ومع هذا فإن الناظر في المعجم لا يكاد يجد إحالة سجَّلها المؤلِّف بذكر المادة من المعجم الذي استقى منه ذلك النص أو الشاهد، بل يذكر النص فورًا دون بيان لتلك المادة.

أما عن التركستاني فقد نصَّ في أول كتابه على طريقته في معالجة مواده، والتي تظهر إجمالًا في[(٣)]:

١. البحث عن أصل قديم للفظة.

٢. بيان المعنى المشترك بين اللفظ القديم والمعاصر، وصور معانيها ومبانيها المختلفة في لغات العرب القديمة وأقوال اللغويين فيها.

---

(١) السهلي، مرجع سابق، ٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٦.

(٣) انظر: التركستاني، مرجع سابق، ١٤/١– ١٦.

٣. بيان وجه استعمال اللفظ قديمًا، ومدى تغيُّر دلالته.

٤. الاستشهاد بنصوص من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، ولغات العرب، والأمثال، والمعاجم، وكتب اللغة والأدب، ودواوين الشعر.

ويمكن أيضًا أن يلاحظ عليه: التأصيل باستخدام بعض العبارات المشيرة إلى هذا، كأن يقول: (وأصله) أو (وربما يكون أصله)[١] ونحو: (وأصل هذا الاستعمال)[٢].

وإذا نظرنا في عملي فريد سلامة (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) و (معجم كلام أهل الحجاز)، نجده في الكتاب الأول قام بعملية تأصيل أمثاله عن طريق ذكر شاهد أو شاهدين من النصوص القديمة الفصيحة دون بيان للمعنى أو تعليق في الغالب، وقد يذكر تلك الشواهد حتى لو كان القرب بين المثلين قربًا في بعض الألفاظ، ولا يشترط فيه التطابق، أو قربًا في المعنى دون اللفظ، أو أن يذكر أصل هذا المثل عند العرب قديمًا، كما في مثل: (زاد في الطنبور نغمة)، فبعد أن شرح معناه وهو: يضرب في ناقل الكلام الذي يزيد عليه مبالغة وتهويلًا، ذكر أن أصله المثل العربي: (زاد في الطنبور نفخًا)[٣]، غير أنه لم يحل هذا إلى مصدره، بل ذكر بعد ذلك أن كلمة الطنبور كلمة فارسية، وسار في شرحها، ثم أحال هذا إلى معجمات للألفاظ الفارسية.

وفي كتابه الثاني يبدو أنه لم يلتزم تأصيل كل الألفاظ في معجمه، وهذا ما يُفهَم من كلامه حين قال: "وحاولت جادًا البحث عن أصول معظمها وكيف جاءت إلينا، مع ذكري للدارج منها والمندثر"[٤]، فقول المؤلِّف: (حاولت) و (معظمها) يشير إلى أنه لا يعوِّل كثيرًا على التأصيل، بل يراوح تارة بينه وبين عدمه، وهذا مناف لما عنون به كتابه؛ إذ عنوانه: (معجم كلام أهل الحجاز قاموس المصطلحات والمفردات الاصطلاحية في اللهجة المحكية في مدن الحجاز قاموس لهجي تأصيلي للهجة العامية في مدن الحجاز)، وتذييل المؤلِّف بقوله تأصيل للهجة العامية يستلزم منه تسجيل أي لفظة عامية مؤصَّلة بالفصحى، غير أن ما ذكره آنفًا ينافي ما عنون به كتابه.

والواقع أن مادة هذا المعجم مادة موسوعية عامة تشمل أغلب ما في تلك المدن من أسماء أماكن، ومبانٍ، وأدوات، ونحو ذلك، ومن هنا حوى المعجم كلمات كثيرة جدًا قد لا ينطق بها العامة، أو

(١) انظر: التركستاني، مرجع سابق، ٨٠/١.
(٢) انظر: المرجع السابق، ٣٣٣/١.
(٣) انظر: سلامة، مرجع سابق، ٣٧١.
(٤) المرجع السابق، ١٠/١.

ليس فيه شيء من التأصيل للهجة العامية؛ لأنها موجودة منذ القدم عبر عصور مضت، فهو من وجهة نظري ليس بمعجم تأصيلي بقدر كونه معجمًا موسوعيًا تاريخيًا جغرافيًا، لذا لم يظهر التأصيل عنده هنا كما ظهر في معجمه السابق.

وآخر ما يمكن أن ينظر في طريقة التأصيل عنده السعيِّد في (معجم اللهجة العامية في المذنب) الذي يذكر أولًا المادة، ثم يبيِّن معناها في المعجمات، ويعلِّق – أحيانًا – بأنها عربية فصيحة، وبعد ذلك يوضِّح معناها عند قومه.

- **ملاحظات في التأصيل.**

يظهر مسار التأصيل في عموم تلك المُصنَّفات في أربعة أوجه:

الأول: وهو السائد والغالب، ويمثّل بدايته العقيلي، ويقوم هذا المسار على ذكر اللفظة من الكلام العامي، ثم شرح معناها والاستشهاد عليها، وبعد ذلك تؤصّل ببيان ما ورد قديمًا من نصوص حملت هذا اللفظ.

الثاني: وهو نادر، ولم يظهر إلا في كتابين، يمثل بدايته السويداء، وتبعه في هذا الحسني، ويقوم هذا المسار بعكس الطريقة الأولى؛ إذ يبدأ أولًا بتسجيل اللفظ في الأصل الفصيح، مع شرح معناه، وإيراد بعض النصوص التي ورد فيها، ثم الاختتام ببيان حال اللفظ المستعمل عند العامة.

الثالث: لم يظهر - على حد اطلاعي - إلا عند السعيِّد في (معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى)، وهو قريب من الصورة الثانية، ونهج المؤلّف في هذا المسار أن يبدأ أولًا بتسجيل الكلمة، ثم يشرح معناها في كتب اللغة، وبعد ذلك يعقِّب بقوله: (**قلت**) مبينًا خلاله معنى الكلمة واستعمالها في لهجة قومه، مستعملًا كثيرًا عبارة (في لهجتنا).

الرابع: وهو أن يقوم التأصيل على ذكر معنى اللفظة المستعملة في المصادر، والاكتفاء بذلك دون بيان لصيغتها أو معناها عند العوام، باعتبار المساواة بينها وبين اللفظة في استعمال العامة، ويظهر مثل هذا عند مؤلفين، آل سهيل في (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)، والجرعي في (من الفصيح الألمعي)، غير أن الأول يذكر المعنى في أصله العام كما عند ابن فارس، ويستشهد أحيانًا على ذلك بما ورد من آيات أو أحاديث نبوية، وأما الثاني فيكتفي فقط في شرح المعنى بما ينقله من المصادر.

من صور الأول: "حتر – بالتحريك – ربط – لزم – قيد.

لغة: حتر الشيء، وأحتره: أحكمه. الأزهري: أحترت العقدة إحتارًا: إذا أحكمتها فهي محترة، وهي قريبة من المعنى أعلاه، قال لبيد:

وفي السفح من شرقي سلمى محارب شجاع وذو عقد من القوم محتر"[1]

من صور الثاني: "(حَدَرَ): الحدر من كل شيء تحدره من علو إلى أسفل، ومنه الانحدار، وحدرت الشيء من الجبل: أي أنزلته من أعلاه إلى أسفله، قال الحطيئة:

جاءت به من بلاد الطور تحدره حصَّاء لم تَتَّرِكْ دون العصا شذبا

والحدرة من الإبل من ١٠ – ٤٠، وحدرى أسفل كحدرى الوادي وحدرى البلد، وتحدُّر الشيء: إقباله، قال الجعدي:

فلما ارعوت في السير قَضَّيْنَ سيرها تحدّر أحوى يركب الدو مظلم

وينطقون هذه الألفاظ لنفس المعنى، فيقولون: لقد تحدَّر فلان من مكانه: إذا نزل، وجاءت الحدرة وهي قوافل التموين على الإبل، وجاء فلان من حدرى البلد، وهذا الرجل من الحدرين: أي من يسكنون حدرى البلد"[2].

من صور الثالث: " اَبْلَسْ يِبْلِسْ: جاء في معجم القاموس المحيط: " أَبْلَسَ من البَلَس من لا خير عنده، أو عنده إبلاس وشر". **قلت**: في لهجتنا أن يَشِي إنسان بآخر عند أمير بخبث وبنية سيئة، فيُلْحِق به الضرر – ثم بعد ذلك أورد بيتين من الشعر العامي على ذلك اللفظ –"[3].

من صور الرابع: " تَبَدَّل: تغيَّر، وتبدَّل الشيء: اتخذ منه بدلًا"[4].

هذا وإن أساس التأصيل مرتبط بأساس اختيار اللفظ، فكلما وضح هذا الأساس في ذهن المؤلِّف كان للتأصيل قيمته، ومرتبط كذلك بالتعامل مع المصادر، من حيث العناية بالمصادر القديمة، وترك الاكتفاء بمصدر دون آخر، أو الاستغناء بالمعجمات دون بقية كتب اللغة، أو الأدب، أو قبل ذلك القرآن، والحديث، ويدخل في هذا: الاستغناء بمعجم أو اثنين دون بقية المعجمات.

---

(١) العقيلي، مرجع سابق، (حتر)، ٦٥.

(٢) السويداء، مرجع سابق، (حدر)، ١٧٢/١.

(٣) السعيِّد، مرجع سابق، (أبلس يبلس)، ٧٨/١.

(٤) الجرعي، مرجع سابق، (تبدل)، ٣٣.

وبالتالي، فإن أهم طرق التأصيل كما أراها ليست في مجرد نقل نص فصيح قديم، أو إيراد أكثر من نص، بل لا بد أن تكون وفق خطوات محددة:

١. البدء بالنصوص الفصيحة القديمة زمنًا، وليس هناك معيار مُحدَّد للكثرة أو القلة، بل يعود هذا إلى اطمئنان الكاتب.

٢. شرح معنى اللفظ في النصوص التي ورد فيها، ولا يكتفى بذكره لمجرد ورود اللفظ فيه؛ لأن المعنى هو المعوَّل عليه في ذلك، وليس اللفظ وحده؛ إذ لو بعدت الدلالتان بعدًا لا يمكن التقريب بينهما، فلا يُعَدُّ اللفظ الفصيح المسجَّل أصلًا للعامي المراد تفصيحه.

٣. التعليق بعد ذلك ببيان التغيُّرات الحاصلة بين اللفظين، أو بيان بقاء اللفظ على حاله دون تغيُّر أو تحريف.

٥. منهج الصناعة المعجمية في تفصيح العامي في السعودية.

مـرَّت في الفصـل السـابق الإشـارة إلى الأساسـين اللـذين يقـوم عليهمـا المعجـم، وهمـا: الجمـع، والوضـع، وقـد اختـصَّ الفصـل السـابق بالحـديث عـن الجمـع، وهـذا الفصـل سيُخصَّـص للكـلام عـن الوضـع في تـأليف معجمـات تفصـيح العـامي في السـعودية، مـن حيـث: الترتيـب، والضـبط، والتوثيـق، وشرح المعنى، فسينظر في حال تلك المُصنَّفات عمومًا في تعاملها مع المنهجية المتبعة في صناعة المعجم من خلال العناصر السابقة الذكر.

ولعلي قبل البدء في مطالعة تلك المُصنَّفات من حيث حالها مع المنهجية المعجمية، أتحدَّث بصورة عامة عن تحديد أصحاب تلك المعجمات للمنهج العام الذي اختطوه في مُصنَّفاتهم؛ إذ ليس كل كتاب من تلك الكتب قد قام بذكر منهجه العام الذي يسير عليه في تعامله مع مواد الكتاب، فيمكن تقسيم تلك المُصنَّفات من خلال ذكر المنهج العام ومن عدمه إلى قسمين:

الأول: يهتم بذكر المنهج، وتحديد السبل التي يتبعها في ترتيب مواده وضبطها، وفي هذا الصنف تتفاوت المعجمات من حيث الاهتمام بذكر الترتيب فقط، أو البيان الشامل للمنهج العام.

الثاني: لا يذكر منهجه في مقدمة كتابه؛ كالترتيب، أو الضبط، أو غيرهما.

وفيما يلي صور لبعض تلك المُصنَّفات التي بيَّنت منهجها العام في معالجة موادها:

حدَّد مؤلِّف (فصيح العامي في شمال نجد) منهجه العام الذي سار عليه في كتابه، وذلك من خلال ذكر الكلمة كما ينطقها العامة، وكما وردت في المعاجم اللغوية في أول الشرح، والتعقيب بقوله: يقولون أو وينطقون؛ للتدليل على حال الكلمة عند العامة، وما ظهر عليها من تغيُّرات[(١)].

وقد اتبع المؤلِّف هنا طريقة تختلف نوعًا ما عن الطريقة التي سار عليها المؤلِّفون السعوديون بعد ذلك - وقد مرَّت الإشارة إلى هذا – في أنه يبدأ أولًا بتسجيل اللفظ بصيغة الماضي، ثم يسجِّل معناه في الأصل الفصيح مع ذكر الشواهد عليه، وبعد ذلك يعقِّب بقوله: ويقولون أو ينطقون، والذي يبيِّن فيه طريقة استعمال العامة لهذا اللفظ، ونطقهم له سواءً بالموافقة للفصيح أو بإحداث تغيُّر عليه.

(١) انظر: السويداء، مرجع سابق، ٨/١.

وأبان صاحب (البيان في لسان زهران) في مقدمته عن المنهج العام الذي يسير فيه أثناء تدوينه للفظة، حيث يقول: "وقد سلكت في هذا المؤلَّف مسلك أصحاب المعاجم، فأتيت بالمفردة أولًا، ثم أتبعها بشاهد من كتاب الله العظيم، وسنة نبيه الكريم، ومن الأمثال العربية، وأقوال فصحاء العرب، ثم آتي بالشاهد الشعري لأحد شعراء زهران القدامى، أو غيرهم من الشعراء المتأخِّرين"[(١)].

وفي (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) أسفر الكاتب عن المنهج العام الذي مشى عليه في كتابه؛ إذ قال: "والذي يهمُّني في ذلك كتابة المثل، ثم توضيحه إن احتاج إلى توضيح، ثم شرح كل مفردة فيه، بقدر ما يوجد لها من توضيح، سواء كان موجزًا أو مسهبًا فيه ... على غرار الموسوعات العلمية، وجمع ما قيل في تلك الموسوعات والمعاجم، وبيان ذكر قصته إن عرفت، أو بيان ما يضرب له، أو يقال فيه، ثم بعد ذلك إيراد ما يشابهه من الأمثال العربية، من حيث اللفظ أو المعنى المضروب له، إن وجد من أي نوع من أنواع الأمثال"[(٢)].

وفي (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) حدَّد المؤلِّف فيه المنهج العام الذي يسير عليه في كتابه، وذلك تحت عنوان: (منهاج الكتاب) يقول المؤلف: "لقد اعتمد منهج هذا الكتاب في مقابلة الكلمة العامية بالكلمة الفصيحة، آخذًا لها من المعاجم على المطابقة والمقاربة، والمقصود بالمطابقة أن تتطابق الكلمة الفصيحة مع الكلمة العامية لفظًا ومعنى، وأما المقاربة فهي أن يقترب لفظ الكلمة الفصيحة من الكلمة العامية ... "[(٣)].

ونجد كتاب: (فصيح العامي في قبيلة عنزة) قد رسم فيه صاحبه طريقته المتبعة فيه، في نقاط تظهر في الآتي[(٤)]:

١. كتابة أصل الكلمة.

٢. اختيار نموذج لإحدى الألفاظ (فعل أو اسم أو حرف).

٣. ذكر دليل من القرآن أو السنة وردت فيه اللفظة نفسها أو صيغة أخرى تؤدِّي المعنى نفسه.

٤. شرح اللفظة من كتب المعاجم، والتعليق عليها بقول: (وينطقون أو يقولون).

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ٦.

(٢) عطيف، مرجع سابق، ٦/١، ٧.

(٣) آل ملحم، مرجع سابق، ٧.

(٤) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ٩.

والناظر لما اختطه الحسني في معجمه هذا يلاحظ تطابق منهجه مع منهج السويداء، وتأثره به.

وأما صاحب (الفصاحة في منطقة الباحة) فقد بيَّن منهجه في ترتيبه لكلمات معجمه؛ إذ أشار إلى أن ترتيبه للكلمة كان وفق استعمالها عند العامة دون إرجاعها للجذر الأصلي إلا فيما ندر[(١)]، بمعنى أنه يذكر الكلمة كما وردت في استعمال العامة دون تجريدها، وسيأتي قريبًا – إن شاء الله – الكلام في الترتيب في تلك المعجمات.

ونجد المجلاد من المصنِّفين الذين لم يتحدثوا عن المنهج الذي سار عليه في ترتيب كلمات كتابه، ولا طريقة ضبطها، ولم يشر إلى ذلك إطلاقًا، وإنما يلمح هذا من وضع الكتاب، غير أنه تحدَّث عن الطريقة العامة في معالجته للمادة اللغوية، في انتقائه لتلك الألفاظ من الشعر العامي، وعرضها على قواميس اللغة، مع شرح معانيها، وذكر ما يقابلها من ألفاظ وردت في نصوص فصيحة[(٢)].

وقد أقام فريد سلامة معجمه (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) على منهجية واضحة في تأليفه، يقول: "وقد ضم الكتاب أكثر من ثلاثة آلاف ومائة مثل، وأكثر من أربعة آلاف مثل شبيه بلفظ مختلف، ومئات الآيات والأحاديث، وآلاف الأبيات والأمثال الفصحى، والأقوال السائرة والمأثورة والحكمة من الأدب العربي، علاوة على الآلاف من الألفاظ الحجازية، جمعتها من أفواه الناس (عامتهم ومثقفيهم) وذكرت شبيهها ولفظها المختلف بجميع وجوهه، وحاولت البحث عن أصول معظمها، وكيف جاءت إلينا، وذكرت بقدر المتاح ما توافر لها من قصص معروفة، وغريبة لم تُعرَف"[(٣)]، وقد خصص المؤلِّف عنوانًا في معجمه حمل اسم (المنهج العام للمعجم)، وقد شمل العنوان خمسة عناصر، وهي: مصادر المعجم، والطريقة المتبعة في توثيق المثل، وكذلك علاقة المثل بالحكمة والقول السائر، وشرح الظواهر التاريخية والاجتماعية الموافقة للفظ المثل، وأخيرًا خصائص اللهجة الحجازية[(٤)].

والمؤلِّف في جل صفحات المعجم يسير على وتيرة واحدة في ذكر المثل وضبطه وبيان معناه العام، وبعد ذلك الحديث عن كل لفظة من ألفاظ المثل، وشرح معناها وضبطها وبيان استعمالاتها مفردة أو في سياقها الخاص، مع التركيز كثيرًا على اشتقاقها من ذكر فعلها، أو جمعها، أو مصدرها، أو بقية أنواع المشتقات الممكنة لها، والمستعملة عند العامة.

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٩.

(٢) انظر: المجلاد، مرجع سابق، ٤.

(٣) سلامة، مرجع سابق، ١٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١٥ وما بعدها.

وقد أبان صاحب (معجم اللهجة العامية في المذنب) عن المنهج العام الذي بنى معجمه عليه، وذلك في النقاط الآتية[1]:

١. ترتيب الكلمات وفق حروف الهجاء بعد إعادتها إلى الفعل الماضي.

٢. تدوين الألفاظ من كبار الس ممّن لم ينتقلوا إلى مدن أخرى.

٣. ضبط الكلمات بالشكل والاكتفاء بذلك.

٤. تأصيل الكلمات سواء أكانت فصيحة أم دخيلة.

٥. الشرح المختصر لمعنى الكلمة مع تعزيز ذلك بشواهد عامية وفصيحة.

٦. الابتعاد عن الكلمات البذيئة.

٧. ترك المقارنة بين اللهجة العامية في المذنب واللهجات الأخرى داخليًا أو خارجيًا.

٨. ذكر المصادر في الهوامش.

٩. وضع فهارس للكلمات العامية والدخيلة وقليلة الاستعمال.

وفيما يأتي تتناول المباحث الآتية الحديث عن عناصر الوضع في تلك المعجمات مبتدئة بالحديث عن منهجية الترتيب، ومرورًا بالضبط، ثم التوثيق، وانتهاءً بشرح المعنى.

(١) انظر: السعيّد، مرجع سابق، ١/٢٥، ٢٦.

١.٥ الترتيب.

لقد درج بين الدارسين تبيان منهج الترتيب المعجمي في المعجمات العربية وفق تصنيفات محددة مدرجة تحت عنوان (المدارس المعجمية)، ويمكن أن تجمل طرق الترتيب المعجمي للمعجمات العربية في الطرق الآتية[١]:

- النظام الصوتي بالترتيب حسب مخارج الحروف، ونظام التقليبات.
- النظام الألفبائي الخاص، يجمع بين الترتيب الألفبائي بحسب أوائل الأصول، وبين تقليبات الحروف الأصول.
- نظام القافية بترتيب الكلمات حسب أواخر الأصول في جعلها بابًا، ثم أوائلها بجعلها فصلًا.
- النظام الألفبائي العادي بحسب أوائل الحروف الأصول.
- النظام الألفبائي النطقي بترتيب الكلمات باعتبار حروفها الأولى دون مراعاة الأصل.

وقد صنَّف بعض الدارسين الترتيب في المعجم العربي إلى صنفين[٢]:

الأول: الترتيب على حروف المعجم، وهو الأشهر.

الثاني: الترتيب بحسب الموضوعات في أن تصنَّف المدونة وفق المجالات الدلالية الذي يوضع كل مجال منها بباب مستقل.

كما أرجع الدَّارسون الترتيب إلى نوعين يجب مراعاتهما في المعجم، وهما[٣]:

١. الترتيب الخارجي للمداخل، ويعد هذا الترتيب شرطًا لازمًا لوجود المعجم.
٢. الترتيب الداخلي للمداخل، وهو معني بترتيب المعلومات في المدخل.

ويراد بالمدخل هنا: "الوحدة التي ستوضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى، أو المادة المعجمية التي تتألّف عادة في المعاجم اللغوية من الكلمات المشتقة وغير المشتقة، وغالبًا ما يتكون هذا المدخل في مثل هذا النوع من المعاجم من الجذر، الذي يمثّل البنية الأساسية للكلمات والمشتقات"[٤].

---

(١) انظر: إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١م)، ٣١ وما بعدها؛ محمد جواد النوري، الصناعة المعجمية العربية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٤١هـ)، ٩٠، ٩١.

(٢) انظر: مراد، مرجع سابق، ١٠٦.

(٣) انظر: عمر، مرجع سابق، ٩٨.

(٤) خليل، مرجع سابق، ٢١، ٢٢.

وبالنظر في حال مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية؛ فقد جاءت كل المُصنَّفات مرتبة بحسب حروف المعجم عدا (معجم كلام أهل الحجاز) الذي صُنِّف ضمن الترتيب بحسب الموضوعات، أما معجمات النوع الأول التي اتبعت الترتيب بحسب حروف المعجم؛ فقد حملت عناوين مختلفة، ولكنها رتبت بنظام واحد في العموم، فبعضها حمل مصطلح (الكلام)، والآخر (لغة)، والثالث (لهجة)، والرابع (ألفاظ)، وكلها بمعنى واحد، مهتمة بجمع المفردات لا الموضوعات، أما (معجم كلام أهل الحجاز) فهو مهتمٌّ بتصنيف الألفاظ تحت المجالات الدلالية، أو الأبواب العامة، ولكن قد جمع إلى جانب هذا الترتيبِ الترتيبَ الألفبائي للألفاظ، فهو يذكر الباب عامة، ثم يصنِّف تحته الموضوعات، وبعد ذلك يرتّب تحت هذه الموضوعات الألفاظ بحسب حروف المعجم.

لقد اتبعت جميع مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية طريقة الترتيب الألفبائي للترتيب الخارجي للمداخل؛ اتباعًا للطريقة التي اعتادت عليها المعجمات العربية الحديثة، ابتداءً من الألف[1] حتى الياء، ولهم في هذا الترتيب الصور الآتية:

- **مُصنَّفات تسمِّي أول حرف في تبويبها حرف الألف، منها:** (فصيح العامي في شمال نجد)، (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)، (البيان في لسان في زهران).
- **مُصنَّفات تسمِّي أول حرف من حروف المعجم حرف الهمزة، وهي:** (أصالة لهجة منطقة جازان)، (فوائت المعاجم).
- **مُصنَّفات تبدأ ترتيبها بذكر شكل الحرف دون اسمه، (أ) وهي:** (غريب لغة قبيلة شمر)، (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر).
- **مُصنَّفات ترتّب المواد وفق حروف المعجم دون ذكر لاسم الحرف أو رسمه، وهي:** (العامي الفصيح في كلام غامد و زهران)، (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح)، (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة)، (معجم كلام أهل الحجاز).

---

(١) تتعاور الألف والهمزة كثيرًا في الدرس اللغوي قديمًا، فثمة من يبدأ تسمية أول حروف الهجاء بالألف ومنهم من يسمِّيه الهمزة، والواقع أن هذا التعاور ملموس في تلك المُصنَّفات وظاهر، وقد استمرَّ هذا إلى العصر الحديث بين التفريق بينهما تارة وعدم التفريق تارة أخرى، فنجد أحمد رضا - على سبيل المثال - في (متن اللغة) يساوي بينهما، فيسجِّل في أول باب الهمزة: الألف – الهمزة، يقول: "إن الألف والهمزة ليسا حرفين تامين، بل يُعدَّان حرفًا واحدًا؛ لأن الحرف التام يتعيّن له صورة في النطق وفي الكتابة معًا، ولكن الهمزة ذات صورة في النطق دون الكتابة، والألف ذات صورة في الكتابة دون النطق، لكنهم لم يتحرّجوا من إطلاق اسم الألف على الهمزة في كثير من المواد، وها نحن نجري مجراهم". أحمد رضا، معجم متن اللغة، ج١ (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ١٣١. وقد عني بعض الدارسين بالبحث في هذه القضية. انظر: مازن المبارك، الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م): ٤١ وما بعدها.

- **مُصنَّفات ترتّب بالجمع بين اسم الحرف ورسمه، وهي:** (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) وقد ابتدأ ترتيبه بهذا الشكل: حرف الألف (ا)، (الفصاحة في منطقة الباحة)، وقد ابتدأ ترتيبه بهذه الصورة: حرف الألف (أ).

هذا فيما يخص ترتيب الأبواب، أما طرق الترتيب عندهم لتسجيل الألفاظ فلهم في ذلك صورتان:

الأولى: تجريد الكلمة من الحروف الزائدة، ويتعاملون مع هذا التجريد في شكلين:

- الأول: إعادته لصيغة الماضي الثلاثي، وتندرج أغلب تلك المصنَّفات في هذا الترتيب تحت هذا النمط.

- الثاني: كتابة الحروف الأصول للكلمة منفصلة، وبعد ذلك تسجيل الكلمة.

وهذا النوع من الترتيب يرى فيه بعض الدارسين أنه أفضل منهج لترتيب مداخل المعجم، الذي تُقدَّم فيه المفردات في مجموعات منتمية إلى أصل واحد[(١)].

الثانية: تسجيل الكلمة بحسب استعمال العامة لها دون تجريد، وهذه الصورة تستبين في غالب تلك المُصنَّفات، ويُسمَّى هذا الترتيب بالترتيب وفق المنهج الهجائي النطقي، بأن يقسم المعجم إلى أبواب على تسلسل حروف الهجاء، فتُرتَّب الكلمات باعتبار الحروف الأولى دون اعتبار للحروف الأصول، فيرد اللفظ في المعجم كما يُنطَق[(٢)].

ويمكن تصنيف تلك المعجمات بحسب طرق الترتيب وفق الجدول الآتي:

طريقة الترتيب	المعجمات
تجريد الكلمة من الزوائد	- معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان. - فصيح العامي في شمال نجد. - اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية. - البيان في لسان زهران.

(١) انظر: أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها (الكويت: عالم المعرفة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ٢٣١.
(٢) انظر: المرجع السابق، ٢٤١.

	- معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة. - فصيح العامي في قبيلة عنزة. - فوائت المعاجم. - معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم. - معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة.
بحسب استعمال العامة	- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب. - أصالة لهجة منطقة جازان. - غريب لغة قبيلة شمر. - النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف. - عامية مكة ومدى قربها من الفصحى. - العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء. - الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر. - من الفصيح الألمعي. - الفصاحة في منطقة الباحة. - معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة. - فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر. - العامي الفصيح في كلام غامد وزهران. - منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح. - معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران. - معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز. - معجم كلام أهل الحجاز. - العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة. - معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى.

وفيما يأتي توضيح لطرق الترتيب في تلك المُصنَّفات بوجه عام:

١.١.٥ تجريد الكلمة من الزوائد.

في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) يبدأ المؤلِّف بذكر صيغة الماضي الثلاثي للكلمة ويسجل تحتها ما تستعمله العامة مثل: (أخخ) فقد سجل تحتها (خه)[١]، ومثلها (البتات) بمعنى: السرج، التي سجلها تحت (بتت)[٢]، على أن المؤلِّف لم يلتزم بهذا الترتيب في كل مواد المعجم، بل قد خالفه في غير موضع من مواضع الكتاب، وسيأتي - إن شاء الله - الحديث عن هذا في مآخذ الترتيب في فصل التقويم، وأما عن الترتيب الداخلي للمواد فليس له طريقة واضحة مُتَّبعة في ذلك، وإن أغلب المواد المسجلة هي مادة واحدة لا تتجاوز المادة المسجلة تحت صيغة الماضي الثلاثية للمدخل، وقد ترك المصنِّف حرف الظاء دون تسجيل أي مادة تحته.

وفي (فصيح العامي في شمال نجد) لم يوضح المؤلِّف الطريقة التي اتبعها في الترتيب الخارجي للألفاظ، وكذلك الترتيب الداخلي لها، أما عن الترتيب الخارجي، فواضح أنه اعتمد الترتيب الألفبائي للحروف، والمؤلِّف في ترتيبه لكلماته في المداخل يقوم بإعادة اللفظة إلى أصلها في صيغة الماضي، ويبدو أنه لا يهتم بتدوين لفظ بحد ذاته، بل يسجِّل الجذر الأصلي للكلمات بحسب صيغة الماضي التي تدخل تحتها، وتظهر في استعمال العامة، فإن كان يندرج لفظ واحد تحت هذا الجذر المعاد إل صيغة الماضي يقول: وينطقون هذا اللفظ، وإن كان أكثر يقول: يقولون أو وينطقون هذه الألفاظ، وهكذا، ولكن المؤلِّف أيضًا يهمل الترتيب الداخلي لتلك المداخل حيث لا يعير اهتمامًا لأي ترتيب في ذكره لتلك المشتقات المدرجة تحت صيغة الماضي التي جعلها هي المدخل الأساس لألفاظه، فلا يقدِّم مثلًا الاسم قبل الفعل، ولا العكس، ولا يهتم كذلك بذكر الكلمات بحسب ترتيب حروفها البواقي بعد الترتيب الهجائي للأوائل، فمثلًا نجد في كلمة (أَدَمْ) أنه سجل على التوالي: الأديم، ثم الأدمة، ثم الأدم، ثم (الادام) – هكذا دون همز[٣]، ومثله في (بَطَحَ) ذكر: تبطح، ثم البطيحة، ثم البطحاء[٤].

ونجد كذلك في كتاب: (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية) أن صاحبه لم يبن عن طريقة الترتيب المتبعة في الكتاب، ولكن القارئ يجد أنه رتَّب كلماته بحسب الترتيب الهجائي راجعًا بها إلى

(١) انظر: العقيلي: مرجع سابق، (أخخ)، ١٨.
(٢) انظر: المرجع السابق، (بتت)، ٢٢.
(٣) انظر: السويداء، مرجع سابق، (أدم)، ٣٤/١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (بطح)، ٦٦/١.

صيغة الماضي الثلاثي، وهذا هو الذي اتبعه المؤلِّف، وهو يسجل اللفظ بتلك الصورة مبينًا فيه الأصل العام الذي يدل عليه، متبعًا فيها طريقة ابن فارس في (مقاييس اللغة) - فمثلًا – في مادة (بسط) أرجع دلالتها إلى امتداد الشيء في عِرَض أو غير عِرَض، فالبساط ما يُبسط، وبسط الثوب والفراش إذا نشره[(١)]، وقد يذكر تحت هذا الأصل بعض الكلمات بحسب اشتقاقاتها، ولكن دون ترتيب متبع لهذه الاشتقاقات.

ولم يبن مُصنِّف (البيان في لسان زهران) أيضًا عن طريقة الترتيب لديه، وإنما اكتفى فقط ببيان أنه أتى بالمفردة ثم أتبعها بالشواهد[(٢)]، ولكن الناظر في المعجم يرى أن المؤلِّف يعيد الكلمة إلى صيغتها الثلاثية ، ثم يتبعها باللفظة المتداولة عند العامة، فالمؤلِّف هنا يجرِّد الكلمة من الزوائد، ويسجِّلها بصيغة الماضي الثلاثي، ثم يدوِّن بعد التجريد اللفظ كما استعملته العامة، وهذا ظاهر في كتابه، نحو: (تلع) سجل تحتها (التَّلِيْعُ) و (الأَتْلَعُ): الطويل[(٣)]، ونحو ذلك.

وكذلك (فصيح العامي في قبيلة عنزة)، فلم يوضِّح الكاتب فيه طريقة الترتيب بشكل واضح، لكنه أشار إلى أنه يقوم بذكر أصل الكلمة، ويختار معها الصيغة الصرفية المناسبة التي أطلق عليها: أنموذج للفظ من فعل أو اسم أو مصدر[(٤)]، ومع أنه لم يبن عن اتباعه لطريقة بعينها من طرق الترتيب العام، إلا أنه رتَّب كلماته وفق الترتيب الألفبائي للحروف في الترتيب العام، ثم دوَّن الجذر الأصلي، ويتبعه باللفظ العام المستعمل عندهم، ولكن يُلاحَظ عليه في هذا الترتيب أنه وإن كان لا يسجّل عقب ذكر الحروف الأصول إلا كلمة واحدة، فإنه يخالف هذا كثيرًا في الشرح، فبعد أن يذكر النصوص والشواهد، ويبدأ بالتعليق بقوله: ويلفظون كذا فإنه يذكر أكثر من كلمة مختلفة الصيغة، وربما ذكر جميع ما سبق وروده في النصوص التي استشهد بها، بمعنى أن ما سجَّله من لفظ عقب التجريد لا حاجة إليه ما دام أنه يذكر أكثر من لفظ، فالمؤلِّف بصورة موجزة لا يعير أي اهتمام لترتيب معين في ترتيبه الداخلي لألفاظه، ومثل هذا يظهر إذا قال: (وينطقون الألفاظ لنفس المعنى)، فمثلًا تحت (ث ر م) سجل (أَثْرَم) ثم ذكر نصوصًا من الحديث والمعجمات وردت فيها: أثرم، ثرماء، أثرمته فثرم، وثَرَمت

---

(١) انظر: محمد بن سهيل بن صالح آل سهيل، اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)، (بسط)، ٢٠.

(٢) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، (تلع) ٣٨.

(٤) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ٩.

فثرِمت وانثرمت، ثم قال: وينطقون الألفاظ لنفس المعنى[١]، فهنا سجَّل لفظًا واحدًا تحت ذلك الجذر، فإن كان العامة ينطقون كل تلك الألفاظ كان عليه أن يذكر الجذر فقط؛ إذ لا حاجة لتحديد الصيغة (أثرم)، وإن كان العامة لا ينطقون إلا أثرم، فلا حاجة لبيان أنهم ينطقون تلك الألفاظ لنفس المعنى.

ومنها: (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم)؛ فقد رتَّب صاحبه كلماته بحسب حروف المعجم، ثم أعاد اللفظ إلى صيغة الماضي، وفي أثناء الشرح يبيّن الكلمة في سياقها، أو يشرحها تباعًا لصيغة الماضي المسجل بها، وهذا في غالب المعجم، ولكنه أحيانًا يسجِّل أصل اللفظ حتى وإن لم تستعمله العامة باللفظ ذاته، مثل (أثم) فقد قال بعد ذلك: "ويقولون لا تثم بنا بكسر التاء وتشديد الثاء؛ أي: لا تسبب لنا الوقوع في الإثم"[٢]؛ فقد سجل (أثم) وذكر تحتها كلمة (تثم)، وأيضًا: (أخا) حيث سجل تحتها (أُخوان)[٣]، كما يعامل المؤلف اللفظ الأجنبي معاملة العربي، وذلك في ذكر الصيغة الثلاثية فقط، فمن ذلك: لفظة (الكوبري) والجمع كباري التي سجَّلها تحت (كبر)[٤].

٢.١.٥ تسجيل اللفظ بحسب استعمال العامة.

في كتاب (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) أشار المؤلِّف في مقدمته إشارة يسيرة إلى منهج الترتيب عنده الذي بيَّنه في أنه سعى إلى سهولة البحث في المعجم، فرتَّبه ترتيبًا ألفبائيًا بحسب حروف الهجاء[٥]، ويقوم الترتيب العام عنده على ذكر الكلمة كما هي في استعمال العامة، ومع ذلك فإنه لم يلتزم هذا، بل جاء ترتيبه في العموم مضطربًا؛ لأنه يمزج أحيانًا بين التجريد وبين تسجيل الكلمة بحسب الاستعمال[٦].

وفي معجم (أصالة لهجة منطقة جازان) أبان المؤلِّف عن طريقة الترتيب عنده تحت عنوان: (منهج البحث) بأنه رتَّب الكلمات بحسب الترتيب الهجائي جاعلًا لكل حرف منها بابًا مستقلًا، مسجلًا كل كلمة تحت كل حرف بحسب نطق العامة لها[٧]، مسجلًا كل لفظ يذكره بلون أحمر مخالف للون الشرح.

---

(١) انظر: الحسني، مرجع سابق، (ث ر م)، ١ / ٨٨.

(٢) السهلي، مرجع سابق، (أثم)، ١١.

(٣) انظر: المرجع السابق، (أخا).

(٤) انظر: المرجع السابق، (كبر)، ١٧٩.

(٥) انظر: الفيصل، مرجع سابق، ٦.

(٦) انظر: المرجع السابق، (بجج تبجج) ٢٤، (بجس انبجس) ٢٤، و(أبح الأبح) ٢٥٤، و(الهُهَى) ٣٦.

(٧) انظر: فضلي، مرجع سابق، ٧.

ومنها: (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) الذي تحدَّث المصنِّف في مقدمته عن ترتيب الأمثال في كتابه، متبعًا الترتيب الهجائي في تدوين المثل، ولكنه أشار إلى اختلاف شيء من الترتيب في بعض الأمثال، يقول: "وقد حرصت على سلامة نطق المثل عند سماعه مهما كان فيه من ركاكة في النطق، ولذا كان ترتيب بعض الأمثال في غير محلها بحسب حروف الهجاء، مثل قولهم: (إلى ما رعاك الحظ وإلا همله)، فإلى هنا بمعنى إذا، وكذلك (لنتم معاكم ري ...) لنتم بكسر أو فتح اللام، واللام هنا بمعنى إذا أيضًا"[(١)].

وفي معجم (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) أشار المؤلِّف إلى طريقة ترتيبه للكلمات وفقًا للترتيب الأبجدي، وبيَّن كذلك طريقة الترتيب الداخلي لمعلومات الشرح، وذلك في قوله: "والكلمات مرتبة أبجديًا بالطريقة المعتادة لا الطريقة القاموسية، وطريقة الشرح أن تكتب الكلمة العامية أولًا بخط كبير متميِّز، وفي السطر الثاني يرد المعنى العامي؛ ليتعرَّف القارئ جيدًا على الكلمة ... السطر الثاني يتلو المعنى العامي وهو المعنى الفصيح، وهنا حرصت أن أورد أولًا لفظة المعجم للكلمة مشكلًا إياها بنفس تشكيل المعجم ..."[(٢)]، والمؤلف لا يُرجِع الكلمة إلى جذرها الأصلي، بل يسجّلها بحسب استعمال العامة لها، ويقصد بالترتيب الأبجدي الترتيبَ الهجائي المعروف، وهذا في الواقع خلط منه، وقد نبَّه ابن مراد إلى هذا الخلط الذي يقع بين المحدثين في تسمية هذا الترتيب، حيث يقول: "يلاحظ أن الخلط بين مصطلحي (الترتيب الألفبائي) و (الترتيب الأبجدي) عند المحدثين كبير، فالترتيب الأول يتبع حروف أ، ب، ت، ث، ... أما الأبجدي فيتبع حروف أ، ب، ج، د، ... والأبجدية العربية ليست حروف أ، ب، ت، ث، بل هي مشتقة من (أبجد) وواقعة عليها، وأما أ، ب، ت، ث، فهي حروف المعجم، أو حروف الهجاء"[(٣)].

وقد خطَّأ كذلك صاحب (لحن القول) من يستعمل (الحروف الأبجدية) بمعنى حروف الهجاء[(٤)]، وبمثل هذا رأى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية أن استعمال مصطلح (الترتيب الأبجدي) مكان (الترتيب الهجائي) نوع من الخلط الذي يجب أن يجتنب؛ لما بينهما من اختلاف في الترتيب[(٥)].

---

(١) عطيف، مرجع سابق، ٦/١.

(٢) آل ملحم، مرجع سابق، ٨، ٩.

(٣) إبراهيم بن مراد، مرجع سابق، ٢٢٣.

(٤) انظر: عبد العزيز بن علي الحربي، لحن القول تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، ٤١.

(٥) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، لمجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية: إطلاق لفظ (الحروف الأبجدية) مكان (الحروف الهجائية)، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العددان ٣و ٤، (٢٠١٤م): ٣٠.

ومن المعجمات المهتمة بتسجيل اللفظ كما نطقت به العامة معجم: (الفصاحة في منطقة الباحة)، حيث أشار المؤلِّف إلى أن ترتيبه للكلمة كان وفق استعمالها عند العامة دون إرجاعها للجذر الأصلي إلا فيما ندر[(١)]؛ إذ يسجّل اللفظ كما استعملته العامة مرتبًا ألفاظه بحسب الترتيب الألفبائي للحروف، يقول في ذلك: "هذا المعجم يورد الكلمة بالطريقة التي يستخدمها أهل منطقة الباحة، كما هي في استخداماتهم اليومية، مثل كلمة (مِذْود) وهو معلف الدابة، حيث يمكن العثور عليها تحت حرف الميم، ولم يرجعها إلى جذرها (ذاد) ليتم البحث عنها تحت حرف الذال"[(٢)].

وكذلك أشار صاحب (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) إلى أنه رتّب كلماته بحسب ترتيب حروف المعجم، دون إرجاع الكلمة لجذرها الأصلي، وتسجيلها بحسب استعمال العامة لها من اسم أو فعل[(٣)].

وقد رتَّب مؤلِّف (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) كلمات معجمه بحسب الترتيب الهجائي لحروف المعجم، ولكن دون تجريد تلك الكلمات من الحروف الزوائد، يقول في هذا الصدد: "وقد سرت في عملي هذا على ترتيب المفردات وفق الترتيب الهجائي لحروف المعجم، وهو المنهج الذي سلكه الزمخشري في أساس البلاغة، والفيومي في المصباح، وسائر المعاجم العربية الحديثة، ولكن دون أن أجرِّد الكلمة من زوائدها، بل رتّبتها بحسب نطق الناس لها"[(٤)].

وهو في ترتيبه هذا رتَّب الكلمات بحسب الترتيب الهجائي، لكنه لم يضع الكلمات تحت أبواب تلك الحروف التي تبدأ بها، بل أدرج جميع الكلمات في درج واحد دون فصل بين أوائلها بحسب الحروف، فإذا ما انتهى من حرف الألف بدأ فورًا بتقييد كلمات الباء وهكذا حتى نهاية الكتاب.

وأما التركستاني في (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة)؛ فقد تحدَّث عن طريقة ترتيب كتابه فقال: "ورتَّبت هذه المواد وفق نظام ألفبائي يأخذ بالحرف الأول من المادة، ويراعي ما بعده من الحروف في الترتيب، وأجريت ترتيب هذه المواد حسب صيغتها الشائعة على الألسنة، وحسب نطقها المعتاد فيها لا حسب مادتها؛ وذلك لتسهيل الوقوف عليها، ولأن العوام قد يستعملون صيغة معينة من المادة دون سواها، أو يستعملون صيغة معينة من جذر، ولا يستعملون الصيغة نفسها من جذر

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٩.
(٢) المرجع السابق، ١٩.
(٣) انظر: الشمري، مرجع سابق، ٧.
(٤) الغامدي، مرجع سابق، ٤.

آخر"[1]، ويذكر المؤلّف اللفظة المراد تسجيلها في سياق مُستعمَل عند العامة مع وضع خط تحت تلك اللفظة، مرتبة بحسب الترتيب الهجائي في اللفظة فقط دون بقية ألفاظ العبارة المسجلة، وكل هذا دون أن يقسم المؤلّف كتابه إلى أبواب بحسب الترتيب الهجائي، بل يسرد جميع الألفاظ في عبارات مسجلة بحسب أوائل الحروف في تلك الألفاظ تباعًا دون فصل بين باب وآخر بمثل ما صنع الغامدي كما مرَّ قبل قليل.

وأيضًا (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) نبَّه مؤلّفه إلى منهجية الترتيب عنده، الذي سار به على الطريقة المتبعة في الترتيب الهجائي، تحت عنوان: (آلية ترتيب مادة هذا المعجم) في قوله: "جاء ترتيب هذا المعجم وفق الألفبائية المتعارف عليها في أغلب المعاجم العربية... وينبغي الإشارة إلى أن الكلمات التي أَدْرَجْتُها بالمعجم قد أدرجتها بضبطها ولفظها في الغالب... ولكن فضَّلت إدراجها كما هي؛ لكيلا تلتبس على المطَّلِع ... وكذلك لتسهل على القارئ الذي يريد أن يعرف الكلمة كما نُطِقت"[2].

وفي (معجم كلام أهل الحجاز) اتّبع المؤلف طريقة الترتيب في معجمات المعاني؛ فقد قسم معجمه إلى موضوعات جاءت تلك الموضوعات في سبعة وعشرين بابًا، حوى كل باب فصولًا معينة، حيث يعنون للباب بموضوع عام، وتحته فصول مدرجة في هذا الموضوع ومرتبة بحسب أوائل الترتيب الهجائي، فإذا ذكر الفصل بدأ بالألف إلى أن ينتهي من الكلمات المسجلة تحته بحسب الحرف الذي يقف عنده، ثم يبدأ الفصل الثاني، ويبدأ كذلك بتسجيل الكلمة المبدوءة بالألف، وهكذا حتى نهاية المعجم، وتختلف الأبواب بما تحويه من فصول، فثمة أبواب تحوي اثني عشر فصلًا، وأخرى تضم أربعة، وغيرها تضم خمسة، ومن صور ذلك مثلًا: الباب الثاني والعشرون والذي حمل عنوان: (في البناء وبنيته التحتية وأعماله ومواده وأدواته وما يتعلق بها)، وفيه ثلاثة فصول: الأول: في مواد البناء، الثاني: في أعمال البناء، الثالث: في أدوات البناء وأدوات النجارة والتنجير[3].

والجدير بالذكر أن المؤلّف لم يبن عن ترتيبه هذا، وأنه متأثِّر بترتيب معجمات المعاني، بل أشار فقط إلى أنه التزم بالترتيب الهجائي القاموسي البادئ بحرف الألف والمنتهي بالياء[4].

---

(١) التركستاني، مرجع سابق، ١٥/١.

(٢) الزهراني، مرجع سابق، ٢٩، ٣٠.

(٣) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٧١/٢ - ١٨٨.

(٤) انظر: المرجع السابق، ٢٦/١.

- **ملاحظات في الترتيب.**

يمكن من خلال ما مضى تسجيل بعض الملاحظات:

- ثمة مُصنَّفات لم تبن عن طريقة الترتيب في مقدماتها.
- اتبع أكثر مَنْ رَتَّبَ ألفاظ معجمه بتجريد الكلمة من الزوائد طريقة إعادة الكلمة لصيغة الماضي الثلاثي دون بيان الحروف الأصول.
- لم يعتن المصنِّفون بالترتيب الداخلي للمداخل، فليس هناك ترتيب مُحدَّد لما يُسجّل من كلمات تحت الكلمة الأساس أو الجذر الأصلي.
- ظهرت طريقة تسجيل الكلمة كما تُستعمَل عند العامة في المعجمات المهتمة بموضوع الأمثال بشكل أكثر من معجمات الألفاظ.
- يلاحظ لجوء من اتبع طريقة الترتيب بحسب نطق العامة إلى التعليل بسهولة استخدام هذه الطريقة لمن أراد البحث عن كلمة معينة.
- معجم كلام أهل الحجاز هو المعجم الوحيد الذي اتبع طريقة معجمات المعاني في الترتيب، وهذا ما تقتضيه طبيعة موضوع المعجم.
- ظهور اضطراب واضح في منهج الترتيب، وسيوضح هذا - إن شاء الله – في المآخذ في الترتيب.

والذي أراه في منهج الترتيب في مثل هذه المُصنَّفات، أن تُسجَّل الكلمة بحسب استعمالها عند العامة، مع العناية من قبل المؤلِّف في بيان بعض الاعتبارات في مقدمة المعجم، وتوضيحها للقارئ، كأن يوضح عدم الاعتبار لحرف التعريف (أل)، ويبين ترتيبًا معينًا للترتيب الداخلي عند ورود أكثر من كلمة مسجلة تحمل الحروف ذاتها، أو تكون من اشتقاقات الكلمة الأولى، أو أن يشير إلى أي اعتبار آخر يراه مناسبًا لأن يُوَضَّح في شأن الترتيب.

٢.٥ الضبط.

يُعَدُّ الضبط من أهم الوسائل التي عُنِي بها المعجميون قديمًا وحديثًا في بيان النطق الصحيح للكلمة واستعمالها بين الناس، وعلى أهميته في ذلك فقد حظي - أيضًا – بعناية نقّاد المعجم العربي، حيث يُعَدُّ كذلك من أوائل المآخذ التي سجَّلها أصحاب نقد المعجم على المعجمات العربية قديمًا، والتي كثيرًا ما تظهر في (عيوب المعجم العربي)، فهذا الشدياق يقيم فصلًا في كتابه (الجاسوس على القاموس)؛ لبيان مواقع التصحيف والتحريف في القاموس المحيط[(١)]، ونجد كذلك: حسين نصار يخصِّص في (المعجم العربي نشأته وتطوره) بابًا بعنوان: (عيوب المعاجم القديمة)، يقول في هذا الصدد: "لعل أول ما يُؤخَذ على معاجمنا جميعًا التصحيف، فالكتابة العربية لا تبيِّن نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك، فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تُقرَأ على عدة أوجه، ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب، أو تعبه فتسبِّب الخطأ"[(٢)].

هذا وقد اتّبعت المعجمات العربية ثلاث وسائل لضبط الكلمة؛ لبيان نطقها، وهي[(٣)]:

١. ضبط الكلمة بالشكل.

٢. النص على ضبط الكلمة بالكلمات، كأن يقال: بفتح الأول أو بكسر الثاني.

٣. النص على ضبط الكلمة بالوزن أو بالمثال.

أما حال مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية في منهجية الضبط فقد ظهر عليها شيء من الاختلاف بين مؤلِّف وآخر، فنجد مؤلفًا يعير اهتمامًا لضبط جميع مفردات الكتاب فضلًا عن ضبط مواده المسجلة، وآخر يتبع طريقة محددة من بين طرق الضبط المتعارف عليها، وآخر لا يهتم بضبط كلمات معجمه، وهناك من يجمع بين عدة طرق من طرق الضبط، وأكثر طرق الضبط حظوة في تلك المعجمات، طريقتان: الأولى: الضبط بالشكل، وهو الأكثر اتباعًا، الثانية: الضبط بالعبارة وهي في معجمات دون أخرى، وقد تظهر مردوفة مع الطريقة الأولى في بعض المعجمات، وهناك طرق أخرى لكنها قليلة جدًا ونادرة، وربما تظهر عند الحاجة فقط، وتكون معدومة في غالب تلك المعجمات.

---

(١) انظر: أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس (د.م، دار النوادر، د.ت)، ٨.

(٢) نصار، مرجع سابق، ٦٠١/٢.

(٣) انظر: عمر، مرجع سابق، ١٥٠.

والجدول الآتي يُوَضِّح حال تلك المعجمات مع طرق الضبط:

طريقة الضبط	المعجمات
الضبط بالشكل	- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب. - أصالة لهجة منطقة جازان. - البيان في لسان زهران. - عامية مكة ومدى قربها من الفصحى. - العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء. - الفصاحة في منطقة الباحة. - من الفصيح الألمعي. - معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة. - فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر. - النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف. - فوائت المعاجم. - معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم. - العامي الفصيح في كلام غامد وزهران. - منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح. - العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة. - معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز. - معجم كلام أهل الحجاز. - معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران. - معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى.
الضبط بالعبارة	- معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان.
الجمع بين الشكل والعبارة	- فصيح العامي في شمال نجد. - معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة. - فصيح العامي في قبيلة عنزة. - معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة.

ليست هناك منهجية	- اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية. - غريب لغة قبيلة شمر. - الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر.

وفيما يلي بيان لبعض صور الضبط في تلك المُصنَّفات:

١٠٢٠٥ الضبط بالشكل.

في كتاب (أصالة لهجة منطقة جازان) اتَّبع المؤلِّف في جميع مواده ضبط جميع الحروف ضبطًا تامًا عدا المدود، وهذا في جميع مواد الكتاب، وإن كان في بعض الأوقات يضبط ما قبل حروف المد أحيانًا، فعلى سبيل المثال نجده قد سجل كلمتين متتاليتين: الأولى: ترك ضبط الحرف الذي قبل حرف المد، وهي (خَرابَهْ)، والثانية: ضبط ما قبل حرف المد، وهي (خُرَافَهْ)[١]، والمؤلِّف لا يعير اهتمامًا لبقية صور الضبط في كتابه.

وأما صاحب (البيان في لسان زهران) فقد حرص على ضبط جميع حروف ألفاظه ضبطًا كاملًا، حيث استعان بطريقة الضبط بالشكل لجميع الحروف للفظة المسجلة تحت الجذر أو أصل الكلمة بعد تجريدها من الحروف الزائدة، والمؤلِّف لا يقف عند حد ضبط تلك الأحرف بل يضبط كذلك نصوصه التي يوردها في أثناء شرحه للفظ، وقد يظهر أحيانًا أن يضبط بعض الأحرف دون بعض، ولكن ربما يهتدي القارئ إلى سبب ذلك كأن تكون الأحرف التي يترك ضبطها المؤلِّف هي أحرف مد، فيضبط الحرف الذي قبلها، مع أن المؤلِّف في الواقع لا يضبط فقط الحروف المتحركة، بل حتى لام التعريف، ومن صور ذلك: (أَبَى)[٢]، ضبطها بهذا الشكل في الحرف الأول والثاني، ومثلها (الأَتَانُ)[٣]، ومن صور ضبطه لجميع الأحرف حتى لام التعريف: (الْبَتْكُ)[٤] بمعنى: القطع،، ومثله (الْبَجُّ) بمعنى الشق[٥]، وهكذا.

في حين أن مؤلِّف (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) يقوم في عموم معجمه بضبط الكلمة الأساس أو المدخل، وذلك بعد تسجيلها كما تنطقها العامة دون إعادتها إلى جذرها الأصلي، وهو

(١) انظر: فضلي، مرجع سابق، (خرابة) (خرافة)، ١٥٧.
(٢) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (أبى)، ٨.
(٣) انظر: المرجع السابق، (أتن).
(٤) انظر: المرجع السابق، (بتك)، ٢١.
(٥) المرجع السابق، (بجج).

بعد ذلك إما أن يعيد ذكر الكلمة بعد قوله: المعنى العامي - وهذا هو الأكثر – وإما لا يعيدها، وسواء أعادها أم لا، فإن منهج الضبط عنده واضح الاضطراب؛ إذ لا يهتدي القارئ إلى الأغراض التي تؤدِّي إلى تفاوت تعامل المؤلِّف مع منهج الضبط عنده، حيث إن المؤلِّف يتبع في أغلب معجمه ضبط كلمات العامة دون الأصل الفصيح، وليس هذا بمطرد أيضًا في ضبط كلمات العامة، بل قد يهمل ضبطها وضبط أصلها الفصيح في الوقت نفسه، هذا وإن كان المصنِّف قد ظهر عنده شيء من الاضطراب في الضبط فيمكن إجمالًا تحديد صور الضبط عنده في الصور الآتية:

أ. ضبط المدخل دون تسجيل اللفظ العامي، وترك ضبط الكلمة الفصيحة، مثل: "(الدِّيش) المعنى العامي الديك، المعنى الفصيح الديش: الديك"[(١)]، وهذه الصورة من أكثر صور الضبط ظهورًا عنده، وهي كثيرة في المعجم.

ب. ضبط المدخل دون اللفظ العامي ودون اللفظ الفصيح بعد تسجيلهما معًا، وربما تأتي هذه الصورة في الدرجة الثانية بعد الصورة السابقة مثل (إنْثَبِرْ)، قال: "المعنى العامي انثبر، كناية عن منع المخاطب عن الكلام أو الذهاب ... المعنى الفصيح ثبر: الحبس والمنع"[(٢)]، فقد ضبط المدخل وترك كلًا من العامي والفصيح.

ج. ضبط المدخل واللفظ الفصيح دون اللفظ العامي، وهذا نادر بالمقارنة مع الصور السابقة، نحو: (السّوْم) المعنى العامي سوم السلعة: تقدير ثمنها، المعنى الفصيح سوم: السَّوْمُ: سُمت بالسلعة ... غاليت"[(٣)]، فهنا ضبط المدخل والفصيح دون ضبط العامي.

والزهراني كذلك في (الفصاحة في منطقة الباحة) اعتمد في ضبط كلماته على طريقة الضبط بالشكل، خاصة في ضبط جميع أحرف الكلمة، وهذا جلي في معجمه، ولكن طبيعة تلك الكلمات المضبوطة قد يظهر فيها شيء من الخلط في معرفة تلك الكلمات المسجلة، أكان ضبط المؤلِّف لها باعتبارها ألفاظًا عامية بحسب نطق العامة لها؟ أم هي ألفاظ فصيحة دوَّنها بحسب ورودها في المعجم؟ فمن الوهلة الأولى يبدو أن ما يقوم المؤلِّف بتسجيله هي بحسب نطق العامة لها، وهو ما نبَّه عليه تحت (كيف نستخدم هذا المعجم؟) أن المعجم يورد الكلمات بالطريقة التي يستخدمها أهل

(١) آل ملحم، مرجع سابق، (الديش)، ١٨.
(٢) المرجع السابق، (انثبر)، ١٧، ١٨.
(٣) المرجع السابق، (السوم) ١٨.

منطقة الباحة[١]، وما أشار إليه من بعض خصائص النطق عندهم أنهم يسهّلون الهمزة، وهو حرف ليس على وفاق معهم[٢].

وبالنظر في المعجم، فالذي يبدو أن الكلمات المضبوطة فيه هي كلمات ممزوجة بين العامي والفصيح، ومن هنا لا يدرك القارئ التمييز بين تلك الكلمات المضبوطة، هل هي مضبوطة بالاستعمال ذاته أم مضبوطة بحسب اللغة الفصيحة؟ لأنه ثمة كلمات واردة مسجلة مضبوطة تخالف خصائص اللهجة عنده، وثمة كلمات كثيرة مسجلة بحسب معلوماتها الصرفية فلا يعلم بالضبط أي الكلمات هي المستعملة والمعنية بالضبط المقيَّد بها، فمن ذلك: (أَبْرَقَ) (يُبْرِقُ)[٣]، ومثله (أَبْسَلَ يُبْسِلُ إِبْسالًا)[٤]، ونحو: (أَجَّجَ يُؤَجِّجُ تأْجيجًا)[٥]، فيظهر من هذه الكلمات أنها مضبوطة بحسب فصاحتها خاصة الكلمة المهموزة، ومن ضمن ما يمكن أن يحدد ضبطه بأنه عامي (اتَّرِع) فعل أمر بمعنى تأن وتريث ... وأصل الكلمة (تَوَرَّعْ)[٦].

وأما الشمري في (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) فقد أعار اهتمامًا بالغًا لضبط ألفاظ كتابه، وقد اتّبع طريقة الضبط بالشكل لجميع أحرف الكلمة، وهذا هو النهج الواضح في كتابه، حيث لا يكتفي المؤلِّف بضبط حرف دون حرف إلا فيما ندر جدًا، بل إضافة إلى تسجيله للكلمة كما نطقت بها العامة سواءً بالاسم أو المصدر أو الفعل، أو مجيئها في سياق لغوي مُحدَّد، يقوم بضبط حروف الكلمة ضبطًا تامًا بالشكل دون نوع آخر من أنواع الضبط، كالنص بالعبارة ونحوه، ولكن هذا لا يعني أن جميع ألفاظه أتت مضبوطة بالشكل، بل وجدت بعض الألفاظ غير مضبوطة وبعضها مضبوط فيها أحرف دون أخرى، ولكنها قليلة جدًا مقارنة بالصورة الأولى الشائعة في المعجم، من ذلك خلو كلمة (التلتلة) من الضبط[٧] وضبط بعض حروف كلمة (بَغْتة) دون بعض[٨].

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٩.
(٢) انظر: المرجع السابق، ١٨.
(٣) انظر: المرجع السابق، (أبرق)، ٢١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (أبسل)، ٢٢.
(٥) انظر: المرجع السابق، (أجج)، ٢٥.
(٦) انظر: المرجع السابق، ٢٣.
(٧) انظر: الشمري، مرجع سابق، (التلتلة)، ٢٩.
(٨) انظر: المرجع السابق، (بغتة)، ٢٥.

وضبط السهلي في (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) كلمات المعجم عن طريق التشكيل، وأحيانًا بالنطق بالحركة كما في (أثم)، يقول: "ويقولون لا تثم بنا بكسر التاء وتشديد الثاء"[(١)]، غير أنه لا يلتزم بهذا، فثمة كلمات عدة في المعجم لا ضبط لها، مثل: أثر[(٢)]، وأثل[(٣)].

وفي معجم (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) اتَّبع المؤلِّف صورة الضبط بالشكل لألفاظه المسجلة، حيث قام بضبط حروف تلك الكلمة التي يسجّلها بحسب نطق العامة لها، وذلك بعد أن يسجِّل اللفظة أولًا، ثم بعد ذلك يعيد تسجيلها مرة أخرى بعد ضبطها، وهذه هي عادته في ذلك، فإنه يسجِّل أولًا الكلمة دون ضبط، ثم يكتبها مرة أخرى مضبوطة، ويقوم بشرحها بعد ذلك، وقد يترك ضبط جميع الأحرف، ولكن تركه هذا لا يؤدي إلى لبس، حيث إنه يترك ضبط بعض الأحرف المعروف ضبطها كالأحرف التي تأتي قبل المدود، فيقوم بضبط الأحرف خلاف تلك الأحرف، كما فعل في (أواهِل) فقد ضبط الهاء وترك الواو[(٤)]، على أن هذا ليس بملتزم عنده، بل قد يضبط ما قبل المد كما في (أَشْفَى)[(٥)] في ضبطه للفاء، ومثله (حَاجى)[(٦)] فقد ضبط الحاء قبل الألف، ولكن قد تظهر عليه بعض الملاحظات القليلة النادرة حيال تعامله مع تلك الألفاظ من حيث الضبط، فقد يضبط الكلمة حينما يسجِّلها للمرة الأولى، فنجد -مثلًا- (أحّوُّه)، فقد ضبطها في المدخل وضبطها بعد إعادة تسجيلها[(٧)]، ومثلها (اخْتَلَف)[(٨)].

وأما العبودي فإنه في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) لم يفصح عن الطريقة التي اتبعها في ضبط ألفاظ أمثال العامة، ومع هذا فقد ضبط المؤلِّف بعض تلك الألفاظ، ولكن المطَّلِع على المعجم يلاحظ أن العبودي لم يعر اهتمامًا واضحًا بطريقة معينة في ضبط تلك الأمثال، ولكن الضبط بالشكل هو الأكثر والواضح في نيل اهتمام المؤلِّف، ومع هذا فنجده تارة يضبط حروف مواده ضبطًا كاملًا، وتارة يضبط أحرفًا دون الأخرى، فيجد القارئ اضطرابًا - إلى حد ما - في تعامل المؤلِّف مع ضبط ألفاظ تلك الأمثال، ومن خلال الصور الآتية تظهر كيفية الضبط عند العبودي:

---

(١) الحسني، مرجع سابق، (إثم)، ١١.
(٢) انظر: المرجع السابق، (أثر)، ١٠.
(٣) انظر: المرجع السابق، (أثل)، ١١.
(٤) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أواهل)، ٤٠.
(٥) انظر: المرجع السابق، (أشفى)، ٢٣.
(٦) انظر: المرجع السابق، (حاجى)، ١٤٤.
(٧) انظر: المرجع السابق، (أحوه)، ١٣.
(٨) انظر: المرجع السابق، (اختلف)، ١٤.

- (آخْرَتْهَا خِرْقَهْ)[1]: هنا ضبط المؤلّف هذا المثل ضبطًا كاملًا كما يظهر.

- (ابذر تحصد)[2]: لم يضبطها المؤلّف.

- (أبْخَل بخيل اللي يَبْخَل بجاهه)[3]: ضبط هنا كلمتين وأهمل البواقي وإن قيل ربما ترك ما هو معلوم بالضرورة ضبطه كالحرف الذي يأتي قبل حرف المد المناسب ونحو ذلك، قلت بأن هذا لو كان كذلك لكان حقًا منهجًا واضحًا عنده، إلا أن الناظر في معجمه لا يجد عنده مثل هذا، بل يجد العبودي في هذا المعجم قد يظهر بعض الأمثال دون ضبط، فمثلًا في تسجيله (أبْرَك السَّاعات وأشْرَف الأوْقاتْ)[4] قد ضبطه بهذه الصورة، ولكنه أهمل ضبط المثل التالي له: (أبرك ساعة انت فيها يا بن آدم)[5]، وهذا في الواقع مغاير لما قام به في (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) الذي سبق صدوره صدور هذا المعجم؛ إذ كان العبودي في معجمه (الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) معنيًا كثيرًا بضبط ألفاظ معجمه، ومنوعًا بين أكثر من طريقة لضبط تلك الألفاظ، بين الضبط بالشكل، أو النص بالعبارة، أو الجمع بينهما[6].

ويلاحظ على صاحب (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) الاضطراب والتذبذب في ضبط كلماته، فتارة يضبطها ضبطًا كاملًا مثل: (سَمَكَ)[7]، وتارة يهمل ضبطها، نحو (الخلخال)[8]، وتارة أخرى يضبط بعض أحرفها دون بعض، مثل: (سَندرة)[9]، ولم أجد مسوغًا لما فعل، وينطبق هذا تمامًا في الكلمة المسجلة، والكلمة المدخل، فتارة يضبط المدخل دون الكلمة المستعملة نحو: (طَلَى) في المدخل، وتحتها (طلى)[10]، بل قد يختلف ضبطها عن ضبط الكلمة المستعملة، ففي (صقل) ضبطها في

(١) انظر: العبودي، مرجع سابق، (آخرتها خرقة)، ٣٩/١.
(٢) انظر: المرجع السابق، (ابذر تحصد)، ٤٣/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، (أبخل بخيل اللي يبخل بجاهه)، ٤٢/١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (أبرك الساعات وأشرف الأوقات)، ٤٥/١.
(٥) انظر: المرجع السابق، (أبرك ساعة أنت فيها يا بن آدم)، ٤٦/١.
(٦) انظر: علي بن حسن الزبيدي، التغير اللغوي في معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد بن ناصر العبودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤٣٩هـ)، ٥١.
(٧) انظر: المجلاد، مرجع سابق، (سمك)، ٥٧.
(٨) انظر: المرجع السابق، (خلخال) ٣٤.
(٩) انظر: المرجع السابق، (سندرة)، ٥٦.
(١٠) انظر: المرجع السابق، (طلى)، ٧٧.

المدخل بفتح القاف، وعند تدوين المستعمل ضبط القاف بالتسكين[١]، وليس هذا بمعنى أنه يسجل المدخل بإعادته إلى الماضي، بل بحسب النطق، فلا يظهر فرق بينه وبين المستعمل، والدليل على هذا أنه سجل – مثلًا - كلمة (ضَبَحَ) باعتبارها المدخل، وعقب ذلك مباشرة أبان عن استعمال العامة لها دون ذكر للكلمة بعد ذكر المدخل كعادته[٢].

وفي (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) عني المؤلّف بضبط جميع حروف كلمات المثل، ولم يكتفِ بهذا، بل قام بضبط الكلمات ببيان النطق الذي تنطق به العامة، وقد أطلق على صنيعه هذا طريقة (موسيقى النطق) حيث يقول: "عنيت عند تشكيل الأمثال الاهتمام الشديد بطريقة (موسيقى النطق)، وحاولت قدر الإمكان أن يُقرَأ المثل بطريقته الحجازية الأصلية؛ نظرًا لتشابه معظم الأمثال في البلاد العربية، وكل يقرؤها بلكنته التي يعرفها، فذكرتها كما هي تمامًا عندهم نطقًا وتشكيلًا، فقد شطرت اللفظة التي بها سكتة خفيفة، وجاءت على سبيل المثال لا الحصر بالشكل الآتي: يا دافعَ — البلا، يا دافعْ البلاء، م—نتا، ما إنت"[٣].

اتخذ المؤلّف منهجًا واحدًا في ضبط جميع حروف كلمات المثل دون الاكتفاء بضبط حرف أو كلمة دون أخرى، بل يتعدَّى هذا ويضبط ما قبل حرف المد بالحركة المناسبة.

٢٠٢٠٥ الضبط بالعبارة.

يُعَدُّ (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) المعجم الوحيد الذي اتبع طريقة ضبط مفرداته بالعبارة، حيث اعتمد المؤلّف في ضبط ألفاظ معجمه على النص بوصف الحركة الواقعة على الحرف، وذلك بأن ينص على حركة الحرف، ولم يستعمل المؤلف غيره من أنواع الضبط، فمن ذلك -مثلًا- في أول كلمة سجلها في معجمه: (أثر) قال: "بفتح الراء بعد الثاء المثلثة"[٤]، ومثله"(أدم) بفتح الهمزة والدال المثلثة المهملة وآخره ميم"[٥].

---

(١) انظر: المجلاد، مرجع سابق، (صقل)، ٧١.

(٢) انظر: المرجع السابق، (ضبح)، ٧٢.

(٣) سلامة، مرجع سابق، ٢٠.

(٤) العقيلي، مرجع سابق، (أثر)، ١٧.

(٥) المرجع السابق، (أدم)، ١٨.

وقد التزم المؤلف هذا النوع من الضبط في مواد معجمه، واكتفى بذلك دون أية طريقة أخرى، وهو لا يكتفي فقط بالنص على الحركة، بل إنه يبيّن حال الحرف، فيقول - مثلًا -: بحاء مهملة أو بتاء مثناة فوقية مثقلة وهكذا[(١)].

٣٠٢٠٥ المزج بين الطريقتين.

إن أول معجم ظهرت فيه هذه الطريقة هو معجم (فصيح العامي في شمال نجد) الذي يقوم فيه المؤلِّف بضبط حروف الكلمة التي يعيدها إلى صيغة الماضي، وبعد ذلك يذكر اللفظ الذي يريد تسجيله، لكنه يهمل ضبط حروف تلك الكلمة، فيكتفي فقط بضبط حروف الكلمة في صورة الفعل الماضي، ويندر جدًا أن يقوم المؤلِّف بضبط بعض الألفاظ غير اللفظ الأصلي، مثلما صنع في ضبط (أَرَشَ) وبعدها (أَرَّشَ) بين القوم: حمل بعضهم على بعض بالإفساد[(٢)].

إضافة إلى ذلك فإن المؤلِّف يضبط بعض كلمات العامة ببيان نطقها المختلف عن النطق الفصيح بالنص على الحركات، فهو يتبع طريقتين في ضبط المفردات: الأولى - كما مر- وهي طريقة الضبط بالشكل، وتكون خاصة لصيغة الماضي، وهي اللفظ الفصيح، والصورة الثانية هي الصورة الخاصة باللفظ العامي، فمثلًا في (أَخَخَ) فبعد أن شرح اللفظ، ذكر بأنهم ينطقون تلك الألفاظ التي سجّلها بالمعنى نفسه غير أنهم يكسرون الهمزة[(٣)]، ومثله: (أَخَا) فقد ذكر أنهم ينطقون الألفاظ المسجلة تحت هذه المادة للمعنى نفسه مع حذف الهمزة[(٤)]، فالملاحظ هنا وفي غيرهما، أنه جمع بين طريقة الضبط بالشكل للمادة المدخل، والضبط بالعبارة للنطق المستعمل عند العامة، وفي الحقيقة فإن ضبط المؤلف للكلمة المدخل ليس فيه جديد؛ إذ إن صيغة الماضي الثلاثي معلومة بالضرورة أنها على (فَعَلَ).

ولقد سار الحسني في (فصيح العامي في قبيلة عنزة) على ما سار عليه السويداء في ضبط مفردات كتابه – كما هو الحال في الترتيب والمنهج – فقد بدا التأثر واضحًا بمنهجية السويداء في ذلك، فكثيرًا ما يمزج الحسني بين الضبط بالشكل والضبط بالعبارة، وهو يسير وفق طريقة واحدة في الأغلب الأعم، حيث يبدأ بذكر اللفظة كما هي في استعمال العامة مضبوطة بالشكل، ثم بعد ذلك يضبطها

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، ٢٩، ٣٠.
(٢) انظر: السويداء، مرجع سابق، (أرش)، ٣٥/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، (اخخ)، ٣٣/١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (أخا).

بالعبارة بحسب نطق أهل البيئة المدروسة؛ وذلك ببيان التغيُّر الذي حصل على اللفظة أو بقائها على حالها دون تغيُّر، من ذلك ما جاء في: (ث خ ن) (ثِخِن) "جاء في الصحاح: (ثَخُن الشيء ثخانة، أي: غلظ وصلب فهو ثَخين)، وينطقون اللفظ بكسر الحرف الأول لنفس المعنى، فيقولون: هذا الشيء ثِخين أي غليظ"[(١)].

فالمؤلِّف يتعامل مع ضبط كلماته بثلاثة أمور: يقوم أولًا بضبط الكلمة بحسب نطقها عند العامة ضبطًا بالشكل، ثم ثانيًا يسجل الكلمة كما وردت في الاستعمال الفصيح بضبطها كذلك بالشكل، ثم ثالثًا يضبطها بحسب التغيُّر الحاصل بين اللفظين ضبطًا بالعبارة.

وأما التركستاني في (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) فهو من أكثر المصنِّفين عناية بالضبط؛ إذ ضبط جميع حروف الكلمة، وكذلك جميع كلمات العبارة التي وردت فيها الكلمة، بل إن المؤلِّف يضبط جميع حروف كلمات معجمه متنًا وحاشية.

ويستخدم المؤلِّف طريقة أخرى للضبط، وهي النص بالعبارة، وتظهر عنده حينما يريد بيان النطق الحقيقي لهذه اللفظة في استعمال العامة كما في (الحُدّا) بضم الحاء وتشديد الدال المفتوحة وألف مقصورة[(٢)].

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا لا يعني أن بعض المعجمات قد اتبعت طريقة واحدة فقط مهملة غيرها، بل هناك بعض منها قد يضبط مفردة من مفردات معجمه بطريقة مختلفة عما سار عليه في المنهج العام، فمثلًا نجد صاحب (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) يجمع بين الضبط بالشكل والضبط بالعبارة، ففي نحو: "(عِذَاب) بكسر العين وفتح الذال كلمة عامية أصلها فصيحة تُطلَق على أسنان الفتاة الجميلة"[(٣)]، فيظهر هنا أنه جمع بين ضبط حروف الكلمة بالشكل وبين النص على الحركة، ومثله: (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) في نحو: "(جُغْد) بالغين الساكنة وضم الجيم، وهو باطن الخد من داخل الفم"[(٤)]، ومن تلك الصور كذلك: ما قام به الصاعدي من ضبط في (فوائت المعاجم) لكلمة (الخِناع) تحت (خنع) قال: "الخِناع على وزن القِناع قفا رقبة الرجل"[(٥)]، حيث جمع هنا

---

(١) الحسني، مرجع سابق، (ث خ ن)، ١ / ٨٧.

(٢) انظر: التركستاني، مرجع سابق، (الحدا)، ٣ / ٦٢.

(٣) المجلاد، مرجع سابق، (عذاب)، ٨١.

(٤) عطار، مرجع سابق، (جغد)، ٩٨.

(٥) الصاعدي، مرجع سابق، (خنع)، ٦٨٧/٢.

بين الضبط بالشكل وبين الضبط بالمثال، ومنه أيضًا: ما ضبط به مؤلِّف (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) كلمة (الخبَّازة) في المثل: (ابن الخبَّازة ما يجوع) بقوله: "الخبازة على صيغة المبالغة: المرأة تجيد خبز الطعام أو تبيع وتشتري"[(١)]، فالمؤلِّف هنا قد جمع مع ضبط حرف الباء في المثل بالتشديد ضبطه بالوزن في صيغة المبالغة.

ولكن على الجانب الآخر ثمة معجمات لا تهتم بالضبط؛ باعتباره منهجًا واضحًا ومتبعًا في صفحات الكتاب، فهي - إن صحَّت العبارة - معجمات لا تعير اهتمامًا للضبط، وأقصد بهذا الوصف تلك المعجمات التي لا تتبع أي طريقة من طرق الضبط، بل إن غالب موادها تظهر خالية من الضبط تمامًا، وإن كانت بعض المواد قد ظهرت مضبوطة بالشكل إلا أن المؤلف لا يلتزم بهذا، ولا يتمكَّن القارئ من تلمُّس منهج واضح في ذلك، ومن بين تلك المعجمات ما يأتي:

من أوائل المعجمات التي لا يهتدي القارئ فيها إلى منهجية واضحة في الضبط كتاب (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)؛ إذ يمكن أن تقسم كلمات الكتاب بالنظر في ضبطها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كلمات مضبوطة ضبطًا تامًا بالشكل، من صورها: (بدو): " بَدَا الشيء يَبْدُو إذا ظهر"[(٢)].

الثاني: كلمات فيها ضبط لبعض أحرفها دون بعض، من ذلك: في مادة (بطح) "بَطَحَه على وجهه فانبطح، وبِطاح بُطح واسعة عريضة، وتبطح السيل اتسع مجراه"[(٣)].

الثالث: كلمات غير مضبوطة، وفيها صورتان:

١) كلمات غير مُشْكِلَة في ترك ضبطها، منها: ما جاء في (بهش) يقول: " (بهش) يدل على الفرح: أتينا بني فلان فبهشوا إلينا: إذا أقبلوا إلينا مسرورين ضاحكين، وبهش إليه الذئب والحية: إذا أقبل عليه يقصده، وأنت كالباهش الناهش، وأنت كالحية تبهش ثم تنهش"[(٤)]، فجميع كلمات مادة (بهش) في النص السابق خرجت دون ضبط لحروفها، ولكن ترك ضبطها هنا قد لا يوقع في لبس، فبهشوا، وبهش في الغالب لا يؤدي عدم ضبط حروفهما إلى عدم معرفة النطق الصحيح فيهما، وكذلك تبهش، فالأوليان بصيغة الماضي بالفتح، والأخيرة بصيغة المضارع (تَفْعَل).

---

(١) عطيف، مرجع سابق، (ابن الخبازة ما يجوع)، ٢٢/١.

(٢) آل سهيل، مرجع سابق، (بدو)، ٢٠.

(٣) المرجع السابق، (بطح)، ٢١.

(٤) المرجع السابق، (بهش).

٢) كلمات مُشْكِلَة في ترك ضبطها، منها ما في مادة (ثمل): "هو الشيء يبقى ويثبت، والثميلة البقية تبقى من الماء في الصخرة أو الوادي، وقد قالوا: الثميل الماء الذي يبقى في الوادي بعد مضي السيل عنه، والثمالة أحجار تُبنَى على جوانب الأودية لحجز مياه الأمطار"[(١)]، فيلاحظ هنا أن جميع الكلمات الواردة في النص، والتي من مادة (ثمل) قد أتت غير مضبوطة، وأن بعضها نحو: (الثمالة) قد أوقع ترك ضبط الثاء بوجه خاص في لبس في معرفة النطق الصحيح المستعمل عند العامة، أكان بالكسرة أم بالضمة أم بالفتحة؟.

وعلى هذا فقد بدا الاضطراب واضحًا في تحديد منهج معين قد التزم به المؤلِّف في ضبطه لكلمات كتابه.

ومنها: (غريب لغة قبيلة شمر) ففيه لا يلتزم المؤلِّف بأي نوع من أنواع الضبط لكلمات معجمه، بل يضبطها ضبطًا عشوائيًا – إن صح التعبير – إذ لا يهتدي القارئ إطلاقًا لأي نوع من أنواع الضبط الذي التزم به المؤلِّف، وقد يتساءل فيقول: لماذا ضبط هذه الكلمة بهذه الصورة؟ ولماذا أهمل ضبط هذه الأخرى وهي على شاكلة الأولى؟ ويظهر أن المؤلِّف يتنقل بين نوعين من أنواع الضبط، هما: ضبط الحروف جميعًا، وضبط بعضها دون أخرى، ولكن دون منهج واضح، أو سبب متبع، فمثلًا كلمة (الأجرد): ليس في وجهه شعر[(٢)]، قد أهمل ضبطها، وسجَّل عقبها كلمة (الأجْفَر): وهي بلد على طريق زبيدة شرق حائل[(٣)]، فضبطها بهذه الصورة، وأهمل كذلك (الأسمر) و(الأشعل) و(الأشقح) وهي ألوان[(٤)]، وضبط (الذَّيْبَتْ) وهو ضرب من وجع البطن، وأهمل ضبط (الذيخ) وهو الكلب[(٥)].

وكل ما فات قائم على الاختيار العشوائي لتعامل المؤلِّف مع ضبط كلماته، ولذا يمكن أن يقال بشكل عام: إن المؤلِّف لا يعير اهتمامًا لضبط حروف كلماته، وربما كان تجريد الكلمات من الضبط في كتابه سمة غالبة على تلك الكلمات.

ومنها: (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر) الذي هو ليس ببعيد عن سابقيه، فالكتاب فيه اضطراب كذلك في منهجية الضبط فيه، فتارة يظن القارئ أن المؤلِّف لا يعير الضبط اهتمامًا إطلاقًا،

---

(١) آل سهيل، مرجع سابق، (ثمل)، ٣٠.

(٢) انظر: الشمري، مرجع سابق، (الأجرد)، ١٠.

(٣) انظر: المرجع السابق، (الأجفر).

(٤) انظر: المرجع السابق، (الأسمر) (الأشعل) (الأشقح)، ١٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، (الذيبت) (الذيخ)، ٨٩.

وتارة أخرى يرى أن المؤلِّف يضبط كلمات دون أخرى، وأحرفًا في كلمات دون أحرف، وتارة يضبط أحرفًا لا تحتاج إلى ضبط؛ كضبط الأحرف التي تسبق أحرف المد، وصور ذلك ما يأتي:

(إذا شَاوَرْت العَاقِل صَارَ عَقْلَه لَكْ)[1]، فالمؤلِّف هنا ضبط الكلمات ضبطًا تامًا بالشكل، وثمة أحرف فيها لا تحتاج إلى ضبط، بينما نجده – مثلًا – في نحو: (ابدأ بالسلام قبل الكلام)[2] لم يضبط أي حرف فيه، وإن كان عدم ضبطه قد لا يؤدِّي إلى لبس، ولكن في المقابل قد ضبط - كما مر في المثل الأول - بعض الأحرف التي لو لم يضبطها لما حصل لبس في معرفة الضبط الصحيح فيها، و من ضبطه لبعض الأحرف دون أخرى ما صنع في (إذا اجتمعت المذلة لم يَهَابُون)[3]، فيلاحظ في المثل السابق أن المصنِّف قد ضبط فقط بعض أحرف (يَهَابُون)، والملاحظ أيضًا أن فيها حرفين قد ضبطهما وهما قد وقعا قبل أحرف المد؛ إذ ضبط الهاء قبل الألف والباء قبل الواو.

- **ملاحظات في الضبط.**

يمكن بعد الاطلاع على منهج الضبط في تلك المعجمات أن تُلاحَظ الأمور الآتية:

- الضبط بالشكل هو أكثر طرق الضبط وجودًا في تلك المُصنَّفات.
- أكثر الكتب اهتمامًا بضبط جميع كلمات الكتاب: (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر)، و(البيان في لسان زهران)، و(العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة).
- انفرد فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) بطريقة ضبط مغايرة سمَّاها (موسيقى النطق).
- ظهور الاضطراب الواضح في منهجية الضبط في بعض تلك المُصنَّفات.

والذي أميل إليه في منهج ضبط مثل هذه الكلمات أن تدوَّن أولًا بحسب استعمال العامة لا بحسب ورودها في اللغة الفصيحة، ثم تضبط ضبطًا كما نطقت بها العامة وفق طريقةٍ تُوَضِّح النطق الحقيقي عندهم، حتى لو احتاج المؤلف إلى الجمع بين الضبط بالشكل والنص بالعبارة والوزن أو المثال، أما إن لم تدع الحاجة إلى ذلك فإن صورة الضبط بالشكل هي الأولى – عندي – بالاتباع؛ لارتباط الحركات بالكلمة شكلًا ونطقًا من أول نطقٍ بها، واختصارًا للجهد والوقت بتقليل الكلمات الواصفة للحركات، مع العناية بضبط جميع الكلمات حتى الواضحة منها.

---

(١) انظر: العسبلي، مرجع سابق، (إذا شاورت العاقل صار عقله لك)، ٢٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، (ابدأ بالسلام قبل الكلام)، ٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق، (إذا اجتمعت المذلة لم يهابون)، ١٩.

٣.٥ التوثيق.

أقصد به هنا توثيق اللفظ العامي بأية وسيلة من وسائل التوثيق، فالناظر إلى مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية يجد في الواقع تباينًا واضحًا بين المصنِّفين في محاولات توثيقهم لألفاظهم العامية التي يسجلونها، وهذا التباين يظهر في صورتين:

الأولى: التباين في الاهتمام بالتوثيق بصورة عامة، فثمة معجمات لا تهتم أصلًا بتوثيق ألفاظها، بل تورد اللفظ إيرادًا سريعًا وتشرحه دون استعمال أي وسيلة أخرى من وسائل التوثيق.

الثانية: التباين في استعمال وسيلة دون أخرى، فهناك مؤلَّفات قد نوّعت من مجالات توثيقها للفظ، وأخرى قد اقتصرت على وسيلة واحدة دون غيرها، ولذا فإن مبدأ التباين قد بدا جليًا عندهم.

هناك بعض المصنِّفين قد عنوا بالحديث عن توثيقهم لكلمات معجماتهم في مقدمة الكتاب، فالعبودي – مثلًا – قد اهتم كثيرًا بالإشارة إلى توثيقه لألفاظه أو أمثاله، فقد وضع في (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) عنوان: (خطورة النقل غير المباشر) تحدَّث فيه عن تسجيل معانٍ غير صحيحة من قبل بعض المهتمين بجمع هذه الألفاظ[(١)]، وآخر حمل: (توثيق الكلمات العامية) بيَّن فيه حرصه على إيراد الشواهد الشعرية العامية، وبيان النطق بها نطقًا يساوي نطقهم إياها، وأوضح معايشته لتلك الألفاظ ودرايته بها[(٢)]، وفي كتابه: (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) خصَّص - أيضًا - عنوانًا سماه: (توثيق الأمثال) أشار فيه إلى معايشته لهذه الأمثال وسماعه إياها وحذقه بها[(٣)]، يقول: "وإنني أعتقد أن كوني عرفت هذه الأمثال معرفة معاناة، واستعملتها في الكلام المعتاد، وسمعت الناس يتكلّمون بها، ويستعملونها، هو أوثق وأفضل من الذين لم يسمعوها كذلك، ولا عايشوا استعمالها"[(٤)].

وقد عقد فريد سلامة لهذا الأمر في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) موضوعًا بعنوان: (الشرط الذي التزمته والطريقة التي اتبعتها لتوثيق أي مثل بهذا المعجم)[(٥)]، حيث ذكر فيه بعض الأمور التي اتبعها في ذلك، منها: عرض المثل على مجموعة من الرواة الثقات من كبار السن؛ لتحري

---

(١) انظر: العبودي، مرجع سابق، ٨/١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١٤/١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٢٣/١.

(٤) المرجع السابق، ٢٥/١.

(٥) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٨.

الدقة في ورود المثل، وبيان نطقه السليم المستعمل عندهم[١]، وأنه سيُسْبِق ذكر بعض الأمثال بقوله: ويقولون كذا وكذا؛ للدلالة على الاختلاف في نطق المثل من مكان لآخر[٢]، وقد صنع مثل هذا في (معجم كلام أهل الحجاز) تحت عنوان: (الشرط الذي التزمته والطريقة التي اتبعتها لتوثيق أي لفظة بهذا المعجم)[٣].

واهتم صاحب (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) بالتحديد الزمني الدقيق للمادة المجموعة، وقد حدد ذلك في عنوان الكتاب: ما بين القرن الثالث عشر الهجري وأوائل القرن الخامس عشر الهجري، وذكر ذلك أيضًا في مقدمته[٤].

ويمكن فيما يأتي بيان أهم وسائل التوثيق لدى مصنِّفي تفصيح العامي في السعودية:

١٠٣٠٥ إيراد الشواهد العامية.

لعل خير ما يبيِّن أهمية توثيق تلك الكلمات العامية ذات الأصول الفصيحة بالشواهد العامية قول العبودي: "وجود اللفظة العامية في شعر عامي يوثقها؛ أي: يثبت وجودها، ثم إنه يدل على وجودها عند من يحسنون قوالب الشعر، ويعرفون أوزانه، ثم إنه بطريقة أهم يوضِّح ورودها في جملة مفيدة، أو في سياق كلام يعرف منه موقعها من الكلام، وبالتالي المعنى الذي استُعمِلت له، فالتوثيق بالنصوص الشعرية العامية كتوثيق الكلمات الفصيحة القديمة بالشعر الفصيح من جاهلي، وإسلامي فصيح"[٥].

وما نوَّه إليه المجلاد في (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) من أهمية الاستشهاد بالشعر العامي؛ إذ يقول:" وقد تضمَّن كتابنا هذا على العديد من الشواهد الشعرية العامية وما يقابلها من الفصيح، مما يؤكِّد أن الشعر العامي ما هو إلا امتداد للماضي اللغوي للعرب، وأن معظم المفردات وصياغات الجمل هي من فصيح العامي، وعرب اليوم هم أحفاد عرب الفصحى، وكما يقال: (إن الشعر هو ديوان العرب) ... وقد كثر النقاش حول الشعر العامي، ومنهم من طالب بعدم إحياء هذا الشعر

---

(١) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١٩.

(٣) انظر: سلامة، مرجع سابق، ٢٦/١.

(٤) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٨.

(٥) العبودي، مرجع سابق، ١٤/١.

وطالب بهدمه متناسيًا أن المحافظة عليه يعد مصدرًا مهمًا لمعرفة الكثير من أمور جزيرة العرب وأحوالها"[١].

وهذا القول من العبودي والمجلاد يصدق بالفعل عند من يدعِّم شرحه بذكر بعض الشواهد التي وردت فيها تلك الكلمة، وذلك حرصًا منه على توثيقه لها ببيان تداولها بين ألسنة العامة، خاصة الكلام الأدبي عندهم، ويكون تعامل تلك المعجمات وما شابهها في توثيقها لما تسجله من ألفاظ في أنها تبدأ أولًا بذكر اللفظ، ثم تشرح معناه، وبعد ذلك تورد أبياتًا من الشعر العامي قد ورد فيها ذلك اللفظ.

ومن صور ذلك في تلك المعجمات:

ما جاء في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان)؛ إذ وثَّق صاحبه بعض الألفاظ العامية التي سجّلها بإيراد بعض الشواهد الشعرية على استعمال العامة لها، مثل: ما ذكر في (أثر)[٢]، ونحو: (بار)[٣] ومنه: (البتات)[٤].

ونجد كذلك (فصيح العامي في شمال نجد) يورد صاحبه فيه بعض الشواهد العامية التي يوثق من خلالها ورود اللفظ عندهم، مثل: ما في (حدأ)، حيث ذكر بأن الحدأة هي الطائر، ثم أورد نصًا من الأمثال العامية قد ورد فيها هذا اللفظ في قولهم: (الكبر ما سر الرخم والحديا، والصغر ما عذرب بنات الشياهين)[٥]، لكن ذلك نادر في كتابه، وقد أشار إلى هذا في مقدمته بقوله: "وقد نويت في بادئ الأمر الاستشهاد على كل كلمة فصيحة وردت في اللهجة العامية ببيت من الشعر العامي؛ لإثبات صحة استعمالها، غير أنني عدلت عن ذلك؛ خشية أن يحسبني البعض ممن يؤثرون اللهجة العامية على الفصحى"[٦].

وقد ظهرت في (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) عناية المصنف بكثرة إيراد الشواهد على اللفظ العامي المسجل، كما في: (أبى)[٧]، ونحو: (أبخص): أي أعرف، يقال: فلان أبخص منك في الشيء

---

(١) المجلاد، مرجع سابق، ٣.

(٢) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (أثر)، ١٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، (بار)، ٢٢ .

(٤) انظر: المرجع السابق، (البتات).

(٥) انظر: السويداء، مرجع سابق، (حدأ)، ١٧٣/١.

(٦) المرجع السابق، ٨/١.

(٧) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أبى)، ٥.

الفلاني: أي أعرف منك، ويقال: كبار السن أبخص من الشباب: أي أعرف وأدرى[١]، ومثله: (أبدا) أبدا: أولى، يقال: فلان أبدا من فلان، ويقال: يا فلان اقعد في صدر المجلس أنت أبدا مني: أي أنت أولى بالجلوس في صدر المجلس مني[٢].

ومن ذلك ما أورده صاحب معجم (الفصاحة في منطقة الباحة) من أبيات عامية في لفظة (بِنَاقة)، وهي الزرار الذي يكون في الثوب[٣]، ونحو: (بُهْلُول)[٤].

ومنها: (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر)، فمما جاء فيه: ما أورد من أبيات عامية في المثل (أخطل من يد) وهو مثل يضرب كناية عن الشجاعة[٥]، ونحو ذلك من تلك الكتب التي توثِّق كلماتها العامية بإيراد شواهد من شعر العامة وكلامها تدل على استعمال العامة لتلك الألفاظ في نصوصها الأدبية.

غير أن صاحب (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) يختلف عن تلك المعجمات التي توثق كلماتها بذكر بعض الشواهد العامية عليها بعد شرح معناها، وبيان استعمالها عند العامة؛ إذ إن موضوع كتابه في الأساس يقوم على تتبع تلك الألفاظ في أشعار العامة، وبالتالي يأتي الشاهد عنده قبل بيان معناه أو معنى اللفظ، حيث يلتزم المؤلِّف في كتابه بطريقة محددة في ذكر الشاهد من الشعر العامي الذي ورد فيه اللفظ المراد تسجيله؛ إذ يبدأ المؤلِّف أولًا بذكر الكلمة، ثم يذكر اسم الشاعر من الشعراء العاميين، ويذكر البيت الذي ورد فيه ذلك اللفظ، ثم بعد ذلك يشرع في بيان معناه، وهذه طريقة انفرد بها المؤلِّف عن بقية المصنّفين في هذا الميدان، وقد بنى كتابه على ذلك، ومن أمثلته:

"جان: قال مساعد بن رقوش:

وإني أعوذ بك من إنس ومن جَانَا

وأنا أحب التُّقى وإن التُّقى لي به

ويقصد بقوله: (من إنس ومن جَانَا): أي يتعوذ من الإنس و الجان، والجان: أي الجن، جاء في لسان العرب: الجان أبو الجن، خُلق من نار ثم خُلق منه نسله، والجان الجن"[٦].

---

(١) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أبخص).

(٢) انظر: المرجع السابق، (أبدا)، ٦.

(٣) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (بناقة)، ٧٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، (بهلول)، ٨١.

(٥) انظر: العسبلي، مرجع سابق، (أخطل من يد)، ١٨.

(٦) الزهراني، مرجع سابق، (جان)، ١٢٥.

على أن أصحاب تلك المعجمات ليسوا على قدر واحد في الاهتمام بتوثيق تلك الشواهد التي أوردوها ليوثّقوا من خلالها ورود ذلك اللفظ بعينه، بل ظهر التباين في ذلك بشكل واضح، وسيأتي الحديث عن هذا – إن شاء الله – في مآخذ التوثيق في فصل التقويم.

٢٠٣٠٥ إيراد لغة أخرى للفظ المسجل.

وذلك بأن يورد صاحب المعجم لغة أخرى للفظ الذي سجّله، ومن خلال إيراده لتلك اللغة يظهر مدى توثيقه لما سجّل؛ فبذكره لهذه اللغة يسجّل التسجيل الحقيقي لاستعمال العامة، ويوضح كيفيه استعمالهم لها.

ومن تلك المعجمات التي بدا فيها ذلك: (فصيح العامي في شمال نجد)، ومما جاء فيه: "(حَدَأً): الحدأ الطائر المعروف، والحديا تصغير الحدو وهي لغة في الحديا"[(١)].

ونجد مثل هذا في (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) نحو: "(الأَرْنَة): جمر يُدفَن في الرماد، فإذا احتيج إلى النار أزيل الرماد وأُشعِلت النار من ذلك الجمر، و(الوِرْنَة) لغة في (الأرنة)"[(٢)] ونحو: "(الأتان): أنثى الحمار، ومن الناس من يقول أتانة... والشيء الذي أعرفه أن الناس في مصر والعراق والشام وغيرها من بلاد العرب يطلقون على أنثى الحمار حمارة ولا يستعملون أتانًا"[(٣)]، وكذلك:" (آنس): بمعنى أحس، ومن الناس من يقول: (أونس)"[(٤)].

ومنها: (البيان في لسان زهران) فمثلًا ما ذكره في (أتن)، فبعد أن بيَّن أن معنى الأتان الحمارة أشار إلى أن بعض رجال زهران يحذفون الهمزة ويضيفون هاء التأنيث في آخر الكلمة، فهم يقولون تانة[(٥)]، ومن ذلك قوله: "التخريص لغة في الدخريص، وهي الزيادة التي تكون في الثوب حول الإبطين لتوسيعه"[(٦)].

ومن صور ذكر لغة أخرى للفظ المسجَّل ما جاء في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) من نحو: (البدِوي ينشِد) وبعضهم يرويه (البدوي يمشي وينشد)[(٧)].

---

(١) السويداء، مرجع سابق، (حدأ)، ١٧٢/١.

(٢) الفيصل، مرجع سابق، (الأرنة)، ٢٠.

(٣) المرجع السابق، (الأتان)، ١٩.

(٤) المرجع السابق، (آنس)، ٢٢.

(٥) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (أتن)، ٨.

(٦) المرجع السابق، (تخرص)، ٣٧.

(٧) انظر: العبودي، مرجع سابق، (البدوي ينشد)، ٢١٣/١.

وفي (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) كذلك إيراد اللفظ بأكثر من نطق، وذلك عن طريق بيان استعماله عند العامة في أكثر من لغة، نحو: (آبى) فقد ذكر في أول الكلمة: (آبى) وينطق أيضًا (أبى): امتنع ورفض[١]، ونحو: "(الأثاثي) وهي لغة في الأثافي"[٢].

ومنها: (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر)، فمما جاء فيه: المثل: (أَحْرَص من نملة)، ويقال: (أَجْمع من نملة)، ويضرب المثل تشبيهًا للإنسان الحريص على الجمع والكسب والادخار[٣]، ومنه: (إذا جا القَدَر ضاعَت الحيلة)، ويقال: (لا ينفع الحذر من القدر)، و (لا ينجي حذر من قدر)[٤].

ومثل هذا أيضًا في (الفصاحة في منطقة الباحة)، فقد جاء فيه: " (بَكَرة)، والبعض يقول: مكرة بقلب الباء ميمًا، وهي التي تُوضَع في أعلى البئر؛ لتسهيل رفع الماء منها "[٥]، ونحو: (بُلْسُن) يقول: "(البلسن) هو العدس، والبعض يقول: بوسن"[٦].

وفي (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) يذكر فريد سلامة المثل بأكثر من لغة، نحو: (اللي عِنْدُه قِرْشْ مْحَيِّرُهْ بِشْتَرِيْ حَمَامْ ويطَيِّرُهْ) ذكر تحته أنهم يقولون أيضًا: (اللي عنده قرش محيّره يجيب حمام ويطيّره)، وأيضًا: (اللي قرشه محيّرُه يشتري حمام ويطيّرُه)[٧]، ومنه (اللِّيْ فِينَا كَافِينَا) ذكر أنهم يقولون: (اللِّيْ فيها يكفيها)[٨].

وفي كتابه الآخر (معجم كلام أهل الحجاز) ذِكر كذلك لمثل هذا، ويظهر هذا كثيرًا إذا قال: ويسمونه كذا، كما في (أَبْلَتِيْنْ) يقول: "ويسمونه (بلاتين) أيضًا، معدن ثمين أبيض اللون غير قابل للصدأ"[٩]، ومنه: كلمة (حَدْلَقَ)؛ فقد ذكر عقب بيان معناها المراد به: تملق ونافق زائدًا عن حده، بأنهم يلفظونها أيضًا بـ (حدلقة)[١٠].

---

(١) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (آبى)، ٥.

(٢) المرجع السابق، (الأثاثي)، ٨.

(٣) انظر: العسبلي، مرجع سابق، (أحرص من نملة)، ١١.

(٤) انظر: المرجع السابق،(إذا جا القدر ضاعت الحيلة)، ٢٣.

(٥) الزهراني، مرجع سابق، (بكرة)، ٧٨.

(٦) المرجع السابق، (بلسن)، ٧٩.

(٧) انظر: سلامة، مرجع سابق، (اللي عنده قرش محيره يشتري حمام ويطيره)، ٢٠٢.

(٨) انظر: المرجع السابق، (اللي فينا كافينا)، ٢٠٧.

(٩) سلامة، مرجع سابق، (أبلتين)، ٧٠٩/٢.

(١٠) المرجع السابق، (حدلق)، ٢٥٦/١.

٣٠٣٠٥ بيان النطق المستعمل عند العامة.

وذلك بأن يستخدم المؤلِّف بعض العبارات التي توضِّح النطق الحقيقي المستعمل عند العامة، أو أن يبيِّن الاختلاف في النطق بين الصيغتين: اللفظ المستعمل عند العامة واللفظ الفصيح الأصيل، ومن صور ذلك ما يأتي:

ما ورد في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) من الإشارة بألفاظ لبيان الاستعمال الحقيقي للفظة، يقول المؤلِّف تحت (أخخ): "خه بكسر الخاء وآخره هاء: اسم فعل أمر يؤدي معنى الزجر – التأنيب – ترك ما يعمله المرء – عيب عليك، وتُستعمَل لدينا للتأنيب كما وضّحنا أعلاه"[(١)]، فقول المؤلف: (وتستعمل لدينا)، من العبارات التي تبيِّن الاستعمال الحقيقي عند العامة، وهذا من صور التوثيق لتلك الألفاظ واستعمالاتها.

وفي (فصيح العامي في شمال نجد) يلتزم المؤلِّف دومًا بيان كيفية نطق العامة للكلمة واستعمالهم لها، وذلك بقوله: ويقولون، أو وينطقون، وقد نبَّه إلى هذا بقوله: "فاكتفيت بذكر الكلمة كما تُنطَق الآن، وكما وردت في المعاجم اللغوية في بداية الشرح، استخدمت لفظ (يقولون، أو ينطقون، أو يسمون)، وأعني بهم العامة؛ للتدليل على وضع الكلمة الحالي"[(٢)]، ومما أتى عنده: ما جاء في (حَدَجَ)، يقول المؤلِّف بعد أن بيَّن معنى اللفظ: "وينطقون هذه الألفاظ لنفس المعنى فيقولون: لقد شد الحداجة على البعير، وأكل الحمار حدج الحنظل، ويسمّون نوى التمر قبل أن يدق بالحدج، فيقولون: هذا حدج النوى أو الفصم الذي لم يدق، ويكنّون بذلك عن الأمور الأخرى، فيقولون: فلان أخرج الحدج: إذا خاف من الأمر وأخرج مكنونه"[(٣)]، فيلاحظ من خلال النص السابق، استعمال المؤلِّف لبعض الألفاظ التي تبيّن توثيق استخدام اللفظ عند العامة، مثل: وينطقون، ويقولون، ويسمون، ويكنون.

ومن ذلك ما جاء في (أصالة لهجة منطقة جازان) تحت (حَبَلَ) الرجل، فبعد أن شرح معناها بأنه ضربه في رأسه فجرحه، قال المؤلف: "والإطلاق عندنا على جرح الرأس خاصة، فإذا قال أحدهم: خَبَلْتُ فلانًا: عُرف قصده بأنه ضربه على رأسه حتى انجرح، أما في اللغة فيُطلَق على جراحات الجسد عامة"[(٤)].

---

(١) العقيلي، مرجع سابق، (أخخ)، ١٨.

(٢) السويداء، مرجع سابق، ٨/١.

(٣) المرجع السابق، (حدج)، ١٧٢/١.

(٤) فضلي، مرجع سابق، (حبل)، ١٥٤.

وفي (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) يقوم المؤلّف بكتابة المثل بالصيغة التي نطقت بها العامة، وقد أوضح ذلك حين قال: "وقد حرصت على سلامة المثل عند سماعه، مهما كان فيه من ركاكة في النطق"[(١)]، ومن هنا فالمؤلّف يشير كثيرًا إلى استعمال المثل عند العامة، فهو ينصُّ دائمًا بعبارة توضِّح مدى استعمال الناس في بيئته لهذا المثل وكيفية نطقه، فيقول: وعند العوام[(٢)]، أو وعندهم[(٣)]، ونحو ذلك.

ومثله ما استخدمه الصاعدي من عبارات تدلُّ على ذلك نحو: قال في (خوي): "(الخَويّ) في لهجاتنا هو المرافق المصاحب، وينطقونها الخِوِي بكسر الخاء والواو، وتسكين الياء، وهو تحريف عامي"[(٤)].

وأما صاحب (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) فهو – في رأيي – أكثر من عوَّل على ذكر ألفاظ تدلُّ على نطق العامة لتلك الألفاظ واستعمالهم إياها؛ إذ لا تخلو صفحة إلا وقد ذكر بعض تلك العبارات، منها: نقول، ونسمي، وندعو[(٥)]، ونحو: ويجمعون، ويقولون[(٦)]، وهذا كثير جدًا في المعجم، فهو يجمع بين ضمير الغيبة وبين ضمير الجمع في بيان ذلك النطق، ويكثر دومًا من عبارة (ونقول)؛ ليبرهن على دقة ذلك الاستعمال في بيئته.

وفي كتاب (العاميات الفصاح) يكثر صاحبه كذلك من استخدام تلك العبارات التي تبيِّن الاستعمال الحقيقي عند العامة، منها: يطلق العوام[(٧)]، ونحو: يستعمل العوام[(٨)]، ونحو: ما تزال مستعملة حتى الآن[(٩)].

ويستخدم فريد سلامة تلك العبارات في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز)، والتي منها: ويقولون، وينطقون[(١٠)]، ونحو: ولا يقصدون كذا بل قصدهم كذا[(١١)]، كما أن له طريقة فريدة في توثيق

---

(١) عطيف، مرجع سابق، ٦/١.
(٢) انظر: المرجع السابق، ٢٢/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، ١٢١/١.
(٤) الصاعدي، مرجع سابق، (خوي)، ٦٨٩/٢.
(٥) انظر: السهلي، مرجع سابق، ١٠.
(٦) انظر: المرجع السابق، ١١.
(٧) انظر: التركستاني، مرجع سابق، ٧/٣.
(٨) المرجع السابق، ٩/٣.
(٩) المرجع السابق، ١٥/٣.
(١٠) انظر: سلامة، مرجع سابق، ٢٠٨.
(١١) انظر: المرجع السابق، ٢١١.

المثل وسماعه من العامة، تظهر في عرض الأمثال النادرة الغريبة على مجموعة من كبار السن واختبارهم بها، وذلك بذكر الشطر الأول منه، فإن اجتمعوا على تكملته دوَّنه وسجَّله، وإن اختلفوا أهمله وتركه، وقد صرَّح بذلك بعد حديثه عن تسجيل المثل الغريب النادر قائلًا: "كنت أعرض مدخله أو شطره الأول على ثلاثة من مكة المكرمة، وثلاثة من المدينة المنورة، واثنين من جدة (ذكورًا وإناثًا وممن أثق بمخالطتهم الاجتماعية الواسعة لطوائف شتى من طبقات المجتمع)، فإذا أكّدوه مجتمعين - وحتى لو بطريقة نطق مخالفة – وثَّقته فورًا، وإذا اختلفوا فيه وأنكروه، أو أخبروا بأنهم لم يسمعوه من أحد، أهملته ولم أدونه"[(١)]، فهذه بالطبع طريقة بديعة من المؤلِّف دون بقية أقرانه، رمى من خلالها التوثيق الصحيح لنطق ذلك المثل واستعماله، تشبه تلك الطريقة التي كان يستعملها اللغويون قديمًا أمثال: أبو عمر بن العلاء في اختبار الرواة[(٢)].

وكذلك في كتابه: (معجم كلام أهل الحجاز) يستعمل بعض تلك العبارات التي تدلل على بيان استعمال العامة للألفاظ التي سجّلها، نحو: ما ذكر في (أَلْماسْ) تحت باب (في المعادن والصياغة والأحجار الكريمة وما يتعلق بها) حين قال: "ويلفظونها بتفخيم اللام والميم وبإضافتهما، والحقيقة أنه (ماس) حجر شفاف شديد الصفاء واللمعان ذو ألوان، ويُعَدُّ من الأحجار الكريمة "[(٣)].

وأما المجلاد في(منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) فإنه يكثر من عبارة (عند العوام)[(٤)]، التي يستخدمها أثناء شرحه لمعنى الكلمة.

وكذلك (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) يشير صاحبه فيه بعبارات جمع المتكلمين تدل على استعمال الناس لهذه الألفاظ والذي هو واحد منهم، من ذلك: ما ذكره تحت (جال)، حيث قال: "وكلمة (جال) عندنا أي: ناحية أو جهة، فنقول: (أنا راجع جَالَةَ أو جَالَ البيت وسأعود)"[(٥)]، ومثله ما قاله في كلمة (الفُوْق) يقول: "وأما (الفُوْق) في لساننا فهو كل ما نبت من العشب والزهر على وجه الأرض بعد المطر"[(٦)].

---

(١) سلامة، مرجع سابق، ١٨.

(٢) انظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٤ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ١١٨.

(٣) المرجع السابق، (ألماس)، ٧٠٩/٢.

(٤) انظر: المجلاد، مرجع سابق، ١٠.

(٥) الزهراني، مرجع سابق، (جال)، ١٢٤.

(٦) المرجع السابق، (الفوق)، ٣٥١.

٤.٣.٥ تحديد البيئة.

اتبع بعض المصنِّفين طريقة تحديد البيئة التي يرد فيها ذلك اللفظ المسجّل، وهذه بطبيعة الحال طريقة مهمة في توثيق المادة المعجمية؛ إذ بذكر تلك البيئة يُعزَّز الوثوق بورود اللفظ فيها، وتضيق حدود استعماله عند قوم دون غيرهم، وهم – أعني المعجميين السعوديين – متفاوتون في الاهتمام بهذا الجانب، ولكن في العموم يمكن أن تحاط عنايتهم بها في الصورتين الآتيتين:

أ- يظهر تحديد البيئة بشكل كبير عند أصحاب المعجمات الذين ألّفوا في بيئات عامة دون العناية بمكان معين بذاته، فيقوم هؤلاء المصنِّفون بذكر المكان الذي يُستعمَل فيه اللفظ بشكل أكبر من غيرهم، أو بيان بعض الاختلافات النطقية بين أقوام متفرقين في بيئات مختلفة، فيلزم من هذا أن يُحدِّد المؤلِّف تلك البيئة التي تستعمل هذا اللفظ؛ ليدلل على الاستعمال الحقيقي للفظ، وهذه صورة مهمة من صور توثيق الألفاظ العامية.

ب- يظهر في تخصيص مكان معين في بيئة خاصة، أو قبيلة بعينها، وذلك بأن يذكر المؤلِّف بشكل خاص استعمال هذا اللفظ عند قوم دون قوم، وهم جميعهم ينتمون إلى بيئة واحدة.

ومن صور تعامل أولئك المصنِّفين في تحديد بيئة اللفظ بشكل عام ما يلي:

يدرس العبودي في (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) الأمثال النجدية، ولكن قد يتحدّث عن بيئات أخرى يرد فيها ذلك اللفظ، فلقد أشار إلى أنه قد يذكر أحيانًا مكان ورود المثل، أو استعماله في البلدان العربية الأخرى، يقول: "كما أنني قد أذكر في بعض المواضع أن المثل الدارج معروف في بعض البلدان العربية، وإن كنت لا ألتزم بذلك في كل الأمثال"[(١)]، فمن ذلك المثل: (أكلها باردة)، فبعد أن ذكر معناه وحدَّد أصله قال: "وهو عند اللبنانيين: (أكلها على بارد مستريح)، وعند اليمانيين: (أكلها باردة مبرّدة)"[(٢)]، ومنه ما جاء في مثل: (بارك الله في من زار وخفف) حيث قال: "وهو عند العامة في تونس والسودان باللفظ النجدي"[(٣)].

وأما كتاب: (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة)، فالملاحظ عليه في تحديد بيئة اللفظ التعامل بصورتين:

---

(١) العبودي، مرجع سابق، ٢٠/١.

(٢) المرجع السابق، (أكلها باردة)، ٤١/١ .

(٣) المرجع السابق، (بارك الله في من زار وخفَّف)، ٣٠٨/١.

الأولى: التعميم في ذكر البيئة، كأن يقول- مثلًا-: "يقال في عامية بعض نواحي بلادنا"[(١)]، ومثله: "يستعمل العوام في بعض بيئاتنا العربية الحديثة"[(٢)].

الثانية: التخصيص كأن يقول: "يستعمل العوام في بعض نواحي نجد من بلادنا وفي بعض بلدان الخليج العربي"[(٣)] ومنه: "يستعمل العوام في بعض نواحي الحجاز من بلادنا"[(٤)].

وأما (فوائت المعاجم) خاصة في قسم: الفوائت الظنية، فهو في تصوّري أكثر تلك المعجمات اهتمامًا بتحديد البيئة التي ورد فيها اللفظ؛ إذ يمكن أن يقال: لا تكاد صفحة من صفحات المعجم تخلو من ذكر للبيئة التي ورد فيها اللفظ، وهذا ليس بمستغرب؛ إذ إن المعجم في الأساس قائم على الأخذ من لهجات متفرِّقة داخل شبه الجزيرة العربية، فيستلزم من هذا تحديد البيئة التي أتى منها ذلك اللفظ، وبيان الكيفية التي تستعمله العامة فيه، والمؤلِّف لا يكتفي فقط بذكر البيئة المسموع فيها اللفظ، بل ربما يبيِّن في تحديد أدق كذلك القبيلة التي تستعمل ذلك اللفظ داخل تلك البيئة، ومثل هذا ما جاء في (بقص) يقول: "بَقَصَ بمعنى اجتزأ شيئًا ... والبَقْص: النقص في عمومه، ومنه قولهم في لهجات قبائل الحجاز بين الحرمين (حرب، وسليم، ومطير، وعتيبة): بَقَصْت لفلان بَقْقَصَة: أي شيئًا يسيرًا من شيء أكبر"[(٥)]، ونحو ذلك ما ذكر في مادة (ثرمد)، فبعد أن شرح معناها بأنها وصف للشخص الذي يصنع الشيء ولا يتقنه قال: "والثرمُود بهذا المعنى مسموعة في قبائل الحجاز بين الحرمين، ووادي الصفراء، وتهامة الحرمين، وبعض نجد"[(٦)].

وفي (معجم كلام أهل الحجاز) اهتمام كذلك بتحديد بيئة اللفظ، فمن صور ذلك: ما ذكره تحت (حَدَدَ) حين قال: "ويقولون بالمدينة المنورة إذا أرادوا زجر إنسان وإيقافه عند حده: (حدَّك) أو (الزم حدَّك)"[(٧)].

وأما عن المعجمات التي خصَّصت موضوعها للهجة في بيئة جغرافية محددة، ففيها الإشارة إلى البيئة التي ورد فيها اللفظ، ولكن هذا نادر وقليل في تلك المعجمات، ولعل أكثر معجم عني بالإشارة إلى

---

(١) التركستاني، مرجع سابق، ٨٢/١.
(٢) المرجع السابق، ٣٣٥/١.
(٣) التركستاني، مرجع سابق، ٨٤/١ .
(٤) المرجع السابق، ٣٣٣/١.
(٥) الصاعدي، مرجع سابق، (بقص)، ٦٥٣/٢.
(٦) المرجع السابق، (ثرمد)، ٦٥٥/٢.
(٧) سلامة، مرجع سابق، (حدد)، ٢٥٦/١.

البيئة المدروسة معجم: (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)؛ حيث أكثرت مؤلفته من قول: (وفي مكة يقولون كذا)، وتلتزم هذا في غالب مواد المعجم.

٥.٣.٥ بيان مجال استعمال اللفظ.

جاء في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) في (أثر): "بفتح الراء بعد الثاء المثلثة تأتي بمعانٍ مختلفة بعض الشيء، فمثلًا يقول الشخص لرفيقه الذي قعد في البيت وهو يظنه خرج: أثرك قاعد وأنا أظن أنك خرجت"[(١)]، فالمؤلِّف هنا قد بيَّن المجال الذي تُستعمل فيه هذه اللفظة، وفي تبيينه هذا توثيق للفظة ولاستعمالها؛ إذ إنه وضَّح السياق الحالي الذي تُستخدَم فيه.

ومثل هذا من بيان مجال استعمال اللفظ نجده في بعض المعجمات الأخرى، ففي (أصالة لهجة منطقة جازان) نحو: (إِزْهَلُه): ذكر المؤلِّف أنها عبارة يُؤتَى بها لتطمين الشخص على أن مطلبه سيتحقق[(٢)].

ويستعين كذلك صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) ببيان مجال استعمال اللفظ؛ للدلالة على الموقف الذي يطلق فيه هذا اللفظ، نحو: (اقدع): فعل أمر بمعنى كل، إذا كان الطعام الموضوع مما يؤخذ حبة حبة كالتمر خاصة وسائر الفاكهة عامة[(٣)].

ويبيِّن صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) كذلك مجال استعمال اللفظ، وذلك عن طريق ذكر ألفاظ تدل على ذلك، كأن يقول: والغالب تُطلَق في كذا، أو تُستعمَل في كذا، نحو: كلمة (أخلف) يقول: "أخلف الله عليك يا فلان: أي رد الله عليك وأبدلك خيرًا مما أنفقت، وفي الغالب تقال بعد الانتهاء من الوليمة أو لمن فقد شيئًا"[(٤)].

وعند العبودي كذلك اهتمام بتحديد مجال استعمال المثل كما في (الأقدام عليها أحكام) فقد قال فيه: "هذا من الأمثال التي يستعملها طلبة العلم وأنصاف المتعلّمين منهم"[(٥)].

---

(١) العقيلي، مرجع سابق، (أثر)، ١٧.

(٢) انظر: فضلي، مرجع سابق، (إزهله)، ١٩.

(٣) انظر: آل ملحم، مرجع سابق، (اقدع)، ١٧.

(٤) الغامدي، مرجع سابق، (أخلف)، ١٥.

(٥) العبودي، مرجع سابق، (الأقدام عليها أحكام)، ١٨١/١.

ويشرح فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) المثل بعد تدوينه شرحًا عامًا، ثم بعد ذلك يشرح ألفاظه فيذكر اللفظ الأول وما يُستعمَل عند العامة في جميع اشتقاقاته ومجال استعماله، وكذا اللفظ الثاني بالطريقة نفسها، فمثلًا في تدوينه لمثل (أبرد من الثلج) شرح المعنى العام له وهو كناية عن سيّئ التصرُّف والمتباطئ في عمله، ثم بعد ذلك شرح لفظة (أبرد)، وذكر اشتقاقاتها واستعمالاتها من البارد، والبراد، والبرودة، وأعصاب باردة، والحرب الباردة وهكذا، ثم ذكر الثلج وأورد اشتقاقات تلك الكلمة وسياقات استعمالها عند أهل الحجاز[(١)].

وكذلك في معجمه الآخر (معجم كلام أهل الحجاز)، مثاله (حَدَد) فقد ذكر تحت هذه اللفظة استعمالات متعددة للعامة في مجالات مختلفة، فحينما شرح معنى اللفظة، بيَّن ورودها في مجالات أخرى، منها: "وكذلك يستعملون اللفظة للدلالة على الجهة، فيقولون: (من حدة هنا)، وتُستعمَل اللفظة بمعنى الإكراه على الشيء، أو الإجبار عليه، فيقول الرجل للآخر: (إيش حدَّك على كذا وكذا؟)"[(٢)].

ومن أهم صور بيان مجال الاستعمال الذي يُعَدُّ من طرق التوثيق: بيان حال اللفظ من حيث الكثرة والقلة، ومن ذلك:

ما جاء في (فصيح العامي في شمال نجد) نحو: (أرخ) قال: "(أَرَخ): تعريف الوقت والتوريخ مثله والواو فيه لغة، وينطقون هذا اللفظ لنفس المعنى ويكثر استعمال اللفظ الأخير، ويقولون: ورخ للحادثة"[(٣)].

وفي (الفصاحة في منطقة الباحة) حديث كذلك عن حال اللفظة من حيث الكثرة أو القلة في استعمالها، فقد تحدَّث المؤلِّف عن كلمة (إثر) أنها تُستعمَل بكثرة في منطقة الباحة[(٤)].

ويورد المؤلف أحيانًا بعض العبارات التي تدل على ذلك، مثل: (وكثيرًا ما تستخدم هذه الكلمة)[(٥)]، ونحو: شرحه لـ(أَقْدى) بمعنى أصاب في عمله أو قوله، يقول فيه: " وكثيرًا ما يقول الشخص لآخر: أقديت في كلامك، أو فيما فعلت"[(٦)].

---

(١) انظر: سلامة، مرجع سابق، (أبرد من الثلج)، ٤٥، ٤٦.

(٢) المرجع السابق، (حدد)، ٢٥٦/١.

(٣) السويداء، مرجع سابق، (أرخ)، ٣٥/١.

(٤) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (إثر)، ١٩.

(٥) المرجع السابق، ٤٥.

(٦) المرجع السابق، (أقدى)، ٢٣ .

ومثله في (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) ذكر المؤلِّف في (اهْتَلد) التي بمعنى طرد بعنف، أنها من الكلمات النادرة[١]، ومنها كذلك مادة (أوسِح)؛ أي: تحمَّل الآخرين واصبر على أذاهم، وذكر المؤلِّف بأنها نادرة الاستعمال[٢]، ومثله أيضًا وصفه لكلمة (جابوز) بأنها من الكلمات النادرة الاستعمال، والتي تعني: الجيب الذي توضع فيه النقود[٣]، ونحو: "أومى فلان يومي: أشار بيده ورفعها عليه، وفي الغالب يكون لتنبيه الشخص أو لتهديده"[٤].

والصاعدي كذلك في (فوائت المعاجم) يبيِّن القلة والكثرة في استعمال اللفظ، فمن ذلك قوله: "وتوشك دلالة هذا الفعل على الاندثار في الاستعمال اللهجي"[٥]، وقال تحت (خَثَعَ): "من الكلمات الشائعة وهي في طريقها للاندثار"[٦].

- **ملاحظات في التوثيق:**

- أكثر طرق التوثيق ورودًا في تلك المُصنَّفات – على حد معرفتي – طريقة بيان النطق المستعمل عند العامة، وذلك باستعمال عبارات نحو: ويقولون، وينطقون، وعندهم، وعند العامة، ويستعملون، ونحو ذلك.
- أكثر تلك المعجمات عناية بطريقة إيراد الشواهد على ورود اللفظ في استعمال العامة: (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح)، و (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار)؛ لقيامهما في موضوعهما على تلك الشواهد.
- يكثر تحديد البيئة في المعجمات العامة التي لم تخصص بيئة معينة في دراستها.
- قد تظهر أكثر من طريقة لطرق التوثيق في كل معجم من تلك المعجمات، ولا يعني هذا اقتصار معجم معين بطريقة واحدة دون غيرها.

وهذا ما أدعو إليه في مجال توثيق تلك الألفاظ، فكلما جمع المؤلف أكثر من طريقة لتوثيق اللفظ المسجَّل المحاكي لنطق العامة واستعمالهم كانت الدقة أقرب إلى هذا المعجم من غيره، وزاد الحرص على الإقبال عليه دون سواه.

---

(١) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (اهتلد)، ٤٠.
(٢) انظر: المرجع السابق، (أوسح)، ٤١.
(٣) انظر: المرجع السابق، (جابوز)، ١١٦.
(٤) المرجع السابق، (أومى)، ٤٢.
(٥) الصاعدي، مرجع سابق، ٦٧٥/١.
(٦) المرجع السابق، (خثع)، ٦٨١/١.

٤.٥ شرح المعنى.

إن دراسة المعنى المعجمي -كما أشار حلمي خليل- تُعَدُّ عند علماء المعجم الهدف الأول لهذا العلم، وقد نقل قول زجوستا الذي جاء فيه: "إن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم؛ لأن كثيرًا من قرارات المعجمي تتوقّف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه"[(١)].

وقد ذكر المحدثون طرق شرح المعنى في دراساتهم عن المعجم؛ إذ جاءت معظمها متقاربة إلى حد ما، وإن اختلفت في بعض المصطلحات، فعند محمد أبو الفرج -مثلًا - حملت مصطلح (وسائل تفسير المعنى في المعاجم العربية)[(٢)]، وجاءت عند أحمد مختار عمر بمصطلح (طرق شرح المعنى)[(٣)].

ويمكن أن تلخص تلك الوسائل التي اتبعها المعجميون في شرح المعنى في الطرق الآتية[(٤)]:

أ- مجموعة الطرق الأساسية:

١. الشرح بالتعريف.
٢. الشرح بتحديد المكونات الدلالية.
٣. الشرح بذكر سياقات الكلمة.
٤. الشرح بذكر المرادف أو المضاد.

ب- مجموعة الطرق المساعدة:

١. استخدام الأمثلة التوضيحية.
٢. استخدام التعريف الاشتمالي.
٣. اللجوء إلى الشرح التمثيلي أو التعريف الظاهري.
٤. بيان درجة اللفظ في الاستعمال.
٥. استخدام الصور والرسوم.

---

(١) حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م)، ١٠٥.
(٢) أبو الفرج، مرجع سابق، ١٠٢.
(٣) انظر: عمر، مرجع سابق، ١٢٠.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، المعجم والدلالة نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، تونس، العددان ١٢و ١٣، (١٩٩٧م): ١٤٢.

وبالنظر في معجمات تفصيح العامي في السعودية، فإن طرق شرح المعنى تظهر عندها في الطرق الآتية:

٥ . ٤ . ١ الشرح بالتعريف.

من صور ذلك ما يأتي:

عرَّف السويداء (الأثل) بقوله: "الأثل أصل كل شيء ... والأثل: شجر يشبه الطرفاء إلا أنه أعظم منه، وأكرم وأجود عودًا ومن أخشابه تُصنَع الأبواب وكثير من اللوازم المنزلية ويسقف به البيوت"[(١)]؛ فقد ذكر للكلمة أوصافًا مميزة تميّزها عن غيرها من الأشجار.

ومثله ما أورده فضلي في (أصالة لهجة منطقة جازان) من شرحٍ لكلمة (آرِكْ)؛ إذ شرح الكلمة بأنها: "الجمل الأبيض العالي، الذي يصل إلى الشجر المرتفع"[(٢)].

وكذلك ما صنعه الزهراني في (البيان في لسان زهران) من شرحه لكلمة (البهق) و(البهاق) بقوله: "البهق والبهاق لون يخالف لون الجلد، وهو بياض يعتري الجلد دون بياض البرص"[(٣)].

وممن استخدم طريقة الشرح بالتعريف صاحب (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر)، فقد عرَّف كلمة (أرطى) بأنها: "شجر ينبت في الرمل، ورقه مر، يكثر في الصيف، ويتساقط في الشتاء، يتخذ لدبغ الجلود، وهو شجر حجمه كبير، يُؤخَذ خشبه لوقود النار"[(٤)].

وبمثل هذا التمييز في بيان صفات الشيء عرَّف صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) كلمة (الأبده) بأنها: "حبة لونها بني، تظهر غالبًا في أحد الخدين أو في الأنف"[(٥)]، إلى غير ذلك من المعجمات التي تستخدم هذه الطريقة في الشرح، والتي تقوم بذكر شيء من الصفات التي تميِّز هذه الكلمة عن غيرها، فيعرِّف المؤلِّف ذلك اللفظ باستخدام تلك الأوصاف؛ ليميِّز القارئ من خلالها بينها وبين ما يشابهها من ألفاظ داخل هذا الحقل الدلالي الذي يجمع بينها.

---

(١) السويداء، مرجع سابق، (أثل)، ٣٢/١.

(٢) فضلي، مرجع سابق، (آرك)، ١١.

(٣) الزهراني، مرجع سابق، (البهق)، ٣٣.

(٤) الشمري، مرجع سابق، (أرطى)، ١٧.

(٥) الغامدي، مرجع سابق، (الأبده)، ٦.

٢٠٤٠٥ الشرح بالمرادف.

من ذلك ما جاء في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) في شرح لفظ (أدى)؛ إذ يقول المصنِف: "بفتح الهمزة وفتح الدال المهملة المثقلة فألف مطوي: أعطى، وأديته: أعطيته"[١]، ومنه: (بتل): مضى، سار، مشى[٢]، ونحو: (حتر) بالتحريك: ربط، لزم، قيد[٣]، ويكثر في هذا الكتاب مثل هذا الشرح القائم على ذكر مرادف اللفظة المسجلة دون شرح أو توضيح.

ومثل هذا الشرح بذكر المرادف يظهر أيضًا عند السويداء، فمن ذلك – مثلًا – ما ورد في (أَبَس)؛ إذ سجّل تحتها: التأبيس، وشرحها بقوله: "التصغير، والتحقير، والزجر"[٤]، ونحو: (بطح)، قال: "البطح: البسط"[٥].

ومنه ما أتى في (غريب لغة قبيلة شمر) من شرح لكلمة: (الرجف) بمرادفين، هما: الارتعاش، الرعدة[٦]، وكذلك كلمة (الرشم) فقد شرحها بثلاث كلمات مترادفات: النقش، الختم، الرسم[٧].

ويصرّح صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) أحيانًا بلفظ المرادف، فقد شرح (باسل) بقوله: "باسل، مرادفة لكلمة (نِعْمة)؛ أي: يكفي، وتأتي بمعنى كثير، يقال: أزيدك من الشيء الفلاني؟ يرد عليه قائلًا: باسل"[٨]، ومن صور الشرح بالمرادف عنده دون التصريح بلفظ المرادف كلمة (الجَزْ) التي شرحها بكلمة: القص[٩].

---

(١) العقيلي، مرجع سابق، (أدى)، ١٨.
(٢) انظر: المرجع السابق، (بتل)، ٢٢.
(٣) انظر: المرجع السابق، (حتر)، ٦٥.
(٤) السويداء، مرجع سابق، (أبس)، ٣١/١.
(٥) المرجع السابق، (بطح)، ٦٦/١.
(٦) انظر: الشمري، مرجع سابق، (الرجف)، ٩٠.
(٧) انظر: المرجع السابق، (الرشم)، ٩٢.
(٨) الغامدي، مرجع سابق، (باسل)، ٤٧.
(٩) انظر: المرجع السابق، (الجز)، ١٢٦.

ونجد مثل هذا عند صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) الذي شرح لفظة (أبغيه) بلفظة: أريده[١]، وكذلك (انحاش): فرَّ، هرب[٢]، ونحو: (ذرْب): مؤدب، لبق[٣]، ومثله: (زَرَط) شرحها بـ (بَلَعَ)[٤].

ويدخل ضمن هذا الشرح: الشرح بالضد أو الخلاف، ولكن هذا – كما يبدو لي – أتى في صورة أقل من الشرح بالمرادف، من ذلك ما جاء في (فصيح العامي في شمال نجد)، مثل: (الأخذ) ضد العطاء[٥]، ونحو: "البطء والإبطاء نقيض الإسراع"[٦]، فيلاحظ هنا أن السويداء قد شرح ما سبق بلفظ الضد والنقيض، ومثله: ما ذكره آل سهيل تحت (بدو) بقوله: "والبادية خلاف الحاضرة"[٧].

٣٠٤٠٥ الشرح بتسييق اللفظة.

وذلك بأن يضع المؤلِّف اللفظة الواردة عند العامة في سياق لغوي معين؛ لكي يوضِّح معناها بشكل أكثر دقة، ويغلب على الظن أن هذه الطريقة في شرح المعنى التي تقوم على ذكر السياقات اللغوية الوارد فيها اللفظ قد نالت نصيبًا كبيرًا من اهتمام المصنِّفين السعوديين في هذا الميدان.

فمنه ما صنع مؤلِّف (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) حينما وضع كلمة (أدم) في سياق لغوي بعد أن ذكر بأن معناها (أصاب)، فقال: "يقول الشخص قد أدمني الحزن على ضياع سيفي، ورجمت الطير فأدمته في رأسه"[٨]، ومثله: (حبج) بمعنى ضرب يقول الشخص لآخر: (أحبج فلانًا): أضربه[٩].

وفعل مثل هذا – أيضًا – السويداء في (فصيح العامي في شمال نجد) حينما شرح (حَذْفَرَ) بقوله: "يقولون: أخذ الشيء بحذافيره: أي كله، وملأت الإناء إلى حذافيره: أي إلى أعلى حافته"[١٠].

---

(١) انظر: آل ملحم، مرجع سابق، (أبغيه)، ١٥.
(٢) انظر: المرجع السابق، (انحاش)، ١٨.
(٣) انظر: المرجع السابق، (ذرب)، ٤١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (زرط)، ٤٣.
(٥) انظر: السويداء، مرجع سابق، (أخذ)، ٢٢/١.
(٦) المرجع السابق، (بطأ)، ٦٦/١.
(٧) آل سهيل، مرجع سابق، (بدو)، ٢٠.
(٨) العقيلي، مرجع سابق، (أدم)، ١٨.
(٩) انظر: المرجع السابق، (حبج)، ٦٤.
(١٠) السويداء، مرجع سابق، (حذفر)، ١٧٤/١.

وفي (أصالة لهجة منطقة جازان) كذلك أوضح المؤلّف بعض السياقات اللغوية لبعض الألفاظ التي سجَّلها، منها (أَرْقُب) يقول: "أَرْقُبْ فلانًا: أي راقبه وتتبع حركاته، وأَرْقُبْ الدواب: أي خل عينيك عليها واحمها"[(١)]، ونحو: (خَبَطَ): "خَبَطَ الولد: ضربه بيده أو بغيرها، وخَبَطَ القطن وسنابل الحب: ندفه بعصا غليظة"[(٢)].

ونجد مثله في (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)، ومثاله: "(جَوَد) يقول بعض أهل مكة القادمين من القرى التي حولها: (ضرسي جَوّدَني) أو (بطني يجوِّدني) بمعنى يؤلمني"[(٣)].

ومنها (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم)، فقد جاء فيه نحو (أبد) "نقول: والله لا أفعل هذا أبد الآبدين"[(٤)]، وقد وردت بهذه الصورة دون بيان لمعنى الكلمة، بل اكتفى المؤلِّف هنا بتسييق اللفظة دون بيان المعنى، ومثله: (أثر) يقول المؤلف: "ندعو فنقول: الله يقطع أَثَرَك"[(٥)].

وفي (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) شيء من تسييق اللفظة أيضًا، فمما جاء فيه (أولى)، قال المؤلف: "أولى: أشرف وقرب، يقال: أولى فلان على كذا، ويقال: أولى فلان على السقوط في الحفرة: قرب على السقوط، ويقال: أوليت على الموت يوم مرضت"[(٦)].

ويظهر عند الصاعدي في (فوائت المعاجم) اهتمام واضح بتسييق اللفظة خاصة عند إرادة التحديد الدقيق لاستعمال اللفظة عند العامة، فمنه: ما ذكر في (دور) بأنهم يقولون: دوَّر فلان الشيء المفقود: أي بحث عنه[(٧)].

وكذلك (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) يورد شيئًا من هذا، ففي كلمة (جاهل) بمعنى الابن، بين المؤلِّف ورود الكلمة في سياقات مختلفة،يقول: "ونقول حينما نتذكّر مواقفَ بدرت منّا ونحن صغار قد لا نفعلها في كبرنا: (كان فينا جَهالة، أو فعلنا كذا عن جَهَالة، أو من جَهَالة)، ونقول: (وَلَد فلان بَعْد جاهل)"[(٨)].

---

(١) فضلي، مرجع سابق، (أرقب)، ١٧.
(٢) المرجع السابق، (خبط)، ١٥٤.
(٣) عطار، مرجع سابق، (جود)، ١٠٢.
(٤) السهلي، مرجع سابق، (أبد)، ١٠.
(٥) المرجع السابق، (أثر).
(٦) الغامدي، مرجع سابق، (أولى)، ٤٢.
(٧) انظر: الصاعدي، مرجع سابق، (دور)، ٢/٧١٠.
(٨) الزهراني، مرجع سابق، (جاهل)، ١٢٥.

٤.٤.٥ الشرح بذكر المعلومات الصرفية.

نجد مثل هذا عند العقيلي، حيث يذكر بعض الكلمات، ويشرحها من خلال بيان اشتقاقاتها، نحو: "أر: بفتح أوله وسكون ثانيه وأصل الفعل (أرر)؛ لأنه ليس في العربية لا فعل ولا اسم مكون من حرفين"[(١)].

ويستعين أحيانًا صاحب (فصيح العامي في شمال نجد) بذكر المعلومات الصرفية للفظ في شرح معناه، فمثل ذلك ما جاء في مادة: (بَطَطَ): "بط الجرح وغيره يبطه بطًا: إذا شقه ... والبط من طيور الماء، واحدته بطة للمذكر والمؤنث، والبطبطة صوت البط، والبطيط العجب والكذب"[(٢)]، ونحو: (بعث): "بعثه يبعثه بعثًا أرسله، والبعث القوم المبعوثون، وجمعه بعوث"[(٣)]، فقد ذكر هنا اشتقاقات الكلمة من الماضي والمضارع والمصدر والاسم والجمع.

ومثله ما جاء عند فضلي من ذكر للمعلومات الصرفية، كذكر المذكر والمؤنث، كما في (أجلغ) فبعد أن شرح المعنى وهو وصف لمن انقلبت شفتاه وتقلَّصت حتى بدا حنكه، قال: "يقال: رجل أجْلَغ وامرأة جلغاء"[(٤)]، ومنها (أَدَّى) قال: "أَدَّى فلانًا وأدَّاه: أعطاه وسلَّمه له، وأدَّيته: أعطيته، وسلمته، يقال: أدَّى فلانًا كذا: أي أعطاه، وأدَّيته مالًا: أعطيته"[(٥)]، ومثله: "خالص الرجل يخالص مخالصة: إذا دفع إليه ما بقي عليه من ثمن السلعة"[(٦)]، فقد بيَّن هنا الفعل الماضي والمضارع والمصدر.

ويستخدم هذه الطريقة – أيضًا - صاحب (اللهجات المحلية في المنطقة الجنوبية)، فمما جاء عنده من ذكر للمعلومات الصرفية: (بدو) وهو ظهور الشيء، ويقال: (بدا الشيء يبدو إذا ظهر فهو بادٍ)[(٧)]، ومثله: (بصر): "يدل على العلم بالشيء، أبصر الشيء وبصر به، وقد بصر بعلمه: إذا صار عالمًا به، وبصرته به: إذا علمته إياه"[(٨)].

---

(١) العقيلي، مرجع سابق، (أر)، ١٩.
(٢) السويداء، مرجع سابق، (بطط)، ٦٧/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، (بعث)، ٦٨/١.
(٤) فضلي، مرجع سابق، (أجلغ)، ١٤.
(٥) المرجع السابق، (أدى)، ١٦.
(٦) المرجع السابق، (خالص)، ١٥٣.
(٧) انظر: آل سهيل، مرجع سابق، (بدو)، ٢٠.
(٨) المرجع السابق، (بصر)، ٢١.

ويحذو الغامدي حذو أولئك المصنِّفين في استخدام تلك الطريقة، فنجده شارحًا لبعض كلمات معجمه بذكر تلك المعلومات، ففي لفظة (بَاشَعَ) ذكر يبَاشِع مبَاشَعة: استثار غيره[(١)]، ومثله: جَبَعَ يَجْبَع جَبْعًا، فهو مجبوع؛ أي: قطع الشيء، والجَبْع: القطع[(٢)].

وأما صاحب (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) فإن أكثر ما يميِّزه في شرحه لمفردات الأمثال التي يسجّلها هو اتباعه لطريقة الشرح بذكر المعلومات الصرفية، وهذا جلي وواضح في كتابه، وليس بغريب أن تشيع هذه الطريقة عنده؛ لأنه يعتمد في كل مثل على شرح كلماته أولًا، يقول: "والذي يهمني في ذلك كتابة المثل، ثم توضيحه إذا احتاج إلى توضيح، ثم شرح كل مفردة فيه، بقدر ما يوجد لها من توضيح، سواء كان موجزًا أو مسهبًا فيه، على غرار الموسوعات العلمية"[(٣)]، وهذا يتطلب بالطبع ذكر المعلومات الصرفية فيها، فعلى سبيل المثال: نجد أول مثل سجّله في كتابه (أبى مُنّة مظلّف وشربه مكعّل)، فكلمة (مظلّف) قد ذكر أنها على وزن مفعّل والميم زائدة، وفعله ظلف، والاسم منه الظلف بكسر الظاء، والظلف خاص بالحيوان، وذوات الظلف: البقر، والغنم، والضباء، ويُجمَع على أظلاف وظلوف، وظلف، وأظاليف، والمظلف، والمظلفة اسم الآلة، والماء مظلف، كمعطر ومزعفر، إذا غسلت فيه الأظلاف أو نقعت فيه[(٤)]، ونحو هذا كثير في صفحات الكتاب.

ومن تلك المُصنَّفات المعنية بهذه الطريقة (الفصاحة في منطقة الباحة)، ومما يظهر عنده في هذا: "أَبْسل يبسل إبسالًا: إذا قدَّم المال والطعام بسخاء للضيوف"[(٥)].

وفي (فوائت المعاجم) كذلك عناية بهذه الطريقة، ومن صورها: قال المؤلِّف تحت (حسن): "يقولون: حَسَن شعره، وحسَّنه: أي حَلَقَه، وحسِّن شعرك: أي احلقه، والتحسين والتحسونة، حلْق الشعر، والمُحسِّن: الحلَّاق، والحسَّانة: آلة الحلاقة "[(٦)].

وكذلك (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) ففيه بيان للمعلومات الصرفية في أثناء شرح معنى الكلمة، نحو: (تعال قَيِّل عندنا) بمعنى النوم في نصف النهار أو الاستراحة فيه، أو تناول

---

(١) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (باشع)، ٤٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، (جبع)، ١١٨.

(٣) عطيف، مرجع سابق، ٦/١.

(٤) انظر: المرجع السابق، (أبى منة مظلف فشربه مكعل)، ٢١/١.

(٥) الزهراني، مرجع سابق، (أبسل)، ٢٢.

(٦) الصاعدي، مرجع سابق، (حسن)، ٦٧٥/١.

طعام الظهيرة، ثم النوم الخفيف بعده، فيقولون: (قَيَّل فلان)، و(فلان مْقَيِّل)، و(كلمني فلان القايلة)[١]، ومن ذلك ما جاء تحت: (فلان كَبّْ المُويَةْ) لفظة (كَبّْ) بمعنى: صب و قلب، وذكر بعد ذلك الاشتقاقات، فالفعل المضارع منها: (يِكُبّْ)، وفعل الأمر (كُبّْ)، واسم الفاعل (كابّْ)، و(كابِبْ)، واسم المفعول (مَكْبُوبْ)، والمصدر (كَبّْ)، و(كَبَّةْ)[٢].

٥٠٤٠٥ الشرح بالرسوم والصور.

يُقصَد به "كل دال غير لساني يوضح مرجع دلالة لسانية، ويشمل أية سمة أو شكل، أو رمز، أو رسم، أو صورة"[٣].

من أوائل الكتب المهتمة بهذه الطريقة في معجمات تفصيح العامي في السعودية كتاب (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)، حيث نجد المؤلفة كثيرًا ما تدعم شرح الكلمة بصور توضّح الكلمة، وتبيّن شكلها، ولكنها لا تبيّن الشكل عقب شرحها للفظة، بل تحيل إلى رقم محدد يظهر فيه ذلك الشكل في صفحات لاحقة مخصصة للأشكال التي وردت في الكتاب[٤]، وهي لا تكتفي ببيان الشكل فقط، بل تجمع بين الشرح بالتعريف وبين الصورة، ومثل هذا ما جاء في (حَبْحَب) تقول: "في مكة يقولون: (حَبْحَب) للبطيخ الأحمر ذي القشرة الخضراء، وبذورها من الداخل سوداء أو بنية، وتكون على أحجام مختلفة، وأشكال متنوعة منها الطويلة والمدورة ... انظر الشكل (٩٢)"[٥].

فهذا الكتاب – كما ذكرت – أكثر كتب تفصيح العامي في السعودية اهتمامًا بشرح المعنى بطريقة التوضيح بالرسم والشكل، وقد عنيت المصنّفة بهذا النوع من الشرح كثيرًا في كتابها، بل لقد أشارت إلى هذا في المقدمة، إذ قالت: "ويتضمن البحث صورًا توضيحية لأغلب الأشياء التي كانت تستخدم في مكة، وكذلك المستخدمة حاليًا"[٦].

ومن المعجمات المهتمة بالشرح من خلال الرسوم والصور (الفصاحة في منطقة الباحة) الذي استخدم المؤلِّف فيه هذه الطريقة باعتبارها طريقة مساعدة في الشرح؛ ليضع اللفظ في صورة حية

---

(١) انظر: التركستاني، مرجع سابق، (تعال قيل عندنا)، ٩/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، (فلان كب الموية)، ١٣/٣.

(٣) حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة (د.م، اتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٩م)، ٢٢٦.

(٤) انظر: عطار، مرجع سابق، ٩٦.

(٥) المرجع السابق، (حبحب)، ١٠٧.

(٦) المرجع السابق، ل .

مشاهَدة للقارئ، وهو هنا يختلف في تعامله مع هذه الطريقة عن الكتاب السابق، حيث إنه بعد أن يبيّن شرح المعنى، وأن يريد بعد ذلك توضيح صورة أو رسمة لذلك اللفظ، فإنه يذيّل ذلك النص بذلك الشكل مباشرة عقب الشرح، دون الإحالة إليه في صفحة لاحقة، فمن ذلك بيانه لشكل (الإبريم) الذي هو الحلقة التي تكون في أول الحزام ويدخل فيها آخره[(١)]، ومنه كذلك كلمة (بلاد) بكسر الباء وهي مجموعة من الأراضي التي يمكن زراعتها[(٢)]، فقد ذيَّل هذا الشرح بصورة فوتوغرافية لشكل (البلاد).

وليس ببعيد ما صنعه فريد سلامة في (معجم كلام أهل الحجاز) عن صنيع صاحب (الفصاحة في منطقة الباحة) في أن استخدامه لهذه الطريقة كان بهدف تدعيم الشرح، وبيان الشكل الحقيقي للكلمة، وهو هنا يستعين بالتصوير الفوتوغرافي دون الرسوم التوضيحية، وكانت هذه الاستعانة ظاهرة بشكلٍ واضحٍ في (الباب الثاني عشر في النقود والعملات والمسكوكات المستخدمة في مدن الحجاز وما يتعلق بها)، وقد حشد المؤلِّف صورًا كثيرة لتلك النقود المعدنية أو الورقية[(٣)].

تلك هي أشهر طرق الشرح المستخدمة في تلك المعجمات، والجدير بالذكر هنا أن هذه المعجمات لم تقتصر فقط على طريقة واحدة في الشرح، بل قد تجمع بين أكثر من طريقة، وهذا بالطبع مفيد جدًا في بيان معنى اللفظ وفق الطريقة المناسبة له، وقد أشار إلى ذلك أحمد مختار عمر في حديثه عن طرق الشرح الأساسية في الجمع بين هذه الطرق، يقول: "تُعَدُّ هذه الطرق أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها أو بين أكثرها في المدخل الواحد كان أفضل"[(٤)]، وهذا بيّن في تلك المُصنَّفات، إضافة إلى هذا فإن بعضها أيضًا يستعين بطرق أخرى مضافة إلى الطرق السابقة، وهذا التنوّع في طرق الشرح أمر محمود؛ إذ يسعى فيه المؤلِّف أو صانع المعجم قدر الإمكان إلى إيضاح المعنى للقارئ بوسيلة ممكنة تقرِّب له ذلك، كما أن فيها شيئًا من مهارة الصناعة المعجمية لدى المعجمي.

ومن ذلك ما نجده – مثلًا – في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) مثل: "(أفا) بفتح أوله وثانيه: كلمة زجر وتأنيب، فإذا تكلَّم شخص بكلام لا يليق أو ينبو عنه الذوق قال له المستمع مؤنِّبًا: أفا عليك"[(٥)]، فالمؤلِّف هنا قد جمع بين شرح المعنى بالتعريف وبالسياق، فقوله: (كلمة زجر وتأنيب) هي شرح لها، وجملة (فإذا تكلم الشخص...) هي بيان لسياق الكلمة، ولورودها في هذا الجانب من الكلام.

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (الإبريم)، ٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق، (بلاد)، ٧٨.

(٣) انظر: سلامة، مرجع سابق، ٦٥٨/١ وما بعدها.

(٤) عمر، مرجع سابق، ١٤٢.

(٥) العقيلي، مرجع سابق، (أفا)، ١٩.

وكذلك (فصيح العامي في شمال نجد) نجد عنده شيئًا من الجمع بين تلك الطرق، ومن صورها: (أَبَر): يقول: "أَبَر النخل: أي لحقها وأصلحها، ونخل مأبور، والأبَّار من يلقح النخل"[(١)]؛ فقد شرح معنى الكلمة هنا بجعلها في سياق لغوي بمصاحبتها لكلمة (النخل) مع بيان معنى (أبر) بمعنى لقح وأصلح، وذكر شيء من المعلومات الصرفية للكلمة.

ولقد امتاز صاحب (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية) بإبراز المعنى العام للجذر أو للمعنى الأصلي له متبعًا – فيما يظهر – لصنيع ابن فارس في (مقاييس اللغة)، حيث يصدِّر المؤلِّف شرح معنى الكلمة بقوله: (يدل على كذا) إلا أنه لا يذكر أصل الكلمة كما يفعل ابن فارس، بل يعيد الكلمة إلى صيغة الماضي، ثم يذكر المعنى العام، وما يشتق من ألفاظ للكلمة الأصل، خاتمًا شرحه بنص فصيح قد ورد فيه ذلك اللفظ، نحو: "(صدر): يدل على خلاف الورد، وصَدَرَ القوم وأصدرناهم: إذا صرفتهم، وصدرت عن الموضع بمعنى رجعت، قال ابن عقيل:

وليلة قد جعلت الصبح موعدها صدر المطية حتى تعرف السدفا"[(٢)]

ومثله ما جاء في (ضلع) قال المصنِّف: "يدل على ميل واعوجاج، يقال: فلان ضالع عن الحق: إذا كان مائلًا عنه، وضلَعت الدابة: أي مالت وعرجت في مشيتها، قال الصلتان العبدي:

فأقسم لا آلو عن الحق بينهم فإن أنا لم أعدل فقل أنت ضالع"[(٣)]

فالملاحظ مما سبق أن المؤلِّف قد جمع في شرحه هذا بين بيان المعنى العام وبين تسييق اللفظة.

ومن صور الجمع بين أكثر من طريقة ما ذكره صاحب (أصالة لهجة منطقة جازان) تحت (صَفَقَ) يقول: "صَفَقَ الولد يَصْفُقُه صَفْقًا: ضربه بيده أو بغيرها، وتَصَافَقَ القوم: تضاربوا بالأيدي أو بغيرها، وصَفَقَ غنمه: صرفها وحوَّلها عن الماء، وعن المرعى، وانصَفَقَت هي: انصرفت وتحوَّلت بنفسها، وانْصَفَقَ رأي فلان: أي تغيَّر تفكيره وتحوَّل إلى أمر آخر، فهو مصْفُوق، والله يَصْفُق عقله: دعاء عليه بالجنون، وصَفَقَ الباب يصْفُقُه صَفْقًا: أغلقه بقوة، يقال: أَصْفُق الباب، وهو مصْفُوق: أي مردود أو مغلق، ودِرْفَتْ الباب تُسمَّى: صَفْقَة"[(٤)]، فالملاحظ هنا أن المؤلِّف قد شرح (صَفَقَ) بجعلها في سياق لغوي، مع ذكر اشتقاقاتها من فعل ماضٍ، ومضارع، واسم، ومصدر.

---

(١) السويداء، مرجع سابق، (أبر)، ٣١/١.

(٢) آل سهيل، مرجع سابق، (صدر)، ٧٨.

(٣) المرجع السابق، (ضلع)، ٨١.

(٤) فضلي، مرجع سابق، (صفق)، ٣٠٦.

ومن ذلك ما ورد في (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار) من شرحٍ لكلمة: (الجال) بمعنى: الناحية أو الجهة، يقال: جال البيت أو جال الوادي[(١)]، فهو هنا جمع بين الشرح بالمرادف والشرح بتسييق اللفظة، إلى غير ذلك من صور الجمع بين أكثر من طريق في تلك المُصنَّفات.

ومن صور استخدام طرق خاصة غير الطرق السابقة: ما استعمله فريد سلامة في (معجم كلام أهل الحجاز) من طريقة الشرح بالإحالة، من ذلك: كلمة (كَرَّافَة)؛ فقد أحال إلى كلمة قادمة وهي (مَسَّاحة) التي هي آلة المسح والتنظيف[(٢)]، ومثلها: (ترويش) حيث أحال اللفظة إلى لفظة سابقة وهي (استحمام) بمعنى غسل البدن[(٣)].

- **ملاحظات في شرح المعنى:**

- تفاوتت العناية بطريقة للشرح دون أخرى بين أصحاب المُصنَّفات المدروسة، فيكثر – مثلًا – عند العقيلي الشرح بالمرادف، وعند فتحية عطار الشرح بالصورة، وهكذا.

- أتى الشرح بالمرادف في غالب تلك المُصنَّفات بالاكتفاء فقط بذكر اللفظ المرادف دون بيان تفصيل أو زيادة في الشرح، ويكون في الغالب بذكر مرادفين أو أكثر، ويندر في أثناء ذلك أن يقول المؤلِّف: وهو مرادف كذا.

- يلاحظ أن طريقتهم في تسييق اللفظة لهم فيها فيما يظهر ثلاث صور:

أ. ذكر اللفظة ثم شرحها ثم وضعها في سياقات لغوية توضِّح معناها بشكل جلي، ويبدو لي أن هذه الصورة قد نالت حظًّا وافرًا من اهتمامهم.

ب. ذكر السياق أولًا ثم ذكر معنى اللفظة.

ج. ذكر اللفظة في سياق لغوي والاكتفاء بذلك.

وبعد هذا، فإن الفصل القادم هو فصل التقويم الذي فيه بيان للمزايا والمآخذ في كل من الأسس التي اعتمدها المعجميون السعوديون لتفصيح الألفاظ العامية المدوّنة في معجماتهم، والمنهج المتبع عندهم في الصناعة المعجمية؛ سعيًا لتقويم تجربة تفصيح العامي لديهم.

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، (الجال)، ١٢٤.

(٢) انظر: سلامة، مرجع سابق، (كرافة)، ١٠٦٨/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، (ترويش)، ١٠٦٩/٢.

٦. التقويم.

يهتم هذا الفصل بالنظر في المزايا والمآخذ التي ظهرت على المعجمات التي تناولها هذا البحث بصورة عامة، وقبل الحديث عن تلك المزايا والمآخذ تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية بشيء من التحليل لما تحويه تلك الكتب، واصفة لبعض مادتها، وناقدة لشيء من معالجة أصحابها لها.

ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

- مقالة بعنوان: (فصيح العامي في شمال نجد) للمعلمي، أقام الباحث مقالته تلك على مناقشة كتاب (فصيح العامي في شمال نجد) للسويداء، وبذا عَنْوَن مقالته بعنوان الكتاب ذاته، وقد عرض الدّارس للكتاب عرضًا سريعًا مبديًا خلاله رأيه في مبدأ تفصيح العامي، ومتحدِّثًا عن الأساس الذي بُنِي عليه الكتاب، وقد اكتفى الباحث بمقدمة الكتاب وتمهيده، ملقيًا عليها بعض الملحوظات من أخطاء في الطباعة والكتابة، وما رآه من أخطاء في التمهيد لشيء من تأصيلات المؤلِّف لبعض الاستعمالات العامية[(١)].

- ما خصَّصه صاحب (الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية) من حديث عن معجمات المفردات في المملكة العربية السعودية، والتي ذكر منها ثلاثة مُصنَّفات أتت في موضوع تفصيح العامي، وهي – على الترتيب – (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) للعقيلي، و(فصيح العامي في شمال نجد) للسويداء، و(من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) للفيصل، وقد عرَّف الباحث بكل كتاب منها، وأشار إلى مصادره في جمع مادته، وناقش منهج المؤلِّف فيه، من حيث منهجية الترتيب، ومنهجية دراسة اللفظة، مبديًا شيئًا من المآخذ التي أخذها على كل مؤلِّف[(٢)].

- رسالة علمية بعنوان: (التغير اللغوي في معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) للزبيدي، وهي رسالة ماجستير خصَّصتها للحديث عن ظاهرة التغيُّر في ذلك المعجم، عرضت في آخرها دراسة تقويمية لذلك المعجم من حيث الصناعة المعجمية.

---

(١) انظر: المعلمي، مرجع سابق، ٢٤١ وما بعدها.

(٢) انظر: الدبيان، مرجع سابق، ٣١٩ وما بعدها.

هذا وقد وضع صاحب (معاجم فصاح العامية وأثرها في التجديد اللغوي) عنوانًا في بحثه هذا حمل (نحو معجم مقبول في فصاح العامية) ذكر فيه بعض تلك الضوابط التي يجدر بأصحاب تلك المعجمات الأخذ بها، ومنها[1]:

١. الالتزام بالكلم الفصيح مما أوردته معجمات اللغة، فلا يعد من فصيح العامية إلا الكلمات التي وردت في كتب اللغة، أو في نصوص أدبية ولغوية موثوقة.
٢. ضبط المدخل والكلمات الشارحة صرفًا وصوتًا.
٣. الاعتداد بلغات العرب وأنها حجة، ويقاس عليها فيما شاع من كلام العامة.
٤. قبول التطوُّر الدلالي للكلمات.

وأما الدراسة التقويمية لمعجمات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية في هذا البحث فستكون في المبحثين الآتيين:

(١) انظر: خسارة، مرجع سابق، ٤٧ وما بعدها.

١.٦ المزايا.

إن كتب تفصيح العامي في السعودية ليست على قدر واحد من الحسن والإجادة، فهناك معجمات تعلو فيها مراتب الحسن وأخرى تخفت، من حيث عناية أصحابها بها ومن عدم ذلك، ولكن في المجمل قد لاحظت بعض المزايا المشتركة بين تلك المعجمات، وأخرى مخصصة بمعجم دون آخر، والتي تستبين في الآتي:

١٠١٠٦ الاهتمام بمقدمة المعجم.

اهتم بعض مصنفي تفصيح العامي في السعودية بمقدمات كتبهم، من الحديث عن المنهج المتبع فيه، وعن ذكر لبعض خصائص اللهجة المدروسة، وبعض صور الافتراق والاتفاق بينها وبين الفصحى، وقد بدا ذلك جليًا من حيث وضوح المنهجية المتبعة في دراسة تلك الألفاظ، وقد مرَّ سابقًا الإشارة إلى بعض تلك المُصنَّفات في حديثها عن المنهج العام الذي سار عليه أصحابها في صناعتهم لها، وأما الوضوح في المنهجية في هذه الفقرة فالمراد منه التحديد الدقيق بشكل واضح لأسباب اختيار اللفظ، وللمصادر المستقاة منها، وكذلك رسم المنهجية بشكل عام في الترتيب أو الضبط، ونحو ذلك، ومن صور ذلك الاهتمام بصورة عامة ما يأتي:

خصَّص مؤلِّف (فصيح العامي في شمال نجد) في أول كتابه تحت عنوان (التمهيد) حديثًا عن بعض الظواهر اللغوية التي تسود اللفظة، وقد قسّمها إلى ثلاثة أقسام: في الجملة، والصوت، والكلمة، ثم بعد ذلك فصَّل القول في كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة، فتحدَّث عن الجملة وما يظهر عليها من ظاهرة الاختزال، وتكلَّم عن أسماء الأصوات وما لها من دلالة على التعبير، وشرع في الكلام عن الكلمة وما فيها من تبدلات لفظية أو معنوية، والتي أوصلها إلى (١٥٧) تبدُّلًا[(١)]، وقد كان حديثه في هذا الموضوع مخصصًا لتلك الظواهر اللهجية في استعمال أهل نجد خاصة شمالها.

وأورد صاحب (فصيح العامي في قبيلة عنزة) عنوانًا سمّاه: (بعض الملحوظات على لهجة قبيلة عنزة)، ذكر منها: الوقوف بالسكون، الابتداء في بعض المفردات بالسكون، نطق حرف الضاد ظاءً في جميع الأحوال، ونحو ذلك[(٢)].

---

(١) انظر: السويداء، مرجع سابق، ٩/١ – ٢٨.

(٢) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ٩، ١٠.

واعتنى صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) ببيان منهجيته في كتابه، وذلك بتخصيص عناوين في مقدمته عن أسباب اختيار الألفاظ، وعن المنهج العام للكتاب، وكذلك طريقة الكتاب من حيث ترتيب الكلمات وشرحها[١].

ونجد الصاعدي من أكثر المصنّفين عناية بمقدمة المعجم فقد تحدَّث عن موضوعات عدة قبل البدء بالمعجم بلغت ما يقارب (١٧٢) صفحة، شملت الحديث عن الفوائت ومفهومها وشروطها ومظانها وضوابطها وأسبابها ومصادرها، مشيرًا إلى المستوى المعجمي للهجات، وقد جاءت تلك الموضوعات تحت الفصل الأول في اثني عشر مبحثًا[٢].

والتركستاني كذلك له عناية واضحة بمثل تلك المقدّمات، التي بلغت ثمانين صفحة، بدأ فيها بالتعريف بالعاميات وأصولها، معرِّجًا على مفهوم الفصاحة في اللغة والاصطلاح، متناولًا مفهوم العامية وصلتها بالفصحى، عارضًا للكلام عن حال العربية في العصر الحاضر، ومتحدِّثًا عن مرحلة تلقي الطفل للغة، ونحو ذلك[٣].

ومثل هذا الاهتمام أيضًا واضح في (معجم كلام أهل الحجاز)؛ فقد ذكر المؤلّف فيه عنوانين، الأول: (الفرق بين اللغة العربية واللهجة العربية الحجازية والعلاقة بينهما)[٤]، والثاني بعنوان: (خصائص ومزايا اللهجة الحجازية)، ومنها: استخدام حرف الباء؛ للدلالة على الزمن الحاضر، وتخفيف الهمزة، وغير ذلك[٥].

واهتمَّ صاحب (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران) بمقدمة معجمه، حيث تحدَّث في أول كتابه عن قبيلة زهران وموقعها من الفصحى[٦]، كما تطرَّق للحديث عن منهجية جمع مادة المعجم، مشيرًا إلى بعض المعجمات القديمة والحديثة، ومتكلِّمًا عن آلية ترتيب مادة المعجم، مخصِّصًا في أثناء ذلك موضوعًا للحديث عن أنواع الشعر العامي[٧].

---

(١) انظر: آل ملحم، مرجع سابق، ٧ وما بعدها.

(٢) انظر: الصاعدي، مرجع سابق، ١ / ٢٩ – ١٧٢.

(٣) انظر: التركستاني، مرجع سابق، ٩/١ – ٨٠.

(٤) انظر: سلامة، مرجع سابق، ٢٠/١ – ٢٤.

(٥) انظر: المرجع السابق، ٣١/١ – ٣٥.

(٦) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٠ – ١٤.

(٧) انظر: المرجع السابق، ١٥ وما بعدها.

ويظهر مثل هذا أيضًا في (معجم اللهجة العامية في محافظة المذنب)؛ إذ تحدَّث المؤلِّف عن موضوعات شتى في أول الكتاب قبل البدء بالمعجم بما يتجاوز ستًا وستين صفحة، شملت تلك الموضوعات التعريف بالمذنب وموقعها الجغرافي وسبب تسميتها، ثم حديث خاص بمنهجه في المعجم، ويلي ذلك بحث مختصر في اللهجة العامية واللغة العربية الفصحى.

٢٠١٠٦ التمييز بين اللفظ العامي والأصل الفصيح.

وذلك بأن يُفرق بين اللفظ المستعمل عند العامة واللفظ الوارد في النصوص الفصيحة المؤصلة لذلك اللفظ العامي، بأن يقوم المؤلِّف - مثلًا – بكتابة اللفظ العامي بلون يختلف عن لون الشرح، وعن اللون المستخدم لكتابة اللفظ الفصيح، أو أن يجعل المؤلِّف ذلك اللفظ العامي أكثر بروزًا عن غيره، ونحو ذلك من الطرق المستعملة عندهم للتمييز بين اللفظ العامي وأصله الفصيح، وهذا التمييز - بطبيعة الحال - يُعَدُّ ميزة في تعامل المؤلِّف مع تلك الألفاظ؛ إذ بها يُفرِّق القارئ بين المستعمل عند العامة وبين الأصل الفصيح له، وبعدمها لا تعرف الحدود الفاصلة بينهما، وقد ظهرت بعض المُصنَّفات دون اهتمام من مؤلِّفيها بهذا التمييز، حيث يمزج كلام المؤلِّف عن اللفظ العامي بالنصوص الفصيحة التي ورد فيها اللفظ، مما يؤدي إلى اللبس في معرفة شرحه من كلام غيره.

وأول من ظهر عنده هذا التمييز العقيلي؛ إذ يقوم بتمييز النص الفصيح الذي ورد فيه اللفظ عن شرحه للفظ المستعمل عند العامة بقوله: **لغة** بحجم أكبر وبخط بارز، ومن خلاله إشارته تلك تعرف حدود شرحه من نصوص التأصيل عنده.

وكذلك السويداء، الذي يفصل بين استعمال اللفظ في الأصل الفصيح وبين استعمال العامة له، فهو يسجِّل اللفظ بإرجاعه لصيغة الماضي بلون أكثر بروزًا من لون الشرح، وبعد الانتهاء من تسجيل اللفظ في استعمال العرب قديمًا، يعقِّب بقوله: **يقولون أو ينطقون**، بلون موازٍ للون صيغة اللفظ المسجَّل بصيغة الماضي، ومن هنا يظهر للقارئ التمييز بين الاستعمالين.

وفي (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) تمييز كذلك للمعنى العامي عن الفصيح، فالمؤلِّف يسجِّل أولًا اللفظة، ثم يتبعها بذكر (المعنى العامي) بلون أكثر قتامة، وبعد ذلك يكتب (المعنى الفصيح) باللون ذاته، وهذا في كل صفحات المعجم، وقد نبَّه المؤلِّف إلى هذا في قوله: "وطريقة الشرح أن تكتب الكلمة العامية أولًا بخط كبير متميِّز، وفي السطر التالي يرد المعنى العامي؛ ليتعرّف القارئ جيدًا على

الكلمة"[1]، وهذا بالتأكيد عمل جيد يُحسَب للمؤلِّف الالتفات إليه والتنبيه عليه، وبيان السبب في ذلك، وهو التعرُّف الجيد على الكلمة.

وكذلك (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) الذي ظهر فيه ذلك التمييز بين اللفظ العامي وشرحه وبين أصله الفصيح والنص المؤصِّل له؛ وذلك بإبراز اللفظ العامي مع شرحه وذكر المصدر الذي أخذ منه النص بلون أكثر وضوحًا من اللون المستعمل في النص المنقول من ذلك المصدر.

٣٠١٠٦ التحديد الدقيق للبيئة المدروسة.

وأعني بذلك أن يقوم المؤلِّف في مقدمته بتوضيح أدق للبيئة التي جمع منها مادة معجمه؛ إذ نجد معجمات تذكر تلك البيئة ذكرًا عامًا دون تخصيص أكثر، فلا يؤدي هذا إلى التسجيل الدقيق للفظ.

من صور ذلك:

ما جاء في (فصيح العامي في شمال نجد) يقول المؤلِّف: "ولما كانت نجد بقعة كبيرة فقد اكتفيت بناحية منها، وهي منطقة حائل الإدارية وما جاورها من الشمال حتى الجوف بمساحة حوالي مئة وخمسين ألف كيلًا مربعًا ... "[2]، فهذا التحديد من قبل المؤلِّف يضيِّق حدود البيئة التي يدرسها، وفي تضييقه لتلك الحدود دقة أكبر في بيان استعمال اللفظ في تلك المنطقة، وقد بدا هذا التحديد في عنوان الكتاب (شمال نجد)، ثم خصَّص في النص السابق تلك المنطقة المحددة من شمال نجد.

وفي (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) كذلك تحديد للبيئة المدروسة في عنوان الكتاب، وفي مقدمته إذ قال المؤلِّف: "ومن هذا المنطلق اشتد حرصي على جمع هذه الحصيلة المتواضعة من الأمثال، مقتصرًا على ما سمعته لا ما حفظته أو قرأته، ولما قيل في المخلاف السليماني دون ما قيل في غيره، إلا ما كان على سبيل المقارنة أو الاستشهاد أو التوضيح"[3].

وقد حدَّدت صاحبة (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) البيئة المكية ببيان الموقع المكاني لها، وحدود أطرافها، وتوضيح ذلك في رسم للخريطة المكية[4].

---

(١) آل ملحم، مرجع سابق، ٨.

(٢) السويداء، مرجع سابق، ٧/١.

(٣) عطيف، مرجع سابق، ٣/١.

(٤) انظر: عطار، مرجع سابق، ف وما بعدها.

وصرَّح صاحب (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر) في مقدمته بذكر البيئة الجغرافية بشكل دقيق، فبيَّن قبائل رجال الحجر، وأوضح المدن الواقعة في تلك البقعة، كما أنه قام بذكر الحدود الجغرافية لتلك المنطقة[١].

وقام الحسني في (فصيح العامي في قبيلة عنزة) بتحديد للمنطقة الجغرافية المدروسة، خاصة في قبيلة محددة، وقد وضح البيئة المعنية بالدراسة بتحديده لانتشار قبيلة عنزة، بأنها تمتد من الرياض حتى منطقة المدينة المنورة إلى شمال الجزيرة العربية، ثم رجوعًا إلى الكويت فالبحرين فالمنطقة الشرقية[٢].

وفي (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) بيان– أيضًا – للبيئة المدروسة وتحديد دقيق لعنوان الكتاب وفي المقدمة بذكر البيئة المخصصة بتلك الألفاظ[٣].

٤٠١٠٦ بيان التغير اللغوي الحاصل بين اللفظ الفصيح واللفظ العامي.

تميَّزت بعض تلك المعجمات بشكل خاص بتعليق أصحابها على النصوص المنقولة التي يؤصّلون من خلالها ذلك اللفظ العامي، وقد أتت طبيعة ذلك التعليق بالحديث عن التغيُّرات اللغوية التي حدثت في ذلك الأصل الفصيح، حتى غدت في تلك الصورة المستعملة عند العامة، ومن تلك المعجمات المعنية ببيان التغيُّر اللغوي الواقع على الأصل الفصيح ما يأتي:

يظهر في (فصيح العامي في شمال نجد) التعليق الدائم ببيان مواطن الافتراق والاتفاق بين اللفظ العامي والأصل الفصيح، وذلك عقب عبارة: يقولون أو ينطقون، من ذلك: "(أرى) أساس هذه الكلمة (أنا)، فقلبوا النون إلى راء رقيقة جدًا شبيهة بالراء الحجازية وأحيانًا تأتي مشددة"[٤].

ومن ذلك ما جاء في (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)، حيث ذكرت المؤلِّفة تحت (جَعْرَ) أن في مكة يقولون لمن يرفع صوته صائحًا: (لا تِجَعِّر)، وأنه ربما كان أصله (جَأْر) قلبوا الهمزة عينًا لقرب مخرجي العين والهمزة[٥]، ومثله ما ذكرته في (حَبَرْت) التي بمعنى الشخص المهمل لنفسه، وأنها وجدت

---

(١) انظر: العسبلي، مرجع سابق، ه وما بعدها.

(٢) انظر: الحسني، مرجع سابق، ١ / ٥.

(٣) انظر: الشمري، مرجع سابق، ٥.

(٤) السويداء، مرجع سابق، ١٣/١.

(٥) انظر: عطار، مرجع سابق، (جعر)، ٩٧.

في القاموس المحيط ولسان العرب: الحَبْترة: ضؤولة الجسم وقلته، والحبتر والحباترة: القصير، ثم قالت: "وأغلب الظن أن كلمة (حَبَرْت) مأخوذة من (حبتر)، إلا أنهم غيَّروا مكان الراء والتاء"[(١)].

وفي (معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة) حديث كذلك عن التغيُّر اللغوي، فمنه ما جاء في (بارك الله في من زار وخفف) قال المؤلِّف: "(من) ينطقونها بكسر الميم وهي من الموصولة بفتحها"[(٢)].

وفي (الفصاحة في منطقة الباحة) إشارة إلى شيء من التغيُّر اللغوي، نحو: (أتان) يقول المؤلف: "وفي منطقة الباحة يقولون (تانة) فيحذفون الهمزة، ويضيفون في نهاية الكلمة تاءً مربوطة وينطقونها هاءً"[(٣)]، ومثل: (أَمارِيَّة)، وهي العلامة، وذكر المؤلِّف بأن الكلمة تصحيف يسير لكلمة (أَمَارة) التي تعني العلامة[(٤)].

وكذلك (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) فقد عني فيه صاحبه بالحديث عن بعض ما حدث للألفاظ من تغيُّر لغوي، ومنه: ما ذكر في كلمة (أصه) حيث قال: "آصه: اسكت... والبعض يقول: أسس ... ويبدو أنها تحريف لكلمة آصه مع تكرارها آصه آصه أو أنه تم بإبدال حرف الصاد بحرف السين"[(٥)].

وفي (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) مثل ذلك، فمنه: ما جاء في (فلان كَسْمُه حِلو)؛ فقد بيَّن المؤلِّف أن الكسم هو الهيئة ومقاسم الجسم، ثم ذكر بأن أصل الكسم هم القسم، فعمد العوام إلى إبدال القاف فيه كافًا، فقالوا الكَسْم[(٦)].

ويهتم فريد سلامة في (معجم كلام أهل الحجاز) ببيان التغيُّر اللغوي الواقع على اللفظ سواء في المستوى الصوتي أو الدلالي، كأن يوضح ما حدث في الكلمة من تخفيف أو حذف أو إمالة أو قلب، وكذلك تحديد الفروق بين لهجات مدن الحجاز المختلفة[(٧)].

---

(١) عطار، مرجع سابق، (حبرت)، ١٠٧.

(٢) العبودي، مرجع سابق، (بارك الله في من زار وخفف)، ٣٠٨/١.

(٣) الزهراني، مرجع سابق، (أتان)، ٢٣.

(٤) انظر: المرجع السابق، (أمارية)، ٤٦.

(٥) الغامدي، مرجع سابق، (أصه)، ٢٥.

(٦) انظر: التركستاني، مرجع سابق، (فلان كسمه حلو)، ٣٧/٣.

(٧) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١ / ١٤.

وقد خصَّص المؤلِّف الحديث عن هذا التغيُّر في عنوانين: الأول: حديث خاص بحروف الهجاء عندهم وما حدث فيها من تغيُّر[١]، والثاني: حديث عام لخصائص اللهجة الحجازية[٢]، فمن ذلك: قولهم في (جررت): (جرّيت) بإبدال الحرف المضعَّف ياءً[٣].

٥٠١٠٦ الإضافة على المنهجية المتبعة لمؤلف سابق.

يلمح شيء من التأثُّر في التأليف في هذا الميدان عند بعض المصنِّفين، وهذا التأثُّر خاصة في معجمات مؤلَّفة في بيئة واحدة، ومن خلال هذا التأثُّر تظهر بعض سمات التطوُّر التأليفي نوعًا ما، في الإضافة على منهجية المصنّف السابق، ومثل هذا واضح عند الحسني في (فصيح العامي في قبيلة عنزة)، حيث تأثَّر كثيرًا بما قدَّمه السويداء في (فصيح العامي في شمال نجد)، وبدا هذا التأثر أولًا في العنوان، وكذلك في منهجية المعالجة، فالسويداء يقوم بذكر صيغة الماضي للكلمة، وبعدها يذكر اللفظة ويشرحها في الاستعمال الفصيح، ويتبع هذا بقوله: وينطقون أو ويقولون، وهو بذلك يريد استعمال العامة، وهذا ما صنعه أيضًا صاحب (فصيح العامي في قبيلة عنزة) غير أن مظاهر الإضافة عنده أنه أثناء ذكر الأصل يذكر الجذور بذكر الحروف الأصول وليس بصيغة الماضي، ويجعله والكلمة المسجلة بلون أكثر بروزًا من لون المتن، وأثناء ذكره للنص الفصيح يحيل إلى المصدر الوارد فيه بخلاف السويداء، وهذا في كل صفحات الكتابين، ومن صوره:

عند السويداء:

"أخَخ، أخ كلمة توجّع وتأوّه من غيظ، أو حزن، وأخ كلمة يزجر بها البعير ليبرك ... وينطقون هذه الألفاظ لنفس المعنى غير أنهم يكسرون الهمزة؛ لزجر البعير ليبرك، فيقولون: إخ"[٤].

عند الحسني:

ث أ ل: ثالول

"في اللسان: الثؤلول واحد الثآليل، والثؤلول خُرَّاج .... وينطقون اللفظ بفتح الثاء وتخفيف الهمزة لنفس المعنى، كقولهم: فلان به ثالول"[٥].

ومن خلال النصين السابقين يظهر مدى التأثُّر، وكذلك الإضافة في المنهجية.

---

(١) انظر: سلامة، مرجع سابق، ١ / ٢٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ١ / ٣١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ١ / ٣٣.

(٤) السويداء، مرجع سابق، (أخخ)، ١/٣٣.

(٥) الحسني، مرجع سابق، (ث أ ل)، ١ / ٨٦.

٦٠١٠٦ مزايا انفرد بها بعض المصنِّفين دون بعض:

- قيام الكتاب على بيان المعنى العام والأصل للجذر المسجل، وهذه طريقة انفرد بها صاحب (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية) الذي يرجع معاني الجذر الواحد إلى أصل مشترك واحد أو أصول محددة، وهذا في كل مواد الكتاب.

- استعمال طريقة ضبط جديدة، ومحاولة كتابتها في الكتاب لبيان النطق الحقيقي الذي نطقت به العامة، وقد اختص بهذه الطريقة فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز)، وقد مر بيان ذلك في مبحث الضبط، يقول المؤلف: "عنيت عند تشكيل الأمثال الاهتمام الشديد بطريقة (موسيقى النطق)، وحاولت قدر الإمكان أن يُقرأ المثل بطريقته الحجازية الأصلية"[(١)].

- في موضوع الكتاب، اختيار الألفاظ العامية المفصحة من الأشعار العامية فقط دون غيرها من الكلام العامي، وفي مدة زمنية محددة، ولم يظهر هذا إلا في كتاب (الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران).

- تحديد الرموز والمفاتيح لبعض الاختصارات المستعملة في المعجم، والذي تميَّز بهذا فريد سلامة في كلا معجميه، ولكن جاءت في (معجم كلام أهل الحجاز) بشكل أوسع، وقد ذكرها في مقدمة المعجم تحت عنوان: (مفاتيح الرموز)، وقد بلغ عددها ثمانية عشر رمزًا[(٢)].

- تسييق اللفظة بذكرها في سياق لغوي وتسجيلها باعتبارها مدخلًا مع وضع خط تحت الكلمة، وترتيبها بحسب حروف الهجاء، وقد انفرد بهذه الطريقة في الترتيب التركستاني، حيث إنه في جميع صفحات الكتاب يبدأ بذكر اللفظة وفق أسلوب مُستعمَل عند العامة، أو عبارة متداولة، ثم يضع خطًا تحت الكلمة، إشارة إلى أنها هي الكلمة المعنية بالذكر، وهو في كل ذلك يرتب تلك الكلمات الموضوع تحتها تلك الخطوط بحسب الترتيب الهجائي للحروف.

---

(١) سلامة، مرجع سابق، ١ / ٢٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٤٧/١.

٢.٦ المآخذ.

لا يخلو أي عمل بشري – بطبيعة الحال – من بعض الملاحظات والمآخذ ولا سيما الأعمال التأليفية، التي هي محط نظر الناقد الذي يحاول تقويم ذلك العمل، وبالمطالعة في معجمات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية تبيَّن لي بعض المآخذ التي - من وجهة نظري – تحتاج إلى إعادة نظر سواء في الأسس التي أقامتها تلك المعجمات لتفصيح الألفاظ العامية، أو المنهجية المتبعة لديها في الصناعة المعجمية، مقسِّمًا هذه المآخذ إلى قسمين بحسب طبيعتها، فالقسم الأول يضم: المآخذ في الأسس، وهي تلك المآخذ الظاهرة في المصادر، واختيار اللفظ، والتأصيل، ثم القسم الثاني الذي يحوي: المآخذ في المنهج التي تستبين في الترتيب، والضبط، والتوثيق، وشرح المعنى، مبيِّنًا تحت كل عنصر من العناصر السابقة المأخذ وما يندرج تحته من معجمات وقعت فيه.

١.٢.٦ المآخذ في الأسس:

١.١.٢.٦ في المصادر.

مرَّ الحديث في الفصل الرابع (أسس تفصيح العامي في السعودية) عن مصادر المعجميين السعوديين التي ظهرت في أمرين: الأول: مصادر جمع اللفظ العامي، والثاني: مصادر تفصيح اللفظ العامي، فأما مصادر الجمع فهي مصدران: الأول: السماع، والثاني: الكتب المعنية بتدوين الألفاظ العامية، فالسماع لا يظهر فيه شيء من المآخذ؛ لقيام تلك المعجمات على المسموع من بيئة المؤلف نفسه، وأما الكتب المعنية بتدوين الألفاظ العامية فتندرج المآخذ فيها تحت مآخذ التوثيق؛ لصلتها بموضوع تعامل أولئك المصنّفين مع النصوص المنقولة، سواء من الكتب العامية أو من كتب النصوص الفصيحة، وأما ما يُؤخَذ على المعجميين السعوديين أثناء تفصيحهم للفظ أو تأصيلهم إياه، فهو:

التعويل على مصدر واحد أو مصدرين في تأصيل اللفظ.

ويظهر هذا في المعجمات الآتية:

في (أصالة لهجة منطقة جازان) يعوِّل المؤلِّف كثيرًا في تأصيل اللفظ من المعجمات القديمة على معجم لسان العرب بالدرجة الأولى، ومن ثم يأتي القاموس المحيط، فإذا نقل من لسان العرب استخدم عبارة: (قال ابن منظور في اللسان تحت مادة كذا)، ويقول في نص قاموس المحيط: (قال مجد الدين في القاموس تحت كذا)، والمؤلف لم يحدِّد في مقدمته اعتماده على هذين المصدرين خاصة (لسان العرب)، بل اتكأ عليهما اتكاءً كبيرًا في حكمه على اللفظ بالفصاحة.

أما في(غريب لغة قبيلة شمر) فلقد اعتمد المؤلّف على مصدر لغوي واحد فقط وهو لسان العرب في تأصيله للفظ العامي، ولقد أشار إلى هذا بقوله: "وقد قمت بمقارنة ذلك مع لسان العرب لابن منظور"[(١)]، وهذا بالطبع خلل في المنهجية العلمية، فهو يجعل (لسان العرب) حاكمًا على كل لفظ، فإن ورد باللفظ ذاته أشار إلى هذا، وإن لم يرد نبَّه على أنه لم يرد في اللسان، وفي هذا أمران:

١. إغفال مبدأ التغيُّر بين اللفظ الفصيح واللفظ المستعمل عند العامة، فليس من الممكن أن يرد في اللسان أو غيره كل لفظ مستعمل عند العامة قد استُعمِل باللفظ ذاته أو المعنى نفسه، فمثلًا قد سجَّل المؤلِّف الكلمة الآتية (أبوي) بمعنى: أبي، والدي، وقال: "ولم ترد في اللسان"[(٢)]، وبالطبع لن ترد فيه، فكان عليه أن يبيِّن هذا التغيُّر.

٢. أن الاكتفاء باللسان دون سواه من المعجمات أو كتب اللغة لا يعطي العمل مزية علمية كافية؛ لضعف التدقيق في إصدار حكم الفصاحة؛ نظرًا لشح مصادر التفصيح فيه.

ويظهر كثيرًا في (من الفصيح الألمعي) اتكاء المؤلف اتكاءً بالغًا على معجمي الوسيط والوجيز الصادرين عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما يستبين أيضًا تقديم هذين المصدرين على غيرهما من المصادر التي اعتمد عليها في كتابه هذا التي جعلها خمسة في مقدمة الكتاب[(٣)]، ومع تعويله هذا فإنه لا يهتم بأقدمية المصدر وليس له عناية واضحة بذلك ، فالمؤلف بعد أن يذكر الكلمة ويبين معناها في تلك المصادر، يحيل إلى مصدرين فقط عقب النص الوارد لشرح المعنى، فمرة يحيل إلى (الوجيز والوسيط)[(٤)]، ومرة (لسان العرب والوجيز)[(٥)]، ومرة (الوسيط والوجيز)[(٦)]، وأخرى (الوجيز ولسان العرب)[(٧)]، ومرة (الوجيز وتاج العروس)[(٨)]، وهكذا.

وعند صاحب (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) بدا التعويل واضحًا على مصدرين من المعجمات، وهما لسان العرب والقاموس المحيط، وقد أشار المؤلِّف إلى هذا في أول مقدمته، يقول:

---

(١) الشمري، مرجع سابق، ٧.

(٢) المرجع السابق، ١٠.

(٣) انظر: الجرعي، مرجع سابق، ٦ .

(٤) انظر: المرجع السابق، (الأثب)، ١٣ .

(٥) انظر: المرجع السابق، (أخ)، ١٣.

(٦) انظر: المرجع السابق، (ادفأ)، ١٧.

(٧) انظر: المرجع السابق، (انصب)، ١٩ .

(٨) انظر: المرجع السابق، (انكف)، ٢٤ .

"وأنبّه هنا على أن الكلمة الواحدة في العربية قد يكون لها أكثر من معنى، فأورد المعنى المطابق لمعنى الكلمة العامية، كما أورد بقية المعاني أحيانًا للفائدة، يتلو ذلك أحد حرفين بين قوسين هلالين: إما (ل) أو (ق)، والأول يشير إلى أن المعنى الفصيح الذي ورد بعده هذا الحرف مأخوذ من معجم (لسان العرب) لابن منظور، أما الثانية فتشير إلى أن المعنى الفصيح مأخوذ من معجم (القاموس المحيط) للفيروزآبادي، وهما مرجعا هذا الكتاب"[(١)].

ومنها: معجم (فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر) حيث ظهر عند المؤلف كثرة التعويل على مصدر أكثر من غيره، ويستبين هذا في كثرة الاعتماد على كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير؛ إذ لا يكاد أن تخلو صفحة من صفحات معجمه من الرجوع إليه، وقد أشار المؤلِّف إلى الاستفادة من هذا الكتاب في مقدمة معجمه، في قوله: "فكان منطلق هذا البحث هو قراءتي لكتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير؛ فقد وقفت فيه على ألفاظ كثيرة قد نطقت بها العامة"[(٢)]، ولكن المؤلِّف حينما يعزو إليه يسجّله في أغلب الأحيان بلفظ:"(قال صاحب النهاية في غريب الأثر) "[(٣)]، والصحيح النهاية في غريب الحديث والأثر.

وكذلك: (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) اعتمد المؤلِّف فيه كثيرًا على مصدرين اثنين في تفصيح اللفظ، وهذا ظاهر في الكتاب، وذلك بكثرة اتكائه على (لسان العرب)، و(القاموس المحيط) في جلّ كلماته.

ويلاحظ مما سبق أن معجمي (لسان العرب) و (القاموس المحيط) هما أكثر ما عوّل عليهما أصحاب تلك المعجمات، وللتدليل على كثرة التعويل عليهما أجريت إحصائية في كتاب (أصالة لهجة منطقة جازان)، وكتاب (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح)؛ لأوضِّح مدى شيوع هذين المصدرين في هذين الكتابين، والسبب في اختيارهما ما يأتي:

أ. أن غيرهما وإن كان قد عوّل على (لسان العرب) و(القاموس المحيط) لكنه قد نوَّع في مصادر التأصيل عنده.

ب. أن من عوّل على هذين المصدرين من غير هذين الكتابين قد نصَّ في المقدمة على الاعتماد عليهما.

---

(١) آل ملحم، مرجع سابق، ٩.

(٢) الشمري، مرجع سابق، ٥.

(٣) المرجع السابق، (اجتر)، ١٥، (أرطى)، ١٧، (بحثر)، ٢١، (برطم)، ٢٣، إلى غير ذلك.

وفيما يأتي بيان لتلك الإحصائية:

الكتاب	عدد الصفحات	عدد المواد	عدد مرات الرجوع إلى لسان العرب	عدد مرات الرجوع إلى القاموس المحيط	ملاحظة
أصالة لهجة منطقة جازان	٥٩٧	١٧٧٦	(١٣٩٦) بعبارة: (قال ابن منظور في اللسان تحت مادة كذا).	(٢٥٣) بعبارة: (قال مجد الدين في القاموس تحت مادة كذا).	جاء لسان العرب كأكثر المصادر حفاوة عند المؤلِّف، وقد بلغ عدد مصادره ستة وثلاثين مصدرًا.
منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح	١٤٩	١٠٣	(٤٩) بعبارة: (في لسان العرب لابن منظور).	(٦١) بعبارة: (في القاموس المحيط للفيروز آبادي)، (في القاموس المحيط)، (في القاموس).	جاء القاموس المحيط كأكثر المصادر تعويلًا لدى المؤلِّف، وقد بلغ عدد مصادره ثلاثة عشر مصدرًا.

٢٠١٠٢٠٦ في اختيار اللفظ.

تظهر بعض المآخذ في تدوين الألفاظ العامية على بعض تلك المُصنَّفات؛ كتسجيل ألفاظ لا تدخل تحت شرط المعجم، أو ترك تدوين اللفظ العامي، أو الخطأ في تدوينه؛ إذ إن بعض المعجمات التي حُدِّدت فيها معايير اختيار الألفاظ جاءت حاوية لألفاظ خرجت عن تلك المعايير، وهذا مما يؤخذ على أصحابها في اختيار الألفاظ، كما أنه أيضًا يُلمح عند من لم يصرِّح بمعيار الاختيار الذي يمكن أن يستنتج من خلال المواد المسجَّلة، على أن هناك معجمات قد توقَّفت عن بيان ذلك المعيار سواء بالتصريح أو التلميح، ولذا فإن خروج بعض الألفاظ عن الشرط الأساس الذي قام عليه المعجم يؤدي إلى اختلال ذلك الشرط، فإذا اختل الشرط حوى المعجم ألفاظًا لا ينطبق عليها ذلك الأساس كأن

يحوي ألفاظًا معروفة مشهورة ليست بغريبة أو مقتصرة عند أهل بيئة دون أخرى، أو أن يضم ألفاظًا قائمة على الانتقاء ويترك أخرى، فيؤدي هذا إلى التساؤل العام لماذا سجَّل المؤلِّف هذه الألفاظ دون غيرها؟ وكل هذا لا يمنح الوصف الدقيق لتلك الألفاظ بأنها عامية فصيحة، ومن صور ذلك ما يأتي:

في (فصيح العامي في شمال نجد) ذكر المؤلِّف في أول المعجم أنه ترك تدوين الألفاظ المشهورة التي ليس فيها تغيُّر لغوي، حيث قال: "علمًا بأنني لم أتعرّض للكلمات المشهورة التي تُنطَق وتكتب باللغة العربية واللهجة العامية دون تغيير، مثل الليل والنهار والشمس والقمر، وما في حكمها من الشهرة"[(١)]، ولكن الناظر في الكتاب يجد بعض تلك الألفاظ المشهورة التي لم يقع عليها تغيير، وبالتالي فقد دوَّن المصنِّف ألفاظًا خرجت عن شرط الكتاب، نحو: (بطش)، يقول: " البطش التناول بشدة عند الصولة...وينطقون هذا اللفظ لنفس المعنى، فيقولون: لقد بطش الرجل بخصمه"[(٢)]، ومثل: (بعث)، يقول: "بعثه يبعثه بعثًا أرسله...وينطقون هذه الألفاظ لنفس المعنى فيقولون: لقد بعث الرجل لصديقه رسالة ..."[(٣)]، وكذلك: (البطن)[(٤)].

والسبب في وجود مثل هذه الألفاظ هو التساهل في تطبيق المعيار الأساس الذي يقوم عليه جمع المادة واختيارها، أو غياب المفهوم الدقيق لمراده من الكلمات المشهورة.

وأما في (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب)؛ فقد مرَّ في مبحث (اختيار اللفظ) أن المؤلِّف لم يحدد مراده من الغريب بشكل واضح، وإن كان قد استدرك ذلك بأن الغريب عنده هو ما كان غريبًا في نظر دارسي اللغة العربية، ويظهر لي أن استدراك المؤلِّف هنا لم يغنه عن الاضطراب الذي ظهر في أساس اختياره لألفاظه؛ لأن هذا الاستدراك لم يُزِل اللبس في مراده من الغريب؛ إذ إن ما يوحي به العنوان – في رأيي – لم يكن بهذا المراد، فقوله: (من غريب الألفاظ) هذا يعني أنه سيسجل ألفاظًا هي معروفة في الدرس اللغوي بأنها من الغريب، وقد درج الدارسون قديمًا على تسميتها بذلك بدليل وصفه بقوله: (المستعمل في قلب جزيرة العرب)؛ أي: أنه سيسجل ألفاظًا عدَّها القدماء من الغريب، ومع هذا فهي ما زالت مستعملة معروفة في قلب جزيرة العرب، ثم لم يبن عن طبيعة أولئك الدّارسين، والذي يظهر لي أنه يريد بهم أهل اللغة قديمًا الذين عدوا مثل هذه الألفاظ ألفاظًا غريبة، وهي بخلاف

---

(١) السويداء، مرجع سابق، ٨/١.

(٢) المرجع السابق، (بطش)، ٦٧/١.

(٣) المرجع السابق، (بعث)، ٦٨/١.

(٤) انظر: المرجع السابق، (بطن)، ١ / ٦٧.

ذلك، يدل على ذلك قوله: "والذين دوَّنوا غريب اللغة لم يعيشوا في قلب جزيرة العرب، ولو عاشوا في هذه البلاد لتغيَّرت نظرتهم إلى كثير من الكلمات التي تعدُّ من الغريب"[(١)].

ولذا فإن وصف الغريب هنا في هذا الكتاب لم يكن واضحًا كل الوضوح أكان المراد بالغريب كما ذكر هو تدوين ألفاظ عدَّها اللغويون غريبة وهي مستعملة في جزيرة العرب؟ أم هي ألفاظ غريبة عن البيئات العربية الأخرى في هذا العصر لكنها معروفة مستعملة في قلب جزيرة العرب؟ فالأول يدل عليه النص السابق، والثاني يدل عليه هدفه من التأليف، حيث وُجِدت أسباب خارجية أدّت إلى اختلاط أهل جزيرة العرب بغيرها بفعل الازدهار والتطوّر، فدفعه هذا لحصر تلك الكلمات؛ خوفًا عليها من قلة الاستعمال في المستقبل ومن ثم نسيانها[(٢)].

والذي يظهر أن سبب هذا الاضطراب – إضافة إلى ما سبق – هو عدم إفصاح المؤلِّف عن مراده بقلب جزيرة العرب، ولا أخاله إلا أنه يقصد المملكة العربية السعودية، مع أنه لم يرم بأي إشارة إلى بيان ذلك إلا مع ذكر في أول التمهيد من أن قلب جزيرة العرب قد بقي بعيدًا عن المؤثِّرات التي تأثَّرت بها البلاد العربية المجاورة[(٣)]، وسوقه لبعض الأمثلة قبل شروعه في المعجم في حديثه عن (الكسكسة) و(الكشكشة)، يقول: "الكسكسة ما تزال مستعملة في قلب جزيرة العرب، فإذا خوطبت المرأة فان المخاطب يستبدل كافًا بعدها سين بكاف الخطاب، وتدغم الكاف في السين، فيقال في (نصيبك) (نصيبكس)، ومعظم أهل نجد ينطقون كاف الخطاب للمؤنَّث هذا النطق، وأما الكشكشة فهي موجودة الآن في زهران، وبني مالك، وثقيف، وسعد من مكان سروات الحجاز، فيبدلون شينًا بكاف الخطاب للمؤنَّث فيقولون في (أهلك) (أهلش)"[(٤)].

فحديثه السابق عن تأثر الأقطار العربية بما تأثّرت به، ونصه السابق عن ظاهرة (الكسكسة) و(الكشكشة) يشعر إلى حد ما أن المراد بقلب جزيرة العرب هي المملكة العربية السعودية، فإن كان ذلك كذلك فإن كوة الاضطراب في اختيار اللفظ متسعة غاية الاتساع.

مع أن الناظر الفاحص لهذا المعجم يجد أن مادته لا تخرج عن ألفاظ مجتمع المؤلِّف وهو المجتمع النجدي، ويؤيِّد هذا ما أشرت إليه في أثناء حديثي عن اختلاف الألفاظ بين مؤلِّفين من البيئة

---

(١) الفيصل، مرجع سابق، ٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٨، ٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ٧.

(٤) المرجع السابق، ١٤.

نفسها أن هناك مقالة نشرت في هذا الأمر عنوانها: (بين كتابين) (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) و(اللهجة العامية في المذنب)؛ إذ نبَّه الكاتب على اشتراك الكتابين في المادة نفسها، وأن (معجم اللهجة العامية في المذنب) لم يقتصر على المذنب فقط، بل فيه شيء من لهجة أهل القصيم، وجانب من لهجة أهل نجد[١].

ولذلك كان على الفيصل أولًا بيان مراده من قلب جزيرة العرب وتحديد البيئة الوارد فيها اللفظ، ومما خرج عن ذلك الأساس الذي اعتمده المؤلف: (تاه) بمعنى ضل[٢]، و(الثريا) وهي مجموعة من النجوم[٣]، و(جِلف) الجافي الغليظ[٤]، كما كان يلزمه - في رأيي - أن يأتي بتلك الألفاظ الغريبة من كتب غريب اللغة التي دُوِّنت بأنها من الغريب، وهي - على حد تعبيره - ليست من الغريب، ثم يقابلها بما هو مستعمل في قلب جزيرة العرب.

وأشار فضلي في مقدمة معجمه (أصالة لهجة منطقة جازان) إلى أنه سيقتصر على تسجيل الكلمات العربية المستخدمة في منطقة جازان مهملًا ما عداها من الكلمات العربية الشائعة بين العرب، فتسجيلها من باب تحصيل الحاصل، فقد تكفَّلت المعاجم القديمة بتسجيلها[٥]، وهذا – كما يظهر – هو الأساس الذي بنى عليه المؤلِّف اختياره لألفاظه، غير أن الناظر في هذا المعجم يجد بعض الألفاظ التي خرجت عن هذا الشرط القائم على ترك تسجيل الكلمات العربية المشهورة في البلاد العربية الأخرى؛ إذ ثمة كلمات في هذا المعجم معروفة ومشهورة عند غير أهل بيئة المؤلِّف، وليست من الألفاظ المقتصرة في استعمالهم، ومن ذلك لفظة (الشِّيمَة) حيث قال في شرحها: "الحياء والحشمة والاحترام للغير، وهي من الخصال المحمودة"[٦]، ومثلها كلمة (الفَرْد) بمعنى: الذي لا ثاني له[٧]، فهاتان الكلمتان - كما هو ظاهر- مشهورتان في الأقطار العربية، وبالتالي قد خرجتا عن الأساس الذي وضعه المؤلِّف لاختيار ألفاظه.

---

(١) انظر: الحسين، مرجع سابق.

(٢) انظر: الفيصل، مرجع سابق، (تاه)، ٤٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، (الثريا)، ٤٣ .

(٤) انظر: المرجع السابق، (جلف)، ٥٩.

(٥) فضلي، مرجع سابق، ٧.

(٦) المرجع السابق، (الشيمة)، ٢٩٢.

(٧) انظر: المرجع السابق، (الفرد)، ٣٩٥.

وأما (غريب لغة قبيلة شمر) فإن أساس اختيار الألفاظ في هذا المعجم قد بدا واضحًا من عنوانه، وهو تسجيل الغريب من الألفاظ المستعملة في قبيلة شمر، وهذا ما صرَّح به المؤلِّف في قوله: "فهذا هو كتاب (غريب لغة قبيلة شمر حائل وما حولها) ألَّفته على المعجم، وأخذت هذا من غريب لغتهم البحتة التي لا يشاركهم فيها أحد إلا القليل من الناس"[(١)]، ولكن في المقابل نجد بعض الكلمات التي حواها المعجم من الكلمات الشائعة غير الغريبة المتداولة بين الناس من غير قبيلة شمر، مثل: (الذيب)، و(الذيل)[(٢)].

وأما العبودي في (معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة) فلم يحدد في مقدمته الأساس الذي سار عليه في اختيار ألفاظ هذا المعجم الذي هو في الواقع مأخوذ من معجمه (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة)، على أن القارئ سيدرك من خلال عنوان المعجم أن الألفاظ الواردة فيه هي من غريب الألفاظ النجدية؛ لدلالة العنوان على ذلك، ولكن وجود كلمات مثل: (القيظ)[(٣)]، و(كفة الميزان)[(٤)]، و(تناطحت الغزلان)[(٥)] لا تدخل ضمن دائرة ذلك الاساس.

ولم يصرِّح الغامدي في (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) عن معيار اختيار اللفظ لديه، ولكن يمكن أن يفهم من كلامه في المقدمة عن سبب تأليف هذا المعجم في حرصه على حفظ تلك الألفاظ من الزوال والضياع[(٦)]، أن معيار الاختيار عنده يقوم على تدوين الألفاظ الغريبة المتداولة في بيئة غامد وزهران، ويعضد هذا ما حواه المعجم من ألفاظ غريبة قد لا يعرفها من ليس من تلك البيئة، ولكن نجد نحو (بارك) التي تدل على الدعاء بالبركة[(٧)] من الألفاظ المعروفة التي لا يختص بها أهل غامد وزهران دون غيرهم، كما لا يخشى عليها من الزوال والضياع.

ويظهر في (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) أن المصنِّف قد سجَّل ألفاظًا لا تدخل تحت شرط المعجم، فالمعجم كما هو واضح معجم لتأصيل الألفاظ العامية، على أن المؤلِّف قد

---

(١) الشمري، مرجع سابق، ٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، (الذيب) (الذيل)، ٨٩.

(٣) انظر: العبودي، محمد بن ناصر، معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة (الرياض: دار الثلوثية، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، (القيظ)، ٢٨٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، (كفة الميزان)، ٣١٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، (تناطحت الغزلان)، ٣٨٧.

(٦) انظر: الغامدي، مرجع سابق، ٣.

(٧) انظر: المرجع السابق،(بارك)، ٤٦.

يسجِّل ألفاظًا لا يظهر فيها ذلك التأصيل، بل قد ينص صراحة على أنها ليست من العربية، وهذا بالطبع مخالف للأساس الذي بُنِي عليه المعجم، فإن مثل هذه الألفاظ ليس مكانها هنا، بل في مؤلَّفات أخرى؛ كمؤلفات خاصة باللفظ العامي فقط دون تأصيله، فمن ذلك تسجيله للفظة (الكاد)، قال فيها: "وهو من التعبيرات العامية التي لا صلة لها بالعربية"[(١)]، ومثله لفظة (كوبري) التي أثبتها تحت (كبر)، فبعد أن ذكر لفظ (الكبري) و (الكوبري) والجمع (كباري)، قال: "لا ندري الموجب لاستعمال هذين اللفظين الأجنبيين مع وجود ما يرادفهما في العربية، ومع كون كل من اللفظين العربيين لا ثقل فيهما ولا غرابة وهما جسر وجسور"[(٢)].

ونجد في (معجم اللهجة العامية في المذنب) كثيرًا ما يؤكِّد المؤلِّف في مقدمته على أنه جمع ألفاظ معجمه التي لها أصل عربي فصيح وليست بدخيلة على أهل بيئته من لغة أعجمية أو لهجات أخرى[(٣)]، فيمكن أن يعد هذا هو الأساس الذي قام عليه اختيار ألفاظه، على أننا نجد كلمة مثل (آبُّ آبُّ) قد خرجت عن هذا المعيار، يقول المؤلِّف في شرحها: "قال الشيخ محمد بن ناصر العبودي: إنها كلمة إنجليزية، وقد تكون اختصارًا لكلمة (stop) ومعناها (قف)، قلت: في لهجتنا نقولها عندما نريد تنبيه السائق عندما يرجع بالسيارة إلى الخلف ووصل إلى حفرة نقول: أَبّ أبّ بصوت عالٍ ليوقف السيارة قبل أن تقع في الحفرة"[(٤)]، فهذه الكلمة كما هو واضح من الكلمات الدخيلة على مجتمع المؤلّف وليس لها أصل فصيح، بل إنه قد شرحها بالاكتفاء بشرح العبودي الذي أخذه من كتابه (معجم الكلمات الدخيلة في لغتنا الدارجة).

وأما عن ترك تدوين اللفظ العامي فلا ريب أن تدوين اللفظ العامي المراد تأصيله هو أساس عمل كل معجمي في هذا الميدان، ولكن ثمة بعض المؤلِّفين قد أوردوا نصوصًا فصيحة لبعض الألفاظ دون الإشارة أو التنبيه إلى اللفظ العامي المستعمَل عند العامة، وهذا يُعَدُّ خللًا في عمل ذلك المعجمي، وقد ظهر في (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) ألفاظ لم يشر فيها المؤلِّف إلى اللفظ العامي، نحو: (كرر)؛ فقد ذكر نصًّا من تهذيب إصلاح المنطق دون بيان للفظ المستعمل عند العامة[(٥)]،

---

(١) السهلي، مرجع سابق، (كاد)، ١٧٠.

(٢) المرجع السابق، (كبر).

(٣) انظر: السعيّد، مرجع سابق، ٣٠/١، ٣١.

(٤) المرجع السابق، (آب آب)، ٦٩/١.

(٥) انظر: السهلي، مرجع سابق، (كرر)، ١٧٢.

ومنه: (كرع) أورد فيه نصًا من القاموس دون ذكر للفظ عند العامة[١]، وكذلك كلمة (كلا) يقول: "قال في تهذيب إصلاح المنطق: وهذي كِليَة، ولا تقل: كِلْوَة"[٢]، فقط بهذه الصورة، وتأتي صوره في هذا الكتاب بأن يذكر المؤلِّف الكلمة المدخل، ويورد مباشرة نصًا من المعجمات القديمة، ويكتفي بذلك دون ذكر للكلمة في استعمال العامة، أو لبيان لمعناها.

وجاء شيء من الخطأ في تدوين بعض الألفاظ في (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران)، مثل كلمة: (أروح) فقد قال في أولها: أروح (من الرائحة) عند أهل المنطقة لها معنيان مختلفان، فيقال:

١. أروَح يروح فهو مروح: أي أصابه العفن (الرائحة الكريهة).
٢. أروح يا فلان: أي أشم[٣].

والواقع أن المعنيين ليسا مختلفين بل هما في معنى واحد، ولكن قد وردا بصيغتين مختلفتين: صيغة الماضي (أروَح) ظهرت له الرائحة الكريهة، وصيغة المضارع أو الأمر (أروح): أي أشم أو شم يا فلان، فالحاصل أن هناك تعميمًا للدلالة وتخصيصًا لها مع اختلاف الصيغة، وليست بلفظ واحد، فاللفظ الأول دلالته خاصة للرائحة الكريهة والثاني دلالته عامة، ولكن لها علاقة بالمعنى الأول.

٣٠١٠٢٠٦ في التأصيل.

التأصيل هو الغاية التي يسعى إليها مؤلفو معجمات تفصيح العامي؛ وذلك عن طريق إيراد نصوص تبرهن على فصاحة الألفاظ العامية المسجَّلة في تلك المدونات، لكن ثمة مآخذ تستبين في تعامل أولئك المصنّفين مع طرق تأصيلهم للألفاظ العامية؛ كالتمحل في تفصيح بعض الألفاظ، أو إصدار حكم الفصاحة عليها دون أي دليل نقلي، أو الخطأ في التأصيل، ونحو ذلك، وفيما يأتي بيان لتلك المآخذ:

١٠٣٠١٠٢٠٦ محاولة التأصيل بكلمة بعيدة عن المستعمل العامي.

نجد من صور ذلك في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) نحو: كلمة (أدم) فقد ذكر بأن معناها عند العامة أصاب، يقال: أدمني الحزن: أصابني، وذكر بعد هذا بأنها في اللغة من استأدمني فأدمته وطعام أديم: مأدوم، وقال بعد ذلك: "وهي بعيدة عن معنى ما جاء في لهجتنا المحلية"[٤].

---

(١) انظر: السهلي، المرجع السابق، (كرع).
(٢) المرجع السابق، (كلا)، ١٧٥.
(٣) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أروح)، ١٨، ١٩.
(٤) العقيلي، مرجع سابق، (أدم)، ١٨.

فيلاحظ هنا اختلاف الدلالتين وبُعْد إحداهما عن الأخرى، وإشارة المؤلِّف دليل على هذا فكان الأجدر ألا يسجِّلها.

ومنه: كلمة (حاضاه)؛ أي: سار معه جنبًا إلى جنب، وقد أصَّلها بكلمة (حوض) الماء، وهذا بعيد غاية البعد[(١)].

ومن أمثلته أيضًا: أن المؤلِّف قد أصَّل لكلمة (أفا) التي معناها عندهم كلمة زجر وتأنيب، وذلك بذكر نصين: الأول: تحت (الأفى)، والثاني: تحت (أفف)، فقد ذكر تحت (الأفى) معنى القطع من الغيم، وتحت (أفف) معنى الوسخ والاستقذار من الشيء حتى صار يُستعمَل عند كل شيء يتضجر منه، فيلاحظ أن تأصيل اللفظ بذكر (الأفى) خطأ هنا، فلا علاقة بين معنى ما استعملته العامة في (أفا) وبين معنى ما في (الأفى) من كونه القطع من الغيم، والذي قاد المؤلِّف إلى هذا ربما تشابه اللفظين فقط[(٢)].

ومثله عند صاحبة (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)؛ إذ يظهر عندها كثيرًا في الكلمات الأعجمية، فالمؤلفة تسجل كلمات أعجمية، ثم تعود إلى قواميس أعجمية، وتعيد الكلمة للفظة قريبة منها مستعملة عند العرب، وهذا في الواقع لا علاقة له بالحكم على ذلك اللفظ المسجل بأن له أصلًا فصيحًا، مثل كلمة (جك) فقد بينت معناه عند عامة مكة بأنه الإناء الذي يُوضَع فيه ماء الشرب البارد، ثم ذكرت بعد ذلك بأن الكلمة إنجليزية الأصل وهي الإبريق[(٣)]، فالكلمة هنا اختلف لفظها عن لفظ الكلمة الواردة عند العامة، وبالتالي لا يصح التأصيل هنا بكلمتين مختلفتين.

وتظهر محاولة التأصيل بلفظ بعيد عن المستعمل العامي عند الصاعدي في(فوائت المعاجم) – كما يبدو لي – في التمحُّل في تفصيح بعض الكلمات أو الإيغال كثيرًا واعتساف بعض النصوص لتنطبق على اللفظ المستعمل عند العامة، فنجد مثل هذا في مادة (شقل/ شنقل) شَنْقَلَه فَتَشَنْقَل، بيَّن أن معنى شَنْقَلَ الرجل: إذا رفعه من رجله أو رفع الشيء منكوسًا[(٤)]، ثم طفق المؤلِّف بعد ذلك فيما يقارب أربع صفحات يشرح معنى هذه الكلمة باشتقاقاتها، ويورد بعض النصوص الفصيحة، محاولًا خلالها التقريب بينها وبين المستعمل العامي، ويمكن تلخيص تأصيله لهذه الكلمة فيما يأتي[(٥)]:

---

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (حاض)، ٦٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، (أفا)، ١٩.

(٣) انظر: عطار، مرجع سابق، (جك)، ٩٩.

(٤) انظر: الصاعدي، مرجع سابق، (شقل)، ٢/٧٣٦ – ٧٣٨.

(٥) انظر: المرجع السابق، (شقل)، ٢/٧٣٦.

- يحتمل أن تكون النون أصيلة أو زائدة فهو إما ثلاثي أو رباعي، ويحتمل أن يكون الفعل مزيدًا بالشين في أوله، مثل شقلب من قلب، فيكون شنقل من نقل، أو أن يكون مفكوكًا من فعل الشقل بمعنى الرفع: شَقَل > شنقل.
- ذكر أن ابن فارس لم يعرف قياسًا عربيًا للشين والقاف واللام، وأنه حكم لا يُعَوَّل عليه، وهو مبني على استقراء ضعيف.
- أن الزبيدي ذكر بأن (الشَّنْقَلَة) عامية، وهي نوع من الصراع، ولكن الصاعدي عقَّب بأنه حكم جائر؛ لورودها في اللهجات.
- أورد آراء لبعض الدارسين المحدثين ترى بأن اللفظة مأخوذة من لغات غير عربية.

وبعد ذلك ختم حديثه بأن لها ثلاثة أوجه[(١)]:

١. أن تكون عربية وأخذتها الفارسية.
٢. أن العربية أخذتها من الفارسية أو التركية.
٣. أن تكون من المشترك القديم بين اللغات السامية وما جاورها من الفارسية والتركية.

والواقع أن القارئ لا يعدم أن يجد فيما قدَّمه الصاعدي من تحليل لمحاولة تقريب ذلك الفعل من الفصحى شيئًا من التكلُّف الشديد الذي لا يطمئن المرء من خلاله إلى إمكانية تأصيل ذلك اللفظ لا من حيث الأدلة التي ساقها ولا من حيث تعليقه على النصوص المنقولة، وأما كون الكلمة مسموعة ومنتشرة في بيئات متعددة في جزيرة العرب والشام فهذا لا يعطيها الأحقية بالفصاحة والأصالة.

وفي(العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) ذكر المؤلِّف في حديثه عن كلمة (القَرَاشْ) أنه يشيع على ألسنة العوام والخواص إطلاقهم (قَرَاج) بالجيم للمكان المخصَّص لتجمع السيارات، وأن الصواب في استعمال هذه الكلمة لهذا المعنى هي كلمة (قَرَاش)؛ لتصبح من توليد الكلمات القديمة للمعاني الجديدة؛ إذ هي من (قَرَش) بمعنى جمع وضم من هنا ومن هنا[(٢)]، والواقع أن ما صنعه المؤلِّف هنا هو محاولة تفصيح الكلمة بما هو بعيد عن استعمال العامة، ثم إن عمل المؤلِّف هو تفصيح للمستعمل العامي لا تصويب له! ومع هذا فإني أرى أن كلمة (قَرَاج) هي التي نطقت بها العامة وهي

(١) انظر: الصاعدي، مرجع سابق، (شقل)، ٢/٧٣٩.
(٢) انظر: التركستاني، مرجع سابق، (القراش)، ٢/٧٠٣.

المعني بهذا لا ما ينبغي عليه أن تكون، فمادام أنهم نطقوا بهذه اللفظة فهي تؤصَّل بكونها لفظة أعجمية، يقول ف. عبد الرحيم في تأصيلها: "(جَرَاج): بالفتح مكان معد لإيقاف السيارة... يقال: قَرَاج في السعودية، وكَرَاج في لبنان والأردن وفلسطين"[(١)]؛ ولذا فالمؤلِّف - من وجهة نظري - قد ذهب بعيدًا في تأصيل هذه اللفظة.

٢٠٣٠١٠٢٠٦ تسجيل ألفاظ لا يظهر فيها الأصل الفصيح.

ومن صور ذلك الآتي:

في كتاب (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) يكتفي المؤلِّف بشرح معنى اللفظ المستعمل عند العامة دون ذكر لأصله الفصيح، من ذلك:"(أبرم) يقال: أبرم الحبل: أي فتله فتلًا محكمًا"[(٢)]، ومنه (بق): "البق البعوض، والبق هو الشائع بين الناس أما البعوض فلا يستعمله إلا القليل من الناس"[(٣)]، ونحو (البلق) اكتفى بالقول: "البلق في الدابة: سواد في بياض"[(٤)].

ومثل هذا يستبين في (البيان في لسان زهران) حينما لا يورد المؤلِّف كعادته أي شاهد من الشواهد الفصيحة على استعمال اللفظ فيها؛ إذ السكوت عن إيراد الشواهد يُعَدُّ سكوتًا عن الأصل الفصيح للفظ، وبالتالي لا دليل على كون هذا اللفظ قد استُعمِل قديمًا، ومن ثم فلا دليل على فصاحته؛ لأن هذه هي الطريقة التي اتّبعها المؤلِّف في التأصيل، وقد ذكر في مقدمته أنه قد لا يتيسر له إيراد أي شاهد، وأن هذا لا يعني بأن تلك المفردة الخالية من الشواهد ليست بعربية، فما أكثر المفردات التي سجلتها المعاجم دون شواهد[(٥)]، ثم قال صراحة: "على أن جميع ما أوردته من مفردات في هذا المؤلَّف مبثوث في لسان العرب، ومجمل اللغة، والمنجد، ومختار الصحاح وكتب الأدب، ودواوين الشعر المدونة في نهاية الكتاب"[(٦)].

والمؤلِّف هنا لا يعذر بكون عدم وجود شاهد على اللفظ بأنه فصيح عربي؛ إذ لا دليل إلى ذلك سوى النزعة الذاتية لهذا، إضافة إلى أن ما ذكره من أن جميع ما دوَّن من مفردات موجود في تلك

---

(١) فانيا عبد الرحيم، معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، (دمشق: دار القلم، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، ٩٠.

(٢) الفيصل، مرجع سابق، (أبرم)، ٢٩.

(٣) المرجع السابق، (بق)، ٣٣.

(٤) المرجع السابق، (البلق)، ٣٤.

(٥) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٧.

(٦) المرجع السابق.

الكتب التي ذكرها، فهذا أيضًا لا دليل عليه، ما دام أن هناك كلمات قد ذكرها دون إيراد أي نص من تلك النصوص أو إحالة لأحد تلك الكتب، فنجد - مثلًا - كلمة (بجم) فقد ذكر معناها، وأورد شاهدًا عاميًا عليها واكتفى بذلك[١]، وكذلك في (تفتر) ذكر (التفتر)، وقال بأنه لغة في الدفتر واكتفى بذلك[٢].

وفي معجم (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) فإن غالب ما يظهر من تأصيل عند المؤلِّف لا يتعدَّى بيان لفظة أو لفظتين بأنها فصيحة عن طريق إيراد نص فصيح ورد فيها ذلك اللفظ، بمعنى أن المؤلِّف لا يهتم بتأصيل المثل نفسه بأنه مثل قديم قد ورد باللفظ نفسه أو المعنى ذاته، أو قد شابه التغيير، فمن ذلك: المثل: (إذا رأيت خطاها كبار فادر أنها رياضة)، فقد أورد حديثًا نبويًا ورد فيه لفظ الخطى[٣]، ونحو: (إذا رأيت السماء براقع فادر أن الخير واقع)، فقد ذكر بيت شعر وردت فيه كلمة برقع[٤]، فالمؤلِّف هنا وفي غيره، لم يؤصِّل المثل كعادة من يؤلِّف في هذا الميدان؛ فقد كان تأصيله فقط لورود لفظ في المثل العامي قد ورد قديمًا، وهذا لا يُعَدُّ تأصيلًا للمثل بل للفظ.

ومما ورد من ذلك في (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى): لفظة (جُغْمَة) تقول المؤلِّفة: "في مكة يقولون: (جُغْمة موية)، وأعطني جغمة من عصير أو موية: أي رشفة من الماء أو من العصير، لم أجد لها ذكرًا في المصادر التي لدي، ووجدت في مقاييس اللغة قول ابن فارس: فأما (الجيم والغين معجمة)، فلا أصل لها في الكلام"[٥]، فكان على المؤلفة ألا تدوِّن هذا اللفظ.

ومثله: (جَلْوِز)، فبعد أن ذكرت اللفظ واستعماله عند العامة بأنها تعني سامح، قالت: "لم أقع على هذا المعنى في المصادر التي بين يدي، إنما وجدت في مادة (جلز) ومادة (زلج) معاني مغايرة لها"[٦].

ومما يدخل فيما مضى أن مؤلِّف (الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر) قد يورد شاهدًا فصيحًا يبعد عن المثل المسجَّل، ومن صوره: المثل الآتي: (أدختله بيده واستخرجني برجلي)، بيَّن المؤلف أنه يدل على أن بعض الناس يسيء لمن يحسن إليه، ثم أورد قول الشاعر:

---

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (بجم)، ٢٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، (تفتر)، ٣٨.

(٣) انظر: عطيف، مرجع سابق، (إذا رأيت خطاها كبار فادر أنها رياضة)، ١١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق، (إذا رأيت السماء براقع فادر أن الخير واقع)، ١٢٠.

(٥) عطار، مرجع سابق، (جغمة)، ٩٩.

(٦) المرجع السابق، (جلوز)، ١٠٠.

أعلِّمـــــه الرمايـــــة كـــــل يـــــوم فلمـــــا اشـــــتد ســـــاعده رمـــــاني

وكـــــم علَّمتـــــه نظـــــم القـــــوافي فلمـــــا قـــــال قافيـــــة هجـــــاني[1]

وهذا التأصيل بعيد كل البعد عن المثل الذي سجَّله، وإنما أتى التأصيل بالمعنى فقط.

ويورد صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) أحيانًا الشاهد على أصالة اللفظ دون تعليق، أو بيان أصالة اللفظ فيه، فمثلًا في (أبخص) شرحها بمعنى أعرف، وبخص بمعنى دقق النظر، ثم أورد نصًّا من القاموس المحيط (التبخص): التدقيق بالنظر[2]، وقد ينتج عن هذا أن يسجل اللفظ بمجرد أن يكون قد ورد قديمًا دون بيان العلاقة بين اللفظ العامي وأصله من حيث الدلالة أو اللفظ، ففي لفظ (أحوى) ذكر أن معناه تأخَّر، وأورد قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾[3]، وفي لسان العرب: الأحوى: الذي قد اسوَدَّ من القِدَم[4]، ويلاحظ هنا اختلاف بين اللفظ العامي والفصيح من جهتين:

الأولى: من حيث الصيغة، فالعامة تستعمل اللفظ بصيغة الفعل، وفي الفصحى كما يظهر في الشواهد التي استشهد بها المؤلِّف جاء اللفظ بصيغة الصفة.

الثانية: من حيث الدلالة وهذا بيِّن، فالمستعمل عند العامة بمعنى تأخَّر، وفي الفصيح السواد.

ومثله: (أفلح) فهي عند العامة بمعنى ذهب، وتأتي بصيغ عدة أفلح، وأفلحوا، ويفلح، فهي كلها بمعنى ذهب، ثم بعد ذلك ذكر نصًا من المعجم الوسيط: أفلح: ظفر (فاز) بما يريد[5].

وأوضح من هذا أن هناك ألفاظًا قد سجَّلها المؤلِّف دون ذكر الأصل الفصيح لها، فمن هذا: (أبدا) التي بمعنى: أولى في استعمال العامة؛ فقد ذكر معنى الكلمة وأورد شواهد من كلام العامة وشعرهم، واكتفى بذلك دون بيان الأصل الفصيح للكلمة[6]، ونحو: (اختلف) بمعنى تردَّد، حيث أوضح معنى الكلمة وشرحها في سياقها، وأورد على ذلك بيتًا من الشعر العامي، ولم يشر إلى أصلها الفصيح[7]، فعدم ذكر الأصل الفصيح هنا جاء في صورتين:

---

(١) انظر: العسبلي، مرجع سابق، (ادخلته بيده واستخرجني برجلي)، ١٨.

(٢) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أبخص)، ٥.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ٥.

(٤) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أحوى)، ١٣.

(٥) انظر: المرجع السابق، (أفلح)، ٢٩.

(٦) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أبدا)، ٦.

(٧) انظر: المرجع السابق،(اختلف)، ١٤. وانظر مثلًا: (أخس)، ١٥، و(أشكل)، ٢٤، و(أشوى)، ٢٥، و(بار)، ٤٦، ونحو ذلك.

الأولى: في صورة ذكر اللفظ في استعمال العامة مع إيراد النص الفصيح دون بيان العلاقة بين العامي وأصله، أو دون ظهور علاقة بيّنة، إما لبعد المعنى، أو ذكرهما لمجرد التشابه في اللفظ.

الثانية: وهي الأوضح، وتظهر في عدم ذكر الأصل الفصيح إطلاقًا كما في الأمثلة السابقة.

وفي (الفصاحة في منطقة الباحة) يكثر المؤلِّف في كتابه هذا من إطلاق عبارة (لم تسجلها المعاجم) على بعض الألفاظ العامية التي دوَّنها، وهذا في الواقع ليس دليلًا على فصاحة اللفظ، كما أن المعجمات في الوقت نفسه ليست المصدر الموثوق الوحيد في تأصيل اللفظ؛ إذ إن تسجيل المؤلِّف لألفاظ لم تُذكَر في المعجمات أو ليس هناك ما يدل على أصالتها حتى وإن استعملته العامة لا يدل على فصاحة تلك الألفاظ ولا أصالتها، بل هذا لا يتعدَّى كونه انطباعًا ذاتيًا يراه المؤلِّف في فصاحة تلك الألفاظ، يقول: "وحاولت أن أنقل من المعاجم ما يثبت صحة تلك اللفظة، وأنها عربية فصيحة، وقد وجدت أن هناك كلمات مستخدمة لم تشملها معاجم اللغة، وهذا -كما ذكرت سابقًا- نقص في معاجم اللغة، وليس خطأ فيما يستخدمه سكان المنطقة، ومن تلك الكلمات: (الكَعْمُوْر) وهو قطعة الحطب اليابسة، وكلمة (الكُعْي) وهي الحمار الصغير، وكلمات أخرى أشرت إليها في مواضعها"[(١)]، فهذا ليس بدليل على فصاحة اللفظة؛ إذ لم تظهر في تلك المصادر، ولم يستعن المؤلِّف بغير تلك المعجمات لإثبات فصاحتها، فليس في يدي المؤلِّف ما يثبت أصالتها، وبالتالي يستلزم من هذا ترك تدوينها في هذا الكتاب.

ومما جاء في (معجم اللهجة العامية في المذنب وصلتها بالفصحى) من ترك ذكر الأصل الفصيح كلمة (الآبْلِه) يقول فيها: "الآبْلِه: **قلت**: هي ليلة اليوم الذي بعد الغد، مثلًا: اليوم هو يوم السبت والليلة هي مساء هذا اليوم، وغدًا الأحد ومساؤه القابلة، وبعدها الاثنين ومساؤه الآبْلِه"[(٢)].

ومن ذلك كلمة (أَبْحَلْ بِبْحِلْ) لم يذكر المؤلِّف أصلها الفصيح بل وصفها بأنها كلمة ليست في اللغة، وهي عند العامة تعني أن يجد الإنسان مشقة في حمل شيء ثقيل[(٣)]، ومثله: (أَبْخَص يَبْخَصْ)؛ فقد ذكر معناه عند العامة واكتفى بذلك[(٤)]، ومنها (أَبْرى الحسُوفِة) كلمة ليست في اللغة، وتقال عند العامة بعد الاجتهاد في عمل شيء ما حتى لا يصيب ذلك الشخص التأسُّف ولوم النفس[(٥)]، ومن ذلك

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ١٠.

(٢) السعيِّد، مرجع سابق، (الآبله)، ٦٩/١.

(٣) انظر: المرجع السابق، (أبحل يبحل)، ٧٢/١.

(٤) انظر: المرجع السابق، (أبخص)، ٧٢/١.

(٥) انظر: المرجع السابق، (أبرى الحسوفة)، ٧٥/١.

كلمة (اَبْهَس)، ذكر في أول شرح معناها أنها كلمة يختلف معناها في لهجتهم عن معناها في العربية الفصيحة وهي عندهم تقال للإنسان شديد الملاحظة لكل ما يراه[(١)]، ولم يتجاوز ذلك أبدًا؛ إذ لم يذكر اللفظ الفصيح ولم يبيّن المعنى المختلف بينه وبين المستعمل عندهم.

ومن صور الخطأ في التأصيل كلمة (أبي)؛ إذ ذكر المؤلِّف بأن معناها في الفصحى والدي، وهي في لهجتهم بمعنى أريد مختزلة من الفعل أبغي[(٢)].

وهذا التأصيل عجيب من المؤلِّف! كيف يؤصِّل للفظ بهذا المعنى؟ أكان مجرد التشابه في اللفظ دعاه إلى شرحه بمعنى لا علاقة له باللفظ؟ فأين (أبي) بمعنى والدي من هذا اللفظ؟ فالفعل نفسه أيضًا مختزل من (أبغي).

٣٠٣٠٢٠٦ الحكم بالفصاحة من غير دليل.

يصدر بعض مصنفي تفصيح العامي في السعودية أحكامًا على بعض الألفاظ تصفها بالعربية، أو العربية الفصيحة، أو العربية الصحيحة، أو العربية الفصيحة الصحيحة، وغالب هذه الأحكام تظهر دون ذكر لبعض النصوص التي تدلل على استعمال العرب لهذه الألفاظ، وبالتالي فإن إصدار مثل هذه الأحكام يجعلها أحكامًا انطباعية ذاتية غير موضوعية، وإن الإكثار منها أحيانًا لا يؤدي إلى فائدة مرجوة، لا سيما وأن الكتاب في أساسه قائم على مبدأ تفصيح تلك الألفاظ العامية، ووَصْفُ ألفاظ دون أخرى لا يقدِّم جديدًا على ذلك، بل قد يعد من المآخذ على المؤلِّف في الحكم بالفصاحة لألفاظ دون غيرها، ويمكن حصر إصدار الحكم بالفصاحة في تلك المعجمات في الصور الآتية:

١. استخدام عبارات تحكم على اللفظ بفصاحته دون ذكر لنصوص فصيحة تدل على ذلك.

٢. كثرة استخدام تلك العبارات مع ذكر الشواهد والنصوص.

٣. استخدام تلك العبارات مشفوعًا بعبارة ولم تسجله المعاجم أو نحو ذلك.

ومن أمثلته في تلك المُصنَّفات ما يأتي:

في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) يعلِّق المؤلف أحيانًا بقوله: وهي عربية فصيحة، ومثل هذا ما ذكره في (أدى)، فبعد أن أورد اللفظ عند العامة، وبيَّن استعماله، وذكر أصله الفصيح، وجاء

---

(١) انظر: السعيِّد، مرجع سابق، (ابهس)، ٧٩/١.

(٢) انظر: المرجع السابق، (أبي)، ٨٢/١.

بآية قرآنية، قال بعد ذلك: وهي عربية فصيحة[١]، ومثله كلمة (حتين): "بفتح الحاء والتاء المثناة الفوقية ويليها ياء ساكنة وآخره نون، بمعنى: حتى"[٢]، ثم طفق المؤلِّف يسجِّل استعمالات (حتى) في الكلام الفصيح، وكان حقًا عليه أن يبيّن التغيُّر اللغوي الذي حصل في الكلمة، وكيف أن (حتى) عندهم استحالت إلى (حتين) بدلًا من أن يورد استعمالات (حتى) في الكلام العربي.

وعند صاحب (غريب لغة قبيلة شمر) حكم بعربية الكلمة وفصاحتها دون برهان على هذا بنص فصيح أو نحوه، مثل: "(أُبيلة) الذود من الإبل، وهي عربية فصيحة"[٣]، ونحو: "(الرِّبق): مربط البهم عربية فصيحة"[٤].

ومن ذلك في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) قول المؤلِّف: "وهذا صحيح فصيح"[٥]، ولكن دون ذكر لأي نص من النصوص الفصيحة.

أما معجم (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) فهو يختلف عن بقية المعجمات في هذا الصدد، وذلك بأن صاحبه يكثر فيه بعد ذكر الكلمة وقبل شرحها من قوله: (كلمة عامية أصلها عربية فصيحة وردت في كذا)، وهذا من وجهة نظري لا حاجة للالتزام به، فالكتاب في الأساس قائم على انتقاء الكلمات العامية الفصيحة التي يحكم على فصاحتها بإيراد نصوص من المصادر القديمة، لذا لا ضرورة من الإكثار من قول: كلمة عامية أصلها عربية فصيحة، واتخاذها منهجًا في معالجة اللفظ، وتظهر صورتها في هذا المعجم متبوعة بذكر النص الفصيح الذي وردت فيه اللفظة، نحو:"(حُشَاشَة) الحُشَاشَة: كلمة عامية وهي عربية فصيحة، وحُشَاشَة: روح القلب ورمق حياة النفس"[٦]، ونحوه كثير.

في حين يكثر التركستاني في (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) من الحكم بالفصاحة، ويستخدم عبارات نحو: "وهو عربي فصيح صحيح مبنى ومعنى"[٧]، ومثل: "وهو استعمال عربي فصيح صحيح"[٨]، وذلك كقوله: "يقال بين العوام في عدم الاكتراث لأحد: (ما أَبالي بُه) وهو قول

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (أدى)، ١٨.
(٢) المرجع السابق، (حتين)، ٦٥.
(٣) الشمري، مرجع سابق، (أبيلة)، ١٠ .
(٤) المرجع السابق، (الربق)، ٩٠.
(٥) سلامة، مرجع سابق، ٢٠٨.
(٦) المجلاد، مرجع سابق، (حشاشة)، ٣١.
(٧) التركستاني، المرجع السابق، ٨٢/١.
(٨) المرجع السابق، ٨٤/١.

صحيح فصيح"[1]، وكقوله في لفظة (أَهْجُد): "وقد يظن ظان أن هذا الاستعمال عامي لا صلة له بالفصحى، أو عربي مُحرَّف أو مولد، وهو استعمال عربي فصيح صحيح، مما تجنبته العربية الفصحى المعاصرة، وشاع في العاميات الحديثة شيوعًا أميت به في الفصحى، و ظُنَّ - لتبذله في العاميات - أنه عامي، أو عربي مُحرَّف، أو مولَّد، ومثله كثير في كلام العوام في البيئات اللغوية المختلفة"[2]، والإكثار من هذا القول لا يقدِّم جديدًا، فالكتاب مبني على هذا في رد العامي إلى الأصل، وعنوانه العاميات الفصاح، ومع هذا لا يكاد أن تخلو صفحة من صفحات الكتاب دون إصدار هذا الحكم من قبل المؤلِّف، وغالب هذه الأحكام يصدرها المؤلِّف قبل أن يستشهد بنص عربي قديم قد ورد فيه ذلك اللفظ أو الأسلوب.

٢٠٢٠٦ المآخذ في المنهج.

لم يسلم المنهج المتبع في كتب تفصيح العامي في السعودية من بعض المآخذ الظاهرة عليه من حيث الصناعة المعجمية، لاسيما وأن هذه الكتب توصف بأنها معجمات سواء في عناوينها أو مضامينها، ولذا يجدر بها أن تسير وفق ضوابط تلك الصناعة، لذا لا يعدم القارئ من وجود شيء من المخالفات في منهج تلك الكتب، سواء في المنهج العام الذي سار عليه كل مؤلِّف في بناء معجمه، أو المنهج في ترتيبه، أو ضبط مواده وتوثيقها، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١٠٢٠٢٠٦ في المنهج العام:

مخالفة المنهج.

وذلك بأن يرسم المؤلِّف في مقدمة كتابه منهجًا محددًا لمعالجة الألفاظ العامية، يسير عليه في جميع صفحات المعجم، بدءًا بتدوين الألفاظ، وشرحها، والاستشهاد لها، ومن ثم تأصيلها بذكر نصوص قديمة قد وردت فيها تلك الألفاظ، على أن بعض المصنّفين قد خالف الطريقة التي اختطها لمعالجة مواد معجمه، ومن صور ذلك ما يأتي:

خالف صاحب (البيان في لسان زهران) المنهج العام الذي سار عليه؛ وذلك بتقديم الشاهد العامي على الشواهد الفصيحة؛ إذ إن منهجه يسير على ذكر الشواهد الفصيحة بعد ذكر اللفظة وشرحها، ثم تأخير الشاهد العامي في آخر حديثه عن اللفظ، وبعدها يختم بشاهد فصيح، يقول: "وقد

(١) التركستاني، المرجع السابق، (ما أبالي به)، ٨٠/١.
(٢) المرجع السابق، (أهجد)، ٣٣٥/١.

سلكت في هذا المؤلَّف مسلك أصحاب المعاجم، فأتيت بالمفردة أولًا، ثم أتبعها بشاهد من كتاب الله العظيم، وسنة نبيه الكريم، ومن الأمثال العربية، وأقوال فصحاء العرب، ثم آتي بالشاهد الشعري لأحد شعراء زهران القدامى، أو غيرهم من شعرائهم المتأخِّرين، وإن تعذَّر ذلك استشهدت بشعر شاعر شعبي من أولئك الشعراء المتوفين المشهورين لدى المجتمع الزهراني، أو من كبار السن الذين عاشروا بعض أولئك الشعراء، وبعد ذلك أختم الشواهد ببيت لشاعر عربي فصيح"[(١)].

ومن صور المخالفة لهذا المنهج: أنه في نحو: (بجم) التي بمعنى سكت من هيبة أو عي، اكتفى فقط بشرح معنى الكلمة وإيراد بيت من الشعر العامي[(٢)]، ونحو: (بحث) ذكر (البَحْث) وهو طلب الشيء في التراب، ففي هذه الكلمة قد شرح المعنى وأورد آية قرآنية، وحديثًا نبويًا، واختتم ببيت من الشعر الفصيح، ولم يسبق ذلك بإيراد بيت من الشعر العامي[(٣)]، وفي مادة (ثلب) سجَّل (الثلْب) بمعنى: البعير المسن، ثم قدَّم ذكر الشاهد من الشعر العامي على أقوال الفصحاء، وبعد ذلك ختم ببيت من الشعر الفصيح[(٤)].

وفي معجم (فصيح العامي في قبيلة عنزة) يظهر أحيانا اللبس في المنهج المتبع في تدوين اللفظة، وذلك أن المؤلِّف يقوم في كتابه بذكر جذر الكلمة متبوعًا بالكلمة المستعملة عند العامة بحسب نطقهم لها، وهو الأكثر، ومرة يسجل الكلمة بحسب نطقها في الفصيح، ثم بعد ذلك يشرح معناها، ويتبع ذلك ببيان نطق الكلمة عند العامة وما حصل فيها من تغيُّر، وغالبًا ما يتوافق هذا التغيُّر مع ضبط الكلمة ابتداءً عقب ذكر الجذر، وهذا المنهج قد يوقع في اللبس أحيانًا، خاصة في ضبط الكلمة، فالمؤلِّف حينما يذكر جذر الكلمة يدوِّن اللفظة بالضبط المستعمل عند العامة، ويتبع ذلك بذكر النصوص الفصيحة التي ورد فيها اللفظ، ثم يعقب ذلك بقوله: (وينطقونها بنفس المعنى بكسر كذا أو فتحه)؛ أي: أنه يبيِّن التغيُّر الحاصل في النطقين بين الأصل الفصيح واللفظ العامي، ويظهر اللبس هنا في أن تدوينه للفظ بضبطه أولًا بحسب نطق العامة لا حاجة له، فإما أن يضبط اللفظة بحسب الأصل الفصيح أولًا، ثم يبيِّن عقب ذلك التغيُّر بينهما، أو أن يدوِّن اللفظ بحسب نطق العامة، ولا يتبع ذلك بالنصوص الفصيحة، بل يشرح معنى اللفظ، ثم بعد ذلك يبيِّن الأصل الفصيح ويُظْهِر التغيُّر

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، (بجم)، ٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، (بحث).

(٤) انظر: المرجع السابق، (ثلب)، ٤٥.

بينهما في النطق، وهذا اللبس قد أوقع المؤلِّف ذاته في خطأ تسجيل اللفظ، وذلك حينما سجَّل كلمة (ثكب) بمعنى (اتقد واشتعل) تحت مادة (ث ق ب)؛ وذلك نتيجة ذكره اللفظ بحسب نطق العامة، ويتبعه بالشواهد الفصيحة، ثم بعد ذلك يقول: "والعامة تقلب القاف كافًا"[(١)]، وهذا بالطبع خطأ بيِّن أوقعه منهجه الذي سار عليه، فحق هذه اللفظة بحسب منهجه أن تدوَّن تحت (ث ك ب)؛ لأنه الاستعمال الذي سجّله المؤلِّف على العامة، ولم يورد استعمالًا آخر له، أو أن تكون تحت (ث ق ب)، ولكن باتباع المنهج الذي ذكرته سابقًا، فيسجل لفظة (ثقب) ويبين اختلاف نطق العامة لها بقلب القاف كافًا.

ونحو ذلك تدوينه لكلمة (يجعر) تحت (ج أ ر)، فقد أعاد الكلمة لأصلها الهمزة مع تدوينه لاستعمال العامة للفظ بقلبها عينًا[(٢)]، ومثلها (جعف) تحت (ج أ ف)[(٣)].

ويسير مؤلِّف (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) بذكر المادة ثم بيان ورودها في استعمال العامة، وبعد ذلك يورد نصًا من المصادر القديمة لبيان أصالتها، غير أنه في غير موضع يخالف هذا المنهج، وذلك بأن يقدِّم النص من المصادر القديمة على اللفظ العامي في استعمال العامة، ففي (أخا) يقول: "قال أبو زيد: وكذلك يقولون: (أخ وأُخوان وهي قليلة)، وهي لهجتنا اليوم، فنحن نقول: أكرموا أُخوانكم، ولا نكسر الهمزة"[(٤)]، ومثله: (كرع) حيث سجَّل نصًا من القاموس واكتفى بذلك دون بيان الاستعمال عند العامة أو التعليق على النص، يقول: "قال في القاموس: وكَرَع في الماء أو في الإناء: تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء"[(٥)].

٢٠٢٠٢٠٦ في الترتيب:

الخطأ في الترتيب.

عرفنا فيما مضى في الفصل الخامس (منهج الصناعة المعجمية) أن معجمات تفصيح العامي في السعودية وفقًا لمنهج الترتيب تسير في اتجاهين: الأول: تجريد الكلمة من الحروف الزوائد، والثاني:

---

(١) الحسني، مرجع سابق، (ث ق ب)،١ / ٩٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، (ج أ ر)، ١ / ٩٧.

(٣) انظر: المرجع السابق، (ج أ ف).

(٤) السهلي، مرجع سابق، (أخا)، ١١.

(٥) المرجع السابق، (كرع)، ١٧٢.

تسجيل الكلمة بحسب استعمالها عند العامة، وفي كل من هذين الاتجاهين ثمة مخالفة عند بعض المصنِّفين لمنهج الترتيب المتبع لديهم، ولذا يظهر الخطأ في الترتيب عندهم، كأن يرتّب المؤلِّف كلمات بعد تجريدها من الزوائد، وأخرى بحسب استعمال العامة، أو أن يخطئ في إعادة الكلمة إلى جذرها الأصلي الصحيح، ونحو ذلك، ومن أمثلة الخطأ في الترتيب في تلك المعجمات الآتي:

في (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) يعيد المؤلِّف الكلمة إلى صيغة الماضي، ولكن نجد بعض الكلمات قد سجلها دون إعادتها لصيغة الماضي مع عدم ذكر السبب وراء ذلك، من ذلك: (الترمان)، فقد جعلها مدخلًا لكلمة (الترمان) نفسها بمعنى: خشبة يربط بها شراع السفينة[(١)]، ومثله كلمة (إيوه)[(٢)]، وكذلك (حتين) بمعنى حتى[(٣)].

ومن الخطأ الظاهر في ترتيب كلمات المعجم بحسب الترتيب الهجائي ما جاء في كتاب (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) من تسجيل المؤلِّف لعبارة (لم يستأهل) تحت الهمزة، فقد جعلها عقب (آنس)، وقبل (آوى)[(٤)] ونحو: (أبح)، فقد دوَّنها تحت حرف الباء[(٥)]، وكذلك تقديمه (البسر) و(البطيخ) على (باشق) وتدوين عقبها (بطش)[(٦)] ونحو تسجيله (ما برح) تحت حرف الباء[(٧)] وتقديمه (بربس) على (بارض) وبعدها (برقع) ثم (أبرق)[(٨)]، ومنه تدوينه (المثعب) قبل (ثغب) وما بعدها من حرف الثاء في أول الكلمة[(٩)].

وظهر الاضطراب كثيرًا في ترتيب مواد هذا المعجم؛ إذ يحسب القارئ لأول وهلة أن المؤلِّف يرتّب كلمات معجمه بحسب استعمال العامة للكلمة، لكن ما يلبث هذا الظن يزول عندما تصادفه ألفاظ كثيرة سجَّلها المؤلِّف بتجريدها من الزوائد، فظهرت كلمات معجمه ممزوجة بين التجريد والتسجيل بحسب استعمال العامة لها، ففي الأمثلة السابقة سجَّل تحت (أبح) (الأبح)، و(البطيخ) سجَّل تحتها

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (الترمان)، ٣٠.
(٢) انظر: المرجع السابق، (إيوه)، ٢٠.
(٣) انظر: المرجع السابق، (حتين)، ٦٥.
(٤) انظر: الفيصل، مرجع سابق، (لم يستأهل) (آنس) (آوى)، ٢٢.
(٥) انظر: المرجع السابق، (أبح)، ٢٥.
(٦) انظر: المرجع السابق، (البسر) (البطيخ) (باشق) (بطش)، ٣١.
(٧) انظر: المرجع السابق، (ما برح)، ٢٧.
(٨) انظر: المرجع السابق، (بربس) (بارض) (برقع) (أبرق)، ٢٨.
(٩) انظر: المرجع السابق، (المثعب) (ثغب)، ٤٤.

(البطيخ)، و(باشق) سجَّل تحتها (الباشق)، وتسجيله كلمة (يباري) تحت الباء بين (البرني) و (البزاعة)[١]، ونحو (التحلحل) فقد دوّنها تحت الحاء و بين (الحِلَّة) و(الحِمْض)[٢].

ومنه تكراره للفظتي (الثلم)، و(الثلمة)[٣]؛ فقد شرح الأولى بأنها الكسر الذي يحدث في حرف الإناء، ويكون في السيف أو السكين وفي غيرها، والثانية بأنها الخلل الذي يحدث في أعلى الجدار، والواقع أنه كان عليه الاكتفاء بإدراج الكلمة الثانية مع الأولى دون إفرادها بمدخل مستقل، ونحو ذلك: تسجيله (جزَّ) بمعنى قطع يقال: جز الرجل صوف النعجة يجزه جزًا، وعقب ذلك أفرد لكلمة(الجِزَّة) مدخلًا مستقلًا وشرحها بأنها صوف نعجة يجز ويُضَم[٤].

ويلاحظ في جل مواد (أصالة لهجة منطقة جازان) أن المؤلِّف يسجّل كلمتين: الأولى بلون أحمر والثانية بلون أسود، وهو في ترتيبه لكلماته اتخذ طريقة الترتيب القائمة على تسجل اللفظ كما ورد في استعمال العامة دون تجريد للزوائد، ولهذا يُؤخَذ عليه أنه يسجِّل اللفظة ذاتها بعد الكلمة المدخل فقط بتعريفها بأل التعريف، أو إعادتها بنفسها، أو يذكر بعدها صيغة الفعل المضارع، ومع هذا فهو يشرح معنى اللفظة الأولى المسجلة، لذا لا حاجة لذكر الكلمة مرة أخرى بعد الكلمة المدخل، وقد يؤدِّي هذا إلى تسجيل مادتين بالحروف ذاتها والمعنى نفسه، كما في كلمة (إِخْ) سجّلها بمعنى زجر للطفل[٥]، ثم أعاد تسجيلها مرة أخرى منفردة بمعنى زجر للجمل ليبرك[٦]، والأولى تسجيل هذا المعنى تحت المادة السابقة لا استقلالها بمادة أخرى.

ومن صور المآخذ في الترتيب عنده: جعل الألف آخر حروف الكلمة، فالمؤلِّف يرتّب كلماته بحسب نطق العامة لها وفقًا للترتيب الهجائي في الأوائل، والثواني، والثوالث، ولكن في كل كلمة تنتهي بألف مقصورة يجعلها آخر الكلمات المسجلة وفقًا للترتيب الهجائي، ومفرقًا بينها وبين الألف الممدودة التي يسجّلها في أول حروف الكلمة بحسب الترتيب، وهذا بالطبع لا مبرر له ما دام أنه قد سجل الكلمات بحسب النطق، فكان عليه ألا يفرِّق بينهما؛ لعدم اعتبار الأصل فيها، فمثلًا: (أشا) قد جعلها في أول الهمزة والشين ثم الألف ثالثهما، وسجّل بعدها (أشتل) معتمدًا على الترتيب، ثم بعد ذلك سجل

---

(١) انظر: الفيصل، مرجع سابق، (يباري) (البرني) (البزاعة)، ٣٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، (التحلحل) (الحلة) (الحمض)، ٧٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، (الثلم) (الثلمة)،٤٥.

(٤) انظر: المرجع السابق، (جز) (الجزة)، ٥٤.

(٥) فضلي، مرجع سابق، (إخ)، ١٥.

(٦) انظر: المرجع السابق، (إخ)، ١٦.

(أَشْوى) واضعًا إياها آخر الكلمات المنتمية تحت الألف والشين، وبعد ذلك بدأ بذكر الحرف الذي يلي الشين باعتبار الثواني وهي الضاد[١]، ومثلها: (حمى)[٢]، و(زرى)[٣]، وهذا في كل ترتيبه لكلماته.

وفي معجم (البيان في لسان زهران) يظهر شيء من الخطأ في الترتيب في هذا الكتاب، وذلك في بيان الحروف الأصول؛ إذ بدأ المؤلّف كتابه بتسجيل لفظة (أبى) وجعلها تحت جذر (أبى)، وهذا بالطبع خطأ؛ إذ إن الألف لا تكون أصلًا، بل حقّها أن تكون تحت (أبي)[٤]، ومنه: تسجيله للفظة (آنس) تحت (آنس)[٥]، ولفظة (آه) تحت (آه)[٦]، فقد جعل الجذر هو اللفظ نفسه، فالأولى أن تكون تحت (أنس) والثانية تحت (أوه)، ومثل هذا قد يؤدِّي إلى لبس في البحث عن الكلمة المراد بحثها من قبل القارئ، فيوقعه هذا الخطأ في التوهان بمعرفة ما دوَّنه المؤلِّف من ألفاظ تحت جذور مختلفة أو غير مطابقة للتأصيل الدقيق، لا سيما وقد عرف أن المؤلِّف يقوم بإرجاع اللفظة إلى الجذر الأصلي لها، كما صنع في لفظ (بار)، فقد سجَّلها تحت (بور) بإرجاعها للأصل كعادته[٧]، ومنه أيضًا: تسجيله (البربرة) تحت (برر)[٨]، و (بصبص) و (البصبصة)؛ إذ أثبتهما تحت (بصص)[٩].

ومما يؤخذ على الترتيب في (النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف) اعتبار (إلى) بمعنى (إذا) في الترتيب، يقول في ترتيبه لأمثاله: "وقد حرصت على سلامة نطق المثل عند سماعه مهما كان فيه من ركاكة في النطق، ولذا كان ترتيب بعض الأمثال في غير محلها بحسب حروف الهجاء، مثل قولهم: (إلى ما رعاك الحظ وإلا هملـه)، فإلى هنا بمعنى إذا، وكذلك (لنتم معاكم ري ...) لنتم بكسر أو فتح اللام، واللام هنا بمعنى إذا أيضًا"[١٠]، ولكن في الواقع أن إشارة المؤلِّف هنا لم تُزِل اللبس، بل جعلت أمر الترتيب مضطربًا، حتى لو نبَّه إلى وجود بعض الأمثال في غير محلها، وهذا ما حدث بالفعل، فقد سجَّل

(١) انظر: فضلي، مرجع سابق، (أشا) (أشتل) (أشوى)، ٢٠، ٢١.
(٢) انظر: المرجع السابق، (حمى)، ١٤٢.
(٣) انظر: المرجع السابق، (زرى)، ٢٣٦.
(٤) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (أبى)، ٨.
(٥) انظر: المرجع السابق، (آنس)، ١٤.
(٦) انظر: المرجع السابق، (آه)، ١٥.
(٧) انظر: المرجع السابق، (بور)، ٣٣.
(٨) انظر: المرجع السابق، (برر)، ٢٥.
(٩) انظر: المرجع السابق، (بصص)، ٢٧.
(١٠) عطيف، مرجع سابق، ٦/١.

(لِنت بلا حس خذ لك بس)[١] بعد (إلى بكى زيدوه)[٢] وقبل (لنت الذابح فأنا بلع)[٣]، ومثله غيره، فالمؤلِّف هنا اعتبر (اللام) بمعنى (إذا) كما أشار سابقًا، واعتباره هذا لا وجه له؛ لأمرين:

١. أنه يدوّن المثل بحسب نطق العامة له وسماعه إياه بهذه الصورة، وقد نبَّه على ذلك كما مر آنفًا.

٢. أن اعتبار (إلى) بمعنى (إذا) لم يغنه عن الوقوع في الخطأ، بل ما زال الخلط واضحًا في الترتيب؛ وذلك لاعتباره (ال) التعريف أسبق في الترتيب، وعلى فرض اعتباره أن (ال) أسبق، فهذا أيضًا يوقع في لبس آخر في تقديمه لنحو (لجاك نومك أسعده)[٤] على (إذا أحبك الله أهدا لك ولدك)[٥]، فلو اعتبرنا أن اللام في (لجاك) بمعنى إذا لصارت (إذا جاك)، ومن هنا لا يكون حقها التقديم على (إذا أحبك)، وإذا لم تعد اللام هنا بمعنى (إذا) فكذلك لا يحق لها التقديم أيضًا.

ولذا أرى أن المؤلِّف قد أوقع نفسه في حرج الخلط باعتبار (إلى) بمعنى (إذا)، وكان يغنيه عن ذلك كله أن يسجل المثل كما هو (إلى)، ويستمر في ترتيب الحروف البواقي كما يسير الترتيب الألفبائي؛ لأنه في كل ذلك يدوِّن المثل، ويسجِّله بحسب نطق العامة له.

و من الخطأ في الترتيب في (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) ما صنعه المؤلِّف من تدوين مادة (أخا) وتسجيل تحتها جمع (الأخ) على (الأخوان) بضم الخاء، وذكر بعدها مادة (أخخ) وسجل فيها أن العامة تقول: الأخ فلان بتشديد الخاء[٦]، وهذا التسجيل أو انفراد هذه اللفظة لوحدها لا حاجة إليه، بل كان الأولى أن يدرجها تحت (أخا)، والأجدر أن تكون تحت (أخ) دون تشديد أو فك، وقد قاد هذا الصنيع المؤلِّف للوقوع في الخطأ، حيث سجل عقب هذه المادة (أخخ) بالمعنى السابق عقب المادة نفسها مباشرة (أخخ) بمعنى آخر وهو أنهم يقولون: أخ إذا تألموا لفوات شيء[٧]، وهذا نتيجة الخلط في تسجيل المواد أو الخطأ في الترتيب المتبع فيها.

---

(١) انظر: عطيف، مرجع سابق، (لنت بلا حس خذ لك بس)، ٨٩/١.
(٢) انظر: المرجع السابق، (إذا بكى زيدوه)، ٧٦/١.
(٣) انظر: المرجع السابق، (لنت الذابح فأنا بلع)، ٩١/١.
(٤) انظر: المرجع السابق، (لجاك نومك أسعده)، ١٠٧/١.
(٥) انظر: المرجع السابق، (إذا أحبك الله أهدا لك ولدك)، ١١٢/١.
(٦) انظر: السهلي، مرجع سابق، (أخا) (أخخ)، ١١.
(٧) انظر: المرجع السابق، (أخا) (أخخ).

ومنه: لفظة (كرر) فقد سجلها مرتين بالتعاقب، فالأولى ذكر فيها معنى الصياح بالدجاج، والأخرى (الكر) الحبل الذي يصعد عليه[١].

إن الناظر في معجم (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) يجد أن المؤلِّف يسجِّل ألفاظه بحسب نطق العامة لها، ويدوّنها بحسب الترتيب الألفبائي دون تجريدها من الزوائد، لكن في الواقع لم يخل هذا الترتيب من بعض الأخطاء التي وقع فيها المؤلِّف.

وتظهر تلك الأخطاء في الاختلاف بين ما سجَّله أو جعله مدخلًا للكلمة وبين ما ورد عند العامة، فمن ذلك كلمة (أقْضُبْ) التي ذكر تحتها المعنى العامي (فعل أمر) ثم قال: "إقضب الفأس: أي أمسكه بقوة وحزم بحيث لا يفلت"[٢]، فهنا ظهرت صيغتان لفعل الأمر الأولى (أقْضُب) والثانية (إقضب) بكسر الهمزة، وهذا أدَّى إلى اللبس في معرفة الصيغة المستعملة عند العامة، وكان هذا نتيجة الترتيب الذي اعتمده؛ إذ نجده في كلمة (بخص) قد سجَّلها بإرجاعها إلى أصلها، وليس هذا من عادته كما مر، والذي يدلُّ على ذلك أنه حينما سجَّل تحتها اللفظ العامي قال: "المعنى العامي فلان يبخص الشيء: يراه فيعرف جيده من رديئه"[٣]، ولم يذكر كلمة (بخص).

وقد ظهر الاضطراب في ترتيب المداخل كذلك عند صاحبة (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى)، فتارة - وهو الغالب - تذكر المؤلِّفة اللفظ كما يستعمله الناس دون بيان جذره، وتارة تسجِّل الجذر واللفظ المستعمل، ومن ذلك: (جَرَف) وقد سجّلت تحتها (المجرفة)[٤]، وكذلك: (جَعْر) وقد جاء فيها: " في مكة يقولون لمن يرفع صوته صائحًا: (لا تَجْعَر)"[٥]، ونحو: (الجورب) حيث سجّلت الكلمة بهذه الصورة، ثم ذكرت بأنه يُطلَق عند أهل مكة بلفظ (الشُّرَّاب)[٦]، فالأولى هنا ألا تسجل اللفظ كما هو في الفصحى، ثم بعد ذلك تبيّن المستعمل عند العامة من قلب الجيم شينًا، بل تبدأ بذكر العامي؛ لأن الباحث عن لفظ (الشرَّاب) لن يجدها تحت هذه الكلمة بل تحت (الجورب)، وهذه اللفظة لا يعلمها من أراد أن يبحث عن (الشرَّاب).

---

(١) انظر: السهلي، مرجع سابق، (كرر)، ١٧٢.

(٢) آل ملحم، مرجع سابق، (أقضب)، ١٧.

(٣) المرجع السابق، (بخص)، ١٩.

(٤) انظر: عطار، مرجع سابق، (جرف)، ٩٣.

(٥) المرجع السابق، (جعر)، ٩٧.

(٦) انظر: عطار، مرجع سابق، (الجورب)، ١٠٣.

وأما مصنِّف (الأمثال العامية في بلاد رجال الحجر) فلم يصرِّح بطريقة ترتيبه للأمثال، ولكن المطّلع على الكتاب يدرك أن المصنِّف اتبع طريقة الترتيب الألفبائي في كتابة المثل كما نطقت به العامة، متبعًا هذا الترتيب في الأوائل، والثواني، والثوالث، وهكذا، ولكن في الوقت نفسه قد يلمح القارئ بعض الهنات التي وقع فيها المؤلِّف في ترتيبه، من ذلك: تقديمه المثل (١٢) على (١٣)، حيث جاء المثل (١٢): (أبو زيد معروف بفعايله) وجاء المثل (١٣): (أبو زيد ما يسلم من الهفوات)، فبعد تشابه الكلمتين (أبو زيد) كان ينبغي عليه تقديم كلمة (ما) على (معروف)؛ لأنه بعد ذلك في المثل (١٤) الذي جاء فيه: (أبو زيد معروف ولو في فعله) سجله بعد (أبو زيد ما يسلم من الهفوات) الذي كان قبله (أبو زيد معروف بفعايله)[(١)]، ومن صور الخطأ أيضًا: تسجيله لكلمة (غايب) بصورتين: الأولى (غائب) بالهمز، وقد جاءت في أول حرف الغين، والثانية (غايب) بالتسهيل، ومعروف أن المؤلِّف لا يسجل إلا ما نطقت به العامة، فقد أتت كلمة (غائب) بالهمز مرة واحدة فقط وجعلها أول حرف الغين، وأما (غايب) فقد جاءت في أكثر من مثل، والتسهيل بالطبع هو من خصائص العامة في الصورة الغالبة، ولكن المؤلِّف لم يوضِّح هنا هل كانت هذه الكلمة قد نطقت بها العامة بالهمز في هذا المثل وكانت فريدة عن أخواتها؟ والظاهر أن هذا ليس بمقبول؛ لأن الكلمة هي ذاتها لم تتغير، فلا يظهر أنها استُعمِلت مرة واحدة بالهمز والبقية بالتسهيل[(٢)].

ومن صور الخطأ في الجذر في معجم (فصيح العامي في قبيلة عنزة): (ثري)؛ إذ إن المؤلِّف سجَّلها تحت (ث ر ى)، والأَولى أن تكون تحت (ث ر ي)[(٣)]، ومن أوضح ما وقع فيه المؤلِّف من لبس في تسجيل المادة كلمة (ثكب)، فقد سجَّلها تحت (ث ق ب)، وهي بمعنى الاتقاد والاشتعال[(٤)]، حيث ذكر أن العامة يستعملون اللفظة بقلب القاف كافًا، وهذا -بلا شك- خطأ في الترتيب، فحق هذه الكلمة أن تُذكَر بالقاف، ثم بعد ذلك يبيِّن النطق الذي تستعمله العامة لهذه الكلمة، لا سيما وأن منهج المؤلِّف يقوم على ذكر اللفظة بضبطها بحسب نطق العامة، ثم إيراد شواهد عليها من الفصحى مع بيان معناها، وبعد ذلك يعلِّق ببيان الاختلاف بين النطقين، ومن ثم في أثناء هذا البيان يوضِّح أنهم ينطقونها بقلب القاف كافًا، وإلا أن تذكر تحت (ث ك ب)، ثم بعد ذلك يوضِّح أن (ثكب) هي (ثقب) بعد إبدال القاف

(١) انظر: العسبلي، مرجع سابق، (أبو زيد معروف بفعايله)، (أبو زيد ما يسلم من الهفوات)، (أبو زيد معروف ولو في فعله)، ٥.
(٢) انظر: المرجع السابق، (الغائب لا يستدرك)، (الغايب حجته معه)، ٢٠٥.
(٣) انظر: الحسني، مرجع سابق، (ث ر ى)، ١ / ٨٩.
(٤) انظر: المرجع السابق، (ث ق ب)، ١ / ٩٠.

كافًا، ومنه: تسجيله للفظة (يجعر) تحت (ج أ ر)[١]، وكذلك (جعف) تحت (ج أ ف)[٢]، ومن ذلك أيضًا: لفظة (ثناها) قد سجلها تحت (ث ن ى) وحقها أن تكون تحت (ث ن ي)[٣]، ونحو: (ثواب) ذكرها تحت (ث ا ب)[٤]، وجعلها عقب المادة السابقة، والذي يدل على هذا اللبس في تحديد الجذر أو تأصيل الألف أنه قد سجَّل كلمة (ثار) تحت (ث و ر)[٥]، فأعاد الألف لأصلها وهو الواو، وكذلك تسجيله لكلمة (زاح) تحت (زوح) بإعادة الألف إلى أصلها الواو[٦]، وكلمة (انزاح) تحت (ز ي ح)[٧]، ولم يفعل هذا مع الكلمات السابقة.

وفي (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران) خالف المؤلِّف في بعض كلمات كتابه المنهج الذي سار عليه في ترتيبها، وقد ذكر في المقدمة أنه سيرتِّب الكلمات بحسب نطق العامة لها مرتبة بحسب الحروف الهجائية، حين قال: "هذا وقد سرت في عملي هذا على ترتيب المفردات وفق الترتيب الهجائي لحروف العربية ...ولكن دون أن أجرِّد الكلمة من زوائدها، بل رتَّبتها بحسب نطق الناس لها"[٨]، ولكن المطَّلِع على بعض كلمات هذا المعجم يلاحظ ما يأتي:

أ. تسجيل بعض الكلمات في المدخل بنطق مخالف لما يُسجَّل تحتها من كلمة، فالمؤلِّف في جميع صفحات الكتاب يسجِّل الكلمة كما نطقت بها العامة، ويجعلها مدخلًا، وبعد ذلك يعيد تسجيلها مرة أخرى ويشرع في شرحها، ولكنه هنا يسجِّلها بنطق يختلف عن نطق المدخل، مثل كلمة (أترار) وهو نوع من النبات، فقد سجَّلها هكذا في المدخل، ولكن بعد إعادة تسجيلها، كتبها بكسر الهمزة (إترار)[٩]، ومثلها: (أصه) أعاد تسجيلها (آصه)[١٠].

---

(١) انظر: الحسني، مرجع سابق، (ج أ ر)، ١ / ٩٧.
(٢) انظر: المرجع السابق، (ج أ ف).
(٣) انظر: المرجع السابق، (ث ن ى)، ١ / ٩٢.
(٤) انظر: المرجع السابق، (ث ا ب)، ١ / ٩٣.
(٥) انظر: المرجع السابق، (ث و ر)، ١ / ٩٤.
(٦) انظر: المرجع السابق، (ز و ح)، ٢ / ٤٤٠.
(٧) انظر: المرجع السابق، (ز ي ح)، ٢ / ٤٤٤.
(٨) الغامدي، مرجع سابق، ٤.
(٩) انظر: المرجع السابق، (أترار)، ٨.
(١٠) انظر: المرجع السابق، (أصه)، ٢٥.

ب. تجريد بعض الكلمات من الزوائد، نحو: (أملح) فقد سجَّل تحتها (الأمْلح)[١]، ومثلها: (جعد) سجَّل تحتها كلمتين (الجاعد) بمعنى جلد الغنم، و (الجُعُوْد) التي تعني: جمع جَعْد الخصلة المجدولة من الشعر[٢].

ج. ليس لديه ضابط مُحدَّد للترتيب الداخلي للكلمات، وإن كان أحيانًا قد يعمد إلى الترتيب الألفبائي في الأوائل، والثواني، والثوالث، في الأسماء، إلا أنه قد لا يلتزم بهذا، فمرة يقدِّم الفعل على الاسم، كما في (أشفى) التي سجل تحتها: أشفى يشفي؛ أي: عمل شيئًا ما ارتاح لفعله، فهي هنا فعل[٣]، وسجل بعدها (الأشفى): إبرة كبيرة، وهي هنا اسم[٤]، ومرة يعكس، فيقدِّم الاسم على الفعل نحو: (أشوى) ذكر تحتها كلمتين: أ- (أشوى) بمعنى أحسن، وهي هنا وصف، وب - (لو ما أشوى الشيء الفلاني)؛ أي: لو سلمت أو لو لم يحصل كذا كذا، وهي هنا فعل[٥]، ومثله ما سجله تحت (امنع) فقد دوَّن أ- (امنع لي) وب- (امنع بي) فكان حق الثانية أن تُقدَّم؛ لأن الباء في (بي) أسبق من اللام في (لي)[٦].

ومن الخطأ في الترتيب في (من الفصيح العامي) جعل صيغة (انفعل) آخر الكلمات المسجَّلة تحت الحرف الأول، بمعنى أن المؤلف حينما يسجِّل كلمة على (انفعل) لا يعير اهتمامًا للنون، بل بالحرف الذي قبلها والذي بعدها، وقد أحدث ربكةً واضحةً في ترتيب كلماته، وكان عليه أن يسجِّل تلك الكلمات تحت الهمزة والنون بدلًا من إهمال النون، ومن صور ذلك الآتي:

تسجيله (انبث)[٧]، و(انبجس)[٨]، بعد (الأفحج)[٩]، وقبل (أتوى)[١٠]، ونحوه: تدوين (انخش)[١١]، بعد (أخرب)[١٢]، وقبل (اختصم)[١٣]، إلى غير ذلك.

---

(١) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أملح)، ٣٤.
(٢) انظر: المرجع السابق، (جعد)، ١٢٧.
(٣) انظر: المرجع السابق، (أشفى)، ٢٣.
(٤) انظر: المرجع السابق، (أشفى)، ٢٤.
(٥) انظر: المرجع السابق، (أشوى)، ٢٥.
(٦) انظر: المرجع السابق، (امنع)، ٣٤، ٣٥.
(٧) انظر: الجرعي، مرجع سابق، (انبث)، ١٤ .
(٨) انظر: المرجع السابق، (انبجس)، .
(٩) انظر: المرجع السابق، (الأفحج)، .
(١٠) انظر: المرجع السابق، (أتوى)، .
(١١) انظر: المرجع السابق، (انخش)، ١٦ .
(١٢) انظر: المرجع السابق، (أخرب)، ١٥ .
(١٣) انظر: المرجع السابق، (اختصم)، ١٦ .

ومن مظاهر الخطأ كذلك إعادة تسجيل الكلمة بالمعنى نفسه وبالحروف ذاتها مع تغيير فقط في الصيغة، وذلك حينما دوَّن (بخَّر) الشيء، وذكر بأن معناها: طيَّبه بالبخور[١]، ثم أعاد تسجيل الكلمة بصيغة (تَفَعَّل) فسجَّل (تَبَخَّر) تحت حرف التاء، بمعنى: تطيَّب بالبخور[٢]، ومثله: (تترَّب) تعفر بالتراب[٣]، و(ترَّب) الشيء: وضع عليه التراب[٤]، فلم يقدم إعادة الكلمة شيئًا على المعنى السابق، فكان الأولى تسجيل اللفظة إن كانت لها صيغة أخرى تحت اللفظة الأولى لاتفاقهما في المعنى واللفظ مع اختلاف الصيغة فقط.

ونجد مؤلِّف (الفصاحة في منطقة الباحة) قد ذكر أنه رتَّب كلماته وفق استعمالها عند العامة دون إرجاعها إلى الجذر الأصلي إلا في القليل النادر[٥]، يقول في هذا الصدد: "هذا المعجم يورد الكلمة بالطريقة التي يستخدمها بها أهل منطقة الباحة كما هي في استخداماتهم اليومية ... ولم يعمد إلى اتباع جذر الكلمة إلا عند الأفعال، وليس فيها كلها، فالأفعال التي لا يستخدم منها إلا صيغة واحدة في الغالب يوردها كما هي، مثل كلمة (اتَّرِع)، بمعنى تورع، ولذلك يجب البحث عن الكلمة بالصيغة التي يستخدمها الناس في منطقة الباحة وتحت الحرف الذي تبدأ به في استخداماتهم اليومية"[٦].

فحديث المؤلِّف السابق، وإشارته (في القليل النادر) توحي باستعماله طريقتين في الترتيب، وهذا يؤدِّي في بعض الأحيان إلى جهل القارئ في بحثه عن بعض الكلمات أيستعمل طريقة الجذر أم يبحث عن الكلمة كما وردت عند العامة؟ ولو رتَّب جميع ألفاظه بالطريقة التي ختم بها كلامه لكان أفضل، ومما جاء في ذلك: أول كلمة سجلها في معجمه: (أَبْرق) قال:"(أَبْرَقَ): (يُبْرِقُ) بمعنى توعد وتهدد"[٧]، ففي هذه المادة سجّل كلمتين كما هو واضح، ولم يعلم أيهما تستعمل عند العامة بالصيغة نفسها، فعلى حد كلامه، لو كان استعمال العامة للغة واحدة لسجلها بالصيغة نفسها، وإن كان ثمة أكثر من ذلك أعاد الفعل إلى أصله، لكنه هنا سجّل (أبرق)، فإن كان استعمال العامة لهذه الكلمة فقط لما كان عليه تسجيل (يبرق) والشرح بمعنى توعد وتهدد؛ لأنه لا حاجة لتسجيل (يبرق) هنا، وإن كان على إعادة

---

(١) انظر: الجرعي، مرجع سابق، (بخر)،٣١ .
(٢) انظر: المرجع السابق، (تبخر)،٣٣ .
(٣) انظر: المرجع السابق، (تترب)،٣٤ .
(٤) انظر: المرجع السابق، (ترب)، .
(٥) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ٩.
(٦) المرجع السابق، ١٩.
(٧) المرجع السابق، (أبرق)، ٢١.

الأصل كان الأولى تسجيل (برق) وبيان ما فيها من استعمالات عند العامة بحسب كلامه السابق، ومثله: (أَبْسَلَ)؛ إذ دوَّنها بهذه الصورة (أَبْسَلَ): يُبْسِلُ، إبسالًا، إذا قدَّم المال والطعام للضيوف[(١)]، فالظاهر من شرح المؤلِّف لهذا المدخل أن الكلمة المعنية هنا هي (أَبْسَلَ)، ولا وجود لبقية المشتقات، وقد يقود هذا إلى إعادة تسجيل المادة مرة أخرى، فقد سجَّل المؤلِّف كلمة (بَهَتَ): يَبْهَتُ، بَهْتَةً، فهو بهت بمعنى تغيّر لونه، والبهتان هو الكذب[(٢)]، ولم يذكر تحت هذه الكلمة أي نص لتفصيح هذه اللفظة، ثم سجَّل عقبها مباشرة: (بَهْتَة): من بَهَتَ، يَبْهَتُ، إذا أصابته دهشة وروعة عطلت تفكيره، والبهتان هو الكذب، وبعد ذلك ذكر نصًّا من لسان العرب؛ ليدلل على فصاحة الكلمة[(٣)]، فعلى هذا لا حاجة لإفراد (بَهْتَة) بمدخل مستقل، بل يدرجها في المادة السابقة، وهو قد ذكر أصلًا فيها، ولكن كان الأولى أن يبيّن هذا المعنى في التسجيل السابق، لا سيما وأنه لم يذكر في الكلمة أي نص لتفصيحها.

وأما فريد سلامة في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) فقد خالف المنهج الذي سنَّه في مقدمة الكتاب؛ إذ يقول: "التزمت بالترتيب الألفبائي القاموسي البادئ بحرف الألف والمنتهي بحرف الياء، وإهمال (أل) التعريف، وإدراج الأمثال التي تتبع الحرف نفسه من بعد (أل) التعريفية"[(٤)]، فهذا الجزء الأخير من نص المؤلِّف لم يلتزم به ألبتة في الأمثال التي تبدأ بـ (اللي)، وذلك بأنه قد وضعها في أمثال باب الألف، وجعل لها فصلًا مستقلًا سمّاه (فصل أمثال (اللي)) يبدأ من صفحة (١٨٩) وينتهي في صفحة (٢٣٢)، والمؤلِّف هنا لم يهمل (أل) كما أشار سابقًا بل عدَّها مبدوءة بالهمزة؛ إذ إنه ذكرها بعد فصل الهمزة والكاف، وبعد تخصيص فصل للأمثال المبدوءة بلفظ الجلالة، وذكر بعد فصل الأمثال التي تبدأ بـ (اللي) أمثال باب الباء، فلو كان مهملًا لـ (أل) التعريفية لما كان حق تلك الأمثال أن تكون في باب الألف، بل تكون في باب اللام.

٣.٢.٢.٦ في الضبط.

وذلك في ترك ضبط بعض المفردات الواردة في تلك المعجمات، وقد مرَّ في الفصل السابق بيان منهج الضبط لدى أولئك المؤلفين، وظهر خلاله أن الضبط بالشكل هو أكثر ما عُنِي به أولئك في ضبط ألفاظ معجماتهم، لكن هناك بعض المعجمات قد ظهرت فيها كلمات لم تأخذ حقها من الضبط، وأن

(١) انظر: الزهراني، مرجع سابق، (أبسل)، ٢٢.
(٢) انظر: المرجع السابق، (بهت)، ٨٠.
(٣) انظر: المرجع السابق، (بهتة).
(٤) سلامة، مرجع سابق، ١٩.

غالب تلك الكلمات المتروك ضبطها قد يلتبس على القارئ إدراك النطق الصحيح عند العامة، ومن صور ذلك ما يأتي:

مما جاء من مآخذ الضبط في (فصيح العامي في شمال نجد): ضبط صيغة أصل الكلمة في صيغة الماضي دون الكلمة المسجلة، فالمؤلِّف يبدأ بذكر الأصل بحسب صيغة الماضي، ثم يدوِّن الكلمة بعدها، ولكنه يقوم بضبط الأصل دون الكلمة المدوَّنة في مرات كثيرة، فمن ذلك مثلًا: (أدّا) ذكر عقبها: أدى السقاء: أي أمكن ليمخض، وسجَّل بعد ذلك (يأدى)، و (أديًا)، و (الأدية) جميعًا بهذه الصورة دون ضبط[(١)]، ونحو: (بَطَر) قال: "البطر: النشاط وقيل القوة، ... ورجل بطر، والبيطري من يعالج الدواب، والبيطار الخياط"[(٢)]، فكل الألفاظ الواردة في النص السابق التي من مشتقات (بَطَر) قد وردت بلا ضبط، فالمؤلِّف في تلك الكلمات ونحوها لم يتعامل معها كما تعامل مثلًا مع: (أَرَشَ) التي قال فيها: "أَرَّشَ بين القوم حمل بعضهم على بعض بالإفساد"[(٣)]، حيث ضبط هنا الكلمة المسجّلة والمدخل معًا، وقد يظهر عند المؤلِّف إهمال ضبط الألفاظ جميعًا من المدخل ومما يسجّل تحتها، غير أن هذا نادر، مثل: (أثف)[(٤)] (أدب)[(٥)].

وفي (غريب لغة قبيلة شمر) هناك كثير من الكلمات التي أهمل المؤلِّف ضبطها منها: (الرتع) وهو الاستمرار[(٦)]، ونحو: (الرتل) وهو السحب بقوة ثم الترك بسرعة[(٧)].

وظهر في (عامية مكة ومدى قربها من الفصحى) خلل في ضبط بعض الكلمات، وفيه صورتان:

١. إهمال الضبط الكلي للفظ نحو: (الجبنية)[(٨)]، ونحو: (الجثة)[(٩)].

٢. إهمال ضبط بعض الحروف دون أخرى، وفيها شكلان:

---

(١) انظر: السويداء، مرجع سابق، (أدا)، ٣٤/١.

(٢) المرجع السابق، (بطر)، ٦٦/١.

(٣) المرجع السابق، (أرش)، ٣٥/١ .

(٤) انظر: المرجع السابق، (أثف)، ٣٢/١ .

(٥) انظر: المرجع السابق، (أدب)، ٣٣/١.

(٦) انظر: الشمري، مرجع سابق، (الرتع)، ٩٠.

(٧) انظر: المرجع السابق، (الرتل).

(٨) انظر: عطار، مرجع سابق، (الجبنية)، ٨٩.

(٩) انظر: المرجع السابق، (الجثة).

الأول: إهمال ضبط حروف تحتاج إلى ضبط وفي ترك ضبطها مظنة اللبس، نحو: "(جَلوز) بمعنى سامح"[(١)].

الثاني: ترك ضبط بعض حروف الكلمة، ولكنه لا يؤدِّي إلى لبس في معرفة نطقها الصحيح مثل: (جَراويل) وهي الحجارة[(٢)].

ومما يؤخذ على مؤلِّف (معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم) في ضبطه لبعض كلماته الاضطراب في ذلك، فالذي يظهر أن المؤلِّف يقوم بضبط معجمه عن طريق الضبط بالشكل، غير أن هذا ليس بمطرد في المعجم، بل هناك ألفاظ كثيرة لا ضبط فيها، نحو: (لبز)، يقال: لبزتها من هذه الكبسة: أي ملأت بطني[(٣)]، ومثله: (لبط) يقال: لبط فلان: إذا سقط على الأرض[(٤)].

ومن صور ترك ضبط الكلمة في (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح): لفظة (البزل) وهو التشقق[(٥)]، وكذلك: (الشن والقد) وهما اسمان للجلود التي تُصنَع بهما القِرب[(٦)].

٤٠٢٠٢٠٦ في التوثيق.

إن معجمات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية هي بطبيعة الحال معجمات مؤلَّفة في العصر الحديث؛ لذا كان الأجدر بها العناية بالمنهجية العلمية في التوثيق، فغالب ما يظهر من مآخذ في التوثيق في تلك المعجمات: ترك توثيق النصوص المنقولة، ويدخل في هذا أمران:

١. توثيق اللفظ العامي.

٢. توثيق اللفظ الفصيح.

وقد كان حق الأمر الثاني أن يكون في المصادر خاصة في مصادر الحكم بالفصاحة، ولكنني جعلته هنا في التوثيق؛ ليكون أقرب إلى موضوعه؛ لأنني في حديثي عن التوثيق في منهجية تلك المعجمات في الفصل السابق لم أشر إلى التوثيق في الأصل الفصيح؛ فقد تحدَّثت عنه في المصادر والتأصيل.

---

(١) انظر: عطار، مرجع سابق، (جلوز)، ١٠٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، (جراويل)، ٩٢.

(٣) انظر: السهلي، مرجع سابق، (لبز)، ١٧٧.

(٤) انظر: المرجع السابق، (لبط).

(٥) انظر: المجلاد، مرجع سابق، (البزل)، ١٢.

(٦) انظر: المرجع السابق، (الشن والقد)، ٦٦.

أما حال تلك المعجمات مع ترك التوثيق فقد كان متفاوتًا، فثمة معجمات تهمل التوثيق إهمالًا تامًا، وثمة أخرى قد يظهر فيها شيء من ترك التوثيق، وتتجلّى صور ترك التوثيق فيما يأتي:

١٠٤٠٢٠٢٠٦ ترك توثيق اللفظ العامي.

أما ترك توثيق اللفظ العامي فهناك بعض المعجمات قد بيّنت في مقدماتها بعض المصادر التي توثق للشعر العامي، غير أن هذه الإشارة لم تغن عن بعض المآخذ عليها في توثيق تلك الشواهد، فنجد العقيلي قد أشار إلى هذا في مادة (أثر) في الهامش بعد أن ذكر بيتًا من الشعر العامي، بأن كل ما جاء في قوله: (قال الشاعر الشعبي) فهو يعني أحد الشعراء الشعبيين الذين وردت أبياتهم في كتابه: (الأدب الشعبي في الجنوب)[١]، ولكن يُؤخَذ عليه في الوقت نفسه نقل بعض الأبيات دون توضيح لمعلومات الكتاب أو الصفحة، فتأتي عنده تلك الأبيات مجردة من العزو إلى كتابه ذاك، نحو: ما جاء في مادة (بار) من ذكره لشاهد شعري عامي دون عزو[٢]، ومثله: ما في (بتت) من استشهاد بشعر عامي قد خرج دون توثيق[٣].

ويهمل صاحب (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) إهمالًا تامًا عزو الشواهد العامية وتوثيقها، وقد نبَّه المؤلِّف في مقدمته على الاعتماد على الشعر العامي في بيان تلك الألفاظ[٤]، فرغم هذا الاعتماد إلا أنه يكتفي فقط بذكر اسم الشاعر، متبوعًا بالبيت المستشهد به دون توثيق لما يستشهد به.

ويظهر الاعتماد الكلي على الشعر العامي في توثيق الألفاظ العامية عند الزهراني في (معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران)، الذي صرَّح بذلك في مقدمته قائلًا - بعد أن ذكر عنوان الكتاب -: "فهو يوثّق الكلمات الفصحى الواردة في الشعر الشعبي في بلاد زهران ... ومادة هذا المعجم مجموعة من قصائد أولئك الأوائل، التي طالعتها ووثقتها واعتمدتها من (الموروثات الشعبية لغامد وزهران لعلي بن صالح السلوك الزهراني الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ) والمكوّن من خمسة أجزاء، جمع فيها المؤلِّف القصائد لمن أشرت إليهم من الشعراء في مختلف الفنون الشعبية المعروفة عند قبائل

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (أثر)، ١٧.
(٢) انظر: المرجع السابق، (بار)، ٢٢.
(٣) انظر: المرجع السابق، (بتت).
(٤) انظر: المجلاد، مرجع سابق، ٣.

زهران وغامد"[١]، فواضح من خلال النص السابق اعتماد المؤلّف على ذلك الكتاب في كتابة الشواهد الشعرية العامية، ولكن المطَّلِع على المعجم يعدم وجود توثيق لتلك الشواهد بإرجاعها إلى المصدر المذكور، ببيان الجزء أو رقم الصفحة، وإنما الاكتفاء فقط بذكر اسم الشاعر والبيت المستشهد به.

وممن عني – أيضًا – بإيراد شواهد شعرية عامية لتوثيق الألفاظ صاحب (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران)، ويهتم كذلك بتوثيق تلك الشواهد غير أنه أحيانًا يهمل بعض الشواهد التي يوردها لتوثيق تلك الألفاظ، فمن ذلك: إهماله لما استشهد به من أبيات في مادة (آبى)[٢]، ومادة (جغر) التي استشهد فيها بشاعرين دون توثيق لأبياتهما[٣]، ومنها كذلك مادة: (جكر)؛ إذ استشهد فيها ببيتين لأحد الشعراء الشعبيين دون عزو لهما[٤].

٢٠٤٠٢٠٢٠٦ ترك توثيق اللفظ الفصيح.

وأما عن ترك توثيق اللفظ الفصيح الوارد في الشواهد الفصيحة فأورد هنا صورًا لذلك من بعض المعجمات:

يُؤخَذ على صاحب (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) ترك توثيق النصوص الواردة في معجمه، خاصة النصوص التي يعتمد عليها في التأصيل، فالمؤلّف لم يعر ذلك الأمر اهتمامًا في معجمه، بل يكتفي فقط بذكر النص بعد كتابة كلمة (لغة)، وأغلب تلك النصوص تظهر هكذا دون بيان لها من حيث إنها نصوص منقولة فلا يُعلَم بداية النص ولا نهايته، كما لا يُعلَم المصدر المأخوذ منه ذلك النص، فعلى سبيل المثال: نجد مادة (أخخ) يقول فيها: "(خه) بكسر الخاء وآخره هاء: اسم فعل أمر يؤدي معنى: الزجر – التأنيب – ترك ما يعمله المرء – عيب عليك ... **لغة**: أخ: كلمة توجّع وتأوّه من غيظ أو حزن، قال ابن دريد: (أحسبها محدثة)، ويقال للبعير: (إخ) إذا زجر ليبرك، ولا فعل"[٥]، فكما ظهر في النص السابق بعد كلمة (لغة) من شرح للفظة، ونقل لنص ابن دريد أن المؤلّف اكتفى بذلك فقط دون توثيق لهذا النص، ومثله كثير[٦]، وإذا ظهرت من إحالة عنده - وهذا نادر جدًا – فهي تأتي

(١) الزهراني، مرجع سابق، ٧.
(٢) انظر: الغامدي، مرجع سابق، (أبى)، ٥.
(٣) انظر: المرجع السابق، (جغر)، ١٢٨.
(٤) انظر: المرجع السابق، (جكر)، ١٣٢.
(٥) العقيلي، مرجع سابق، (أخخ)، ١٨.
(٦) انظر: المرجع السابق، (أدم)، ١٨، و (بار)، ٢٢، و (بتت)، ٢٢، إلى غير ذلك.

من دون ذكر رقم الصفحة، ففي: (أفا) ذكر نصًّا، ثم أحال في الحاشية بهذه الصورة: النضر بن شميل، لسان العرب[١].

والسويداء في (فصيح العامي في شمال نجد) ليس ببعيد عن العقيلي في ترك توثيق النصوص التي يستشهد بها، فقد أهمل توثيق النصوص من المعجمات أو الشواهد الشعرية بترك الإحالة إلى المصدر المأخوذ منها.

وأما معجم (أصالة لهجة منطقة جازان) فلا يحيل المؤلّف إلى المصادر التي استقى منها النصوص التي يدلل بها على أصالة اللفظ، أو بعبارة أدق ليس للمؤلِّف منهج واضح للتوثيق؛ إذ ظاهر فيه الاضطراب بشكل واضح في توثيق تلك النصوص، وإن كان من إحالة عنده فهي نادرة، وتكون بعد النص مباشرة دون وضعها في الهامش، سوى الآية من كتاب الله تعالى بذكر اسم السورة ورقم الآية، أو نص معجمي بذكر المادة في النص ذاته، أما عدا هذا، فلا يهتم المؤلّف بتوثيق تلك النصوص، التي منها الأحاديث النبوية، وقد يحيل إلى مصدرها فقط ذاكرًا اسم المرجع وهذا في القليل النادر، دون بيان لتخريج ذلك الحديث، وإذا ذكره فيذكره عقب النص مباشرة، فمن الأحاديث التي لم يذكر لها مصدرًا: ما ذكره تحت: (أدَّى) من حديث (أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك)[٢]، فالمؤلِّف في غالب صفحات معجمه يورد نصوصًا هكذا دون بيان لتوثيقها.

ويعوِّل الشمري في (غريب لغة قبيلة شمر) كثيرًا على لسان العرب في تأصيله للفظ، حيث يقول: "وهذه المفردات والمعاني استقيتها ممن أثق بهم من كبار السن من القبيلة نفسها، وأخذت من صميم لغتها، وتركت الكثير، إما أنه قد فاتني تدوينه، أو أنه يشترك فيه معهم غيرهم، وقد قمت بمقارنة ذلك مع لسان العرب لابن منظور"[٣]، على أنه في كل صفحات المعجم لم يوثّق ذلك بإحالته إلى الصفحة الواردة فيه من لسان العرب، ويكتفي فقط في كل مادة يذكرها ويقارنها بالفصيح، بالقول: وفي اللسان كذا، ونحو ذلك، دون بيان لحدود النص المنقول، أو لمعلومات ذلك المصدر الذي نقل منه، مثل: "(أجاره): منعه من الأعداء، وفي اللسان: أجار الرجل: خفره واستجاره"[٤]، ومثله: " (أَرْوج): أسرع، تعال

(١) انظر: العقيلي، مرجع سابق، (أفا)، ١٩.
(٢) فضلي، مرجع سابق، (أدى)، ١٦.
(٣) الشمري، مرجع سابق، ٧.
(٤) المرجع السابق، (أجاره)، ١٠.

على عجل، وفي اللسان: راج: أسرع، روَّج: عجَّل"[١]، إلى غير ذلك، فالمؤلِّف في هذا كله لا يعير اهتمامًا لتوثيق تلك النصوص التي ينقلها من لسان العرب.

وقد صنع آل ملحم في (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) مثل ما صنع الشمري آنفًا من إهمال توثيق النص، فهو أيضًا اعتمد اعتمادًا كليًا على (لسان العرب)، و(القاموس المحيط)، - وقد مضت الإشارة إلى هذا أثناء الحديث عن المصادر - وفي كل تأصيل للفظ وارد في هذا المعجم لا يلقي المؤلِّف بالًا لتوثيق ذلك النص المؤصِّل لذلك اللفظ الذي أورده من لسان العرب أو من القاموس المحيط، والاكتفاء فقط بالرمز (ل)؛ للدلالة على أن النص من لسان العرب، والرمز (ق) على أنه من القاموس المحيط، نحو: "(أَبْغِيه)، المعنى العامي: أريده، المعنى الفصيح: بغا: أبغيه: طلبته، (المؤلِّف: ويقولون أيضًا: أبي كذا، أي: أبغي كذا، أي: أريده، فهذا تحريف تسهيلي لكلمة: أبغيه) (ل)"[٢]، ومثله: "(أَثْوَل)، المعنى العامي: أحمق، المعنى الفصيح: ثول: الأثول: المجنون والأحمق والبطيء النضرة، والبطيء الخير والعمل، والبطيء الجري (ق)"[٣].

وأما معجم (الفصاحة في منطقة الباحة) فيُؤخَذ عليه اتكاؤه الكلي على بعض المواقع الإلكترونية في ذكر النصوص من المعجمات التي ورد فيها اللفظ دون الإحالة أو الرجوع إلى المصدر ذاته، وقد بيَّن هذا في مقدمته بأنه استفاد كثيرًا من هذه المواقع؛ إذ تحدَّث فيها بأن المواقع الإلكترونية قد وفَّرت الجهد على الباحث في البحث عن تلك الكلمات في المعجمات، وأنه قد اعتمد على موقعين: الباحث العربي، وصخر، ثم طفق بعد ذلك يتحدَّث عن شيء من تلك المعجمات التي وردت في هذين الموقعين، منها: لسان العرب، ومقاييس اللغة، والصحاح، والقاموس المحيط، والعباب الزاخر[٤]، وقد اكتفى المؤلِّف بذكر النص الذي استفاد من ذلك الموقع في نقله لبيان فصاحة اللفظ، ودون أن يحيل أيضًا إلى الموقع الإلكتروني الذي نقل عنه، بل استغنى عن الإحالة إليه – على الأقل – بذكره في مقدمته فقط، ومن صور ذلك: "(أَجَّح): يُؤَجِّح، تَأْجِيحًا: إذا أشعل النار، وزادها إيقادًا، جاء في لسان العرب: (الأَجِيح): تَلَهُّب النار، ابن سيده: الأَجَّة والأَجِيح: صوت النار"[٥]، فالمؤلِّف هنا - وكعادته – لم

(١) الشمري، مرجع سابق، (أروج)، ١١.
(٢) آل ملحم، مرجع سابق، (أبغيه)، ١٥.
(٣) المرجع السابق، (أثول).
(٤) انظر: الزهراني، مرجع سابق، ١٠ وما بعدها.
(٥) المرجع السابق، (أجح)، ٢٥.

يوثق لهذا النص المنقول من لسان العرب، ولم يشر إلى الموقع الإلكتروني الذي استفاد منه في هذا النقل، وهكذا دواليك في بقية المواد.

وفي معجم (منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح) إهمال لتوثيق بعض النصوص، وهذا كثير وجلي حين الأخذ من (لسان العرب)؛ إذ يورد المؤلِّف نصوصًا كثيرة من الكتاب، ويكتفي فقط في الهامش بذكر (لسان العرب لابن منظور) هكذا دون توثيق لذلك النص، ومع هذا فالمؤلِّف ليس له منهج واضح في التوثيق؛ إذ إنه عندما يذكر اللفظ يقول عقب ذلك: (كلمة عامية أصلها عربية فصيحة وردت في كذا)، ثم يذكر رقم الصفحة عقب ذلك، وبعد هذا يضع رقمًا، ويحيل في الهامش بما سبق نفسه بذكر اسم الكتاب وصفحته، ومرة لا يذكر الصفحة في المتن، وهناك صورة أخرى أيضًا؛ إذ يذكر في المتن أنها وردت في القاموس المحيط للفيروزآبادي، ويذكر رقم الصفحة، وفي الهامش يكتفي بذكر القاموس المحيط للفيروز آبادي دون رقم الصفحة، ومن أمثلته:

ذكر تحت (ضبح): كلمة عامية أصلها عربية فصيحة جاء ذكرها في القاموس المحيط، ثم أحال في الهامش إلى القاموس ورقم الصفحة[(١)]، وذكر تحت (عَتَلَة): أنها كلمة عامية أصلها عربية فصيحة، وردت في القاموس المحيط ص (١٠٢٩)، وأحال في الهامش إلى شرح القاموس بالصفحة نفسها[(٢)].

ذكر تحت (العَرَّا): كلمة عامية أصلها عربية فصحى، وردت في القاموس المحيط للفيروز آبادي صفحة (٤٣٨)، وهي الناقة التي لا سنام لها، وقد أحال في الهامش بذكر اسم القاموس المحيط للفيروز آبادي فقط[(٣)].

فيستبين مما سبق الاضطراب الواضح في التوثيق عند المؤلِّف، وعدم السير على منهجية واحدة في ذلك.

ويظهر في (الفصيح المختار من شعبي الأشعار) النقل المسهب من لسان العرب، وهذا قد لا يخلو منه موقع من مواقع الكتاب، وهذا بالضبط ما صنعه صاحب (الفصاحة في منطقة الباحة)؛ لأنه اعتمد على مثل ما اعتمد عليه صاحبه من المواقع الإلكترونية، وقد أشار المؤلِّف إلى هذا في مقدمته، حيث يقول: "وقد اعتمدت على ما اعتمد عليه الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن حمود الزهراني في كتابه

---

(١) انظر: المجلاد، مرجع سابق، (ضبح)، ٧٢.

(٢) انظر: المرجع السابق، (عتلة)، ٧٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، (العرا)، ٨٣.

(الفصاحة في منطقة الباحة) "[1]، ثم بعد ذلك اقتبس المؤلِّف نصًّا من مقدمة الكتاب السابق ليوضح اعتماده على المواقع الإلكترونية.

ونجد التركستاني في (العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة) يذكر كثيرًا من النصوص والأحاديث والاستعمالات القديمة في كلام العرب، ولكن دون تحديد دقيق في التوثيق والإحالة إلى مصادرها؛ إذ لا يُعلَم في الأساس الحدود الفاصلة بين كلام المؤلِّف وتعليقاته وبين الكلام المنقول الذي يشمل نصوصًا عدة، ولا يدرك القارئ من خلالها بدايتها ونهايتها، فهي تأتي في مقطوعات متعددة، وعقب ذلك كله يحيل في آخر كلامه إلى مصدر أو اثنين دون أن يعرف القارئ أي نص من تلك النقول هو المعني بالإحالة، فمثلًا نحو: (ما أبالي به)[2]، ذكر بعض التأصيلات اللغوية، وبعض النصوص فيما يقارب صفحة ونصف، متخللًا تلك النصوص بعض التعليقات، وبعد ذلك كله أحال في نهاية حديثه عن المادة إلى (المقاييس)، ومثله: ما جاء تحت (أَبْتِل على طول)، فبعد أن شرح معنى اللفظ (أَبْتِل) ذكر بأنه قد جاء في القديم من كلام العرب: (انبتل في السير) وشرع في شرحها وشرح بعض التأصيلات فيها، وطفق يستمر في هذا إلى أن قال: "وفي كتاب الهبات في صحيح مسلم"، ثم بعد ذلك كله أحال في الهامش إلى اللسان، والمعجم الوسيط[3]، ومثل هذا كثير[4].

فهذا الصنيع من المؤلِّف قد يوقع في اللبس بعدم معرفة النص المحال إلى المرجع المحدد، فإحالته هذه إما أن يكون جميع ما ذكر موجودًا فيما أحيل إليه، وإما أن يكون إضافة عليه، وفي كليهما مخالفة للتوثيق، ولا سيما أن المؤلِّف من المؤلفين المحدثين الذين يجب في حقِّهم مراعاة مثل هذه الأمور في التأليف.

ويترك فريد سلامة أحيانًا في (معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز) إحالة بعض الأمثال المأخوذة من الأمثال العربية مثل ما جاء تحت (اللي عِنْدُهْ كِلْمَهْ يِلُمَّهَا)؛ فقد ذكر عقب شرحه للمثل:

وفي الأمثال العربية: (خير الكلام ما قلَّ ودلَّ) دون إحالة وتوثيق[5]، ومنه كذلك: (اللِّيْ فِينَا مَا يخَلِّينَا) فقد ذكر تحته: أن في الأمثال العربية: (من شب على شيء شاب عليه) دون إحالة[6].

---

(١) الزهراني، مرجع سابق، ١٨.

(٢) انظر: التركستاني، مرجع سابق، (ما أبالي به)، ١ / ٨٠، ٨١.

(٣) انظر: المرجع السابق، (أبتل على طول)، ٨٣/١.

(٤) انظر: - مثلًا – المرجع السابق، (أهجد)، ٣٣٦/١ فقد ذكر نصًا في أساس البلاغة ولم يحل، و(نحن ناس محترمين مو أوباش) ٣٤٠/١؛ فقد ذكر نصًا من لسان العرب ولم يحل.

(٥) انظر: سلامة، مرجع سابق، (اللي عنده كلمة يلمها)، ٢٠٥.

(٦) انظر: المرجع السابق، (اللي فينا ما يخلينا)، ٢٠٧.

٥.٢.٢.٦ في شرح المعنى:

القصور في الشرح.

وهو ألا يستوفي المؤلِّف اللفظة حقَّها من الشرح والبيان، كأن لا يذكر أوصافًا معرِّفة لها، أو أن يكتفي فقط بذكر جمعها دون بيان لمفهومها، أو أن يستخدم عبارات نحو: معروف، أو مشهور، ونحو ذلك، ومن المعجمات التي ظهر فيها شيء من هذا القصور ما يأتي:

ظهر في (فصيح العامي في شمال نجد) شيء من القصور في الشرح، وذلك أن يعرف المؤلِّف الشيء بنفسه كما في مادة (أثف) يقول: "أثف القدر: وضعها على الأثافي"[(١)]؛ إذ الأولى هنا أن يبين معنى الأثافي، ثم بعد ذلك يضعها في سياقها اللغوي كما صنع، ومنه: كلمة (أدب)، قال: "الأدب هو الذي يتأدَّب به الأديب"[(٢)]، ونحو: (بَطَنَ) قال المؤلِّف: "البطن معروف"[(٣)]، ومن صور القصور عنده ما يظهر من غموض في إيراد كلمة في الشرح تحتاج إلى شرح، مثل قوله في شجر الأثل: "شجر يشبه الطرفاء"[(٤)]، فهذه الكلمة تحتاج إلى شرح أيضًا.

ومن صور القصور في الشرح في (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب): (البطيخ)، قال في شرحها: " البطيخ: الجح، وشجرته تنبسط على وجه الأرض وواحدة البطيخ بطيخة"[(٥)]، ومنه (التَّنُّوم) واحدته تنومة وهي شجرة غبراء[(٦)].

وجاء في (البيان في لسان زهران) القصور في بيان معنى الكلمة، كشرح المؤلِّف للفظ: (الأثل) قال: "شجر معروف ينبت بكثرة على ضفاف الأودية"[(٧)]، فشرح المؤلِّف هنا لم يعطِ الحدود المميزة لهذا النوع من الشجر مع أشجار أخرى تنبت على ضفاف الأودية، ووصفه كذلك بمعروف لم يزل هذا اللبس.

---

(١) السويداء، مرجع سابق، (أثف)، ٣٢/١.

(٢) انظر: المرجع السابق، (أدب)، ٣٣/١.

(٣) المرجع السابق، (بطن)، ٦٧/١.

(٤) المرجع السابق، (أثل)، ٣٢/١.

(٥) الفيصل، مرجع سابق، (البطيخ)، ٣١.

(٦) المرجع السابق، (التنوم)، ٤٠.

(٧) الزهراني، مرجع سابق، (الأثل)، ١٠.

ومما جاء في ذلك عند صاحب(معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم): قوله "أثل: ويجمعون الأثلة على أثل و أثول"[١]، فهو هنا قد ذكر جمع الكلمة فقط دون بيان لمعناها، ونحو: (كتع)، قال في شرحها: "ويقولون لا ندري أين كتع"[٢] بهذه الصورة دون توضيح للمعنى، ومثله: "كحح، ونقول: فلان قروي كُحّ، قال الصاحب: وأعرابي كُحّ وقُحّ"[٣]، فلم يشرح المؤلِّف اللفظة بإبراز معنى الكح، بل اكتفى بتسييقه فقط وذكر نص من المحيط.

ومثله ما أتى في (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء) من ذلك: (رَفْلَة)، فقد شرح المؤلِّف معناها بقوله: "قذرة أو غير مرتبة"[٤]؛ إذ لم يبن المؤلِّف عمن توصف بهذا الوصف، أكان وصفًا لامرأة، أم لجهة معينة؛ كغرفة في بيت، أو نحو ذلك. ومثله شرحه لـ (زَخَّ) بـ (رفع) فقط دون زيادة وصف أو توضيح[٥].

(١) السهلي، مرجع سابق، (أثل)، ١٦.
(٢) المرجع السابق، (كتع)، ١٧٠.
(٣) المرجع السابق، (كحح)، ١٧١.
(٤) آل ملحم، مرجع سابق، (رفلة)، ٤٢.
(٥) انظر: المرجع السابق، (زخ)، ٤٣.

٧. الخاتمة.

لقد جاء هذا البحث المعنون بـ (تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية- دراسة في الأسس والمنهج)؛ للوقوف على تلك الأسس التي أُقِيمت عليها معجمات تفصيح العامي في السعودية، من حيث أساس اختيار اللفظ، والمصادر المستقى منها تلك المادة، وطرق التأصيل في تلك المعجمات، وتبيين المنهج المتبع فيها من خلال الصناعة المعجمية في الترتيب، والضبط، والتوثيق، وشرح المعنى، بعد أن قدَّم البحث نظرة موجزة عن موضوع تفصيح العامي في العصر الحديث، وأظهر أهم أشكال تفصيح العامي في البيئة السعودية، وحاول تلمُّس الدوافع التي دعت إلى التأليف في هذا الميدان، ثم بيَّن تعامل المؤلفين السعوديين مع مصادرهم في جمع المادة اللغوية أو الحكم عليها بالفصاحة، ساعيًا إلى توضيح حدود الفصاحة عند أصحاب تلك المعجمات، وموضِّحًا معايير اختيار اللفظ عندهم، ومحددًا وسائل ضبطهم لألفاظهم، ثم ذاكرًا لأهم الطرق المتبعة لديهم أثناء شرحهم لمعاني ألفاظهم المسجَّلة، ومقوِّمًا بعد ذلك تجربة المؤلِّفين السعوديين في هذا الميدان.

ومن خلال ما مضى في هذه الدراسة، فإن أي عمل معجمي يحوي ألفاظًا عامية ذات أصول فصيحة لا بد أن يقوم - من وجهة نظري - على أربعة أركان، وإن كنا قد عرفنا أن المعجم يُبنَى على أساسين: الجمع والوضع، فإن هذه الأركان الأربعة أرى أنها من الضروري أن تكون متوافرة في ذلك المعجم المخصص لهذا الغرض التأليفي، وهي:

١. المصادر.
٢. اختيار اللفظ.
٣. التأصيل.
٤. منهجية الصناعة المعجمية.

وهذه الأركان يمكن أن تكون أو تُعَدُّ خطوات لعمل ذلك المعجم، فتسجيل ألفاظ عامية مفصحة يكون العمل فيه من جزأين: **الأول:** جمع الألفاظ، **والثاني:** الحكم عليها بالفصاحة، وما بين هذين الجزأين يظهر أمران: **الأول**: المصادر وهي أشبه بالمركبة لذينك الأمرين السابقين، و**الثاني**: المنهج وهو الطريق الذي ينبغي أن يُسَار عليه وفق الضوابط المحددة المتعارف عليها لهذا الطريق.

فأساس اختيار اللفظ لا بد أن يكون معلومًا وواضحًا في الوقت نفسه في ذهن الكاتب وفي دراية القارئ، وإن أي خلل في تطبيقه يؤدِّي إلى لبسٍ واضحٍ في فهمه أو تقبُّله، فعلى سبيل المثال: أن يسعى

المؤلِّف إلى تسجيل اللفظ العامي الشائع الاستعمال المشهور عند العامة دون الخاصة، فإذا ثبت تسجيل المؤلِّف لألفاظ خرجت عن ذلك المعيار، أو أنه اضطرب في تعامله معه، بدت ألفاظه غير صالحة لأن توضع في معجم يهدف لتفصيح العامي؛ لانتفاء تحقيق الشرط اللازم لها، وفي المقابل فإن الوجه الآخر لذلك العمل المعجمي الذي هو التأصيل، أو موطن حكم الفصاحة على اللفظ العامي، إن لم يكن وفق طرق محددة يُطمَأن إلى صحتها ودقتها لدى الكاتب والقارئ في الحكم على اللفظ العامي المسجَّل بأنه لفظ فصيح حتى وإن استعملته العامة، وإلا فَقَدَ ذلك اللفظ صلاحية أصالته بفقدان مواطن التوثيق، فإذا ما دوَّن المؤلِّف لفظه العامي واكتفى بذلك دون بيان لنصوص ورد فيها ذلك اللفظ، فإنه لم يعد فصيحًا بل دخل ضمن دائرة الحكم الذاتي الانطباعي الخارج عن الروح العلمية الموضوعية، أو إن علَّق المؤلِّف بقوله: لم تذكره المعاجم، أو لم تسجله كتب اللغة، أو أن هذا اللفظ من الألفاظ المهملة عند القدماء، أو أن يقول: (هو لفظ عربي فصيح صحيح معروف) دون دعم حكمه هذا بأي نص فصيح قديم الفصاحة، دخل فعل المؤلِّف أيضًا في دائرة ترك التوثيق؛ إذ لا سبيل للحكم على اللفظ بأنه فصيح إلا بتعزيز ذلك بوروده في نص قديم، فإذا انتفى ذلك انتفت فصاحة اللفظ - من وجهة نظري-؛ لأنه سيقول من يقول ما يقول بما أراد، وتنعدم حينها درجة التحرّي والدقة في الحكم بالفصاحة.

فإن قال قائل بأن مقياس الفصاحة في الأساس فيه اضطراب بين العلماء في تحديد ماهيته، أقول: حتى وإن كانت الفصاحة حكمًا فيه شيء من الاضطراب عند العلماء إلا أنه حكم واجب العمل به عند ورود نصوص وُجِدَ فيها ذلك اللفظ، وحكم واجب تركه عند انعدام تلك النصوص.

ومع هذا، فإن اتضح أساس اختيار اللفظ لدى الكاتب والقارئ، وثبتت فصاحة اللفظ بتأصيله، فإنه لا يُكتفَى بذلك إن خرج الكتاب عن المنهجية المتبعة في صناعة المعجم الذي يسير وفق ترتيب محدد، وأصول منهجية في الضبط والتعريف، فما دامت تلك الألفاظ سُجِّلت بنظام يجعلها تدخل ضمن دائرة المعجم فينبغي عليها أن تأخذ حكم المعجم في كونها تسير وفق منهجيته أو تنعدم، فإن سارت صح إطلاق لفظ المعجم عليها، وإن خالفت ذلك المسار لم يصح أن تأخذ ذلك الحكم، فحسبها حينئذ أن تكون مدوَّنة تجمع ألفاظًا عامية مفصحة، وليست معجمًا، حتى وإن أطلق عليها صاحبها اسم المعجم، وإن صحَّ ذلك كله صار المؤلَّف معجمًا، وإن لم يسمه مؤلِّفه بذلك الاسم.

فإذا تقرَّر هذا الذي أشرت إليه، والذي سعيت في هذا البحث للوصول إليه، فإنه يمكن أن يخرج هذا البحث بالنتائج الآتية:

١. جاء العنوان في مُصنَّفات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية في أربعة أشكال:

الأول: مُوضِّح للموضوع مُحدِّد للبيئة، ويضم هذا الشكل المؤلَّفات التي تحمل عبارة تفصيح العامي في بيئة محددة، مثل: (فصيح العامي في شمال نجد)، (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران)، وكذلك (العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء)، و(معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم)، و(فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر).

الثاني: مُوضِّح للموضوع غير مُحدِّد للبيئة، نحو: (الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة)، و(العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة).

الثالث: غير مُوضِّح للموضوع مُحدِّد للبيئة، وهي تلك الكتب التي حملت مصطلح اللهجة المحلية، أو اللهجات المحلية، أو الأمثال العامية، فهي لم توضِّح أن مضمونها هو تفصيح لتلك اللهجات بل يظن الظان أنها مهتمة فقط بالكلام العامي دون تفصيحه، ولكن موضوعها في الواقع هو تفصيح لتلك اللهجات، مثل: (اللهجة المحلية لمنطقة جازان).

الرابع: غير موضِّح للموضوع ولا مُحدِّد للبيئة، وهو كالسابق إلا أن البيئة عامة، وتحتاج إلى تحديد لاختلاف في صفاتها اللهجية، نحو: (اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية)، فعبارة (للمنطقة الجنوبية) تشمل جازان، ونجران، وعسير، والباحة، وثمة فوارق بين تلك المناطق في اللهجات، وهذا ما لم يحدِّده الكتاب.

٢. لا شك أن المؤلفين السعوديين قد عاشوا في مدة زمنية حديثة وإن أغلبهم ما زال على قيد الحياة، بل إن المدة التي كُتِبت فيها هذه الكتب تتجاوز أربعين سنة بقليل، وهذا العصر هو عصر قد تطوّرت فيه العلوم والمجالات البحثية، ولكن الناظر فيما أُلِّف في هذا الميدان في البيئة السعودية يلمح بشكل عام عدم التطور التأليفي إلى حد ما لدى أغلب أولئك المصنِّفين، وقلة اهتمامهم بالعناية بالصناعة المعجمية، إلا ما ندر عند بعضهم أمثال الأعمال التي قدَّمها العبودي، والتركستاني، والصاعدي، وربما قد ظهرت الإجادة عند هؤلاء دون غيرهم؛ لعنايتهم بالمجال اللغوي البحت، فالعبودي له مُصنَّفات عدة في هذا الصدد، والتركستاني والصاعدي هما من أهل اللغة الأكاديميين المعنيين بها وبميدانها، على خلاف غيرهم الذين ليسوا من أهل الاختصاص في اللغة وكتابة المعجم، بل إن بعضهم قد صرَّح بذلك وبيَّن أنه ليس من أهل اللغة – كما مر - نحو: السويداء، وصاحب (أصالة لهجة منطقة جازان) ومؤلِّف (العامي الفصيح في كلام غامد وزهران)، وغيرهم، فربما يكون هذا هو السبب في ذلك، ولكن - في الوقت نفسه - لا يغني هذا عن عدم

الإجادة لعدم الاختصاص، فمن أراد أن يتصدَّى لعمل معجم لغوي عليه في المقام الأول الإلمام الأمثل بمنهجية الصناعة المعجمية وتحقيق مطالبها الأصول.

٣. إن العبودي في نظري - وبعد الاطلاع على تلك الأعمال التي أُلِّفت في ميدان تفصيح العامي في السعودية - قد فاق أقرانه في هذا الشأن سواء في كثرة التأليف فيه أو في جودته، فقد ألَّف في تفصيح الألفاظ، كما ألَّف في تفصيح الأمثال، وقد خصَّص لهذا التفصيح تفصيح الغريب، وإلى جانب هذا التنوُّع في التأليف اقترنت به جودته إلى أبعد حد من حدود الجودة في وضوح أساس اختيار اللفظ أو المثل، وإلى تعدُّد مصادره وتنوّعها، إضافة إلى عنايته الفائقة بمصدر السماع على وجه الخصوص في تسجيل اللفظ العامي، وتبحُّره في مصادر التأصيل في شتى المجالات، كما عني أيضًا بأساس التأصيل الذي يقوم عنده على كثرة إيراد النصوص الوارد فيها ذلك اللفظ، وعدم الاكتفاء بنص واحد، ويعضد هذا كله حسن اتباعه لمنهجية الصناعة المعجمية، في حسن الترتيب، ودقة الضبط في غالب ما ألَّف، وتحريه التوثيق، وتنوعه في شرح المعنى، وقد كنت أعجب حين درست كتابه (معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة) بما قام به في ذلك المعجم، وأحسست أنه قد بزَّ من ألَّف في هذا الميدان، ولكنني لم أستطع الحكم بذلك وقتئذٍ، وأما الآن وبعدما نظرت فيما كُتِب في السعودية في هذا الجانب أو في أغلبه، فأستطيع الاطمئنان والحكم بأن العبودي فذٌّ في هذا الميدان لم يصنع أحد من أبناء جنسه كما صنع.

٤. إن المتتبِّع لما أُلِّف في هذا الميدان في المملكة العربية السعودية يلاحظ تزايد التأليف في السنوات القليلة الماضية من ١٤٣٠هـ تقريبًا، ويقترن هذا التزايد بالتنوُّع حسب البيئة الجغرافية، ويبدو أن هذا نتيجة محاولات التأكيد على فصاحة تلك الألفاظ المسموعة في بيئة ذلك المصنِّف؛ لإثبات أن هذه البيئة وثيقة الصلة بالفصحى، وأنها لا تفرق عن أخواتها من البيئات الأخرى في السعودية، ولعل السبب وراء هذا التنوُّع والتسارع هو الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي تعدُّ ميدانًا رحبًا لنشر الأعمال التأليفية والاطلاع عليها في مدة وجيزة، لا سيما مثل هذه الأعمال التي تقوم على جمع كلمات عامية فصيحة ربما يتشارك في جمع مادتها غير واحد، وقد يؤدِّي ذلك إلى التأثير في بعضهم في السعي نحو تأليف مثل ذلك العمل في بيئته الخاصة، ونلاحظ فيما يلي عدد المُصنَّفات التي أُلِّفت قبل هذه المدة وبعدها مع بيان للتقدُّم الزمني فيها:

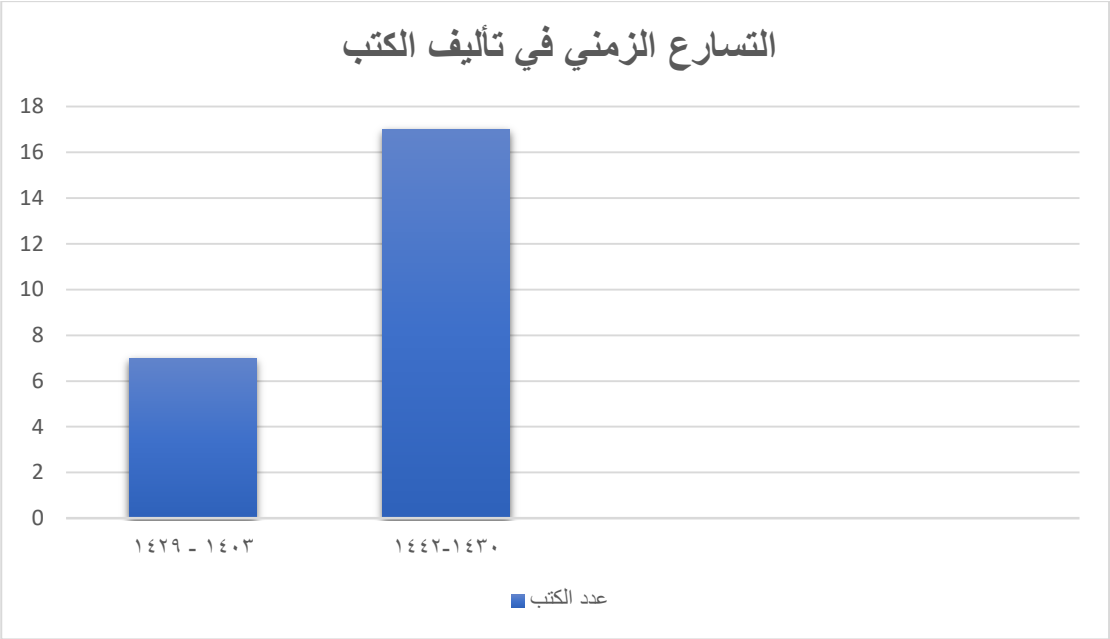

يمثِّل الشكل السابق مدى التسارع الزمني في تأليف كتب تفصيح العامي في السعودية؛ فقد أنتجت في المدة الزمنية من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٢٩هـ عشرة كتب في ست وعشرين سنة، على حين أُلِّفت في المدة من ١٤٣٠هـ إلى ١٤٤٢هـ سبعة عشر كتابًا في مدة اثنتي عشرة سنة، وهذا يوضِّح مدى تزايد التأليف في هذا الميدان في السنوات الأخيرة.

فعلى ما مضى تظهر تلك النتيجة عندي لأمرين:

١) ما حاول إثباته بعض أصحاب تلك المؤلَّفات في مقدمة كتبهم بأن لهجة البيئة المعنية بالحديث هي من اللهجات العريقة في الفصاحة.

٢) التنوُّع البيئي الذي ظهر في تلك المُصنَّفات.

٥. لم تتميَّز مؤلَّفات تفصيح العامي في المملكة العربية السعودية في طبيعة التأليف في هذا الموضوع بشكل عام عن الكتب التي أُلِّفت في بيئات أخرى من الوطن العربي؛ فقد ظهر عندهم بصورة عامة الاهتمام بالمقدمات، والعناية بمصدر السماع، وإيراد النصوص لتأصيل اللفظ العامي، واتباع طريقة الترتيب الألفبائي المتعارف عليها في المعجمات الحديثة، ولكن قد يكون مظهر التميُّز لدى المؤلِّفين السعوديين يكمن عند العبودي في ضخامة التأليف بظهور معجماته في أجزاء عدة.

٦. تبيَّن لي أنه ليست هناك حدود فاصلة واضحة بين الكلمات التي تُوصَف بالعاميات الفصاح وبين الكلمات الفصيحة.

٧. السماع هو المصدر الأساس المعوَّل عليه لدى مؤلّفي تفصيح العامي في السعودية، في جمع الألفاظ وتدوينها.

٨. اضطراب أساس اختيار اللفظ عند أغلب أصحاب تلك المُصنَّفات.

٩. تظهر معايير اختيار اللفظ في معجمات تفصيح العامي في السعودية في الأمور الآتية :

- الألفاظ الغريبة.
- الانتقاء والاختيار.
- الألفاظ الغريبة التي وقع فيها تغيُّر لغوي.
- الألفاظ غير الدخيلة.

١٠. يقوم التأصيل في تلك الكتب على إيراد نصوص فصيحة من المعجمات القديمة بالدرجة الأولى، ثم يتفاوت هذا الإيراد من مؤلّف لآخر بين التنوُّع والكثرة.

١١. يمكن أن تحدَّد مناهج تأصيل اللفظ العامي في معجمات تفصيح العامي في السعودية في المناهج الآتية:

أ- ذكر اللفظة في استعمال العامة، ثم بيان ورودها في النصوص الفصيحة القديمة.

ب- ذكر اللفظة في الاستعمال القديم، ثم بيان التغيُّر الواقع عليها في استعمال العامة.

ج- ذكر اللفظة باعتبار المساواة بين الاستعمال العامي والفصيح دون التمييز بينهما.

١٢. وضوح المنهجية العامة المتبعة في تلك المُصنَّفات.

١٣. اعتماد جميع مُصنَّفات تفصيح العامي في السعودية على الترتيب الألفبائي للكلمات.

١٤. الضبط بالشكل هو أكثر أنواع الضبط حفاوة لدى أولئك المصنِّفين.

١٥. الاضطراب الظاهر في منهج التوثيق للنصوص المنقولة عند بعض أصحاب تلك المعجمات.

١٦. تنوّعت طرق شرح المعنى إلى حد ما في تلك المعجمات، وربما كان التعويل واضحًا على طريقة تسييق اللفظة.

١٧. يظهر أن التفصيح في معجمات الألفاظ أوضح من التفصيح في معجمات الأمثال؛ لأن النوع الأول معني باللفظ نفسه ومرتبطٌ بالمعنى، أو بما يقرِّب المعنى العامي من الفصيح، أما النوع الثاني

فيبدو أنه متساهل في البحث عن ذكر المثل باللفظ ذاته، حتى وإن ظهر شيء من التغيُّر اللفظي فيه، فيكون اهتمام المؤلِّف بالبحث عن التشابه في المعنى، حتى لو لم يكن ثمة تقارب في اللفظ بينهما، بل مجرد التشابه في المعنى بين التركيبين يُعَدُّ عنده من قبيل الفصيح، وهذا في نظري فيه شيء من التساهل والتجاوز، فالتقارب في اللفظ والمعنى هو الأحق بالأخذ والتدوين.

١٨. ظهر لي بعد الاطلاع على تلك المُصنَّفات التي أمكن الاطلاع عليها والتي أُلِّفت في السعودية، أو في الوطن العربي، أنه في شأن تفصيح العامي ينبغي ألا يُفتَح الأمر بهذا الشكل المبالغ به، وإن كان ولا بد من التفصيح فيكون في حدود ضيقة، فاللغة هي اللغة نفسها المستعملة حاليًا لكنها بطبيعة الحال قد أصابها التغيُّر عبر الزمن، فليس من عجب في أن ترد ألفاظ عامية كثيرة موافقة لألفاظ وردت في نصوص قديمة، فلا وجه في نظري إلى وجود تلك الكثرة الكاثرة من المؤلِّفات التي حملت مصطلح تفصيح العامي بأي لفظ يكون لهذا المعنى للأسباب الآتية:

أ. ليس هناك مقياس واضح ومُحدَّد لماهية هذا الفصيح من اللفظ العامي.

ب. اللغة العامية أو اللهجة المحلية هي امتداد للعربية منذ نشأتها، غير أنه قد أصابها التغيُّر.

ج. من سعى إلى تفصيح تلك الألفاظ؛ بحجة ابتعاد الكُتَّاب عنها قد لا يقوم هو أيضًا باستعمالها في كتابته؛ لأن الكتابة لها أعرافها المتبعة بين أهلها، ولهذا لم تحقّق تلك الغاية.

د. ظهور بعض التمحل في محاولات تفصيح العامي بشكل يُشوِّه الغاية التي من أجلها وُجِد ذلك التفصيح؛ إذ لا يعقل أن يكون أي لفظ غريب أو مشهور الاستعمال عند قوم دون آخرين أن يكون بالضرورة قد ورد قديمًا، وربما يكون من الألفاظ الدخيلة.

ولكن مع هذا أعود فأقول: أنني لست ضد مبدأ التفصيح، خاصة إذا كان في حدود ضيقة يحتاج إليها؛ كتبيان أن هذا اللفظ العامي المستعمل لفظ وارد في لغة العرب وليس بلفظ أعجمي كما يظن عجمته عند من لا دراية له به، أو أن توضَّح بعض الألفاظ التي يندر استعمالها في بيئة محددة دون غيرها؛ لغرابتها عن المشهور المستعمل بأنها عربية قديمة الاستعمال؛ ليُكشف عن حقيقة بعض التغيُّرات التي حدثت لبعض الألفاظ أو التراكيب.

توصيات البحث.

مما يمكن أن يوصي به البحث ما يأتي:

١. إمكانية دراسة الألفاظ ودلالاتها من حيث الثبات أو التحوُّل، دراسة لغوية للمعجمات المؤلَّفة في بيئة معينة من بيئات السعودية، كأن يدرس الباحث معجمات تفصيح العامي في منطقة نجد، بحيث يجمع تلك المعجمات، ويدرسها دراسة لغوية، مبينًا مدى الاتفاق أو الافتراق في تسجيل ألفاظ دون أخرى، وموضحًا التغيُّرات اللغوية الواقعة على تلك الألفاظ.

٢. أن يلفت النظر إلى بناء معجم موحَّد للعامي الفصيح في المملكة العربية السعودية، تكون مواده من تلك الكتب المؤلَّفة في البيئات السعودية المتفرِّقة، بحيث يختار المعنيون بهذا معيارًا مناسبًا لتلك الألفاظ، وتُرتَّب ترتيبًا ألفبائيًا وترتيبًا داخليًا معينًا، تُراعَى فيه أهمية ذكر البيئة، مع تحديد الفروق النطقية من بيئة لأخرى، ويشرح معنى ذلك اللفظ بحسب الاستعمالات الدلالية لكل بيئة، ويؤصَّل ذلك اللفظ بنصوص فصيحة قديمة.

كما يمكن أن تُستثمَر التقنية في عمل هذا المعجم، فيدخل في الصناعة المعجمية الرقمية، ويكون معجمًا إلكترونيًا.

هذا والله أعلى وأعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادروالمراجع:

أبو سعد، أحمد (١٩٩٠م) معجم فصيح العامة، ط١، بيروت: دار العلم للملايين.

أبو الفرج، محمد أحمد (١٩٦٦م) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ط١، دار النهضة العربية.

الأسد، ناصر الدين (١٩٩٠م) جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٦٦: ٢٠٢-٢٠٥.

آل سهيل، محمد بن سهيل بن صالح (٢٠٠٥م) اللهجات المحلية للمنطقة الجنوبية، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

آل ملحم، محمد بن إبراهيم (٢٠٠٧م) العامية الفصيحة في لهجة أهل الأحساء، نادي الشرقية الأدبي.

الأنصاري، عبد القدوس (١٩٣٨م) اللهجات العامية في الحجاز ونجد أسباب حدوثها وردها إلى أصولها الفصيحة، المنهل، السنة الثانية، المجلد ٢، الجزء ١: ٦.

بارون، كلير (٢٠١٦م) علم اللغة الميداني دليل عملي، ترجمة: محمد سعيد عطية الحويطي، ط١، جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.

بدوي، حنفي أحمد (٢٠٢٠م) تفصيح الألفاظ في لهجة عسير المحكية، مجلة اللسان الدولية للدراسات اللغوية والأدبية، المجلد٤، العدد ٩: ٤٨.

التركستاني، محمد بن يعقوب (٢٠٢٠م) العاميات الفصاح في لهجاتنا العربية المعاصرة، ط١، مكة المكرمة: مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

تيمور، أحمد (٢٠٠٢م) معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، تحقيق: حسين نصار، ط٢، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق.

ثعلب، أبو العباس (د.ت) كتاب الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، ط١، دار المعارف .

الجبوري، عبد الله (١٩٩٨م) المعجم الدلالي بين العامي والفصيح، ط١، بيروت: مكتبة لبنان.

الجرعي، عبدالرحمن بن أحمد (٢٠١٠م) من الفصيح الألمعي.

الجفال، محمود عبد الله (١٩٨٧م) مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ١١، العدد ٣٣: ١٤٨.

الجندي، محمود عبد الكريم (٢٠١٨م) عبد الفتاح صلاح عبد الفتاح، عبد الله بن محمد المقبل، الإنتاج المعجمي في المملكة العربية السعودية: ١٣٥١هـ - ١٤٣٨هـ، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (٢٠١٠م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (١٩٨٧م) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.

الجيلالي، حلام (١٩٩٩م) تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ط١، اتحاد الكتاب العربي.

الحاج، عبد الرحمن (٢٠١٢) السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان، الجزائر: ٦٣.

الحربي عبد العزيز بن علي (٢٠١٠م) لحن القول تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة، ط١، بيروت: دار ابن حزم.

الحسني، زويد بن معيض (٢٠١٠م) فصيح العامي في قبيلة عنزة، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

حمادي، محمود ضاري (١٩٨٠م) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٢٦٦ – ١٣٩٨هـ، ط١، العراق: دار الرشيد.

خسارة، ممدوح محمد:

- (٢٠١٦م) معاجم فصاح العامية وأثرها في التجديد اللغوي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد ١٢، العدد ٢٣: ٤٣.

- (د.ت) معجم فصاح العامية من لسان العرب، ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية.

خليل، حلمي (١٩٩٨م) الكلمة دراسة لغوية معجمية، ط١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الدبيان، إبراهيم بن علي بن عبد الله (١٤٢٢هـ) الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

دقناتي، فضيلة (٢٠١٦م) نحو معجم موحَّد للهجات الجنوب الشرقي الجزائري: دراسة وصفية تأصيلية، مجلة الذاكرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ٦: ٢١٩.

الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء:

- (١٩٧٩م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

- (١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الفكر.

رضا، أحمد:

- (١٩٥٨م) معجم متن اللغة، ط١، بيروت: دار مكتبة الحياة.

- (١٩٨١م) قاموس رد العامي إلى الفصيح، ط١، بيروت: دار الرائد العربي.

الزبيدي، علي بن حسن (١٤٣٩هـ) التغير اللغوي في معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة لمحمد بن ناصر العبودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر بن أحمد (١٩٩٨م) أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزهراني، عبد الرزاق بن حمود (٢٠١٣م) الفصاحة في منطقة الباحة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

الزهراني، عبد الهادي بن محمد (٢٠٢٠م) معجم الفصيح المختار من شعبي الأشعار ببلاد زهران، ط١، جدة: تكوين.

الزهراني، علي بن محمد بن معيض (٢٠٠٤م) البيان في لسان زهران، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

سلامة، فريد بن عبد الحميد:

- (٢٠٢٠م) معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز، ط٢، دار الملتزم.

- (٢٠٢٠م) معجم كلام أهل الحجاز، ط١، دار الملتزم.

سليم، عبد الفتاح (١٩٨٩م) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، ط١، القاهرة: دار المعارف.

السهلي، عبد الله بن صالح (٢٠١٦م) معجم فصيح ألفاظ العوام في منطقة القصيم، ط١، الرياض: دار وجوه.

السوسوة، عباس علي (٢٠١٨م) دراسة اللهجات في الجامعات السعودية نظرة عن قرب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، السنة السادسة، العدد ١٦: ٩.

السويداء، عبد الرحمن بن زيد (١٩٨٧م) فصيح العامي في شمال نجد، ط١، الرياض: دار السويداء.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:

- (١٩٨٩م) الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، ط١، دمشق: دار القلم.
- (د.ت) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجادي، ط١، بيروت: المكتبة العصرية.

الشدياق، أحمد فارس (د.ت) الجاسوس على القاموس، ط١، دار النوادر.

الشمري، عيد بن محمد (٢٠١٥م) فصيح ألفاظ العامة في منطقة جبلي شمر، ط١، الرياض: دار كنوز المعرفة.

الشمري، هزاع بن عيد (٢٠٠٢م) غريب لغة قبيلة شمر، ط١، بيروت: دار العربية للموسوعات.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (٢٠١٦م) فوائت المعاجم الفوائت القطعية والفوائت الظنية، ط١، جدة: الدار العصرية.

صالح، سمية عبد القادر (٢٠٠١م) التصحيح اللغوي في العصر الحديث: دراسة تحليلية وصفية، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه.

الصقلي، عمر بن خلف ابن مكي (١٩٩٠م) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الضامن، حاتم بن صالح (١٩٨٤) العامية والفصيحة، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ضيف، شوقي (٢٠٠١م) العامية فصحى محرفة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٩١: ٤٦.

الطيب، عبد الله (١٩٩٠م) حول العامي الفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٦٦: ١٩١.

عبد التواب، رمضان (٢٠٠٠م) لحن العامة والتطور اللغوي، ط٢، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

عبد الرحيم، فانيا (٢٠١١م) معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، دمشق: دار القلم.

عبد العال، عبد المنعم سيد (د.ت) معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ط٢، مصر: مكتبة الخانجي.

عبد الله، عبد العزيز (١٩٧٢م) نحو تفصيح العامية في الوطن العربي: دراسات مقاربة بين العاميات العربية، اللسان العربي، المجلد ٩، العدد١: ٤٩٠.

العبودي، محمد بن ناصر:

- (٢٠٠٩م) معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة، ط١، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

- (٢٠١٤م) معجم الأصول الفصيحة للأمثال الدارجة، ط١، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

- (٢٠١٥م) معجم غرائب الألفاظ النجدية ذوات الأصول الفصيحة ، ط١،الرياض: دار الثلوثية.

العسبلي، علي بن محمد (٢٠١٠م) الأمثال الدارجة في بلاد رجال الحجر، ط١، د.ن.

عطار، فتحية حسين عبد الغفور (٢٠٠٧م) عامية مكة ومدى قربها من الفصحى، ط١، مركز الترجمة والتأليف والنشر.

عطيف، يحيى محمد السيد (٢٠٠٧م) النتاف من الأمثال السائرة في المخلاف بين العامي والفصيح، ط١، الرياض: مكتبة الحكمي.

العقيلي، محمد بن أحمد (١٩٩٠م) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ط٢، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

علي، أسعد أحمد (١٩٨٥م) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، ط٣، دمشق: دار السؤال.

عمر، أحمد مختار:

- (١٩٨٨م) البحث اللغوي عند العرب، ط٦، القاهرة: عالم الكتب.

- (١٩٩٧م) المعجم والدلالة نظرة في طرق شرح المعنى، مجلة المعجمية، تونس، العددان ١٢ – ١٣: ١٤٢.

- (٢٠٠٨م) معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب.

- (٢٠٠٩م) صناعة المعجم الحديث، ط٢، القاهرة: د.ن.

الغامدي، محمد بن سعيد بن محمد (٢٠١٦م) العامي الفصيح من كلام غامد وزهران، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

فضلي، محمد بن إبراهيم عبده شامي (٢٠٠٢م) أصالة لهجة منطقة جازان، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الفيصل، عبد العزيز بن محمد (١٩٨٧م) من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، ط١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الفيفاوي، علي بن قاسم (١٩٦٩م) الأمثال الدارجة في فيفاء، المنهل، السنة ٣٥، المجلد ٣٠، الجزء ١: ١٥٤١.

قادري، كمال (٢٠١٨) مشكلة الفصاحة في اللغة العربية بين ثوابت النظام اللغوي ومتغيراته، مجلة العلوم العربية، العدد ٥١: ١٨٧.

قدور، أحمد محمد (١٩٩٦م) مُصنَّفات التثقيف اللغوي حتى نهاية القرن العاشر الهجري، ط١، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (١٩٨٦م) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (د.ت) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

كريم، وائل محمد رياض (٢٠١٧م) معجم صحيح لحن العامة، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

اللخمي، ابن هشام (٢٠٠٣م) المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

المبارك، مازن (١٩٩٠م) الهمزة والألف ومدلولهما عند القدماء، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد ١: ٤١ وما بعدها.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٩٥م) الفاضل، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

المجلاد، صالح بن مهدي (٢٠٠٩م) منتقى الألفاظ بين العامي والفصيح، ط١، إربد: عالم الكتب الحديث.

مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٥٣م) ج٧، القاهرة: دار المعارف العربية: ٤٢.

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية (٢٠١٤) إطلاق لفظ (الحروف الأبجدية) مكان (الحروف الهجائية)، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العددان ٣ – ٤: ٣٠.

محمد، حاج هني (٢٠٢٠م) صناعة المعاجم في خدمة الدرس اللهجي مقاربة وصفية تحليلية في معاجم اللهجات، مجلة مقامات، العدد ٧.

مراد، إبراهيم:

- (١٩٨٩م) اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخي: ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع، ط١، تونس: بيت الحكمة – جمعية المعجمية العربية.
- (١٩٩٣م) المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- (١٩٩٧م) مسائل في المعجم، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

مرتاض، عبد الجليل (٢٠٠٤م) تجارب عربية في تفصيح العامية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد ١٠: ٥٥.

المعتوق، أحمد محمد (١٩٩٦م) الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، ط١، الكويت: عالم المعرفة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

المعلمي، يحيى بن عبد الله (١٩٨٩م) فصيح العامي في شمال نجد، دار اليمامة، المجلد ٢٣، العددان ٣، ٤: ٣٤١ - ٣٤٢.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (د.ت) لسان العرب، ط١، بيروت: دار صادر.

نايل، محمد (١٩٩٠م) العامي الفصيح وحاجته إلى معجم يرده إلى أصوله، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: ج٦٦.

النحاس، هشام (١٩٩٧م) معجم فصاح العامية، ط١، بيروت: مكتبة لبنان.

النكدي، عارف (١٩٦٠م) العربية بين الفصحى والعامية وكتاب (رد العامي إلى الفصيح)، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٥، الجزء ١: ١٦.

النوري، محمد جواد (١٤٤١هـ) الصناعة المعجمية العربية، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (١٤٢٠هـ) إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الودغيري، عبد العلي:

- (١٩٨٧م) اللفظ ومستواه الصوابي من خلال: (موطئة الفصيح) لأبي الطيب الشرقي، اللسان العربي، العدد ٢٩: ٥٣.

- (١٩٩٠م) قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، مجلة المعجمية، تونس، العددان ٥ – ٦: ٢١١.

يعقوب، إميل (١٩٨١م) المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها، ط١، بيروت: دار العلم للملايين.

قائمة المحتويات

حقوق النشر ..... أ
الإهداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ج
المستخلص ..... د
Abstract ..... هـ
١. المقدِّمة ١
مشكلة البحث ١
أسئلة البحث ٢
أسباب اختيار الموضوع ٢
أهداف الموضوع ٣
أهمية الموضوع ٣
الدراسات السابقة ٣
منهج البحث ٧
فروض البحث ٨
حدود البحث ٨
هيكل البحث ١٠
٢. التمهيد ١٢
٢. ١ تفصيح العامي المفهوم والاستعمال. ١٢
٢. ٢ نظرة في تفصيح العامي في العصر الحديث ١٩
٣. حركة التأليف في تفصيح العامي في السعودية ٢٨
٣. ١ أشكال التأليف ٢٩
٣. ١. ١ المقالات. ٣٠
٣. ١. ٢ الرسائل الجامعية ٣١
٣. ١. ٣ المعجمات ٣٢
٣. ٢ دوافع التأليف في المعجمات ٣٧
٣. ٣ خصائص التأليف في المعجمات. ٤٣
٣. ٣. ١ التنوع التأليفي ٤٣
٣. ٣. ١. ١ التنوُّع في الموضوع. ٤٣
٣. ٣. ١. ٢ التنوُّع في البيئة ٤٤

٣ . ٣ . ١ . ٣ التفاوت في حجم الكتاب ٤٤
٣ . ٣ . ٢ خصائص العنوان ٤٥
٣ . ٣ . ٢ . ١ وضوح العنوان ٤٥
٣ . ٣ . ٢ . ٢ تذييل العنوان بمعلومات إضافية ٤٦
٣ . ٣ . ٢ . ٣ ضبط العنوان بالشكل ٤٧
٣ . ٣ . ٣ الذاتيَّة في التأليف ٤٨
٣ . ٣ . ٤ الجلَد العلمي والصبر في التأليف ٤٨
٣ . ٣ . ٥ الميل إلى الإيجاز والاختصار ٤٩
٤. أسس تفصيح العامّي في السعودية ٥٠
٤ . ١ المصادر ٥٣
٤ . ١ . ١ مصادر اللفظ العامي ٥٥
٤ . ١ . ١ . ١ السماع ٥٥
٤ . ١ . ١ . ٢ الاستعانة ببعض ما أُلِّف في موضوع الألفاظ العامية. ٥٩
٤ . ١ . ٢ مصادر تفصيح اللفظ العامي ٦٢
٤ . ٢ اختيار اللفظ ٧٠
٤ . ٢ . ١ معايير عامة ٧١
٤ . ٢ . ١ . ١ الغريب من الألفاظ ٧١
٤ . ٢ . ١ . ٢ الانتقاء والاختيار ٧٤
٤ . ٢ . ٢ معايير خاصة ٧٦
٤ . ٢ . ٢ . ١ معجمات اعتمدت معياراً واحداً خاصاً بها دون غيرها. ٧٦
٤ . ٢ . ٢ . ١ . ١ الألفاظ الغريبة التي وقع فيها تغيُّر لغوي ٧٦
٤ . ٢ . ٢ . ١ . ٢ ترك تدوين الألفاظ الدخيلة ٧٧
٤ . ٢ . ٢ . ٢ معجمات اعتمدت أكثر من معيار ٧٧
٤ . ٣ التأصيل ٨٥
٥. منهج الصناعة المعجمية في تفصيح العامي في السعودية ٩٦
٥ . ١ الترتيب ١٠٠
٥ . ١ . ١ تجريد الكلمة من الزوائد ١٠٤
٥ . ١ . ٢ تسجيل اللفظ بحسب استعمال العامة ١٠٦
٥ . ٢ الضبط ١١١
٥ . ٢ . ١ الضبط بالشكل ١١٣
٥ . ٢ . ٢ الضبط بالعبارة ١١٨
٥ . ٢ . ٣ المزج بين الطريقتين ١١٩
٥ . ٣ التوثيق ١٢٤
٥ . ٣ . ١ إيراد الشواهد العامية ١٢٥
٥ . ٣ . ٢ إيراد لغة أخرى للفظ المسجل ١٢٨

٥ . ٣ . ٣ بيان النطق المستعمل عند العامة ١٣٠
٥ . ٣ . ٤ تحديد البيئة ١٣٣
٥ . ٣ . ٥ بيان مجال استعمال اللفظ ١٣٥
٥. ٤ شرح المعنى ١٣٨
٥ . ٤ . ١ الشرح بالتعريف ١٣٩
٥ . ٤ . ٢ الشرح بالمرادف ١٤٠
٥ . ٤ . ٣ الشرح بتسييق اللفظة ١٤١
٥ . ٤ . ٤ الشرح بذكر المعلومات الصرفية ١٤٣
٥ . ٤ . ٥ الشرح بالرسوم والصور ١٤٥
٦. التقويم ١٤٩
٦. ١ المزايا ١٥١
٦ . ١ . ١ الاهتمام بمقدمة المعجم ١٥١
٦ . ١ . ٢ التمييز بين اللفظ العامي والأصل الفصيح ١٥٣
٦ . ١ . ٣ التحديد الدقيق للبيئة المدروسة ١٥٤
٦ . ١ . ٤ بيان التغير اللغوي الحاصل بين اللفظ الفصيح واللفظ العامي ١٥٥
٦ . ١ . ٥ الإضافة على المنهجية المتبعة لمؤلف سابق ١٥٧
٦ . ١ . ٦ مزايا انفرد بها بعض المصنِّفين دون بعض ١٥٨
٦ . ٢ المآخذ ١٥٩
٦ . ٢ . ١ المآخذ في الأسس ١٥٩
٦ . ٢ . ١ . ١ في المصادر ١٥٩
٦ . ٢ . ١ . ٢ في اختيار اللفظ ١٦٢
٦ . ٢ . ١ . ٣ في التأصيل. ١٦٨
٦ . ٢ . ١ . ٣ . ٢ تسجيل ألفاظ لا يظهر فيها الأصل الفصيح ١٧١
٦ . ٢ . ٣ . ٣ الحكم بالفصاحة من غير دليل ١٧٥
٦ . ٢ . ٢ . ١ في المنهج العام ١٧٧
٦ . ٢ . ٢ . ٢ في الترتيب ١٧٩
٦ . ٢ . ٢ . ٣ في الضبط ١٨٩
٦ . ٢ . ٢ . ٤ في التوثيق. ١٩١
٦ . ٢ . ٢ . ٤ . ١ ترك توثيق اللفظ العامي ١٩٢
٦ . ٢ . ٢ . ٤ . ٢ ترك توثيق اللفظ الفصيح ١٩٣
٦ . ٢ . ٢ . ٥ في شرح المعنى ١٩٨
٧. الخاتمة ٢٠٠
المصادر والمراجع ٢٠٨
قائمة المحتويات ٢١٦